

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

# مُسْلِمُ الثَّبُوتِ

مصنفه

امام العلوم العقلية العلامة مولانا محبُ اللہ البحاری رحمۃ اللہ علیہ

شرح

شیخ الحدیث علامہ عسلاَم رسول رضوی

جامعہ سراجیہ رسولیہ رضویہ اعظم آباد - فیصل آباد

ناشر

صاحبزادہ محمد حبیب الرحمن جامعہ سراجیہ رسولیہ رضویہ فیصل آباد

جملہ حقوق بحق ناشر محفوظ

شرح  
مسلم الثبوت (علامہ غلام رسول رضوی)

کتاب :

صاحبزادہ محمد حبیب الرحمن  
جامعہ سراجیہ رسولیہ رضویہ  
اعظم آباد - فیصل آباد

ناشر :

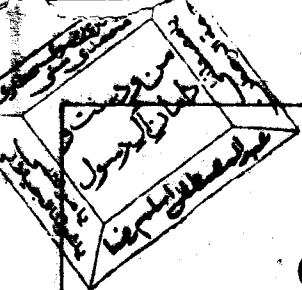
تعداد :

عکیم محمود الحسن محلہ اسلامپورہ  
فادق آباد شیخوپورہ

کتابت :

مطبع :

قیمت :



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَزَّلَ الْآيَاتِ وَارْسَلَ الْبَيِّنَاتِ فَنُظِّمَ الدِّينَ  
 وَطَبَعَ الْيَقِينَ رَبَّنَا لَكَ الْحَقِيقَةُ خُفَاوُ كُلِّ مَجَازٍ وَلَكَ الْأَمْرُ تَحْقِيقًا  
 وَكُلِّ مَجَازٍ أَعْنَةُ الْمَبَادِي بِمِيدِيكَ وَنَوَاصِي الْمَقَاصِدِ مَخُوضَةٌ  
 فِي قُرْبِ الْوُضْئِ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا من تقدس ذاته عن احاطة الافكار وتنزه صفاته عن ادراك البصار " نحمدك على ما توازن افلاكك حمداً اذبرت  
 في صدائق القدس زهراته وانتشرت في محافل المكلفين نفعاته فلا تخفى شئاً عليك كما انت اثبتت على نفسك  
 فصل على نبيك رمة للعالمين قاعد غر المحجلين الذي هو مخلوق وموجود وادم بين الماء والطين وعلى آله واصحابه  
 اجمعين يسبح في السموات وما في الارض الملك القدوس العزيز الحكيم هو الذي بعث في الامم رسلاً منهم  
 يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلم الكتاب والحكمة فيا بها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً اللهم صل وسلم على سيد الانبياء  
 والمرسلين وآله اجمعين هـ لله قول الحمد لله لفظ خبر كانه سبحانه وتعالى يخبر ان المستحق للحمد هو الله تعالى ومغناه  
 الامر اي قولوا الحمد لله فهو جملة خبرية لانه اخبار بالحمد ويحتمل انشائية لان المقام مقام انشاء الحمد بالحمد هو حقيقة  
 وتقدس حقون على تصديق اجرائه فالله انشاء باللسان على الجليل على قصده التعظيم واللام فيه للجنس او الاستغراق واما لما واحد اذ  
 اختصاص الجنس يفيد الاستغراق كما صرح به العلامة التقطازاني والمعتزلة معتزفون بان الله هو الخالق فجميع لا يكتفون  
 اختصاص الحمد كلها به تعالى وان اسندوا الافعال الى العباد فمن وهم من ظاهراً عبارة الكشاف ان اللام في الحمد  
 لتعريف الجنس دون الاستغراق لذلك ليس على ما ينبغي كما عرفت - والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع  
 الحمد وقيل هو عربي غير مشتق قيل هو ليس بعربي بل سرياني وقيل هو الاسم الاعظم " لله قول نزل الآيات هي  
 جميع آية وهي في الاصل العلامة فالمراد بها العلامات الدالة على وجوده تعالى وعلمه وقدرته وهي المصنوعات ويقال  
 لكل طائفة من كلمات القرآن التسمية عن غير افضل وهو المراد فاصلها ادياً وهي العلامة وفي ذكر الآيات بالنزول

# اليك فانت المستعان وعليك التكلان والصلوة والسلام

اشعار بان نزول القرآن وقع نجما بنجماد ان قيل انزل بالتحفيف اى المنزل دفعة واحدة فلم وجب ايضا لان القرآن  
 نزل دفعة واحدة من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا اول الانجما بنجما بحسب المصالح والحوائج ٣٥ قوله البينات ثم نزل  
 جمع بينة وهو ظهور والمراد بها المعجزات الظاهرة الدالة على برة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يراد بها  
 الايات المحكمات الواضحات التى لا تقبل التأويل ويحتمل ان يراد بها الدلائل الدالة على وجوده تعالى وعلمه وقدرته  
 فهو توضع للآيات ١٢ ٣٥ فطلع بالتشديد اى طلاء واكمل الدين بحقيقة الاسلام فالدين منصوب او بالتحفيف بمعنى ظهر  
 فالدين مرفوع على الفاعلية ولكون اكمال الدين وطبع اليقين تنفردا على البينات الدالة على برة سيد الرسل المحكم  
 بحقيقة الاسلام اى بالفاء ١٢ ٣٥ طبع هو ايضا مشدود مخفف فعلى الاول معناه ملاذ اليقين فى القلوب وعلى الثانى  
 معناه ثبت اليقين فى قلوب المؤمنين فاليقين مرفوع على الفاعلية وان قرء بالتحفيف مجهول فاعناه جعل اليقين فى  
 قلوبهم محكما ٣٥ قوله ربنا آه هذا التفات عن الغيب الى الحاضر وهو محمود فى فصاحة البيان وله نظائر فى القرآن  
 ولما كان وجود الواجب الوجود بنفسه غير حاصل عن الغير وكل ما سواه من جملة الجائزات بسخ ما يتبها وموجوديتها  
 غير مستقلة الذات والوجود بل ذواتها كلها محتاجة فى الوجود الى ذات الواجب تعالى فوجودها غير محتج فى الوجود  
 الا به تعالى فقال لك الحقيقة وكل مجاز فالجواز بفتح الميم ثم لما كان الله تعالى آمرا وحكما على الاستقلال وكل  
 لما كان غيره مأمورا به فقال لك الامر آه فالجواز بضم الميم ١٢ ٣٥ قوله اعنة آه جمع عنان والمبادئ جمع مبدء  
 بمعنى الموقوف عليه فالاسباب اى بدايات الامور واسبابها بقدرتك فالاسباب والمبادئ لا تأثير لهما فى الاشياء كما  
 هو مذهب اهل الحق فغير رد على الفلاسفة وامثالهم

له فانت آه لما كان الله هو الموجود حقيقة والأمر مستقلا وهو مرجع الامور بشراشر ما دام المتصرف فيها حقيقة  
 كما قال فى القرآن وله الامر وهو الكافي فى مهمات الامور وكاشف غمائمها فاعلم العجز بالاستعانة به والتوكل عليه  
 اذ التوكل اظهار العجز والاعتماد على الغير فانه هو المعتمد عليه ويتفرع له كل شئ فالتكلان اسم للمصدر كالسبحان اسم  
 للتبجح مرص به سبويه اما التدبير والتصرف للارواح المقدسة فى العالم كما قال الله تعالى فامدبرات امرا فبازنه  
 تعالى فالاستعانة والتصرف للغير حقيقة منه تعالى فهو المستعان فى الامور كلها ١٢ ٣٥ قوله والصلوة آه اى الدعاء من  
 المؤمنين والاستغفار من الملائكة والرحمة من الله تعالى لهذا اعتناء بشان النبى صلى الله عليه وسلم اذ الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم



عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْمُتَمِّمِ لِلْعَمَلِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِ وَالْمَبْعُوثِ  
بِحُجْرَةِ الْكَلَامِ إِلَى أَفْهَامِ الْأَوَّلِ وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ الَّذِينَ  
هُمُ أَدَلَّةُ الْعُقُولِ سَيِّمِ الْأَرْبَعَةِ الْأَصُولِ <sup>مهم القضاة الأربعة</sup> أَمَّا بَعْدُ فَيَقُولُ  
الشُّكُورُ الصُّبُورُ مُحَمَّدٌ اللَّهُ بْنُ عَبْدِ الشُّكُورِ بَلَّغَهُ اللَّهُ تَعَالَى  
إِلَى ذُرْوَةِ الْكَمَالِ وَرَقَّاهُ <sup>أى العالى مكان شئ</sup> عَنْ حَضِيظِضِ الْقَالَ إِلَى قُلَّةِ الْحِلِّ ②  
إِنَّ السَّعَادَةَ بِاسْتِكْمَالِ النَّفْسِ وَالْمَادَّةِ <sup>هه</sup> وَذَلِكَ بِالْحَقِّقِ

أى الروح ١٢  
أى البدن ١٣  
أى الأشكال ١٤  
مبدوءة على الحقيقة ١٥

مِنْ أَمِّ الْعِبَادَاتِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ صَلَّى عَلَى صَلَوةٍ صَلَّيْهِهَا الْمَلَائِكَةُ مَا صَلَّيَ عَلَى فَيُقْبَلُ الْعَبْدُ مِنْ ذِكْرِكَ  
أَوْ يُلْغَى ١٦ لَهُ قَوْلُهُ لِلْعَمَلِ مَعَ حِكْمَةٍ وَحَى عِلْمٌ بِأَحْوَالِ أَعْيَانِ الْمَوْجُودَاتِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بِقَدْرِ الطَّاقَةِ  
الْبَشَرِيَّةِ وَحَى مُنْقَسِمَةً إِلَى نَظَرِيَّةٍ مُخَصَّرَةٍ فِي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ وَعَمَلِيَّةٍ مُخَصَّرَةٍ أَيْضًا فِي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ وَمَا لِي النَّظَرِيَّةِ إِلَى  
إِلَى الْأَعْتِقَادِيَّاتِ وَالْعَمَلِيَّةِ إِلَى الْأَخْلَاقِ الْمَرْضِيَّةِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَنَبِينَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْقَى الْأَنْوَاعِ الْحَكْمَ كُلَّهَا  
فَهُوَ مَقَمٌ لِلْعَمَلِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِ أَيْ الْوَسْطِ لَا أَفْرَاطٍ فِيهِ وَلَا تَفَرُّطٍ كَمَا فِي الْأَدْيَانِ السَّابِقَةِ فَشَرِيعَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ الشَّرَائِعِ ١٧ لَهُ قَوْلُهُ جَوَامِعُ آهْ أَيْ الْكَلِمَاتِ الْجَامِعَةِ فَالْإِضَافَةُ إِضَافَةُ الْعَقْدَةِ إِلَى الْمَوْسُوفِ كَأَخْلَقَ الشَّيْءَ  
قَالَ الْكَلَامُ فِي أَيْ لَغْظٍ قَبِيلٍ يَفِيدُ مَعْنَى كَثِيرًا وَهَذَا مَعْنَى الْبَلَاغَةِ وَجَمَاعَةِ الَّتِي جَمَعَهَا اللَّهُ فِيهِ وَكَانَ كَلَامُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَالْقُرْآنِ  
فِي كَوْنِهِ جَامِعًا فَانْهَ خُطْبَةً لَهُ قَوْلُهُ إِلَى آهْ الْأَهْمَامِ بَفَتْجِ الْهَمْزِ وَالْأَهْمَامِ جَمْعُ الْأَهْمِ قِيلَ الْأَهْمَامُ بِحَسْرِ الْهَمْزِ وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ قِيلَ الْأَهْمَامُ جَمْعُ الْأَهْمِ بَفَتْجِ الْهَمْزِ وَبِفَتْجِ الْهَمْزِ  
عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ مَعْنَاهُ وَاضِحٌ ١٨ لَهُ قَوْلُهُ الشُّكُورُ آهْ أَيْ الشَّاكِرُ الصَّامِرُ أَيْ شَاكِرُ لِنِعْمَتِهِ الَّتِي أَفَاضَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ  
وَصَابِرٌ عَلَى الْبَوَائِقِ الَّتِي تُصِيبُ أَهْلَ الْحِمَّةِ ذِكْرُ الرِّعَايَةِ التَّجَنُّسِ وَالْبَسْمِ وَالشُّكُورُ الثَّنَاءُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ١٩ هه قَوْلُهُ وَالْمَادَّةُ  
أَعْلَمُ أَنَّ النَّفْسَ يَطْلُقُ عَلَى أَشْيَاءَ فَانْه يَطْلُقُ عَلَى ذَاتِ الشَّيْءِ وَحَقِيقَتِهِ فَلَا يَخْتَصُّ بِالْأَجْسَامِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ  
مَا فِي نَفْسِكَ فَمِنْهُمَا مَعْنَى حَقِيقَتِهِ وَمَعْنَاهُ بِمَازٍ يَطْلُقُ عَلَى الرُّوحِ لِأَنَّ نَفْسَ الْحَيِّ بِهِ وَعَلَى الْقَلْبِ لِأَنَّهُ مَعْلَى الرُّوحِ وَعَلَى الدَّمِ لِأَنَّ قُرَابَهَا

والتخلق وهما بالتفقه في الدين والتبحر بمواقف الحق  
 واليقين والسلوك في هذا الوادي إنما يتأتى بتحصيل المبادئ  
 ومنها علم أصول الأحكام فهو من أجل علوم الإسلام  
 ألف في مدحه خطب وصنّف في قواعد كتبت وكنّت  
 صرفت بعض عمري إلى تحصيل مطالبه وكلت نظري إلى  
 تحقيق مآربه فلم يَحْتَجِبْ عني حقيقة ولم يخف عليّ دقّة  
 ثم لا مرمّا أردت أحز فيه سفا وافيًا وكتابًا كافيًا يجمع

به على الماء لفرط حاجتها إليه وعلى الراي في قولهم فسلان يوم نفسه لأنه ينبعث عنها والمراد بالنفس ههنا  
 الروح والقريبة منه ذكر المادة بعده والمادة ما يتعلق به النفس وهو البدن والافلا حاجة الى قوله والمادة  
 علم قوله المبادئ اعلم ان السعادة الايدية انما تحصل باستكمال الروح والبدن بالعلوم اليقينية  
 من الكلام والفقه وذلك الاستكمال بالغير وده على اليقين والاعمال الصالحة المحاصلتين بالتفقه  
 في الدين والتعمق في مواقف الحق واليقين والكلام والفقه يتوقفان على مباديهما فالتفقه يحصل  
 بتحصيل المبادئ ومنها علم اصول الاحكام فهو من اجل علوم الاسلام لان اجليته الغاية تدل على اجليته  
 بما توقفت هي عليه ثم اعلم ان مبادئ الفقه والمبادئ اللغوية لا مرمية في اجليتها وكذا الفقه وعلم التوحيد  
 بالصفات اما مبادئ الكلام من المنطق والامور العامة فليست من العلوم الاسلامية ولا دخل لها في الاجلية قوله فهو آه  
 قلنا صاحب كشف المسم فان اجل العلوم الاسلامية الكلام والفقه ومباديسها والاصول بعض منها البته تنسب لا يخفى ان مبادئ الكلام  
 لا دخل لها في العلوم الاسلامية فضلا عن ان يكون من اجليتها

الى الفروع اصولا والى المشروع معقولا ويحتوى على طريقتي <sup>اي كتاب ١٢</sup> <sup>اي الامور ١٢</sup> <sup>اي دلائل ١٢</sup>

الحنفية والشافعية ولا يميل ميلا ما عن الواقعية لاجاء بفضل <sup>اي المسائل الفقهية ١٢</sup> <sup>اي الامور الفقهية ١٢</sup>

الله تعالى وتوفيقه كما ترى معدن ام بحربل سحر لا يدري و

سميته بالمسلم سلمه الله تعالى عن الطرح والجرح وجمعه <sup>في نفس الامرية ١٢</sup> <sup>والله الكتاب ١٢</sup>

موجبا للسرور والفرح ثما لهن مالكي الملكوت ان تاريخه <sup>اي البعد ١٢</sup>

مسلم الثبوت الا الكتاب مرتب على مقدمة فيما يفيد البصرة <sup>اي تاريخ تقييد ١٢</sup> <sup>اي الرسم والموضوع والغاية ١٢</sup> <sup>اي الظن ١٢</sup>

ومقالات في المبادئ واصول في المقاصد وخاتمة في الجهاد <sup>محاث ١٢</sup> <sup>من رسم القلم وموضوع وغاية ١٢</sup> <sup>اربعة ١٢</sup> <sup>اربعة ١٢</sup>

ونحوه اما المقدمة ففي حد اصول الفقه وموضوعه وفائدته <sup>اي حد اصول الفقه ١٢</sup>

له قوله اصولا النظا بران يقول جميع الى الاصول فروعا وانما اختار هذا باداية السبع وان اردت منه انه جميع اصولا مفصولة  
اليها الفروع ويجمع دليلا عقليا مضمونا الى الحكم المشروع فلا وجه وجبه ولذا عدى لفظ الجمع باسكتافه معنى كفا قيل  
له قوله على طريقتي آه اعلم ان المصنعت اختار في هذا الكتاب ما اعتقده هو عليه وما التزم طريق الحنفية التزاما بل قد  
يختار طريق الشافعية ولذا قال يحتوى على طريقي الحنفية والشافعية لما كان عنده واقفا في نفس الامر من اى طريق  
كان اختاره كما قال في مسئلة النسخ اذا نسخ الوجوب يتضمن الجواز والناسخ لا ينافيه فيبقى على ما كان انتفى والحنفية  
على خلافه فقد اختار طريق الشافعية ١٢ له قوله الا الكتاب آه اعلم ان الكتاب مرتب على مقدمة يذكر فيها رسم العلم وموضوعه  
وغاياته ومقالات ثلاث تذكر فيها المبادئ الكلامية والاحكامية واللغوية واصول اربعة من الكتاب والسنة والاجماع  
والقياس وخاتمة يذكر فيها مباحث الاجتهاد والتقليد وما يتعلق به والحصار استقر الى ١٢ له قوله اما المقدمة آه اعلم ان المقدمة

له اي اصول الفقه ١٢  
اما احده مضافا فالاصل لغة ما يبتنى عليه غيره واصطلاحاً  
اي من حيث المعنى الاضافي ١٢

الراجح والمستصحب والقاعدة والدليل <sup>في شرح المحقق</sup> أفيد أنه اذا اضيف  
الى العلم فالمراد دليله فمن حمل على القاعدة فقد غفل عن

ما خذ من مقدمة الجيش للجماعة المقدمة منها وهي نوعان الاول مقدمة العلم وهي ما توقف عليه سائر مكرهه رسمه  
وموضوعه وغايته والثاني مقدمة الكتاب وهي طائفتان الكلام قدم امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه  
سواء توقفت عليها ام لا لمقدمة العلم عبارة عن الادراكات والمعاني ومقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ وهي قلوب  
المعاني فاندفع ما يقال في هذا المقام ان المقدمة هي اصول الفقه وموضوعه وغايته وهذا الامور الثلاثة عين المقدمة  
فيلزم ظروفيته بشئ نفسه ووجه الدفع ان الظرف هو مقدمة الكتاب والمنظوف مقدمة العلم فلا ظروفيته نعم يشكل  
ان المقدمة ما يتوقف عليه الشروع والامور الثلاثة لما كانت مقدمة لا يتصور الشروع بدونها والحال انه يمكن  
الشروع في العلم بدونها فكيف تكون هذه الامور مقدمة قد اوجب عنه ان التوقف على نوعين الاول المعصم لدخول الفاء اي  
اذا وجد فوجد والثاني لولاه لا متنع والمراده هو الاول فان المذكرات فيها كذلك فان الموضوع والحد والغاية المذكورة  
فيها مما يترقى الى الشروع في العلم ويدفع بها استحالة طلب الجمل المطلق وطلب العتب وعدم الاقيار من المسائل ١٢.

قوله اما احده آه اعلم ان المصنف رحمه الله قدّم التعريف الاضافي قبل اللقب لان الاضافي منقول عنه واللقب منقول اليه  
والمنقول عنه مقدم على المنقول اليه لان الفقه ما خذ في تعريف اللقب فان قدم تفسيره امكن ذكره في اللقب كما قال  
المصنف اما لقبه فغير علم بقواعد يتوصل بها الى استنباط الاحكام الفقهية عن ولائها ولا احتيج الى ايراد تفسيره تارة في  
اللقب وتارة في الاضافي كما في اصول ابن حاجب رحمه الله ١٢ انه ما يبتنى آه الاصل ما يبتنى عليه غيره من حيث انه  
يبتنى عليه وبهذا القيد خرج اوله الفقه مثلاً من حيث يبتنى على علم التوحيد فانها بهذا الاعتبار فروع لا اصول  
فلا بد من قيد الحقيقة ينتقض التعريف بها الا ان يقال انه ترك شجرة امره فان في تعريف الاضافيات كثيراً ما يوجد  
قيود والحشيات شجرة امره ١٢ آه قوله والمستصحب آه اعلم ان للاصل معنى لغوي واصطلاحاً اما اللغوي فانه خلاف  
العبارات الاول ما قال المصنف من ان يبتنى عليه غيره من حيث انه يبتنى عليه كما عرفت وبهذا التحذير الثاني المحتاج اليه

# هذا الاصل على أن قواعد العلم مسائله لا مبادئه ثم هذا

علاوة ١٢

ذكره الامام الرازي في المجلد الثالث ما يستند تحقيق الشيء اليه اختاره الامام الرابع مائة الشيء قاله صاحب المجلد الخامس فشاء الشيء هذا الاخير ايضا مختار ثم نقل الى معان الاول الرابع كما يقال الكتاب اصل بالنسبة الى القياس اي راجع وكما يقال الاصل في الكلام الحقيقة اي الحقيقة هي الترجمة عند السامع ودون المجاز الثاني القاعدة كما يقال الفاعل مرفوع اصل من اصول النحو الثالث المستعجب وهو للشيء حال الذي كان عليه قبل حال الطاري كان الشيء يدعوه للصعوبة لولا هذا الطاري كما يقال طهارة الماء اصل الرابع الدليل كما يقال الاصل في هذا المسئلة قوله عليه السلام ١٢ هـ قوله افيد آه افاد القاضي العنبر في شرح المختصر حيث قال ولو حمل الاصل على مقتضى اللغوى حتى يكون معناه ما يستند اليه الفقه يشمل الاقسام فلم يحتج الى النقل انتهى حاصله انه لا ضرورة الى جعل اصول الفقه بمعنى اوله ثم النقل الى العلم بالقواعد المذكورة اي جعل اصول الفقه بمعنى هذا العلم الخاص بالباحث عن احوال الادلة والاجتهاد والترجيح بل لا احتياج الى النقل اذا حمل اصول الفقه بمعنى يقتضى عليه الفقه وما يستند اليه فيشمل الاقسام اي مباحث الادلة والاجتهاد والترجيح لا شئ كما ابتداء الفقه عليها محصله انه لا ضرورة الى نقله بمعنى الدليل ثم انتقل الى معنى العلم الخاص لان الاصل ما يبين عليه غيره ويتصل به وقد يكون الابتداء عقليا وهو المراد به هنا لاضافة الاصول الى الفقه الذي هو العلم فيكون الاصول بمعنى هذا العلم وليست الادلة ١٢ هـ قوله فمن حمل آه قال الحافظ امان الله البنا في معاصر المصنف في حكم الاصول فالأضافي هي الادلة او القواعد الفقهية بالفقه ورد عليه المص ان الحمل على القاعدة غفلة عن هذا الاصل المذكور علا ان اصول الفقه مبادى للفقه لا مسائل له وقواعد الفقه مسائل لا مبادئ فكيف يحمل الاصل على القاعدة اعلم ان عبارة الحافظ البنا في تدل على كفاية الادلة عند الاضافة على سبيل البديل كما هو الظاهر فلا وجه لمن قال ان جامع الحكم في صدد التجوز دون الارادة والاستعمال فهو توجيه القول بما لا يرعى به فائدة ١٢ هـ قوله فخر هذا العلم آه لما ثبت ان الاصل اذا اضيف الى الفقه فالمراد دليله فظهر ان الاصول في اصول الفقه بمعنى الادلة فلم يكن بعد كون هذا العلم ادلة لتناسب الاسم للمسمى فقال ثم هذا العلم آه وحاصل ان علم اصول الفقه ادلة اجمالية للفقه ليس فيه تفصيل مسألة مسألة اذا اردنا تطبيق الدلائل التفصيلية على الاحكام الثابتة بها تحتاج الى الادلة الاجمالية وطريق التطبيق ان يولف القياس فتؤخذ صفرا من الدليل التفصيلي وتؤخذ كبراه من من المسئلة الاصولية فيقال الزكوة شئ امر به وكل شئ امر به واجب فينتج الزكوة واجبة فالصغرى هذا القياس مأخوذة من قوله تعالى واقر الزكوة والكبرى مأخوذة من مسألة اصولية هي ان الامر للموجب فينتج على الشكل الاول كما عرفت ١٢ هـ

العلم أدلة إجمالية للفقهاء يحتاج إليها عند تطبيق الدلائل  
أي علم أصول الفقه ١٢  
أي إلى الأدلة الإجمالية عند التطبيق ١٣

التفصيلية على أحكامها أقولنا الزكاة واجبة لقوله تعالى  
أي الأدلة المنقولة منسوبة ١٤  
أي أحكام الدلائل التفصيلية ١٥

وَأَتُوا الزَّكَاةَ فَإِنَّ الْأَمْرَ لِلرُّجُوبِ وَلَيْسَ نِسْبَتُهُ إِلَى الْفَقْهِ  
هذا مسألة فقهية ١٦

كنسبة الميزان إلى الفلسفة كما وهم فإن الدلائل التفصيلية  
بما يدل تفصيل ١٧  
بما يدل إجمال يحتاج إليه عند التطبيق ١٨

بمواضعها وصورها من أفراد موضوع مسائل الأصول بخلاف

المنطق الباحث عن المعقولات الثانية والفقهاء حكمة

كقوله وليس آه اعلم ان صاحب محكم الأصول زعم ان نسبه علم الأصول إلى علم الفقه كمثل نسبه المنطق إلى الفلسفة باعتبار ان الأصول المنطقية مرعية في المسائل الفلسفية كما ان الأدلة الإجمالية مشبهة الأحكام الفقهية ورد عليه المصنف فقال ليس كذلك فان الدليل التفصيلي الفقهى كمثل أتوا الزكاة بمادته وصورته فرو من استدراك موضوع مسائل الأصول كالامر للوجوب فان أتوا الزكاة فرو من أفراد الامر بخلاف المنطق الباحث عن المعقولات لثانية فان ما تؤخذ عنه صغريات القياسات التي قولت لاثبات المسائل الفلسفية ليس من موضوع مسائل المنطق مثلاً الفلك ذو طبعة واحدة وكل ما كان كذلك فشكله الطبيعي كورة فما أخذ منه الصغرى أي كون الفلك ذا طبعة واحدة في نفس الامر ليس من المعقولات الثانية فكيف يجوز من استدراك موضوع مسائل المنطق الباحث عن المعقولات الثانية وما قيل ان المنطق واجب الرعاية في الفقه فمن هذه الوجهة تحققت المناسبة بين الفقيهين ليس بشئ لان نسبه الأصول إلى الفقه باعتبار المبدئية فان مسائل الأصول من مبادئ الفقه بخلاف المنطق فان نسبه إلى الفلسفة باعتبار الآلية دون المبدئية كنسبة إلى سائر العلوم فالفرق واضح ١٩ قوله الفقه آه لما فرغ من تعريف الأصل شرخ في تعريف الفقه وهو المضاف إليه وهو في اللغة الفهم اختاره الأمدى وغيره وفي الشرخ تفسيرات والحداد في تفسيره أنه حكمة أي علم تصديقي

# عملية شرعية ولا يقال على المقلد لتقصيره عن الطاقة والتخصيص بالحجرات احترازاً عن التصوف حديث محدث نعمة الاحتراز عن الكلام عرفت معروف وعرفوه

شامل لليقين والظن فرعية أي متفرعة على علم الأصول ومبادئها من الكلام وغيره ولا يحمل على المقلد بحجرات الرأى  
معللاً اشتقاً بان يقال المقلد فنيته لتقصيره عن الطاقة وهي قوة استنباطية بالأحكام الفقيمية من الدلائل  
التفصيلية فإن المقلد وإن حصل له الاعتقاد بالأحكام الفرعية الشرعية لكن لم يحصل له الاعتقاد من الدلائل  
ومراده بالعلم فلا يقال لعله حكمة إذا المراد بالحكمة العلم القوي الحاصل عن بذل الطاقة ١٢

له قوله والتخصيص آة قال في المنهية اعلم أن الفقه في القديم كان متناوياً للعلم الحقيقية وهي علم  
الانبيات وعلم الطريقة وهي مباحث المهلكات والمنجيات وعلم الشريعة الظاهرة ومن ثم عرفه بالوجوه  
رحمه الله تعالى بمعرفة النفس ماله وما عليها وسمى كتابه في العقائد بالفقه الأكبر وقال الله تعالى ليتفقهوا في  
الدين ثم لما قصدى قوم بالبحث عن العقائد وسموا العلم الكامل بالكامل لذلك بالكلام اختص الفقه بالطلاب  
العملية الشاملة للتصوف أيضاً وهو علم الأخلاق ومن ثم قال بعض المحققين في شرح المنهاج إن تحرير الرأى والحد  
من الفقه وصار مزارعاً واستمر عليه زمان مديد ثم حدث في زمان لاحق اختصاص الفقه بالأحكام الظاهرة  
من ثم ترى كتبه الفقه للتأخيرين خالية عن العلم الطريقة له قوله حديث محدث اعلم أن القوم قالوا إن  
الفقه علم بالعمليات المتعلقة بأحوال الجوارح فخرج عن التصوف الباحث عن أحوال الأفعال القلبية التي هي الوجوبات كقول  
الرضا بالقضاء ولما لم يكن هذا التخصيص في كلام المتقدمين قال المصنف بهذا التخصيص حديث محدث له قوله وعرفوه  
يعني وإن كان تخصيص الفقه بالأعمال المتعلقة بكيفية أعمال الجوارح للاحتراز عن التصوف اصطلاحاً جديد لكل القوم  
عن الكلام اصطلاحاً معروف فيما بين المتأخرين وإن لم يشع في المتقدمين نعم الاحتراز عن الكلام وإن كان أيضاً حديثاً  
محدثاً لم يكن في السلف ولهذا ساءه الإمام الأعظم فقهاً كبيراً كما عرفت فيما سبق ودعت الفقه بما يعمله أيضاً لكنه معروف  
في المتأخرين ١٢ له قوله وعرفوا آة اعلم أن المتأخرين عرفوا الفقه بأنه العلم بالأحكام الشرعية عن أدلتها التفصيلية  
والمراد بالحكم أسناد امر آلى آخر بإيجاب أو سلب وانت تعلم أن العلم بهذه الأسناد تصديق بالقضايا الشرعية المتعلقة بكيفية

بأنه العلم بالاحكام الشرعية عن ادلتها التفصيلية واورد<sup>١٤</sup>

على التبريد المذكور

بجميع الاحكام

ان كان المراد الجمعية فلا ينعكس لثبوت لا ادري او المطلق

اي غير جامع مخرج فقهاء

اي جميع الاحكام الشرعية

ولا يطرد لدخول المقلد العالم واجيب بأنه لا يضرك ادري

اي مطلق الاحكام ولا يضر في

الحاجب

والحال انه غير فقيه

اي غير مانع

لان المراد الملكة فيجوز التخلف وبان المراد بالادلة

لمانع وعدم التفات

اي التبريد المضبوط بالوجدان

المعمل تصديقا حاصل من الادلة التفصيلية وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس فخرج بقية الشرعية العلم بالقضايا العقلية نحو كل حركة حادثه وخرج بالعلم بالاحكام الشرعية الاعتقادية نحو الواجب عالم الجزئيات وخرج بالادلة علم جبريل والرسول عليها السلام فانه بالضرورة لا بالاستدلال كتناقل وفي اطلاق علم الرسول نظر اذا لمّا انه قد يجتهد وخرج ايضا علم المقلد لانه غير حاصل عن الادلة بل يقول المجتهد والفقيه هو المجتهد فقط وخرج بالتفصيلية العلم بوجوب الشئ عند وجود المقتضى وعدم وجوبه عند عدم المقتضى فان هذا العلم الاجمالي لا يسمى فقهيا -  
له قوله واورده تقريره الايراد ان المراد بالاحكام اما جميعها واما بعضها المعين كالنصف والتثالث واما المطلق ولو مسئله واحدة والكل باطل اما الاول فلان الامام ابا حنيفة رحمه الله تعالى لم يعرف الدهر والامام مالك رحمه الله الذي هو فقيه بالاجماع مثل عن سنت وثلاثين مسئله فقال لا ادري واما الثاني فلان كمية الاحكام مجبولة فلا يعرف لها نصف والتثالث واما الثالث فلانه يلزم ان يكون من عرف مسئله او مسئلتين فقيها فصار العالم المقلد فقيها وهو خلاف الاجماع اجاب عنه ابن الحاجب بان المراد جميع الاحكام ومعنى العلم بها الملكة لها فيجوز التماثل عن فعلية العلم لا اشتغال الطبيعة بشئ في وقت مع وجود الحالة التي بها يتمكن الانسان من استنباط كل مسئله اذا التفت وانفتحت المواضع فلا يضرك ادري عند عدم الالتفات بهذا الجواب ذكره ابن حاجب في المحقر ورده في التوضيح ان التبريد البعيد قد يوجد لغير الفقيه والقريب مجبول غير منضبط اذ لا يعرف ان اى قدر من الاستعداد يقال له التبريد القريب اجيب بان التبريد استخرجها وهي مضبوطة بالوجدان ١٢ له قوله وبان المراد آه هذا جواب ثان للايراد المذكور تقريره ان المراد مطلق الاحكام والمراد من العلم العلم اليقيني وبالادلة الامارات التي تفيد الظن المفضي الى العلم بوجوب العمل بالاحكام للمجتهد لا القطعية او الاثم منها وان كانوا لا يطلقون الدليل غالبا الا على المقطوع فلا يدخل علم المقلد لان الاجماع



الإماراتُ وتحصيلُ العلمِ بوجوبِ العملِ بتوسطِ الظنِّ  
 التي تقيدها الظنُّ<sup>١٢</sup> الاعتقادُ والجزمُ<sup>١٣</sup>

من خواصِّ المجتهدِ إجماعاً وأما التقليدُ فمُستندٌ قولُ مجتهدٍ  
 فخرج التقليدُ العالمُ<sup>١٢</sup> أي قراءه<sup>١٣</sup>

لاظنه ولا ظنه فأعرف الفرقَ حتى لا تقل مثل من  
 أي ظن المجتهد<sup>١٢</sup> أي ظن المجتهد<sup>١٣</sup>

قال كما أن مضمون المجتهد واجب العمل عليه كذا الذي  
 بمر الفرق<sup>١٢</sup> أي على المجتهد<sup>١٣</sup>

على مقلِّدٍ فهما سَيانَ نعم يلزم أن يكون عبارة عن  
 أي ضلّان في صديق التعريف<sup>١٢</sup> أي به عيب<sup>١٣</sup>

عن العلم بوجوب العمل بالأحكام لا العلم بها الآن يقال  
 في دفع اللزوم<sup>١٢</sup>

منقده على أن المجتهد يجب عليه العمل بمقتضى ظنه فتصلي العلم بوجوب العمل بواسطة الظن من خواص المجتهد إجماعاً أما المقلد  
 فلم يجب عليه العمل بمقتضى ظنه ولا ظن المجتهد بل يجب عليه العمل بقول مجتده فتصلي العلم بوجوب العمل بواسطة الظن  
 ليس من خواص المقلد فوضع الفرق بين المجتهد والمقلد وارتفع اللزوم<sup>١٢</sup>

له قوله فهما سَيان قال معاصر المص أن مضمون المجتهد واجب العمل عليه كذا الذي مضمون المجتهد واجب العمل على  
 منقده فالمجتهد والمقلد مثلان في وجوب العمل بالمضمون لا فرق بينهما رد عليه المص بالتقرير السابق بأن المجتهد يجرى بوجوب  
 العمل بموجب ظنه إجماعاً بخلاف المقلد فإنه لا يجرى بوجوب العمل بموجب ظنه ولا ظن مجتده بل يجب عليه العمل بموجب قول  
 مجتده ليحزم بوجوب العمل بموجب قول مجتده نعم لو انكشف على ذي ظن المجتهد ولم يقل به يجب عليه الانبعاث<sup>١٢</sup>

له قوله نعم آه يعني إذا أريد من تعريف الفقه بأنه العلم بالأحكام الشرعية العلم بوجوب العمل بالأحكام الشرعية  
 يلزم أن يكون الفقه عبارة عن العلم بوجوب العمل بالأحكام فلا يكون العلم بالوجوب والمحرم من الفقه وهو كما ترى<sup>١٣</sup>  
 له قوله الآه هذا جواب اللزوم المذكور حاصل الجواب أن هذا التعريف للفقه رسم فإن العلم بالأحكام الذي هو الفقه  
 حقيقة يلزمه العلم بوجوب العمل بهذا التعريف باللازم رسم وليس هذا بالذاتيات حتى يرد أنه الفقه العلم بوجوب العمل  
 وفيه ما فيه يعني في هذا الجواب نظر فإن اللازم الذي ذكر في الجواب لازم في الوجود والحق وهو غير محمول والتعريف إنما

إنه رسم فيجوز باللازم وفيه ما فيه ومن ههنا علمت اندفاع  
 أي أنه لازم في الوجود والتحقق وهو غير محمول فلا يكون معقولا ١٢  
 أي من ارادة الالابنة بالدين ١٣

ما قيل الفقه من باب الظنون فكيف يكون علما على أن  
 لأن أكثر احكام الفقه ثابتة بالقياس وغير الواحد والاجامات النطية

العلم حقيقة فيما ليس بتصورا أيضا وبعضهم جعل الفقه

عبارة عن العلم بالاحكام القطعية مع ملكة الاستنباط و

يلزم عليه خروج المسائل الثابتة بالدلة الظنية وهي كثيرة

الوترى أن السنة المتواترة قليلة جدا أو التزام ذلك التزام

يجوز باللازم المحمولة فلا يكون معقولا ١٢ له ومن آه اعلم ان القوم لما عرفوا الفقه بأنه العلم بالاحكام الشرعية  
 اعترض على هذا التعريف ان اكثر الاحكام المذكورة في الفقه ثابتة بالقياس والاخبار الاحاد والاجماع المنقول  
 احاداً والكل ظنيات فيكون الفقه ظنيا لا علما فان العلم هو الاعتقاد الجازم اجاب عنه المصنف رحمه الله بقوله  
 من آه اندفع وحاصله ان العلم بوجوب العمل بالاحكام الشرعية الذي هو الفقه علم يقيني ثابت بالاجماع القطعي و  
 ان كان ثبوت تلك الكلام ظنيا كذا قيل ١٢ له قوله على آه هذا جواب ثان فعلى معنى علاوه وحاصله ان لفظ العلم  
 يطلق على الظن ايضا كعلم الطب مع كونه ظنيا فان العلم كما انه حقيقة في الاعتقاد الجازم ايضا حقيقة فيما ليس  
 بتصور فيشمل الظن ايضا فلا بأس باطلاق العلم على الفقه وان كان الفقه من باب الظنون ١٢ -

٣ له قوله ويلزمه آه اعلم ان صدر الشريعة عرف الفقه انه عبارة عن العلم بالاحكام القطعية مع ملكة  
 استنباط الاحكام الظنية واعترض عليه المصنف ان هذا التعريف انما يشمل العلم بالاحكام القطعية التي ظهر نزول  
 الوحي بها والعقد الاجماع عليها فيخرج العلم بالاحكام التي ليست كذلك كالمسائل الثابتة بالدلة الظنية كالقياس  
 وخبر الواحد وغير ما فانما ليست بقطعية وهي كثيرة من القطعية وهي كثيرة من القطعيات الا ترى ان السنة المتواترة  
 التي ثبتت بها الاحكام قطعا قليلة جدا لما اجاب عنه بعض المحققين ان المسائل القياسية نتيجة الفقاهة والاجتهاد وليست

بلا لزوم وجعل العمل داخل في تحديد هذا العلم كما ذهب  
 إلى الفقه ١٢

إليه بعض مشايخنا بعيداً جداً وأما لعمراً فهو علم بقواعد يتوصل  
 إليه بفهم الاسلام المزودى رحمه الله ١٢  
 المقرب علم بشروطه ١٢  
 اوزم ١٢

بها إلى استنباط الاحكام الفقهية عن دلائلها قبل حقائق العلوم  
 ما عرفت والمزاد بها ١٢

المدونة مسائلها المخصوصة او ادراكاتها فالمفهومات الكلية  
 كلها او بعضها بقدر ما يرتب عليه الفاية ١٢

التي تذكر في المقدمات لأجل البصيرة رسوم بناء على ان المركب  
 لا جدود ١٢

يقتض من الفقه لكنها لما كانت من ثمرات الفقه غير منفكة عنه ويتفقع بها مثل ما ينتفع بالمسائل التي هي مسائل الفقه  
 والمكلفون يفتشون اليها مثل افتقارهم الى المسائل الفقهية مما قرئت بها ودونت كجمل المصالح لانها من الفقه  
 رده المتفقان التزام خروج المسائل الثابتة بالادلة الظنية عن الفقه التزام بلا لزوم بل العليل على خلافه  
 له قوله وجعل آه جعل فخر الاسلام في اصوله ان الفقه هو العلم المذكور مع العمل فادخل في تحديد الفقه والملازم  
 عليه انه لا يبقى الفقه حنف من العلوم بل مركب من العلم والعمل ولا ان الشائع اطلاقه على العالم وان لم يكن عاطلاً  
 فقال ما ذهب اليه بعض مشايخنا بعيد عن الحق جداً ١٢ له قوله بالمقابلة آه ما عرفت اصول الفقه باعتبار الاصل  
 فالان يعرف باعتبار انه لقب لعلم مخصوص فعلم اصول الفقه علم بالقواعد التي يتوصل بها الى استنباط الاحكام الفقهية  
 عن دلائلها فتملاً قريباً فخرج عنه المبادئ كالعربية والاسلام قال الفاضل الخيري ابدى العلم ان الظاهر من كلام الجمهور ان  
 المبحث عنه في هذا العلم قواعد يتوصل بها المجتهد الى الفقه فالتوصل لعلم اصول الفقه الى المسائل الفقهية بالادلة الاولية  
 مختص بالمجتهد فتلك القواعد هي القضايا التي تثبت فيها احوال الادلة الاربع اما التوصل بالقواعد الى المسائل الفقهية  
 مطلقاً فليس توصل الى الفقه لانه ليس من الادلة الاربع بل عن قول المجتهد والفقه عبارة عن العلم بالاحكام عن  
 الادلة الاربع ١٢ له قوله رسوم آه اعلم ان حقيقة كل علم مسائل المدونة لانه قد حصلت تلك المسائل اولاً  
 ثم وضع اسم العلم بازائها فلا يكون له حقيقة ومابنية وراء تلك المسائل فعرفته بحسب حده وحقيقة لا تحصل الا  
 بادراك جميع مسائله وليس العلم بهامقدمة لا شروع فيه فان المقدمة تكون خارجية عن حقيقة العلوم فالمقدمة معرفة

من اجزاء غير محمولة كالعشرة لا جنس له ولا فصل والا  
 لزم تعدد الذاتى وفيه نظر اشترى اليه في السلم نعلم يلزم  
 اتحاد التصور والتصديق حقيقة مع انها نوعان تحقيقا  
 فكذلك اختلف في اسماء العلوم فقل اسماء جنس وهو الظاهر  
 من حيث هى هى مدلول لها الوحدة الذهنية ١٢ كذا في اسرار الكلية ١٣  
 اى ضرورة من العرف ولا ضرورة ١٢

العلم بحسب رسمه فان المفهومات الكلية انما تذكر في المقدمات واستدل عليه المصباح ما حاصله ان المسائل  
 وادراكاتها اجزاء خارجية للعلوم المدونة غير محمولة عليها ومجموع هذه الاجزاء حقيقة لتلك العلوم فلو كان لها  
 جنس وفصل تكون لها حقيقة اخرى مركبة من الاجزاء المحمولة فيلزم تعدد الحقيقة والذاتيات وهو باطل ولما لم  
 يمكن لها اجناس وفصول كانت المفهومات الكلية التى تذكر في المقدمات في تعريفات العلوم عوارض والتعريف  
 بالعوارض رسم فتكون هذه المفهومات رسوما لا حدودا ومثل بالعشرة فانها مركبة من الوحدات التى لا تحمل عليها فلا  
 يكون لها جنس وفصل والا يكونان ايضا ذاتيات لها يلزم تعدد الذاتى وهو باطل فالتعريف يكون بالخارج فيكون رسوما لا  
 له وفيه نظر قال المصنف في المنهية حاصل ما ذكر فيه ان الفرق بين الاجزاء المحمولة والغير المحمولة انما هو بالاعتبار  
 ولا يمتنع تعدد الاعتبارات لشيء واحد بالذات فاللازم تعدد الذاتى بالاعتبار وهو ليس بحال وقال الفاضل الخيزرانى  
 ان الاجزاء المحمولة متحدان بالذات ومتغايران بالاعتبار فالمسائل المذكورة في العلوم وان لم تكن اجزاء محمولة  
 حين اخذ بشرط لاشئ لكنها تصير محمولة حين اخذها لا بشرط شئ فالقول بان المركب من اجزاء غير محمولة لا جنس له  
 ولا فصل غير صحيح ١٢ له قوله يلزم آه يعنى يلزم على تقدير كون تلك المفهومات حدود للعلوم اتحاد التصور  
 والتصديق لان المحدودين المحدود والمحد علم تصورى والمحدود منها علم تصديقي ان كانت العلوم عبارة عن ادراكات  
 المسائل واما اذا كانت حقائق العلوم نفس المسائل فكانت المسائل متحدة بادراكاتها بناء على اتحاد العلم والعلوم  
 وكانت المحدود حينئذ متحدة مع المسائل فتكون المحدود متحدة بادراكات المسائل لان متحدة المتحد مع الشئ متحدة مع المحدود  
 علوم تصورية والادراكات للمسائل علوم تصديقية فيلزم اتحاد التصور والتصديق والحال انها نوعان قباستان والعجب  
 من المصنف انه لم يتعرض للجواب عن هذا الاشكال ١٢ مع انه تعرض في بعض تصانيفه ١٢ له قوله فتفكر لعله اشارة الى

وقيل بل أعلام جنس قلنا يثبت بالضرورة وقيل بل شخصية  
 اذ لا يصدق الفقه مثلاً على مسألة مسألة اقول وفيه أنه منقوض  
 بالبيت والحل إن المعنى الكلي قد يكون مركباً من أجزاء متفككة

الى جواب هذا لزوم من اتحاد العلم والمعلوم انما هو على كون العلم عبارة عن الصورة الحاصلة المتحدية مع معلومها  
 بخلاف الحالة الادراكية فانها غير متحدة مع معلومها والتصور والتصديق قسمان من الحالة دون الصورة فلا اتحاد وقد  
 بينت بالتفصيل في حواشي سلم العلوم ٣٥ قوله اسماء جنس أه اعلم ان العلم ما وضع لشيء معين بحيث لا يشمل بحسب الك  
 الوضع غيره فان كان الموضوع له جزئياً متخففاً فهو علم شخص وان كان الموضوع له كلياً فان كانت الوحدة الذهنية  
 معتبر فيه فهو علم جنس كلفظ اسامة فانه تصور الواضع ما بهية الاسد يعني الحيوان المقترس فوضع بحضوره في الذهن فقط  
 اسامة وان لم تعتبر الوحدة الذهنية بل لو خط الموضوع له الطبيعة من حيث هي او الفرد المنتشرة فهو اسم جنس اذا  
 عرفت هذه فاعلم انه اختلف في اسماء العلوم والمعتبر عند المحقق انها اسماء جنس واختاره اكثر المحققين لان اسماء العلوم  
 موضوعات لمجموع المسائل المعتدة بما صادقة على ما في اذهان كثيرة من الناس وربما يزيد وينقص واسم الجنس عند قوم لغز  
 الكلي من غير اعتبار حضوره في الذهن وقيل انها اعلام جنس فان الوحدة الذهنية في متبهاها معتبرة اذا الفقه مثلاً اذا  
 حصد اشخاص كثيرون فما في ذهن كل واحد منهم يكون فضلاً لا محالة فلو لم تكن الوحدة معتبرة لم يصدق الفقه على ما في ذهن  
 كل واحد من الأشخاص وما احتمال قيام الحال الواحد الشخصي في محال معتدة لم يكن هذا التعيين شخصياً وانما هو تعيين ذهني  
 ووحدة ذهنية فهذا الاسماء اعلام جنس وردده المحقق فقال يثبت بالضرورة حاصلة ان اعلام الاجناس انما تعتبر بالضرورة للقطعة  
 بوجودها في المعرفة كاحل التقديري ولا ضرورة ههنا بل وجد لفظ القرآن متفرقا مع كون اللفظ والنون زائدين فلا علم ههناك لا  
 شخصاً ولا جنساً قيل انها اعلام اشخاص فان الغرض يحكم بحسب الظاهر بانها موضوعات للقطعات الشخصية ١٢ له قوله على مسألة  
 يعني ان الفقه مثلاً هو مجموع المسائل الفقهية لا يصدق على مسألة فلا تكثر فيه قطعاً واذا لم يوجد اكثر ثبتت الشخصية في اعلام اشخاص  
 وردده المحقق بان هذا الدليل يتأيد به كبري في البيت من انه لا يصدق على الجذر ولا على السقف من اجزاء البيت كما لا يصدق الفقه  
 على مسألة مسألة من اجزاء الفقه فيعني ان يكون البيت علم شخص يعين بهذا الدليل مع ان القول انفقوا على انه ليس بعلم قطعاً  
 بل هو من اسماء الاجناس فتم بر ١٢ له قوله والحل أه حاصلة على ما قال بعض الشراح ان الكلي قد يكون نحو الادب والكنهيين

١  
 منقوض

٢  
 ثبت

الجزء ١٢  
نحو الأربعة

أي النقص التفضيل ١٢ فإنه مركب من الماء والعسل ١٢

أو مختلفة نحو السكجيين فلا

المركبة من واحدات متفقة ١٢

يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الصَّدَقِ عَلَى الْبَعْضِ الشَّخْصِيَّةِ وَمَوْضُوعَةِ الْإِدْلَةِ

الاربعة اجمالاً وهي مُشْتَرِكَةٌ فِي الْإِصْطِلَاقِ إِلَى حُكْمٍ شَرْعِيٍّ وَمَاقِيلٍ

إِنَّ الْبَحْثَ عَنْ حُجِّيَّةِ الْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ لَيْسَ مِنَ الْأُصُولِ بَلْ مِنْ

الفقه إِذَا الْمَعْنَى أَنَّهُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهُ فِيهِ أَنَّ هَذَا فَرْعٌ  
أي معنى كون الشيء حجة ١٢  
أي وجوب العمل

لا يصدقان على واحد من اجزائهما فلا منافاة بين الكلية وعدم الصدق على واحد من الاجزاء الشخصية نعم يصدق المعنى  
الكلي الذي ركب من اجزاء بالكل في الحقيقة والاسم على واحد من اجزائه كالماء فإنه يصدق على واحد من اجزائه ايضا  
فيقال له ايضا انه ماء وبالمجمل فالمقصود نفي اللزوم لانفي الصدق مطلقاً ونشأ عدم اللزوم ان مناط الكلية الصدق على  
الافراد والصدق على الاجزاء اقول يفهم من كلام القائل للزوم بين عدم الصدق على واحد من الاجزاء الشخصية فذلك  
المصنف بان بعض الكلمات سواء كانت اجزاء متفقة في نفسها كالاربعة او مختلفة كالسكجيين ايضا لا يصدق على كل  
واحد منها فكيف يلزم بعدم الصدق الشخصية والا يلزم ان يكون الكلي شخصاً وهو باطل ١٢ -

له قوله وهو موزونة آه اعلم ان موضوع كل بحث في ذلك العلم عن عوارض الذاتية كالكلية لعلم النحو فانه يبحث فيه  
عن احوالها من حيث الاعراب والبناء وموضوع علم اصول الفقه على المختار الادلة والاحكام من حيث انها ثابتة بالادلة  
واختار المقرر انه الادلة الاربعة اجمالاً وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس لان الاصولي يبحث عن العوارض  
الذاتية لا قاسمها اجمالاً وعموماً مثلاً خاص الكتاب والسنة والاجماع حكمه كذا وعامه كذا وعلى هذا القياس اما التفصيل فمخصوص  
آية فهو في علم التفسير وبخصوص حديث حديث في علم الحديث وتفصيل الاجماع بخصوصيات في علم السير وتفصيل  
القياس بخصوصيات مسائله في علم الفقه ولهذا قال اجمالاً لان التفصيل بيان في علوم اخرى ولما كان موضوعه الادلة الذاتية  
وهي متعددة وتعدد الموضوع يدل على تعدد العلم فقال وهي مشتركة الخ فلاجل هذا الاشتراك لم يتعدد علم الاصول بتعدد الموضوع  
لان الاشارة الكثيرة انما تكون بموضوع علم واحد بشرط توافقهما في امر مشترك تشترك تلك الاشياء فيه فهذا الاعتبار صحيح كون الادلة الاربعة موزونة ١٢ -

المجته على أن جواز العمل أيضا من ثمراتها ومن قال إن المجته

ليست بمسئلة أصلا لأنها ضرورة <sup>الضرورة فيها</sup> دينية فقد بعد لأنه <sup>في شيء من العلوم</sup> و <sup>بمعنى أنه لا يحتاج الى دليل في الدين</sup> <sup>أي تكون المجته</sup>  
 إن سلمنا أن لا نسلم لما بل الحق أنه من الكلام لمجته الكتاب

له قوله وما قيل آه اعلم أن مسئلة المجته التي هي حثية الاتصال اختلف فيها الاعلام قال صاحب التحرير أنها من  
 الفقه لان موضوع مسئلة حثية الاجماع والقياس فعل المكلف الذي هو موضوع الفقه اذ معنى حثية الاجماع اذ الفقه  
 انه يجب العمل بمقتضى كل واحد منهما والوجوب حكم من الاحكام الشرعية ورده المصنف بوجهين الاول ان وجوب  
 العمل بمقتضى كل واحد منهما ليس عين المجته بل متفرع عليه لازم له وكون احد الملتزمين من الفقه لا يستلزم كون الاخر منه  
 والثاني ما بينه بقوله على ان الخ وحاصله ان الوجوب ليس لازما للمجته بل الجواز ايضا من ثمراتها المتفرعة عليها ١٢

له قوله ومن قال آه قال ابن الهمام في التحرير ان المجته ليست بمسئلة أصلا لان الفقه لاس غير وان المسئلة  
 لا بد ان تكون نظرية تطلب بالبرهان في ذلك العلم والمجته بديهيته لان من عرف معنى الاجماع والقياس وعرف معنى المجته  
 لم يستح في الحكم الى دليل ورد عليه المصنف بقوله فقد بعد وحاصله ان المجته وان لم يستح الى دليل في ازماننا لا نبأ من  
 ضروريات الدين ولكنها محتاجة الى دليل في الواقع ونفس الامر فنقول القائل لانها ضرورية وبنيته فسلمنا و غير مسلم لما كان  
 البرهان الا اني ما يكون فيه طلب الدليل تصديق العقده من غير تعرض لعلة ثبوتها في نفس الامر والبرهان العلمي ما يكون عليه طلب  
 عليه وجود الامر في نفس الامر والواقع ايضا له قوله بل الحق آه يعني كما أن حثية الكتاب والسنة من الكلام لمجته الاجماع  
 والقياس ايضا من الكلام ولما كان يرد عليه انه اذا كان حثية الكتاب والسنة والاجماع والقياس من الكلام فلم تقرض  
 الاصول للبحث في حثيتها ولو على سبيل المبدئية ولم يتعرض لحثية الكتاب والسنة اجاب عنه المقص ان حثية الكتاب والسنة  
 لا اختلفت فيه لاحدا المجته الكتاب والسنة كثر فيها الشعب من الفرق الضالة فلقد دفع ذلك الشعب وجب التعرض  
 للبحث في حثيتها فذهب اقول ان مسئلة حثية الاجماع ليس مطلقا من الكلام بل هي مشتركة بين الكلام واصول الفقه  
 لانها من حيث انها تتعلق بها استنباط الاحكام مسئلة اصول الفقه ومن حيث تتعلق بها اثبات العقائد الدينية  
 مسئلة الكلام ١٢

أي كون الاجماع والقياس<sup>١٢</sup>

أي كون الحجة<sup>١٣</sup>

عن الحق<sup>١٤</sup>

والسنة لكن تعرض الاصولي لحجتها فقط لانها أكثر فيهما

الشغب واما حجتها فمتفق عليه عند الامة وفي موضوعية

الاحكام اختلاف<sup>١٥</sup> والحق لا واما الغرض التصوير والتنويع<sup>١٦</sup> بيان معنى الحكم<sup>١٧</sup> بيان انواع الحكم<sup>١٨</sup>

ليثبت انواعها لانواع الادلة وما من علم الا وذكرفيه<sup>١٩</sup> يعرفه الاحوال<sup>٢٠</sup>

الاشياء استطراداً و تتميماً وترميماً له وفائدته معرفة<sup>٢١</sup> هي الغاية<sup>٢٢</sup> سرياً المقصود<sup>٢٣</sup>

الاحكام الشرعية وهي سبب الفوز بالسعادة الابدية<sup>٢٤</sup> عن الادلة<sup>٢٥</sup>

له قوله موضوعية آه اعلم انه اختلف في موضوعية الاحكام بعد الاتفاق على موضوعية الادلة فذهب عدد الشرعية  
وامثاله من المحققين إلى موضوعية الادلة الشرعية والاحكام اذ يبحث فيه عن العوارض الذاتية للادلة الشرعية وهي  
اشباهها للاحكام وعن العوارض الذاتية للاحكام وهي ثبوتها بتلك الادلة قال العلامة التفات الى ذهب صاحب الاحكام  
الى ان موضوع اصول الفقه هو الادلة الاربعة ولا يبحث فيه عن احوال الاحكام بل انما يحتاج الى تصور ما يتمكن من  
اتباعها ونفيها لكن الصحيح ان موضوع الادلة والاحكام انتهى واختار المعنى ما ذهب اليه صاحب الاحكام وانكر  
موضوعية الاحكام لان الغرض من ذكره في الاصول تصوير الاحكام وتقسيمها المتشبهت اقسام الاحكام لاقسام الادلة  
فذكره في هذا العلم تبعا لا قصداً تتميماً بمعرفة الاحوال وترميماً واصلاحاً للغاية المقصودة قال التفات في في الخاتمة  
ظني انه لاختلاف في المعنى يعني ان الادلة والاحكام موضوع الاصول عندهم اتفاقاً غير ان بعضهم حاول تقليل الموضوع  
وبعضهم حاول التفصيل لان من جعل الموضوع الادلة جعل البحث المتعلقة بالاحكام من حيث الثبوت راجعة الى احوال  
الادلة من حيث الاثبات لتقليل اكثره الموضوع فانه يلين بوحدة العلم من الواحدة بالجمبات والمجشبات كما جعل البحث  
المتعلقة بالادلة من حيث الثبوت من جعل الموضوع الاحكام على ما قال الامام الغزالي في معيار العلوم ان موضوع  
اصول الفقه هو الاحكام من حيث ثبوتها بالادلة ومن جعل الموضوع كلا الامرين حاول التوضيح والتفصيل لمرادى الملغى



**المقالة الأولى في المبادئ الكلامية ومنها المنطقية لأنهم جعلوها**  
**جزءاً من الكلام وقد فرغنا عنها في السَّلَمِ والإفادات والآن نذكرها**  
**طرقاً ضرورياً للنظر وهو ترتيب المعقول لتفصيل الجُوهل واجب**  
**لأنه مقدمة الواجب البسيط لا يكون كاسباً لأنه لا يقبل العمل**

على كلام الامام في هذا المقام قبل اشتها النسخ اى التلويح للحققة بالكتاب انتهى ١٢-  
 له قوله المقالة الاولى آه بعد الفراغ من ذكر الحد والموضوع والفائدة شرع في مبادئ علم  
 اصول وهي المسماة بالمبادئ الكلامية وكون الكلام من مبادئ الاصول لان علم الاصول موضوعه الاول  
 الاربعة الثابتة وجرداً بالكلام لانه يفيد معرفة الله سبحانه وصفاته بالادلة ولا شك ان من لم يفهم  
 لم يعرف الانبياء ولا القرآن ولا الحديث ولا اصول الفقه وفروعه له قوله منها المنطقية  
 قال المصنف في النهاية اشارة الى دفع ما في التحريث قال فيه تسمية مباحث النظر مبادئ كلامية بعيدة لاستواء  
 نسبتها الى كل العلوم ووجه الدفع ان المتأخرين جعلوا المنطق جزءاً من الكلام صرح به السيد في المواقف فلا  
 استواء انتهى وانما جعلوه جزءاً منه لان المقصود بالذات في الكلام تفصيل اعتقاد الوحدانية والصفات والاعمال  
 ونحوها باستدلال والاستدلال انما يتم برعاية قواعد المنطق فقصر القواعد المنطقية جزءاً من الكلام ١٢-  
 له قوله النظر آه اعلم ان الايمان بالله ورسوله اول الواجبات التي انما تعلم وتتعلم بالكلام فالمسائل الكلامية  
 يجب علينا فهمها وانما يتيسر بالنظر فالنظر مقدمة الواجب فهو واجب ايضاً عقلاً اما الذين استغنوا عن النظر  
 كالصحابة والتابعين لصفاء عقائدهم وبركة هجته النبي صلى الله عليه وسلم وقرب زمانهم فلا يجب عليهم النظر اصلاً بعد  
 ورود الشرع اما قبله فواجب ايضاً لان حسن الاشياء وقبحها عندنا وعند المعتزلة عقل فالعقل يامران فكل من فهم حقه  
 قبض فالايان بالمنعم الحقيقي واجب ١٢ له قوله البسيط آه انا عدم كونه كاسباً فلا يقبل الترتيب والنظر  
 واما أنه لا يكون كتباً فلا كاسب بسيط او مركب والاول ظاهر البطلان والثاني اما ان يكون ذاتياً او عرضياً او مركباً والاول  
 باطل والاول يمكن البسيط بسيطاً بل مركباً والثاني لا يفيد علم الحقيقة وهو المطلوب والثالث لا يفيد الكنه لان المركب من الذات  
 الداغل والعرضي الخارج خارج وهو غير مفيد لکنه وهو المطلوب فان قيل كون البسيط غير كاسب ممنوع فان الفصل  
 بسيط وكذا الخاصه وعدمها مع انها كاسبان فيقال الانسان ناطق والانسان ضاحك فلنا لاسلم ان البسيط كاسباً ذكرت

ولا مكتسباً لان العارض لا يفيد الكنه الماهية المطلقة موجودة والّا  
 لكان لكل قطرة من الماء حقيقة على حدة وقد تقدّر تماثل  
 الجواهر وفيه ما فيه أقول على طور الحكمة لانه لو كان الجزء حقاً

من المثال انما هو معرف لا كاسب وكلم من فرق بين المعروف والكاسب فان مدار الكاسب على افادة المكتسب مع الترتيب  
 ومدار المعروف على الافادة مطلقاً ونفى الاخص عن الشئ لا يستلزم نفى الاعم عنه فيجوز ان يكون البسيط غير كاسب فيكون معروفاً  
 له قوله ولا مكتسباً آه لان البسيط مع كونه بسيطاً لا يكون له ذاتي فلا يكون كاسبه الاعرضي وهو لا يفيد الكنه ١٢  
 آه قوله الماهية المطلقة آه ذهب المحققون الى وجود الماهية المطلقة في الخارج لم يوجد فيه امر مشترك  
 فلم تكن فيه الا الشخصات وهي متباينة بذواتها ليس في الخارج الا الحقائق المتباينة فبطل كون الجواهر مثالة بالحقيقة  
 مشتركة في حقيقة واحدة في الخارج فعلى هذا كان كل قطرة من الماء حقيقة عليحدة غير مشتركة في حقيقة واحدة وقد  
 ثبت تماثل الجواهر في الخارج كذا قيل آه قوله فيه ما فيه قال المصنف في المنتهى في اشارة الى انه يجوز ان يكون معنى  
 التماثل عند النافين هو الاشتراك في اخص وصف من الاوصاف اللازمة المنتزعة لا الاتحاد في الحقيقة المتصلة  
 ولو سلم فيجوز ان يكون القول بالتماثل منفرغاً على القول بوجود الماهية المطلقة فاشباهة به يكون مدراً ١٢ -

آه قوله على طور الحكمة آه اعلم ان هذا الاستدلال مبنى على طور الحكمة وقمته او لا يوضح البيان  
 الشكل العروسي كل مثلث قائم الزاوية يكون مربع وتر زاوية القائمة مساوياً لمربع ضلعيها الشكل الحماري كل  
 مثلث يكون مجموع ضلعيه اكثر من الثالث فنقول ان احد ضلعي القائمة اذ كان اثنين والاخر اثنين كان مجموعهما  
 ثلاثة لا يشتراك الجزء الواحد فيها فيلزم ان يكون الوتر اقل من ثلاثة بشكل الحماري وباستعانة العروس بالبيان  
 يكون اكثر من اثنين فالجواب ان الوتر لا يكون ثلاثاً بالحماري ولا اثنين بالعروس بل بينهما فبطل الجزء فثبت الاتصال  
 فلزم الاتحاد حقيقة لان المتباينين يتماسان لا يتصلان واذا ثبت الاتصال وجدت الماهية المطلقة وثبت  
 تماثل الجواهر وهو المطلوب ١٢ -

فليكن قائمة كل ضلع منها جزءاً أن فالوتر لا يكون ثلاثة بالمحاري  
 الحق موجود في الخارج وتركب الجسم منه ١١

ولا اثنين بالعروس بل بينهما فبطل الجزء فثبت الاتصال  
 يكون الوتر  
 أي بين ثلاثة واثنين ١٢

فلزم الاتحاد حقيقة لأن المتباينين لا يتصلان بل يتماثلان  
 المتصلة من حيث الحقيقة التوحيية ١٣

كما قال ابن سينا فافهم أن هذا السأله عزيز المصروف ما  
 حقيقة كالغنام ١٤  
 في الاجزاء ١٥

منع الواجب من الخروج والخارج من الولوج فيجب الطرد

له قوله فيجب الطرد أه الطرد هو كل ما صدق عليه المحدود والعكس هو كل ما صدق عليه  
 المحدود صدق عليه الحد فلا طراد لغير الحد مانعاً عن دخول غير المحدود فيه فنصار حاصل الطرد حكماً كلياً بالمحدود على الحد  
 والعكس حكماً كلياً بالحد على المحدود والبعض فسر العكس بأنه كلما انتفى الحد انتفى المحدود أي كلما لم يصدق عليه المحدود  
 يصدق عليه المحدود فنصار العكس حكماً كلياً بالحد على المحدود على ما ليس بجهد والحاصل واحد وهو أن يكون الحد جامعاً لأفراد  
 المحدود كلها إذا عرفت هذا فاعلم أن المعرفة ما يمنع أفراد المعرفة بالفتح من الخروج والخارج من الدخول فيجب  
 المانعية والجامعية ولما كان التعريف تصويراً محضاً لا حكم فيه لا يتوجه عليه شيء من المنوع الثلاثة فإن المناظرة إنما  
 تنعقد في الأحكام فنقول لا نسلم أن الإنسان حيوان ناطق بمنزلة قولك للكاتب لا نسلم كما بتك فجميع الابداعات على التعريف  
 وعادى يكون واجباً بالمنع فان قيل انه اذا لم يكن في التعريف حكم أصلاً ولا يتوجه عليه المنوع فلا يصح المنع على كون التعريف  
 مطروحاً أو منعكاً وكونه حاداً وغير ذلك مع أنهم يجوزون منع هذا الأحكام فالجواب أن التعريف وإن لم يكن حكمه مراً  
 لكن فيه أحكام ضمنية يفهم منه من جهة أن من يأتي بالتعريف فقد يقصد التعريف الكامل منه بحيث يحصل تميز المعرفة عن  
 غيره تميزاً تاماً كإتمام الذاتيات بحيث يدخل فيه جميع أفرادها ويخرج منه غير ما فكانه يدعى أن هذا التعريف حد تام جامع مانع  
 فعلى التعريف يوجد أحكام ضمنية مثل دعوى الحدية والمفوضية والاطراد والانكاس إلى غير ذلك بمثل دعوى اللادضية  
 وغيره فبما يمنع تلك الأحكام الضمنية المفوضة من التعريف لا يمنع التعريف نفسه لأنه ليس فيه حكم أصلاً ليهتجر المنع  
 إذا لم يمنع الدليل على حكم فيقال لا نسلم أن الحيوان الناطق يكون حاداً للإنسان وكذا لا يتوجه النقض ببيان الاختلال

① مساوي ① درایم لفظ جن کا معنی ایسی ہی ہوتی

① مساوات درایم لفظ جن کا معنی ایسی ہی ہوتی

② لفظی ماخذ اسماء و افعال ہوتے ہیں صائغہ الحروف الحکم کے ساتھ بعض کلمات کے ساتھ جو کلمات کے ساتھ ہوتے ہیں  
والعکس وجميع الايزادات على التعريف دعاوئی ویکفی فی جوابها

ای المافیۃ ۱۲ ای الجالیۃ ۱۲ من المنع والنقص المعارضة ۱۲  
المنع وهو حقیقی ان کان بالذاتیات و رسمی ان کان باللازم و

لفظی بلفظ اظهر مرادف ① وقد اُجیز بالاعتراف والذاتی ما فهمه  
الخاص من التعريف اللفظي ۱۲ الخارج عن الذات ۱۲

فی فهم الذات وقيل ما یعلل وينقص بالامکان اذ لا امکان  
وہر الرسم التام أو الناقص ۱۲  
بالغیر واورد تعريف الماهیة بنفسها و اجزائها تحصیل الحاصل  
حکمت کی وجہ سے

والمعارضة بتعريف آخر الا على الحد الحقيقي فان التعاند لما يتحقق فيه اذ لا يكون شئ واحد حقيقتيان لانه من المتعاندات  
كذا قال الفضل ملازمین رحمہ اللہ تعالیٰ ۱۲ لہ قوله باللازم آہ اعلم ان التعريف اما حقيقي يقصد به التصور  
ابتداء واول مرة ففيه تحصيل صورة غير حاصلة واما لفظي يحصل به التصور ثانيا فيفيد احصاء المعنى في المدركة  
والتفاتها اليه ثانيا واما رسمي ان كان باللازم الخارج فهذا الاقسام الثلاثة للتعريف اقسام اولية عند الاصوليين  
فاللفظي تجري في الحقيقي والرسمي اذ اطر عليهما الذهول والمراد بالتزاد مطلق المساواة اي ما يفهم من احديهما  
يفهم من الاخر ولومع تغاير اعتباري فهو اعم من التزاد الاصطلاحي اذ هو عبارة عن دلالة اللفظين على معنى واحد  
من غير تغاير في معنيهما فلا تزداد بين الحد والمحدود وكذا بين المفرد والمركب لتغاير معنيهما وعليه الجمهور لان معنى المفرد  
اجمالي ومعنى المركب تفصيلي وكذا في الحد والمحدود اجمال وتفصيل وبينهما تناف وحنه القاضى في شرحه والبعض على  
تحققه بينهما اذ مناطه على اتحاد المعنى وهو متحقق بهما لا على اتحاد تمام المعنى ۱۲ لہ قوله والذاتی آہ يعنى اذا  
فهم الذات يفهم الذاتى وقال ابن الحاجب ان الذاتى ما لا يكون ثبوت للذات لعله ورده المصنف بانه منقوض  
بالامكان الخاص فان الامكان يصدق عليه انه ثابت للكن من غير علة مع انه عرضي بلا شبهة ۱۲ لہ قوله واورد آہ  
حاصله ان التعريف لا يكتسب شياء بل يحصل الحاصل لان التعريف اما بنفس الماهية او باجزائها فذلك يحصل الحاصل  
لانه لما كان عرف نفس الماهية او اجزاء ما قبل التعريف فالتعريف لم يكتسب شئ وان كان بالعوارض وبخارجة تفصل  
بها الماهية فاطل ايضا والجواب بان الحاصل بالتعريف تصوير مفعول للعرف بالفتح وذلك اننا نختار ان التعريف الى تصوير

المحرر الثاني <sup>المحرر وهو الامام الرازي رحمه الله</sup>  
 والعوارض خارجة فلا يتحصل بها الحقيقة والجواب ان التصورات  
 المتعلقة بالاجزاء تفصيلا اذ اُرْتَبَتْ وَقِيْدَتْ <sup>كنفور الحيوان الناطق</sup> فهذا المجموع هو <sup>بانتشاره الثاني</sup>  
 الحد الموصل الى الصورة الواحدة ائنة المتعلقة بتجميع الاجزاء <sup>بجميع اجزاء الحد اقسام</sup>  
 اجمالا وهو المحدود فهناك تحصيل امر لم يكن حاصلًا فقد تَبَيَّنَ  
 الدليل ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري <sup>حتى يلزم تحصيل المحل</sup>

وكانت بلا تركيب مشاعرفنا جنس الانسان ثم فصله ثم ركبنا الجنس بالفصل فالجمع هو الحد الموصل الى المحدود بصورة  
 واحدة ائنة ولم يكن حاصلًا قبل ذلك بهذا الترتيب فالفرق بالاجمال والتفصيل لكن ليس معناه اننا كنا نعرف تفصيل  
 هذا المجموع بعينه يعني اذ عرفنا الانسان بالحد بانه حيوان ناطق فكنا نألفنا ناطقا وعرفنا حيوانا طاعا ان كل واحد من  
 المائتين لانهما اجزاء الانسان بل لما ركبنا الجنس بالفصل الاخير حصل لنا فالتعريف مفيد وبعينه المصنف في علم العلوم  
 باقم تفصيل بما لا مزيد عليه <sup>له</sup> قوله فتدبر فيه اشادة الى ان ما ذهب الامام به وبدايته التصورات باسمها  
 لان الاشراقية قالوا لا اكتساب الحقيقة الا بالكشف وهو معنى البداية فتأخرا لبدائية التصورات طريفة الاشراقية  
 وقال بعض الناس ان المقصود في التعريف قد يكون كنه المعرف بالفتح وقد يقصد به تعريف الحقيقة بحيث نألف جماعها  
 والثاني يحصل بالتعريف بالعوارض ايضا فلا يلزم ابطال التعريف الرسمي للحقيقة مطلقا انتهى اقول لا يخفى عليك ان  
 سياق الايراد والجواب يقتضي ان المراد كنه المعرف حيث قال الامام والعوارض خارجة فلا يتحصل بها الحقيقة واختار  
 المصنف في الجواب الاجمال والتفصيل وظنى ان ايراد الامام حتى لان التمهيد الحقيقي عسير فان الجنس مشبه بالعرض  
 العام والخاصة بالفصل ولا تقطع ان ما حصل لنا من الامور التي تشابه بها تلك الاشياء كنه لها فطرق حصولها  
 الكشف القائل به الاشراقية وهو المعنى بضرورة التصورات <sup>له</sup> قوله الدليل آه الدليل لغة الموصل بنفسه والذكر  
 لما فيه ارشاد وما فيه ارشاد كما في التحرير وفي الاحكام اما الدليل فقد يطلق في اللغة بمعنى الدال وهو الناظر الدليل وفي  
 المقرر به بتعبير الموصل بنفسه وفي اصطلاح اهل الاصول ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري ولما لم يكن الدليل

فانه دليل على اثبات الصانع<sup>١٢</sup> كالعالم وقد يخص بالقطعي ويسمى الظني اماراة<sup>١٣</sup> والدليل<sup>١٤</sup> والانتاج<sup>١٥</sup> مبني

على التثليث اذ لا بد من واسطة فوجبت المقدمتان ومن ههنا<sup>١٦</sup>  
 قال المنطقي هو قولان يكون عنه قول آخر وهو يتناول الاستقراء<sup>١٧</sup>  
 اي الصغرى والكبرى والواسطة<sup>١٨</sup> وهو النقيض<sup>١٩</sup> من اجلا وجوب المقدمتين في الانتاج<sup>٢٠</sup>

وغيرها من الصناعات الخمس<sup>٢١</sup> والتمثيل وقد يقال يستلزم لذاته قولاً آخر فيختص بالقياس له خمس<sup>٢٢</sup>  
 صور قريبة الاولى ان يعلم حكم لكل افراد شيء ثم يعلم ثبوته<sup>٢٣</sup>  
 اي الصورة الاولى<sup>٢٤</sup> ايها ما كان اوله<sup>٢٥</sup> واسطة<sup>٢٦</sup> واسطة<sup>٢٧</sup> واسطة<sup>٢٨</sup> واسطة<sup>٢٩</sup> واسطة<sup>٣٠</sup>

الفاسد عند الاسوليين وليلما بخلاف اهل الميزان فقال يصح النظر واخر بقوله الى المطلوب خبري ان الدليل الموصل  
 الى علم تصوري فان العلم التصوري ليس بمطلوب علم خبري<sup>٣١</sup> ثلثه قوله واسطة آه اعلم ان الذي استخرج من المطلوب  
 لا بد له ان يكون شتملاً على طرفي المطلوب ضرورة ان الاشياء متباعدة لا يلزم منها شيء والظاهر ان الطرفين غير كاف فلا  
 بد من ثالث له ربط بهما وهو المراد بالواسطة فوجدنا في استخراج المطلوب ضروري فلزم الامور الثلاثة هي المقدمتان<sup>٣٢</sup>  
 ثلثه قوله يتناول آه اعلم ان قول المنطقي ان الدليل هو قولان يكون عنه قول آخر يشمل الاستقراء وهو الحكم  
 على كل لوجوده في اكثر جزئياته كقولنا كل الحيوان يحرك فكله الاسفل عند المضغ والتمثيل وهو اثبات حكم في جزئي وجه  
 في جزئي آخر لعني مشترك بينهما كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كالبيت وبرهان المؤلف من مقدمات يقينية  
 والجمل المركب من مقدمات مشهورة او مسلمة لا لزوم الخصم والخطابة المؤلف من قضايا ظنية مقبولة او غير  
 لا قناع من هو قاصر عن درك ابرهان والشعري المركب من قضايا محتملة لا فائدة البسط او القبض والمقاطعة المركبة  
 من قضايا مشبهة بالمشهورات او بالاوليات لتناول التعريف للاقسام المذكورة لان حصول القول الاخر من القولين  
 اعم من ان يكون بطريق اللزوم او لا والتعريف بان يستلزم لذاته قولاً آخر لا يتناول الاستقراء والتمثيل ولا  
 غيرهما لعدم الانتاج فيما لذاتها فيختص الدليل بالقياس<sup>٣٣</sup> ثلثه قوله وله خمس آه يعني للقياس خمس صور قريبة  
 من الانتاج عند العقل اما الشكل الرابع والقياس انشراطي الاقتراني فيجدة ولذا لم يتعرض لها المصنف<sup>٣٤</sup>

ثلثه قوله الاولى آه شروع في تفصيل الصور تفصيل الصور القريبة الانتاج فالاولي منها انه يعلم ان يثبت  
 المحمول لكل افراد الموضوع او يسلب عنه كالحیوان للانسان او الحجر عن الانسان فيحصل الكبرى ثم يعلم ثبوت ذلك  
 الموضوع وحكم افراد الشيء الاخر كالكتاب مثلاً لجميع افراد او بعضه كما يقال كل كاتب انسان او بعض الانسان

لِلْأَخْرَجِ كَلًّا أَوْ بَعْضًا فَيَلْزِمُ ثُبُوتُ ذَلِكَ الْحُكْمِ لِأَخْرَجِ كَذَا ذَلِكَ  
أي صدق ذلك الحكم العام من الإيجاب والسلب ١٢

بِالضَّرُورَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِيْجَابِ الصَّغْرَى وَكُلِّيَّةِ الْكُبْرَى وَمَا فِي

التَّحْصِيرِ إِلَّا فِي مَسَاوَاةٍ طَرَفِي الْكُبْرَى فَلَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِدَاوُدَ  
صورة ١٢ أي هذا الانتاج ١٢

وَأُورِدَ أَيْسَبَ وَكُلِّ مَا لَيْسَ بِجَ وَالْجَوَابُ أَنَّ السَّلْبَ مِنْ حَيْثُ  
على اشتراط إيجاب الصغرى ١٢ ينج آج ١٢ من حيث هو سلب ١٢

فيحصل الصغرى فلا بد أن يكون الصغرى موجبةً والكبرى كليةً فيثبت فلم الشكل الاول الذي هو يدهي الانتاج فيلزم  
من بزان العلين ثبتت ذلك الحكم الثابت لكل الافراد ايجابا او سلبا كذا ذلك اي كلا او بعضا بالضرورة كما قلت  
كل انسان حيوان او لاشئ من الانسان بحجج كبرى الشكل الاول وقلت كل كاتب انسان او بعض الجسم انسان هي  
صغره فينتج منه كل كاتب حيوان او بعض الجسم حيوان او لاشئ من الكاتب بحجج او بعض الجسم ليس بحجج ١٢  
له قوله وما في التحوير آه قال ابن العام في تحرير ان ايجاب الصغرى في الصورة الاولى عند مساواة  
طرفي الكبرى ليس بضروري للانتاج لان الصغرى لو كانت سالبة ايضا عند المساواة فينتج القياس فان سلب احد  
المتساويين يستلزم سلب الآخر فلب الاوسط المساوي الاكبر عن الاصغر يستلزم سلب الاكبر عن الاصغر نحو لاشئ من  
الانسان بغرس وكل فرس صاهل يلزم منه لاشئ من الانسان بصاهل ورد عليه المصنف بانه ليس بشئ لان القياس  
هو قول مؤلف من قضاي يلزم عنها لذا اتما قول آخر اي مع قطع النظر عن مقدمات أخر وهذا الانتاج ليس لذاتها  
بل بواسطة مقدمته اجنبية وهي قولنا سلب احد المتساويين يستلزم سلب الآخر فالتقييد بهذا القيد سلم عند الكل  
لا اختلاف فيه وقال بعض الناس والحق عندي ان المخالفة لفظية واصطلاحية لان اهل الميزان اخذوا في تعريف  
القياس قيد لذاته فشرطوا ايجاب الصغرى وقال صاحب التحرير لاحاجة الى زيادة هذا القيد لاعمية الدليل وهو  
مستلزم لنفسه وما هو مستلزم بواسطة والشكل الاول قسم من هذا المعنى العام ورج لاحاجة الى قيد الايجاب بل مع  
المساواة الصغرى ومساواة طرفي الكبرى فينتج السالبة ايضا اقول ان اعمية الدليل لتناول الاستقراء والتمثيل وغيرها  
ايضا كما عرفت فيما قبل والشكل الاول قسم من القياس ولا اعمية فيه فلما قيد القياس لذاته لا بد ان يقيد الشكل الاول  
الذي هو قسم منه ان يقيد بهذا القيد ايضا ولا اختلاف فيه عند الكل فلا ينتج بمقدمته اجنبية فالنزاع ليس لفظي ١٢ له قوله واورد

هو هور رفع محض وعقد الوضع في الكبرى لا يخلو عن ملاحظة

أي العقد المائل في وصف عنوان الموضوع ذاته ١٢ أي كبرى في القياس المعروض

ثبوت فإن لاحظته في الصغرى فلا سلب بل إيجاب سلب

أي ثبوت شيء لشيء ١٢ أي ملاحظة الثبوت ١٢ في الصغرى ١٢ فتكون الصغرى موجبة سالبة المحل صالحة

والأفلا اندراج والثانية أن يعلم حكم لكل أفراد شيء ومقابل

بالاوسط إيجابا أو سلبا ١٢ وهو كبر ١٢ أي مقابل للأفلا اندراج

للاخرى كله أو بعضه فيعلم سلب ذلك الشيء عن الآخر

دور الصغر ١٢ فصلت الصغرى ١٢ العلوم حكم كل أفراد ١٢ الذي يعلم مقابل هذا الحكم ١٢

كذلك بتأمل وما في المختصر أن لا انتاج إلا بالاول فادعاء

لأن الصورة الباقية تزد بالمثل الأول ١٢

لأن الزوم لا لمقدمة اجنبية يجوز أن يكون مع متعدّد

لزم النتيجة ١٢

تقرير الايراد انه لا دخل لاشترط الايجاب في الشكل الاول في الانتاج بل كلما تكررت النسبة السلبية اتجعت نتيجة يمكن في قولنا  
اليس ب وكل ما ليس ب ج مثلاً الخ لا ليس بموجود وكل ما ليس بموجود ليس محسوس فينتج نتيجة صحيحة مع ان الصغرى سالبة وتقرير  
الجواب ان السلب رفع محض فقلنا ان عقد الوضع في الكبرى في هذا المثال لا يخلو عن ملاحظة الثبوت بان يقال معنى كل ما ليس ب

يصدق عليه ليس ب فان لاحظت هذا الثبوت في الصغرى أيضاً فلا سلب بل إيجاب سلب فتكون الصغرى موجبة سالبة لا سالبة لسيئة  
وان لم تلاحظ ذلك الثبوت في الصغرى فلا اندراج للاصغر تحت الاوسط وما صله انه ليس الانتاج في صورة حكم النسبة السلبية للسلب  
بما هو سلب بل انما هو ملاحظة ثبوت ذلك السلب للاصغر والحكم في الكبرى انما هو ما ثبت له الاوسط فالحكم لا يلاحظ ثبوت السلب  
للاصغر ولم يتقلب السالبة موجبة لم يندرج الاصغر تحت الاوسط ولم يحصل الانتاج ١٢ -

له قوله ان يعلم آه هذا هو الشكل الثاني من الجنس المذكورة وهو ان يعلم حكم بالاوسط إيجابا أو سلبا لكل أفراد الأكبر فتصل  
الكبرى ومقابل ذلك الحكم الموجب او السالب لكل أفراد الاصغر او بعضه فتصل الصغرى فيعلم سلب ذلك الشيء المعلوم حكم أفراد  
عن الشيء الآخر الذي يعلم مقابل لهذا الحكم له كلاً او بعضاً بتأمل فانتاجه بدسي خفي فاشكل ان في شرط اختلاف المقدمتين إيجابا أو سلبا

عنه اعلم ان مفهوم القضية يرجع الى عقدين عقد الوضع وهو اتصاف ذات الموضوع بوصف وعقد المحل وهو اتصاف ذات الموضوع بوصف  
المحمل والاول تركيب تعديدي والثاني تركيب خبري فما صدق عليه ج مثلاً في كل ج ب شيء ذات الموضوع ومفهوم ج شيء وصف الموضوع  
وهو ذاته ١٢ -





أَعْيَنَةُ اللّٰزِمِ وَالرَّفْعُ بِالْعَكْسِ وَأُورِدَ مِنْهُ اسْتِلْزَامُ الرَّفْعِ الرَّفْعُ  
 اى يجوز ان يكون التالى اعم من الموضوع ١٢ اى بعكس الوضع ١٣ على الرفع بالعكس ١٤ اى رفع المقدم ١٥

لِجَوَازِ اسْتِحْصَالِ انْتِفَاءِ اللّٰزِمِ فَإِذَا وَقَعَ جَازِعٌ عَدِمَ بَقَاءُ اللّٰزِمِ  
 اى يجوز ان يكون رفع التالى مستحيلا ١٦ اى فرض هذا الحال ١٧ بين الامرين ١٨

فَلَا يَلْزَمُ انْتِفَاءُ الْمَلْزُومِ اِقْوَالُ اللّٰزِمِ حَقِيقَةٌ اِمْتِنَاعُ الْاِنْفِكَائِ  
 اى يجوز ان يكون رفع التالى مستحيلا ١٩ على هذا التجويز ٢٠ فى الجواب ٢١

فِي جَمِيعِ الْاَوْقَاتِ وَالتَّقَادِيرِ فَوْقَ الْاِنْفِكَائِ وَهُوَ قَدْ عَدِمَ بَقَاءُ  
 لان اللزوم بهناك ٢٢

والتالى فتحقق المقدم يستلزم تحقق التالى لللزوم بينهما يعنى متى وجد المقدم وجد التالى كقولنا كلما كانت الشمس  
 طالعتنا النهار موجود والنتج وضع التالى وضع المقدم لجواز ان يكون التالى اعم من الموضوع كقولنا كلما كان هذا انسان  
 كان حيوان ولا يلزم من تحقق اعم تحقق الاخص ٢٣-

له قوله والرفع آه فينتج رفع التالى رفع المقدم ولا ينتج رفع المقدم رفع التالى اذ يلزم من رفع اللزوم  
 رفع اللزوم ولا يلزم من رفع اللزوم رفع اللزوم لانه يجوز ان يكون اللزوم اخص ولا يلزم من رفع الاخص رفع اعم  
 له قوله واورد آه تقرير الايراد انا لانسلم ان رفع التالى مستلزم رفع المقدم فانه جاز ان يكون انتفاء اللزوم  
 المستحيل جازع عدم بقاء اللزوم لان المحال يجوز ان يستلزم محالا آخر فلا يلزم انتفاء اللزوم من انتفاء اللزوم لان اللزوم  
 لما لم يبق بينهما على هذا التجويز فلا ملازمة بين المقدم والتالى فارتفع التالى غير مستلزم لرفع المقدم لا يذم عليك  
 ان استلزام المحال محالا وان كان جائزا عند العقل بمعنى انه مع قطع النظر عن خصوصية المادة يجوز ان يكون  
 كل محال مستلزم لاي محال فرض فالاستلزام امر تجويزي لا جزئي فالمنع فى خيز الخفاء لعدم حصول الجزم وهو المردود  
 له قوله اللزوم آه هذا جواب الايراد تقريره ان بناء الايراد على فرض عدم بقاء اللزوم بين المقدم والتالى فقلنا  
 ان اللزوم بهنا هو ان التالى غير منفك عن المقدم فى جميع اوقات وجود المقدم وتقديره وفى وقت عدم بقاء  
 اللزوم ينفك التالى عن المقدم والمحال انه داخل فى جميع اوقات وجود المقدم فكيف لم يبق اللزوم وينفك التالى فمنع  
 الاستلزام فى الحقيقة منع اللزوم بين المقدم والتالى وقد فرض اللزوم بينهما بهت اقول ان الشيخ الرئيس قيد  
 التقادير والادوار فى تفسير الشرطية الكلية بالادوار الممكنة يمكن اجتماعها مع المقدم فعنى قولنا كلما كان هذا انسان  
 كان حيوانا مثلا لزوم الجوانبية للانسانية على كل حال ووضع يمكن ان يجامع وضع الانسانية من كونها كتابا وقائما وقائما

اللزوم داخل في الجميع فهذا المنع يرجع الى منع اللزوم وقد  
<sup>اي في جميع تقادير المقدم ١٢</sup>  
 فرض ههنا فتدبروا الخامسة ان يعلم المناقاة بينهما اما  
<sup>اللزوم ١٢</sup>  
 صدقا فقط او كذبا فقط فهما فيلزم النتائج بحسبها فتفكر  
 مسألة التمنية نفوا آفة النظر العلم مطلقا قائلين بان  
<sup>اي التلويح ١٢</sup> <sup>بضم السين وفتح الميم ١٢</sup> <sup>اليقيني ١٢</sup>

الى غير ذلك فعلى هذا يجوز ان يكون التقدير الذي نيا في لزوم التالي ليس يمكن الاجتماع مع المقدم فلا يكون تقدير  
 الانفكاك واخلاني جميع التقادير المعبرة فهذا المنع لا يرجع الى منع اللزوم لعل المنع اشارة الى بقوله فتدبروا العلم  
 انه لا يكفي في تفسير الشرطية الكلية الاوضاع والتقادير الممكنة الاجتماع مع المقدم بل يجب ان يقيد بالممكنات  
 في انفسها ايضا لانه مع استمالة التنا في نفس الامر لا يكفي لحصول الجزم فان الجزم انما هو للعقل وهو حاكم في عالم  
 الواقع والافاضة السقيمة ليست كذلك ١٢ له قوله الخامسة آه اي الصورة الخامسة من الصور الخمس  
 ان يعلم المناقاة بين الامرين اي المقدم والتالي اما صدقا فقط فتكون القضية مانعة الجمع او كذبا فمانعة الخلو او  
 في الصدق والكذب معا فاقضية حقيقية فهي مانعة الجمع اذا صدق احدهما لا يصدق معها الاخرى ويمكن ان يكذبا  
 معا فينتج وضع كل رفع الاخر ولا ينتج رفع كل وضع الاخر يجوز ارتفاعهما معا ما يجوز انساؤا او فرسا وفي مانعة الخلو  
 اذا كذب احدهما لم يكذب الاخرى ويمكن ان يصدق معا فينتج رفع كل وضع الاخر ولا ينتج وضع كل رفع الاخر يجوز  
 اجتماعهما معا ان يكون هذا الانساؤا او فرسا وفي الحقيقة لا يصدقان معا ولا يكذبان معا فينتج وضع كل رفع الاخر ورفع  
 كل وضع الاخر نحو زيدا ما ان يكون انسانا او فرسا وبما يعتبر في مانعة الجمع والخلو المناقاة في الصدق والكذب مطلقا  
 وبهذا المعنى يكونان العلم من الحقيقية ومنها بالمعنى الاول والى ما ذكرنا من النتائج اشارة الى المصنف بقوله فيلزم النتائج  
 بحسبها فتفكر ١٢ له قوله نفوا آة التمنية بضم السين وفتح الميم قوم من كفار البند مسلوبون الى بلدة سومنات علم  
 ان هذه المسئلة معركة الافكار زعم السنية انه لا طريق الى العلم الا بالحس وظن الملاحدة انه لا سبيل الى العلم الا بالرجوع الى  
 العالم الذي ياخذ العلم عن الحق سبحانه وهو الامام المعصوم الخفي وذهب الفلاسفة الى ان النظر غير مفيد في الالهييات  
 والمجهور على انه يفيد النظر مطلقا والامام الرازي يقول انه قد يفيد العلم قاله في المحصل واستعمل السنية ان الجزم للحال

لَا عِلْمَ إِلَّا بِالْحَسِّ لِأَنَّ الْجَزْمَ قَدْ يَكُونُ جَهْلًا وَهُوَ مَثَلُ الْعِلْمِ فِيهِمَا  
 ذَا يُعْلَمُ أَنَّ الْحَاصِلَ بَعْدَ عِلْمٍ وَجِبَابٍ بِأَنَّهُ يَتَمَيَّزُ بِالْعَوَاضِ  
 فَإِنَّ الْبِدَاهَةَ تَحْكُمُ عِنْدَ النَّظَرِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ عِلْمٌ لِاجْهَلٍ أَقُولُ  
 فِيهِ أَنَّ بِنَاءَ مَا يُعْلَمُ أَنَّهُ نَظَرٌ صَحِيحٌ فَإِنَّ الْإِحْتِمَالَ قَائِمٌ مِنَ الْمُبَادَى  
 إِلَى الْمَقَاطِعِ مَثَلًا مَثَلٍ وَالْحَسُّ لَا يَفِيدُ إِلَّا عِلْمًا جُزْئِيًّا وَهُوَ لَا يَكُونُ  
 كَأَسْبَابِ الْحَقِّ مِنْهُ التَّمَاثُلُ كَمَا هُوَ مَذْهُبُنَا فَتَدَبَّرْ

بعد النظر قد يكون جهلاً وهو مثل العلم في اليقين غير أن العلم يقين للمطابقة والجمل بعد ما فيها سواء فكيف يعلم أن المقادير بعد النظر  
 علم أو جهل وبجواب عنه أن العلم يتميز بالعوارض عن الجمل فإن البدايه تحكم عند النظر الصحيح أن الحاصل بعد  
 علم لا جهل وردة المصنف بأن النظر هو ترتيب المبادى ليفضى إلى تحصيل الجمل فاحتقال الجمل في المبادى قائم  
 أيضاً كما في الحاصل بعد ما قائم فكيف يعلم أن هذا النظر صحيح غير فاسد ولما قيل أن المسئله لا يمكن أن الافادة بالمبادى  
 المحسنة فيجوز أن يحصل العلم بعد تلك المبادى المحسنة فاجاب عنه المصنف أن الحس لا يفيد إلا العلم الجزئى وهو  
 لا يكون كاسبا كما عرفت فلا يستغنى به علم قطعاً ١٢ -

له قوله والحس أه قال المصنف في الحاشية هذا جواب سؤال وهو أن يجوز أن يكون مقاطع العلم علوماً  
 حسيه ومقاطع الجمل علوماً عقلية فاجاب بأن العلوم الحسيه علوم جزئيه لا تكون كاسبه فلا كاسب إلا العلوم عقلية ١٢ -  
 له قوله بل الحق أه يعنى لما كان الجواب المذكور منظوراً فيه غير شاف اعرض عنه فقال أن الحق في الجواب أن  
 عه قوله لأن الجزم أه أنت تعلم أن هذا منقوض باحكام الحس فانها ضرورية عندهم ومقبولة مع وقوع الخط فيها كما في شرح  
 المواقف أقول يمكن أن يقال أنتم ادعيتهم أن مجرد النظر مستلزم للعلم بخلاف الحس فان جزم العقل في المحسوسات ليس بمجرد الإدراك  
 بالحس بل لابد مع ذلك من إدراكه فوجب الجزم وإن كان لا يعلم ما به متى حصلت لنا وكيف حصلت كما ذكر في جواب القادسيين في المسئله ١٢

لغير  
العلم  
الحاصل  
بعد  
بإدراك  
الجزئ  
من  
العلم

العلم  
الحاصل  
بعد  
بإدراك  
الجزئ  
من  
العلم

# مسئلة قال الاشعري ان الافادة بالعادة اذ لا مؤثرا الا الله تعالى

اه افادة النظر العلم هو ان يجرى عادة الله تعالى بان يحسن العلم عقيب النظر

للعلم لو ازم وللجهل لو ازم اخذوا ازم العلم فيما وان اشتركا في نفس اليقين والجزم كنهما متنازعا بحسب اللوازم و  
الحراس فالعلم ائتمنت بينهما ممنوع كما بر مذهب اهل السنة والجماعة ١٢ - له قوله فتدبر قيل فيه اشارة الى ان  
المقصود من التماثل المتناهي بحيث لا يتميزان في العلم والجهل والعلم المحاصل بعد النظر كنه الكف فان الجزم المحاصل  
بعد النظر قد يكون علما وقد يكون جهلا فلا يتمايزان في اول الامر ١٢ - له قوله لان الجزم آه انت تعلم ان هذا منقوض  
باحكام المحس فانها ضرورية عندهم ومقبولة مع نزوع الغلط فيها كذا في مشرح المواقيت اوله ان يقال انتم اؤتمم  
ان مجرد النظر مستلزم للعلم بخلاف المحس اتفاقا فان جزم العقل في المحسورات ليس بمجرد الاحساس بالحراس بل لابد  
مع ذلك من امور اخرى لوجب الجزم وان كان لا يعلم ما هي ومتى حصلت لنا وكيف حصلت كما ذكرنا في جواب

الافادتين في الحيات ١٢ منه

له قوله الاشعري هو الشيخ ابو الحسن الاشعري رئيس الاشاعرة وكان شافعي المذهب وليس ابتاع الاشعري  
له قوله بالعادة آه علم ان المذاهب في كيفية افادة النظر الصحيح العلم المنظور فيه مختلفة الاول هو مذهب  
الامام ابي الحسن الاشعري ان حصول العلم عقيب النظر بالعادة بناء على ان جميع الكائنات عند مستندة اليه  
سبحانه تعالى بلا واسطة وان تعالى قادر مختار تصدق الاشياء عنه بلا وجوب منه ولا عليه ملازمة بين الحوادث  
المتعاقبة الا بحسبى العادة الالهية بخلق بعضها عقيب بعض كالا حلق عقيب مماسته النار الذي بعد شرب الماء  
والشبه بعد اكل الطعام وليس للمماسته والشرب والاكل دخل في الاصرار والرسى والاشع على الكل واقعة بقدرة  
واختياره فله ان يخلق الاصرار بلا مماسته والمماسته بلا احساق شلا واذا تكرر فعل منه يقال انه فعل منه باجراء  
العادة واذا لم يكره فهو خارق للعادة ولا شك ان العلم عقيب النظر ممكن حادث محتجج الى المؤثر فلا بد ان يستند  
اليه سبحانه تعالى ويصدر عنه بلا وجوب منه ولا عليه وهو دائمي متكرر فيكون بالعادة الثاني هو مذهب المعتزلة  
انه بالتوليد بناء على انهم اثبتوا لبعض الحوادث مؤثرا غير الله سبحانه وتعالى وهو العبد وقالوا الفعل الصادر منه اما بالضرورة  
او بالتوجيه وهو ان يوجب الفاعل فعلا اخر كركته اليد اوجبت لفاعلها حركة المفاح وكلاهما صادران من العبد  
بالا اختيار الاول بالمباشرة والثاني بالتوجيه ولما كان النظر فعلا صادرا من العبد بالمباشرة يتولد منه فعل آخر وهو  
العلم المنظور فيه قالوا ان العلم بالمنظور فيه صادر منه بالتوجيه الثالث هو مذهب الحكماء انه على سبيل الاعداد  
بناء على ان المبدء الذي يستند اليه الحوادث في عالمنا هذا موجب عندهم عام الفيض وهو يتوقف على استعداد

بعض مما لا ينكر ألا ترى إن وجود العرض بدون الجوهر والكمية  
— فجز أن يكون العلم بالطلب لهذا الغرض ولا يكون هذا الغرض من الحرب متافيا لوجود الأشياء والعلم من شأنها —

فلذا الکب یحوز ان یکون ۴



ثَوَابِهِ وَمُقَابَلِهِمَا فَعِنْدَنَا لَا شَاعِرَةٌ شَرْعِيٌّ أَيْ بِجَعْلِهِ فَقَطْ فَمَا  
 أَمْرَبِهِ فَهُوَ حَسَنٌ وَمَا هُنَّ عَنْهُ فَهُوَ قَبِيحٌ وَلَوْ أَنْعَكَسَ الْأَمْرُ  
 وَعِنْدَنَا وَعِنْدَ الْمُعْتَزِّلَةِ عَقْلِيٌّ أَيْ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الشَّرْعِ لَكِنْ  
 عِنْدَنَا لَا يَسْتَنْزِمُ حُكْمًا فِي الْعَبْدِ بَلْ يَصِيرُ مُوجِبًا لِإِسْتِحْقَاقِ الْحُكْمِ  
 أَيْ عِنْدَ الْحَقِيقَةِ ١٢ أَيْ كُلٌّ مِنَ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ ١٢  
 مِنَ الْحَكِيمِ الَّذِي لَا يُزَجَّحُ الْمَرْجُوحَ فَمَا لَمْ يُحْكَمْ لَيْسَ هُنَاكَ حُكْمٌ وَ  
 مِنْ هُنَا اشْتَرَطْنَا بُلُوغَ الدَّعْوَةِ فِي التَّكْلِيفِ بِخِلَافِ الْمُعْتَزِّلَةِ  
 أَيْ مِنْ أَجْلِ أَنْ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ لَا يَرْجِبُ الْحُكْمَ ١٢

المتكفين اقتضاء وتخيرا وقيل في بيان مبدئيهما ان موضوع علم الاصول هو الاولاد الاربعة من حيث كونها شبيهة  
 للاحكام في متعلقات موضوع ١٢ له قوله الاشاعرة اعلم ان الشيخ ابا المنصور المازدي هو رئيس علماء اهل السنة  
 والجماعة بما وراء النهر وكان حنفيا المذهب وتسمى اتباعه بالماتريدية والشيخ ابراهيم الاشعري تسمى اتباعه بالاشعرية  
 ويسمى مجموع الفرقين من الماتريدية والاشعرية بالاشاعرة تغليبا لاسم ابي الحسن الاشعري لانه اشتهر واكثر علما بالذات فائق  
 بالدلائل له قوله لا يتوقف آه يعني ان حسن الافعال وقبحها عندنا وعند المعتزلة عقل لا يتوقف على الشرح قال  
 المصنف في الحاشية انما سمي بالعقلي لانه قد يدرك بالعقل اولان ثبوته لا كان بلا جعل بما على كان من شأنه ان يدرك  
 بالعقل وقيل انما سمي به لان الحسن والقبح كون الفعل بحيث يستحق فاعله المرح او الذم عند العقل وفيه ما فيه انتهى وقد  
 يسمى ذاتيا ايضا لانه قد يكون لذات الفعل او العواض الذاتية فلذلك هو بالذات يسمى ذاتيا ١٢ له قوله لكن آه  
 الغرض من بيان الفرق بين المذهب ومذهب المعتزلة تفصيله لما كان الحسن والقبح في الافعال عندنا وعند المعتزلة عقليا  
 ولا خلاف في هذا القدر انما الخلاف بيننا وبينهم في انه حاكم ام لا للمعتزلة ذهبوا الى ان حسن الفعل وقبحه موجب للحكم و  
 ان الحكم في العبد ليس بموقوف على امرائه ونهييه فلو فرض عدم ارسال الرسل لوجب الاحكام وعندنا انه غير موجب للحكم بل  
 يكون باعثا وعلة لاستحقاق الحكم من الحكيم الذي لا يرجح المرجوح فلاحكم الا الله ولذا قلنا ان بلوغ دعوة الرسل شرط في التكليف



وَالْإِمَامِيَّةُ وَالْكَرَامِيَّةُ وَالْبَرَاهِمَةُ قَالَهُ عِنْدَهُمْ يُوجِبُ الْحُكْمُ

<sup>١٢</sup> الْقَائِلِينَ أَنَّ الْحَسَنَ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّينَ حَاكِمَيْنَ <sup>١٣</sup> لَهُ رَأْيٌ مِنْ أَعْيَانِ الْعِبَادِ وَفِيهِ

فَلَوْلَا الشَّارِعُ كَانَتْ الْأَفْعَالُ لَوْجِبَتْ بِالْأَحْكَامِ قَالُوا مِنْهُ مَا هُوَ

<sup>١٤</sup> سَبَبُ الْفَعْلِ فِي مَشَارِقِ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْوَجوبِ وَالْحُرْمَةِ وَالنَّهْيِ وَالْإِجَابَةِ

ضُرُورِي كَحَسَنِ الصَّدَقِ النَّافِعِ وَقِيمِ الْكَذِبِ الضَّارِّ قِيلَ أَمْرٌ

<sup>١٥</sup> بِرَيْسِي

الْآخِرَةُ سَمْعِي لَا يَسْتَقِلُّ الْعَقْلُ بِإِدْنَاكَه فَكَيْفَ يُحْكَمُ بِالثَّوَابِ

<sup>١٦</sup> أَمْرُ الْآخِرَةِ

أَجَلًا أَقُولُ الْعَدْلُ وَاجِبٌ عَقْلًا عِنْدَهُمْ فَيَجِبُ الْمَجَازَاتُ وَذَلِكَ

<sup>١٧</sup> أَيْ فِي الْآخِرَةِ <sup>١٨</sup> مِنْ قَبْلِ الْعَتَرَةِ <sup>١٩</sup> أَيْ عَنِ الْعَتَرَةِ <sup>٢٠</sup> أَيْ مِنْ أَهْلِ الْأَفْعَالِ كَمَا يَرْتَفِعُ الْعِلْمُ

كَافٍ لِحُكْمِ الْعَقْلِ وَإِنْ كَانَ خُصُوصِيَّةً الْمَعَادِ الْجَسْمَانِي سَمْعِيًّا عَلَى

<sup>٢١</sup> بِاسْتِحْقَاقِ ثَوَابِ الْآخِرَةِ وَجَنَابَتِهِ <sup>٢٢</sup> أَيْ مَقْلُوقِ الْمَعَادِ وَالْعَقْلُ ظَاهِرٌ بِأَنَّ الْأَسْتِحْقَاقَ لَيْسَ يَحْتَاجُ الْمَعَادَ الْجَسْمَانِي وَهُوَ كَيْفَ كُنْ الْمَجَازَةُ بِحُكْمِ الْعَقْلِ وَفِيهِ مَا فِيهِ

فَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّرَجَةُ فَهُوَ غَيْرُ كَلْفٍ فِي الْأَحْكَامِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْعَقْلَ عِنْدَهُمْ حَاكِمٌ مُطْلَقًا بِالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى عِبَادِهِ أَمَا عَلَى اللَّهِ فَلَا نَاصِلَ إِلَّا الصِّلَحُ لِلْعِبَادِ وَاجِبٌ عَلَى اللَّهِ بِالْعَقْلِ فَيَكُونُ تَرْكُهُ حَرَامًا عَلَى اللَّهِ وَالْحُكْمُ بِالْوَجوبِ وَالْحُرْمَةِ يَكُونُ حُكْمًا بِالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ ضَرُورَةً أَمَا عَلَى الْعِبَادِ فَلَا نَاصِلَ إِلَّا الْعَقْلُ عِنْدَهُمْ يَجِبُ الْأَفْعَالُ عَلَيْهِمْ وَيُجْزَاهَا مِنْ غَيْرِ أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَعِنْدَنَا الْحَاكِمُ بِالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنْ أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَعَلَى أَنْ يُجِبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَهُوَ خَالِقُ الْأَفْعَالِ الْعِبَادِ وَجَاعِلُ بَعْضِهَا حَسَنًا وَبَعْضُهَا قَبِيحًا كَذَا قِيلَ ١٢ - لَهُ قَوْلُهُ قَالُوا أَدَّ اعْلَمْ أَنَّ الْعَتَرَةَ قَالُوا أَنَّ حَسَنَ بَعْضِ الْأَفْعَالِ وَقَبِيحُ بَعْضُهَا بِرَيْسِي كَحَسَنِ الصَّدَقِ النَّافِعِ وَقَبِيحِ الْكَذِبِ الضَّارِّ فَإِنْ كُلُّ عَاقِلٍ يَدْرِكُ اسْتِحْقَاقَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ فِي الْآخِرَةِ فِي الصَّدَقِ النَّافِعِ وَالْكَذِبِ الضَّارِّ بَلَّا تَوَقَّفَ عَلَى وَرْدِ الشَّرْعِ لَمَّا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ الْفَاضِلُ مَرْزُوقَانِ بَأَنَّهُ كَيْفَ يُحْكَمُ بِالْعَقْلِ بِالثَّوَابِ أَجَلًا وَأَمْرُ الْآخِرَةِ سَمْعِي لَا يَسْتَقِلُّ الْعَقْلُ بِإِدْنَاكَه فَلَا يَدْرِكُ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ الْمُتَوَقَّفَ عَلَيْهِ بِالْعَقْلِ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ ضَرُورِيًّا إِبْجَابَ عَنِ الْمُصْنُفِ بِأَنَّ الْعَدْلَ وَاجِبٌ عِنْدَهُمْ عَقْلًا فَيَجِبُ الْمَجَازَاتُ فَلَا يَدْرِكُ دَارَ جَزَاءٍ غَيْرَ دَارِ الدُّنْيَا وَذَلِكَ كَافٍ لِحُكْمِ الْعَقْلِ بِالثَّوَابِ فِيهَا وَإِنْ كَانَ خُصُوصِيَّةً الْمَعَادِ الْجَسْمَانِي سَمْعِيًّا فَالْمُطْلَقُ دَارَ الْجَزَاءِ فَلَيْسَ بِسَمْعِيٍّ حَتَّى قَالَتْ بِهَا الْفَلَسَفَةُ عَلَا أَنَّهُ بَعْضِي لَوْ تَحَقَّقَ أَمْرُ الْآخِرَةِ لَتَحَقَّقَ الثَّوَابُ كَافٍ فِي حُكْمِ الْعَقْلِ بِالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ ضَرُورَةً فَتَدْبِرُ لَعَلَّهُ أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْجَوَابَ هُوَ الْأَوَّلُ وَمَا أَجَابَ بِالْعِلَادَةِ ضَعِيفٌ فَإِنَّ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ بِهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ مُنْقُولٍ عَنْهُمْ قَالُوا بَعْضُ الْأَفْعَالِ أَنَّ

أَنَّهُ بِمَعْنَى لَوْ تَحَقَّقَ لَتَحَقَّقَ كَأَن قَدْ بَرَّ وَمِنْهُ مَا هُوَ نَظَرِي كَحَسَنِ

المعاد ١٢ استحقاق الثواب والعقاب ١٢ تقريره في الحاشية ١٢ أي من حسن الفعل وقبح ١٢

الصِدْقِ الصَّارِقِ فِي الْكَذِبِ النَّافِعِ وَمِنْهُ مَا لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالشَّرْعِ

حسن وقبح ١٢ غير مدرك بالفعل لا فائدة

كَحَسَنِ صَوْمٍ آخِرِ رَمَضَانَ وَقَبِيحِ صَوْمٍ أَوَّلِ شَوَّالٍ فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ لِلْعَقْلِ

أي يوم العيد

إِلَيْهِ لَكِنَّ الشَّرْعَ كَشَفَ عَنْ حَسَنِ وَقَبِيحِ ذَاتَيْنِ ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَقَالَ

أَيُّهُمَا خَيْرٌ ١٢ لا غنى في الأصل ١٢ أي معتزل اختلغا فيما بينهم بعد الاتفاق فيما مضى ١٢

الجواب الاول ايضا منظور فيه لانه ان اريد بالمجازة ثواب الجنة وعقاب النار فلا يستقل العقل بادراكها وان اريد بطلان المجازة بشئ من الدنيا في الدنيا كيف وقد ثبت مجازاة الكفار بذلك في نحو صلة الرحم والصدقة فاما وجوب الايمان بالعقل فليس من جنس الافعال والكلام فيها انتهى وقالوا ايضا ان احسن بعض الافعال وقبحا نظري لا يعرفان الا بالتأمل كحسن الكذب النافع وقبح الصدق الضار فان الحسن والقبح فيما يعرف بالنظر والتأمل بدون الاستعانة بورود الشرع ومنهما ما لا يدرك الا بالشرع كحسن صوم آخر يوم من شوال فانه مما لا سبيل للعقل اليه كحسن الشرع اذا ورد به كشف عن حسن وقبح ذاتيين فان الشرع اظهر ان صوم آخر يوم من رمضان حسن بالذات وللهذا اوجبه وصوم اول يوم من شوال قبيح بالذات ولهذا حرمه اذ حكم الشارع على الشئ ليس الا باعطاء ذلك الشئ ما يصلح له كما هو مذموم فعلم ان في صوم آخر رمضان صلوح للثواب وكذا اوجبه وكذا الحال في ان صوم اول شوال لا صلوح للعقاب وكذا حرمه وقيل فيه بحث فانك خير بان يرجع الى ان حكم الشرع على الحكمة وهي من علم الله تعالى يتيسر للمخلوق الاطلاع عليه فالدعوى بان ذلك القبح ذاتي دعوى بادراك الحكمة وهي باطلة وغاية التحقيق ان ما امر به الشرع او نهى عنه عين الحكمة وهي اعطى كل ذي حق حقه الا ان العلماء ما موروون بالاستنباط فليدبر غاية الجهد على استعداد العبودية في معرفة الجهة الطاهرة وان احتملت المعارضة بما في الحكمة القاهرة تحقيقا للتعبير ١٢

له قوله ثم اختلفوا آه ١٢ اعلم ان المعتزلة القائلين بحسن الافعال وقبحا عقليين اختلفوا فيما بينهم فقال القدر منهم ان الحسن والقبح في الافعال لذواتها في ان ذوات الافعال تقتضي وتوجب الحسن والقبح لا دغل لصفة فيها وقتال المتأخرين في الحسن والقبح كليهما انها ليس لذات الفعل بل لصفة حقيقية موجبة للحسن او القبح لوجوه واعتبارات فافعل الواحد يختلف حسنا وقبحا باعتبارات مختلفة وقال لمحضية ان الحسن والقبح في الافعال بعد كونها عقليين ليسا بمقيدين

المصنف في الفعل توجب الحسن والقبح ١٢  
 الْقُدَمَاءُ لِذَاتِ الْفِعْلِ وَالْمُتَأَخِّرُونَ بَلْ لَصِفَةٍ حَقِيقَةٍ تَوْجِبُهُ  
 ١٢ منهم ١٢  
 فِيهِمَا وَقَوْمٌ لَصِفَةٍ حَقِيقَةٍ فِي الْقُبْحِ فَقَطْ وَالْحُسْنُ عَدَمُ الْقُبْحِ  
 ١٢ أي دون الحسن ١٢  
 وَقَالَ الْجَبَابِيَّةُ لَيْسَتْ صِفَةٌ حَقِيقَةٌ بَلْ اِعْتِبَارَاتٌ وَالْحَقُّ عِنْدَنَا  
 ١٢ أي تلك الصفة ١٢  
 ١٢ أي عند الحقيقة ١٢  
 الْأُطْلَاقُ الْأَعْمُ فَلَا يَرُدُّ النَّسْخُ عَلَيْنَا ثُمَّ مِنَ الْخَفِيَّةِ مَنْ قَالَ إِنَّ  
 ١٢ في الإشارة الى انه يريد على غيرنا وهم الذين قالوا ان الحسن والقبح لذات الفعل او لصفة ١٢

لذات فعل او لصفة حقيقية اولاه فائد اول اعتبارات مختلفة كما قال به المعتزلة بل الحق عندنا الاطلاق الاعم فمن الفعل  
 او يوجب بأي شئ كان سواء كان لذات الفعل او لصفة حقيقية له او لوجبه واعتبارات له فله هذا لا يبرها الشيخ  
 علينا وتقريره على ما قال الفاضل الجبر آبادي انه لو كان الحسن والقبح لذات الفعل او لصفة حقيقية لازمة لزوم بطلان  
 النسخ لان مقتضى الذات لا يتخلف فاذا كان الحسن او القبح مقتضى ذات الفعل فلا يمكن انفكاكه عنها فيجب كون الحسن  
 عتداً ابداً وكون القبح قبيحاً ابداً مع ان بعض الافعال قد ينسخ عنه ويسير قبيحاً وهذا لا يبرأ وغيره واراد علينا لانا نقول  
 بكون الحسن والقبح لذات الفعل او لصفة حقيقية بل انما نقول بالاطلاق الاعم فالمسوخ يجوز ان يكون حسنه بغيره فلا  
 يكون حسنه باقياً عنه النسخ وبغير قبيحاً ١٢ له قوله فلا يرد آه لان الفعل الحسن المسوخ يجوز ان يكون حسنه بغيره  
 ومعلوم يبق عند النسخ صالحاً لان يكون مقتضياً للحسن فصار قبيحاً قال المصنف فيه إشارة الى انه يريد على غيرنا وهم الذين قالوا  
 الحسن والقبح لذات الفعل او لصفة لازمة وسبجي ما يرفع الايراد عنهم ايضا وخلاصة ما يستجيب ان الذاتي قد يغلب عليه  
 غيره كبرودة الماء عند تسخينه او يسقط اعتباره كإباحة الميتة عند الخمعة ولهذا لم يجوزوا النسخ فيما لم يحمل السقوط حسنه او  
 قبحه وقد اجيب بان القتل ظاهراً وان كان عين القتل قصاصاً مثلاً لكنه مخالفت له بالحقيقة المعبر شرعاً وحاصله اعتبار  
 المجتنبين في مفهومي القتلين يصيران حقيقتين مختلفتين ولا يخفى ما فيه انتهى ١٢ له قوله ان العقل آه اعلم ان طائفة من  
 مشائخ الخفئية قالوا ان العقل قد يتقل في ورك بعض احكامه تعالى بدونه الاستعانة بورود الشرع فلا نسق  
 بينهم وبين المعتزلة في هذه المسئلة فكما انهم موافقون للمعتزلة في عقلية الحسن والقبح بمعنى استحقاق الثواب والعقاب في الآخرة  
 موافقون في ان بعض الاشياء يدرك الحكم فيه بالعقل ولا يتوقف على الشرع فاجابوا الايمان وكل ما يلحق بجنابه تعالى وحرموا الكفر  
 وكل ما يلحق بجنابه تعالى بالعقل نعم يمكن الفرق بان هذا البعض من الاحكام عند الخفئية قليل معين وعند المعتزلة كثير غير معين

الْعَقْلُ قَدْ يَسْتَقِلُّ فِي ادْرَاكِ بَعْضِ أَحْكَامِهِ تَعَالَى فَأَوْجَبَ الْإِيمَانَ  
وَحَرَّمَ الْكُفْرَ وَكُلَّ مَا لَا يَلِيقُ بِجَنَابِهِ تَعَالَى حَتَّى عَلَى الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ  
وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا عُذْرَ لِأَحَدٍ فِي الْجَهْلِ  
بِمُخَالَفَةِ مَا يَرَى مِنَ الدَّلَائِلِ أَقُولُ لَعَلَّ الْمُرَادَ بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةِ التَّامُّلِ  
فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ دَعْوَةِ الرَّسْلِ فِي تَبْيِيهِ الْقَلْبِ وَتِلْكَ الْمُدَّةُ مُخْتَلِفَةٌ فَإِنَّ  
الْعُقُولَ مُتَفَاوِتَةً وَمِمَّا حَرَّرْنَا مِنْ الْمَذَاهِبِ يَتَفَرَّعُ عَلَيْهِ مَسْأَلَةُ  
الْبَالِغِ فِي شَاهِقِ الْجَبَلِ لَنَا أَنْ حُسْنَ الْإِحْسَانِ وَقُبْحُ مُقَابَلَتِهِ بِالْإِسَاءَةِ  
مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُقَلَاءُ حَتَّى مَنْ لَا يَقُولُ بِإِرْسَالِ الرَّسُولِ كَالْبَرَاهِمَةِ

عنه قال في النهاية لمن يبلغ في الجبال الشاهقة ولم يبلغ الذروة ولم يقتضها بالاعتقاد ولم يعمل بالشرايع فهذا المعتزل وطائفة من الخفئية يعاقبون في الآخرة لتركهم الاستغفار بالعقل وعدم الانشغال به

ويزن من الكلمات الماتريديية ان ذالك البعض هو الايمان بالله وكل ما يليق بجناحه تعالى وتحريم الكفر وكل ما لا يليق بجناحه تعالى ۱۲ - له قوله كل ما لا يليق آه ، بجناحه تعالى كالكذب والسفه والجبل واشابها من الصفات القبيحة تترتب عنها ذاته تعالى ۱۲ له قوله لما يرى آه اعلم ان الذين قالوا من الاخاف ان العقل قد يستقل في ذك بعض الاحكام او جوا الايمان على الصبي العاقل لان الدلائل على وجوده تعالى ووحدانيته من خلق السموات والارض والبلع الكليات والمجريات من اليلس الصرف وبطلان الذات الى الاليس وتقرر الحقيقة ونحوها يشاهده كل عاقل فلا يكون احد من العقائين معذورا في ان لا يعلم خالق بل يكون معذبا ان جهله ولما كان ههنا منطنة سوال وهو انه يلزم على ما قال بعض الخفئية انه ان مات رجل بجهل وحصول العقل بغير ايمان بالله تعالى وصفاته ان يكون معذبا بالادعوة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لوجوب الايمان عليه وعدم عذر الجبل والحال ان الله تعالى قال وما كنا معذنين حتى

فَلَوْلَا أَنَّهُ ذَاتِي لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَالْجَوَابُ بَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِْمَصْلَحَةِ  
 عامّةٍ لَا يَضُرُّنَا لِأَنَّ رِعَايَةَ الْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ تَحْسُنُ بِالضَّرُورَةِ وَ  
<sup>١٢</sup> فَيُتَقَنَّ عَلَى مَصْلَحَتِهَا <sup>١٣</sup> خَيْرٌ <sup>١٤</sup> مِمَّا تَقَنَّ عَلَى الشَّرْعِ <sup>١٥</sup> أَيْ مَا تَقَنَّ عَلَيْهِ الْعُقْلَاءُ <sup>١٦</sup> مِمَّا تَقَنَّ عَلَيْهِ <sup>١٧</sup> مِمَّا تَقَنَّ عَلَيْهِ الْإِحْسَانُ <sup>١٨</sup>

نبعث رسولا اجاب بقوله اقول وما صلا فاروى عن ابي خيفة رضى الله عنه في هذا الباب مؤول بان مجرد حصول العقل غير مراد لاجراء الاحكام بل المراد انه حصل له العقل ومضت عليه المدة التي يتامل فيها قادر اك مدة التامل بمنزلة دعوة الرسل في تنبيه القلب عن نوم الغفلة في الايات الظاهرة فلما حصل العقل وادرك مدة التامل ونظر في الايات الظاهرة فما من فيعذب بترك الايمان ويكون مصداق الآية وما كنا مغفري حتى نبعث رسولا فان العقل له رسول في تنبيه القلب الى الايمان بالله تعالى وتلك المدة غير معين ولا دليل يقيده عليه فيه لانه يختلف باختلاف الاشخاص فرب عاقل يهتدي في زمان قليل الى الايمان بهتدي اليه غيره فيفرض تقديره الى خالق الكائنات ويتفرع عليه مسألة رجل بلغ في شأيق المجمل من انه لا يكلف قبل مفتي مدة يحصل فيه التجربة قال صدر الشريعة فالصبي العاقل وشأيق المجمل مكلفان بالايمان حتى ان لم يعتقد ايمانا ولا كراهية فبان عند المعتزلة وعند الاشعرية يعذران فلم يعتبر كشر شأيق المجمل فيضمن قاتله ولا ايمان الصبي والمذهب عندنا المتوسط بينهما اذ لا يمكن ابطال العقل بالعقل ولا بالشرع وهو من عليه فالعقل وحده خير كانت فالصبي العاقل لا يكلف بالايمان لعدم استيفاء المدة ولكن يصح منه اعتبارا لاصل العقل ورعاية للمتوسط فجعنا مجرد العقل كافي للصحة وشرطنا الانضمام المذكور للوجوب ١٢ في قوله لنا آه شرع المصنف في اثبات مذهب الحنفية ان الفعل منتصف بالحسن والقيح عقلا وجاء بدليلين احدهما قومي والاخر حزبي فقال ان حسن الاحسان وقيح مقابلة بالاساءة اتفق عليه العقلاء كلهم فلولا انه ذاتي لما اتفق العقلاء عليه واجاب الاشاعرة عن هذا الدليل انا لا نسلم بهذا الاتفاق لاجل ذاتية الحسن والقيح بل يجوز ان يكون لرعاية مصلحة عامة للتخالف فردة المصنف رحمه الله بان هذا الجواب لا يفرنا لان دعوانا ان حسن الافعال وقيحها ذاتي بمعنى انه غير موقوف على الشرع اعم من ان يكون لذات فعل او لامر آخر كما بينا فيما مر انفا فعلى هذا لا يرد علينا الاعتراض بالمصلحة العامة وانما يفرنا هذا الايراد ولو ادعينا انه لذات الفعل فقط ورعايته المصلحة العامة ايضا حسن بالضرورة فنقول ان العقلاء اتفقوا على حسن حتى من لا يقول بارسال الرسل كابراهمته وغيرهم من المشركين فلولا انه ذاتي لم يكن مما اتفق عليه العقلاء واجاب البعض عن دليلنا باننا لا نسلم ان العقلاء اتفقوا على ان كل واحد من حسن الاحسان وقيح مقابلة بالاساءة مستلزم لحكم

أَمَّا يَضُرُّنَا لَوْ أَدَّ عَيْنًا أَنَّهُ لَذَاتُ الْفِعْلِ بَلِ الدَّعْوَى عَدَمُ التَّوَقُّفِ

سواء كان لذات الفعل أو لصفة أو بغيرها ١٢ أي كل واحد من الحسن والقبح ١٣ أي عدم توقف الحسن والقبح ١٢

عَلَى الشَّرْعِ وَمَنْعُ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهُ مَنَاطُ حُكْمِهِ تَعَالَى لَا يُمْسِنَانَا لَا

أي كل واحد من الحسن والاحسان وتبع مقابلة ١٢ من المنع ١٣

نَقُولُ بِاسْتِزَامِهِ حُكْمًا مِنْهُ تَعَالَى بَلِ ذَاكَ بِالسَّمْعِ وَاسْتِدْلَالٍ

أي كل واحد من الحسن والقبح ١٢ نقول ١٣ من الشرح ١٢ على مذهب الحقيقة ١٢

إِذَا اسْتَوَى الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ فِي الْمَقْصُودِ أَثَرُ الْعَقْلِ الصِّدْقُ

في الصدق والكذب ١٢

وَفِيهِ أَنَّهُ لَا اسْتِوَاءَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لِكُلِّ مَنَّهُمَا لَوَازِمٌ وَعَوَاضٌ

نفايا لآخر ١٣

في الصدق والكذب ١٢

فَهُوَ تَقْدِيرٌ مُسْتَحِيلٌ فَيَمْتَنِعُ الْإِيْثَارُ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ وَقَالُوا أَوَّلًا

أي إيثار الفعل الصدق ١٢ أي تقدير المساواة ١٢ الاشارة في نفى غير المحال ١٢

الله تعالى ورده المصنف بأنه لا يمتنع هذا المنع لأننا لا نقول أن حسن الأفعال وقبحها موجب للحكم على المكلف كما قال به المعتزلة بل نقول أن الحكم بالشرع نعم أنما يمتنع المعتزلة القائلين أن العقل كما مر تفصيله لمقصودنا من هذا الدليل إثبات عقلية الحسن والقبح وعلى هذا لا يرد على المعتزلة أيضًا لأن مقصودهم أيضًا إثبات عقلية الحسن فقط لا إثبات استلزامه للحكم أيضًا له قوله واستدل آه هذا دليل ثان مزيف وحاصله أنه كان مقصودنا يحصل بالصدق والكذب كليهما يختار العقل الصدق أي حصوله بالصدق ويترك الكذب فإيثار الصدق دليل على أن حسن الصدق ذاتي ورده المصنف بأن للصدق لوازم وعوارض من المطابقة والمصلحة وللکذب أيضًا لوازم وعوارض من اللامطابقة والمفسدة وغير ذلك وأن تستوي في جميع المقاصد والجهات فهذا التقدير مستحيل في نفس الأمر وإن كان في نظر الفاعل كذلك فيمتنع إيثار العقل الصدق على ذلك التقدير والمحال أن المستدل أن أراد الاستواء بالنظر إلى مقصود معين فلا يلزم منه ذاتية الحسن لجواز أن يكون الإيثار لمخرج آخر وإن أراد الاستواء في نفس الأمر بالنظر إلى كل مقصود فلا نسلم الإيثار على تقدير الاستواء لأن الاستواء محال فتقدير الاستواء تقدير امر محال فيجوز أن يمتنع الإيثار على ذلك التقدير وإن كان مستحيلًا إذا لمحال يجوز أن يستلزم محالًا كذا في الكشف ١٢ - له قوله قالوا آه شرع في بيان رد مذهب القائلين بالحسن والقبح الذاتيين

لَوْ كَانَ ذَاتِيًّا لَمْ يَتَخَلَّفْ وَقَدْ تَخَلَّفَ فَإِنَّ الْكَذِبَ مَثَلًا يَجِبُ لِعَصْمَةِ

ان ما بالذات لا يتخلف ١٢ والحال لا ١٢ والحال انه ١٢ مع كونه قبيحا ١٢ القبح مثله ١٢

نَبِيِّهِ وَإِنْقَاذِ بَرِيٍّ عَنْ سَفَاكَ وَالْجَوَابُ أَنَّ هُنَاكَ ارْتِكَابُ اقْتِلَ

فصار حسنا بعد كونه قبيحا ١٢

الْقَبِيحَتَيْنِ لِأَنَّ الْكَذِبَ صَارَ حُسْنًا قَلِيلَ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا الْكَذِبَ

هَهُنَا وَاجِبٌ فَيَدْخُلُ فِي الْحَسَنِ أَقُولُ الْحَسَنُ لِغَيْرِهِ لَا يُنَا فِي الْقَبْرِ لِدَاثِهِ

وكل واجب حسن ١٢

في دفع الابرار ١٢

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمُ الضَّرُورَاتُ تَبْدِئُ الْمَحْذُورَاتِ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنْ يَلْزَمَ

أَنَّهُ يَلْزَمُ الْقَوْلُ بِأَنَّ كَلَامَهُمَا كَمَا أَنَّ بِالذَّاتِ كَذَا الْكَذِبُ بِالْغَيْرِ وَلَعَلَّهُمْ

أي من الحسن والقبح ١٢

نَحْمَتُهُ أَوْجِبُ الْأَوَّلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ ذَاتِيًّا فِي الْأَفْعَالِ لَمْ يَتَخَلَّفْ عَنِ الْفِعْلِ  
لِأَنَّ الذَّاتِيَّ مَا يَقْتَضِيهِ الذَّاتُ وَمُقْتَضَى الذَّاتِ لَا يَتَخَلَّفُ وَالْحَالُ أَنَّهُ قَدْ تَخَلَّفَ عَنْهُ بَانَ الْكَذِبُ قَبِيحٌ وَقَدْ  
بَحَسْنَا فَانَّهُ يَجِبُ لِحِفْظِ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ ظُلْمٍ وَاجْتِاجِ بَرِيٍّ عَنْ قِصَاصٍ عَنْهُ يَقْصِدُ سَفَاكَ دَمِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ  
الْجَوَابَ أَنَّ هُنَا أَمْرَانِ قَبِيحَانِ أَحَدُهُمَا اقْتِلَ قَبَاحَتُهُ مِنَ الْآخِرِ الْأَوَّلِ قَتْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
وَسَفَاكَ دَمِ بَرِيٍّ وَالْآخِرُ الْكَذِبُ لِحِفْظَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِنْقَاذِ بَرِيٍّ وَالْكَذِبُ اخْتِيارُ الْقَبِيحَتَيْنِ فَنَقَضَ  
الْكَذِبَ وَجُوبًا عَصْمَتَهُ النَّبِيُّ اخْتِيارًا قَلَّ الْقَبِيحَتَيْنِ لِأَنَّ الْكَذِبَ صَارَ حُسْنًا غَايَةً فِي الْبَابِ أَنْ قَبِيحٌ هَذَا الْكَذِبُ الدَّافِعُ  
نَظَرًا قَلِيلَ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ اخْتِيارِ قَلَّ الْقَبِيحَتَيْنِ بَلْ هَذَا الْكَذِبُ فِي هَذَا الْمَقَامِ وَاجِبٌ وَكُلُّ وَاجِبٍ حَسَنٌ فَهَذَا  
الْكَذِبُ حَسَنٌ فَمَوْضِعُ اخْتِيارِ الْحَسَنِ لَا يُشَارِقُ قَلَّ الْقَبِيحَتَيْنِ وَرَدَّ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ أَقُولُ أَنَّ الْكَذِبَ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْحَسَنِ  
لِأَنَّ الْحَسَنَ نَوْعَانِ حَسَنٌ لِدَاثِهِ وَسَنٌ بغيرِهِ فَهَذَا الْكَذِبُ صَارَ حُسْنًا بِرَأْسِهِ حَسَنٌ عَصْمَتُهُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِنْقَاذِ بَرِيٍّ  
بِالْعَرَضِ فَمَوْضِعُ بغيرِهِ قَبِيحٌ لِدَاثِهِ كَالْجَوَادِ فَانَّهُ فِي نَفْسِهِ تَغْذِيبُ عِبَادِ اللَّهِ وَتَحْزِينُ بِلَا اللَّهِ وَانْمَاحُ حَسَنٍ لِأَجْلِ اِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ -  
فَلَمَّا صَارَ بِنَا الْكَذِبَ حُسْنًا بغيرِهِ فَلَا يُنَا فِي الْقَبِيحِ لِدَاثِهِ وَالْقَائِلُونَ بِالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ الذَّاتِيَّاتِ قَائِلُونَ بِأَنَّ كَلَامَهُمَا كَمَا يَكُونُ  
بِالذَّاتِ كَذَا الْكَذِبُ يَكُونُ بِالْغَيْرِ ١٢ -

يَلْتَزِمُونَهُ وَبِهِ أَمَكَنَ لَهُمُ التَّخَلُّصُ عَنِ السُّمْرِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتِمُّ عَلَى الْجَبَابِيَّةِ  
وَعَلَيْنَا وَثَانِيًا لَوْ كَانَ ذَاتِيًّا لَا جَمْعَ النَّقِیْضَانِ فِي مِثْلِ لَا كَذِبَنَّ غَدًا

لأننا نقول بالاطلاق الأعم ١٢ كل من الحسن والقبح ١٣ أي الحسن والأحسن فإن القبح لا حسن ١٤

له قوله وبه أمكن لهم التخلص أي لما جاز أن يكون الحسن بالذات قبيحا بالغير والقبح بالذات حسنا بالغير أمكن  
الانقلاب الوجوب إلى الحرمة والحرمة إلى الوجوب فتكاح الاخت كان قبيحا بالذات صار حسنا بحسن البقاء النسل  
فكان مباحا في بعض الشرائع والآن لما زال استلزامه لذلك الحسن بقي على قبحه قصارا حراما ١١ - ١٢ قوله  
علا آه هذا جواب ثان عن دليل الأشاعة بالعلاوة وحاصله أن الإيراد المذكور لا يرد على جميع المعزلة بل هو  
انما يرد على القائلين بأن الحسن والقبح ثابتان لذات الفعل فقط كما قالوا أو أما الذين قالوا أن الحسن والقبح ليس لذات  
الفعل بل لصفة اعتبارية لا لذات الفعل ولا يرد علينا أيضا لأنقول بالاطلاق الأعم من ثبوتها لذات فعل أو  
لصفة اعتبارية أو لوجه واعتبارات فلا حصر عندنا في أن الحسن لذات فعل ليرد علينا ١٤ -

١٥ قوله ثانيا وجه ثان للأشاعة القائلين بأن الحسن والقبح في أفعال شرعية أنه لو كان الحسن والقبح كل منهما ذاتيا  
يلزم اجتماع النقيضين في مثل قولنا لا كذب غدا فإخبر أنه يكذب غدا فإن أخبر في الغد فكذب فهو صادق وكاذب أيضا  
أما الصدق فلكونه ناطقا على ما قال أما الكذب فلصدوره عنه وكذا العكس بأنه لم يكذب في الغد فهو كاذب صادق  
أيضا أما الكذب فلعدم صدوره الكذب عنه في الغد حسب ما أخبر أما الصدق فلعدم صدوره الكذب ففي هذه القضية  
صدقها يستلزم الكذب وكذبها يستلزم الصدق والصدق حسن والكذب قبيح والملزوم حكم اللازم فلزوم الحسن حسن  
ولزوم القبح قبيح فلزم اجتماع الحسن والقبح الذاتيين في هذا الكلام فالقول بعقلية الحسن والقبح الذاتيين محال وقال  
السيد السند في تقرير الدليل فإن صدق يستلزم الكذب وكذب يستلزم انتفاء الكذب مقام قوله بالعكس لأن الصدق  
عبارة عن المطابقة للواقع لا عن عدم صدوره الكذب ولا شك في أن انتفاء القبح وتركه حسن وقال الأمدى في  
تقريره أنه يلزم في الكلام الغدي اجتماع النقيضين أعني الحسن والأحسن بناء على أن صدق الكلام الغدي  
يستلزم كذب الكلام اليوم وكذب الكلام الغدي يستلزم صدق الكلام اليوم والصدق حسن والكذب  
قبيح ولزوم الحسن حسن ولزوم القبح قبيح فيلزم اجتماع الحسن والقبح الذي هو لأحسن في الكلام الغدي  
وهو اجتماع النقيضين في الكلام الغدي وقال السيد بهذا التقرير أيضا ج ١٢ -





وجوب كما صدر من قوله لا فليكن امره ان لا اضطرار  
عام حالات بين صيغة فعله من قوله لا فليكن امره ان لا اضطرار

فِي الْمَخْتَصَرِ الْجَوَابُ أَنَّ الْوَاجِبَ بِالْاِخْتِيَارِ لَا يُوجِبُ الْاِضْطِرَّارَ  
حُضُورَةَ الْفَرْقِ بَيْنَ حَرَكَتِي الْاِخْتِيَارِ وَالرَّعْشَةِ عَلَى أَنَّهُ مُنْقُضٌ  
بِفَعْلِ الْبَارِي تَعَالَى فَإِنَّهُ عِنْدَ الْجَهْمِيَّةِ الَّذِينَ هُمْ الْجَبَرِيَّةُ  
حَقًّا لَا قُدْرَةَ لِلْعَبْدِ أَصْلًا بَلْ هُوَ كَالْجَمَادِ وَهَذَا اسْفُسْطَةٌ وَعِنْدَ  
لَا اضطرار اجتناباً ١٢ لا على انكسار ولا على الامداد ١٢  
اي العبد ١٢

بالحسن والفتح فلا يكون فعل العبد حسناً ولا قبيحاً اجماعاً ورده المصنف لقوله والجواب وتقريره انه يجوز ان يكون المخرج  
هو الاختيار فيكون الوجوب بالا اختيار ولا يخفى ان الوجوب بالا اختيار لا يوجب الاضطرار فان الفعل الاضطراري لا  
يكون للاختيار فيه مدخل وهنما قد تعلق به الاختيار ضرورة الفرق بين حركتي الاختيار ورعشة فانها واجبتان مع  
ان الاولى اختيارية والثانية اضطرارية وحاصله انما لا نسلم لزوم الاضطرار من الوجوب فان الاضطرار انما يتم لو لم يكن  
للعبد اختيار انما على تقدير صدور الفعل عن الاختيار فلا اضطرار ولا منافاة بين وجوب الفعل حالة الاختيار وامكانه قبله فان  
القدرة والداعي اذا اجتماعا وجب الفعل لهذا ما ذكره الامام الرازي في نهاية العقول علا يعني هذا الدليل منقوض  
بفعل الباري تعالى بان يقال فعل الله ممكن فلا يوجد بدون المخرج وتزجج المحال فوجب ذلك الفعل فقيصر صدره  
اضطراراً يا فليكن الله في افعاله مضطراً وهو كما ترى اقول قال صدر الشريفة ان قوله ان الاتفاق والاضطرار لا يكونان  
بالحسن والفتح غير مسلم لان كون الفعل اتفاقاً او اضطراراً لا ينشأ كونه حسناً لذاته او لصفة من صفاته انتهى فاقال الشري  
بالمنافاة بينهما غير ملتفت اليه ١٢ - له قوله عند الجهمية هم اصحاب جيم بن صفوان هم فرقتان جبرية خالصة ثبتت  
للعبد ضرورة مؤثرة ولا كاسبة بل يجعله بمنزلة الجمادات كالجهمية وجبرية غير خالصة ثبتت للعبد قدرة غير مؤثرة  
بل كاسبة كالاشعرية والمجارية والفرارية ومراد المصنف هنما هي الفرقة الاولى القائمة لا قدر للعبد اصلاً اي لا مؤثرة  
ولا كاسبة ورده بانه سفسطة اي غني عن ان يقام على بطلانه دلائل لانه لو لم يكن للعبد فعل اصلاً لما صلح  
تكليفه وقد قال الله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها ولا ترتب استحقاق الثواب والعقاب على افعاله وقد  
قال الله تعالى من عمل صالحاً فلنفسه ومن اساء فعليها ولا يكون اسناد الافعال التي تقتضي ساقية المقصد  
والاختيار الى العبد على سبيل الحقيقة مثل صلى وصام وكتب الى غير ذلك فلا كلام لنا معهم فانهم قوم لا يبتدون به

الْمُعْتَزِلَةُ لَهُ قُدْرَةٌ مُؤَثَّرَةٌ فِي أَفْعَالِهِ وَهُدْمُ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَمَا

أي المعبد ١٢ أي المعتزلة ١٣ أي المحدث المثلث ١٤

فِيهِمْ وَأَنَّ الْإِمْكَانَ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ إِفَادَةُ الْوُجُودِ وَعِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ

أي الإمكان ١٥

لَهُ قُدْرَةٌ كَاسِيَةٌ لَكِنَّ عِنْدَ الْأَشْعَرِيَّةِ لَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ الْوُجُودُ

أي القدرة المقترنة بالوجود كات ١٦

قُدْرَةٌ مُتَوَهِّمَةٌ مَعَ الْفِعْلِ بِلَا مَذْخَلِيَّةٍ أَصْلًا قَالُوا ذَاكَ الْفِعْلُ كَانِ

في شيء ١٧ أي لا في الفعل ولا في القدرة ١٨

عند المعتزلة للعبد قدرة مؤثرة في الأفعال كلها فهو خالق للأفعال فهم مجوس لهذه الأمة المكونة حيث أثبتوا خالق الله تعالى والعبد كما أثبت المجوس خالقين أحدهما للخير وهو يزدان والآخر للشر وقد أقبل المصنف بحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه نقل الله عليه وسلم قال القدرةية مجوس بهذا الأمة رواه الامام احمد رحمه الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ورواه المصنف فذهبهم بان العبد ممكن محتاج في وجوده الى واجب الوجود وليس من شأنه ان يفيد وجوده الى واجب الوجود وليس من شأنه ان يفيد وجود شيء فكيف تكون له قدرة مؤثره يصدر أفعاله بها واذا ابطال المصنف فذهب هؤلاء الملاحدة شرع في بيان مذهب اهل الحق فقال وعند اهل السنة والجماعة للعبد قدرة كاسية بها يصدر الأفعال منه فالفعل مقدور الله تعالى بحجته الایجاد ومقدور العبد بحجته الكسب لكن عند الأشعرية معنى القدرة الكاسية توهمها بان يتجلى العبد قدرة مع الفعل ولا دخل له في الفعل ولا في القدرة أصلا فهم يقولون بالقدره المتوهمه الغير الموجودة وهي كافية في تكليف الله لعباده بالشرائع والاحكام والحق انهم لما قالوا بهذه القدرة حقيقية فلا فرق بين العبد والجناد فقولهم هذا مثل قول الجبرية وجهه الى ما هو اوسع وعند الحقيقة اعلم ان الفرق بين الخلق والكسب ان صرف العبد قدرته وارادته الى الفصل كسب بان يتعلق ارادة العبد بالفعل فيخلق الله تعالى فيه قدرة متعلقة بالفعل والخلق هو ايجاب الله تعالى الفعل بعد صرف القدرة فالعادة الالهية جارية باذنه اذا تعلق ارادة العبد بالفعل خلق الله سبحانه فيه قدرة مصروفة الى الفعل ثم خلق فيه الفعل وقال المصنف في الحاشية الفرق بين الخلق والكسب على ما قال صدر الشريفة بان الاول امر اضائي يجب ان يقع به المقدور في محل القدرة ويصح انفراد القادر باليجاد ذاك المقدور والثاني امر اضائي يجب ان يقع به القدرة في محلها ولا يصح انفراد القادر باليجاد فالكسب لا يوجب وجود المقدور لا يعود الى محصل ينتفع به في هذا المقام كما لا يخفى على

في التكليف والحق أنه كفو للجبر وعند الحنفية الكسب صر  
 صوة ١٢  
 أي قول الشاعر ١٢

القدرة المخلوقة الى القصد المصمم الى الفعل فلها تأثير  
 في القصد المذكور ويخلق الله سبحانه الفعل المقصود وعند

ذلك بالعادة فقل ذلك القصد من الاحوال غير موجود  
 لان القصد حال والحال لا يكون موجودا ولا معدوما والخلق افاضة الوجود

ولا معدوم فليس يخلق وليس الإحداث كالخلق بل هو  
 بالذات كما للجواهر والاعراض بل هو أحداث ١٢

وقد اتفقنا على أن الحق والخاص قال الفاضل الخيز آبادي وجه عدم الانتفاع به في هذا المقام أنه ان حصل من الكسب وجود  
 شيء فهو الخلق والايضا فلا يخفى الخلق به تعالى وان لم يحصل منه وجود شيء فلا يصنع للمعبود أصلا فعادوا الجبر ١٢ -  
 له قوله فقل ذلك آد اعلم ان الحال صفة لموجود لا موجودة ولا معدومة كما في شرح المواقيت والقصد  
 حال من الاحوال وهي امور اعتبارية التي وجوداتها بمنزلة شيئا فاقصد ليس بموجود ولا معدوم ولما كان الخلق هو  
 افاضة الوجود بالذات كما للجواهر والاعراض القصد لا موجود ولا معدوم فالقصد ليس بخلق بل هو أحداث وبوسيل  
 من الخلق فيجزان تكون قدرة العبد محدثة فتحدث هذا القصد المصمم وشهادات النصوص على ان الخلق الله تعالى  
 فقط فانه يصير المنتصف به ذاتا مستقلة ولهذا الجواب انما هو على مذهب من يثبت الواسطة بين الوجود والمعدوم  
 كما قال القاضي البرجوا بالقلاني وبه قال امام الحرمين اولا واما على مذهب من لا يثبت الواسطة بينهما فلا وقيل ان القصد  
 ليس بحال لعدم تعقل الواسطة بين وجود الشيء وعدمه كما هو مذهب اهل الحق من المتكلمين بل هو موجود في الخارج  
 فالقصد المصمم خصته العقل من عمومية الخلق فانه خالق كل شيء الا قصد العبد فانه مخلوق العبد فانه اولى ما يتحقق به فانه خلق  
 القدرة في العبد لان اتم الفاعل ان يكون الافعال مخلوقة له واذ هي ليست كذلك فلا بد ان يكون القصد مخلوقا والافعال فرق  
 بين القادر وغيره ويتجه به حسن التكليف فان التكليف غير القادر مما يستحيل العقل وهذا اولى طريق كونه قادرا فان  
 قيل ان الله تعالى قال والله خلقكم وما تعملون فالجواب هو ليس ايضا على عموم فالمراد ان الله خلقكم وما تعملون الا القصد  
 المصمم فانه مخصوص من لامية الكمية فمذهب الحنفية واسطة بين ما ذهب اليه الجهمية والشاعرة وبين مذهب المعتزلة لانهم

قيل بل موجود فيجب تخصيص القصد المصمم من عموم  
 نصوص الخلق بالعقل لانه ادنى ما يتحقق به فائدة خلق القدرة  
 ويترتب به حسن التكليف وهذا كانه واسطة بين المجرر  
 والتفويض وفيه ما فيه وعندى مختار بحسب الادراكات  
 العبدية  
 الجزئية الجسمانية مجبور بحسب العلوم الكلية العقلية وشرح

فوضوا الافعال كلها من كل من كل الوجود الى العباد فمذهبنا ليس بمجرر محض لان قدرة العبد له تاثير في القصد فهو ولا نفوذ  
 محض والحق هو المتوسط ١٢ - له قوله فيه ما فيه قيل في وجهه ان فائدة خلق القدرة وانتاجه حسن  
 التكليف يقتضيان ان يخص جميع افعال العباد وقد ابيتم عنه تفصيل القصد المصمم تخصيص من غير تخصيص واجاب  
 عن بعضهم بان مقصودهم ان فائدة خلق القدرة وانتاجه التكليف يقتضيان ان يكون لما نحن من التاثير في الافعال الاختيار  
 في وسيلتنا فقط او فيها والتاثير في الوسيلة ادناهما فخصصنا بها واما تخصيص جميع الافعال الاختيارية فلا يصح لانه  
 حيث لا يبطل العام بالكلية وهو غير جائز كما في قوله تعالى وما تشاؤون الا ان يشاء الله رب العالمين وقوله تعالى  
 والله خلقكم وما تعملون ثم في هذه النصوص ايضا اشارة الى ان هذا تخصيص من نسبت المشيئة والعمل اليها  
 له قوله وعندى آه .. وحاصل ما ذكره المصنف في الرسالة المسماة بالفطرة الالهية وهي في اصول  
 فاعضته منها مسألة الاختيار ان الامور الشرعية امور جزئية وفي العبد لصدور الامر الجزئي مباد جزئية قريبة  
 كالقبيل الخاص والشوق الخاص والارادة الخاصة ومباد كلية بعيدة كالارادة الكلية والاولى مدركة  
 بالوهم لانها دمان جزئية والاخرى مدركة بالعقل لكونها كلية فالعبد بالنظر الى العلوم الجزئية الوهمية  
 مختار وبالنظر الى العلوم الكلية مجبور لما كان الشرائع اموراً جزئية صلح التكليف بها بالنظر الى المبادئ  
 الجزئية القريبة لان العبد في الفعل الجزئي بالنظر الى المبادئ القريبة الجزئية مختار ١٢ -

أي تغطيات العصا المكسورة ١٢

ذلك في الفطرة الالهية وانها لأجدى من تفاريق العصا وأربابها

أي قلت الإشارة  
في الاستدلال ١٣

هي الرسالة المسماة بالفطرة الالهية ١٣ أي النفع ١٢

لو كان كذلك لم يكن البارئ تعالى مختاراً في الحكم لأن الحكم على

مستحيل صدوره عن الله تعالى فالحكم بالموافقة واجب وهو يوجب الاختيار ١٢

خلاف المعقول قبيح والجواب ان موافقة حكمه للحكمة لا يوجب

حاصلاً ان وجوب الحكم بالموافقة بالاختيار لا يوجب الاضطرار ١٢

الاضطرار وخامساً لو كان كذلك لجاز العقاب قبل البعث

أي قلت الاشاعة في الاستدلال على غفلة الحسن والفتح خامساً ١٢

في الحكم ١٢

له قوله من تفاريق العصا بهذا مثلاً يضرب في شيء كثير النفع لأن للعرب في تغطيات العصا المكسورة منافع  
ولذا قال المصنف ان الرسالة انفع من تغطيات العصا - له قوله لو كان كذلك آه ، بهذا استدلال  
رابع من الاشاعة على كون الحسن والفتح شرعيين بانه لو كان الحسن والفتح في الافعال ذاتياً لم يكن البارئ تعالى  
مختاراً في الاحكام لأن الحكم على خلاف المعقول كالحكم بالاباحة على ما يستحق العذاب غير معقول فهو قبيح جداً  
والفتح يستحيل صدوره منه تعالى فوجب منه تعالى حكم بالتحريم مثلاً فيما قبح عقلاً وبالإيجاب مثلاً فيما حسن عقلاً  
فلزم الحكم بالتحريم والإيجاب فلا يكون مختاراً في الحكم بل مضطراً وهو باطل بالاتفاق والجواب قال المصنف  
في الحاشية حاصله منع الاستلزام فان الثابت للبارئ تعالى من الاختيار ما يقابل الاضطرار وذلك ان تقول  
ليس النزاع في الاختيار بمعنى عدم سلب القدرة عن الطرف الآخر فانه مما يقول به الحكماء أيضاً بل في صحة الفعل  
والترك واذا كان الترك مستلزماً لمحذور وامر قبيح لم يكن صحيحاً البتة انتهى - له قوله لو كان كذلك آه  
بهذا استدلال خامس من الاشاعة على كون الحسن والفتح شرعيين بانه لو كان الحسن والفتح في الافعال  
ذاتياً جاز العقاب قبل بعثة الرسل لأن الحسن استحقاق الثواب والفتح استحقاق العقاب ومقتضى العقل  
انه لو أتى احد بالفعل القبيح او ترك الحسن قبل البعثة يُعَذَّب عليه فيجوز العقاب قبل البعثة وقد قال  
الله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً فان قيل ان الآية تدل على ان العذاب غير واقع ولا يلزم  
منه انه غير جائز فجاز العقاب بالعقل قبل البعثة وان كان غير واقع اجاب عنه المصنف رحمه الله وحاصله  
ان نفى الجواز مسلم لكن نظراً الى الحكمة ولا يلزم منه نفى الجواز نظراً الى العقل كما قيل في تعريف الواجب بما  
يستوجب تاركه العقاب مع جواز العقوبة في المنهية المنقولة عنه قال صاحب الكشاف في تفسير الآية ما مع صحة

وهو منتف بقوله تعالى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا فَإِنْ

معناه ليس من شأننا ولا يجوز مثا ذلك أقول الجواز نظراً  
أي العقاب قبل البعثة ١١ في الجواب

إلى العقل لا ينافي عدم الجواز نظراً إلى الحكمة وكيف يجوز وحينئذ  
أي العقاب نظر إلى الحكمة بدون البعثة

قد كان لهم العذر بنقصان العقل وخفاء المسلك ولهذا قال الله  
العدل على القبيح والحكيم لا يعذب المعذور ١٢

تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وإيضاً الملازمة  
فان تبيينه إنما يكون بفعل الحرام وترك الواجب ١٢

ممنوعة فانه فرع الحكم ونحن لا نقول بـ<sup>١١</sup> وإنما ينتهض على  
وبما كان ١٢ الدليل المذكور ١٢

المعتزلة فخصصوا بعذاب الدنيا بدلالة السياق وأولوا بالعقل  
أي معتزلة الآية ١٢

يدعوا إليها الحكمة ان نعذب قوماً لا نبعث اليهم رسولاً فيلزمهم الحجة فبرؤكهم جواب المصنف رحمه الله  
له قوله أقول آه، تقريره ان جواز العقاب قبل البعثة نظر إلى ذات الفعل لا ينافي ذلك عدم  
جوازه نظر إلى الحكمة فان الحكيم لا يعذب المعذور وقد كان للناس عذر قبل البعثة بنقصان العقل وخفاء المسلك العقل  
على القبيح بان يقولوا كانت عقولنا ناقصة لا يدرك بها حسن الفعل وقبحه وكانت الدلائل الدالة على حسن الفعل وقبحه مخفية  
علينا فانا معذورون ولهذا قال الله تعالى لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ثم اجاب ثانياً عن الوجه الخامس  
يقوله ايضاً ان ما قالت الاشاعرة بالملازمة بين عقوبة الحسن والقبح بين جواز تعذيب العباد قبل البعثة وغير مسلم فان  
جواز التعذيب فرع الحكم لانه انما يكون ترك الواجب او بفعل الحرام وبما حكمان ونحن لا نقول بالحكم قبل البعثة فهذا  
الدليل انما يستقيم على المعتزلة القائلين بثبوت الحكم قبل البعثة فاجابوا عن هذا الدليل بان الله تعالى قال واذا ردنا  
ان نهلك قرية امرنا مترفياً ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً فهذا يدل على عذاب الدنيا فيما قبل البعثة ان معنى الآية  
ما كنا معذبين في الدنيا حتى نبعث رسولاً فخصصوا الآية بعذاب الدنيا وأولوا الرسول بالعقل فانه رسول باطن في تبليغ القلب

فانه رسول باطن الى غير ذلك من التأويلات قالوا اولاً

لو كان الحكم شرعياً لزم الفهم الرُّسُل عند امرهم بالنظر  
في الاستدلال بان الحسن والقبح عقلي ١٢ اي الحكيم ١٢ ارسل المكلف ١٢

في المعجزات فيقول لا انظر ما لم يجب ولا يجب ما لم انظر  
النظر على ١٢ في معجزاتكم ١٢

قالوا ولا يلزم علينا لان وجوب النظر عندنا من القضايا  
اي المعترلة ١٢

الفطرية القياس وفيه ما فيه والجواب انا لانسلم ان الوجوب  
في المعجزات

والعنى حتى نبحث رسولا باطنا وهو العقل الى غير ذلك من التأويلات قال المصنف من تأويلاتهم ان خصوص الرسل  
ليس بهر ادب بل المراد التبيين من قبيل اطلاق الجزئى على الكل والمعنى وما كنا معذبين حتى نبينهم بعض التبيين ومنها ان  
المعنى ما كنا معذبين بترك الشرائع التى لا سبيل اليها الا التوفيق ولا يخفى عليك ان هذا التكافؤ منهم بمنية على اولتهم  
العقلية لو تمت لصحت له قوله فيه ما فيه قال المصنف في الحاشية في اشارة الى ان وجوب النظر موقوف على  
افادته العلم مطلقا وفي الالبيات خاصة وعلى معرفة الله تعالى واجبة وان المعرفة لا تتم الا بالنظر وان ما لا يتم  
الواجب الا به فهو واجب والكل لا يثبت الا بالنظر الدقيق والموقوف على النظر نظري فاقبل انتهى اقول قول المصنف  
في الحاشية والكل لا يثبت الا بالنظر الدقيق تفصيلا ان اسمية نفوا افادة النظر العلم مطلقا وانكر المهندسون في الالبيات  
خاصة ومجرد المحثية معرفة الله تعالى ومنع الصوفية تمام المعرفة بالنظر فكل واحد منها لا يثبت الا بالنظر الدقيق فما قل  
المعترلة ان وجوب النظر من القضايا الفطرية القياس منظور فيه له قوله والجواب آه اي الجواب  
عن استدلال المعترلة تقريره ان قولهم ان وجوب النظر في المعجزات موقوف على النظر غير مسلم فلان الوجوب  
حاصل في نفس الامر بالشرع نظر المكلف او لم ينظر فتحقق الوجوب لا يتوقف على علم المكلف بالوجوب حتى لزوم الدور  
فان قلت اذا يلزم تكليف الغافل لانكم قلتم ان الوجوب ثابت نظر المكلف في المعجزات او لم ينظر فتحقق  
الوجوب بدون علم المكلف به من تكليف الغافل مثل النائم فالجواب ان العلم قسمان تصور وتصديق فالمكلف  
بوجوب النظر يتصور الخطاب ويفهمه وان لم يصدق والتصديق ليس شرطا لتحقيق التكليف بالشرائع فهذا



يتوقف على النظر فانه بالشرع نظرًا وَلَمْ يُنْظَرْ وَلَيْسَ ذَلِكَ  
وليس ينظر فوجب النظر لا يتوقف على النظر بل برهني ١٢ - اي وجب النظر قبل النظر ١٢

من تكليف الغافل فانه يفهم الخطاب اقول لو قال لا امثل  
مثل النائم والسفيه والمجنون ١٢ اي المكلف ١٢ في رنج المكلف من قال الرسول انظر ١٢

ماله اعلم وجوب الامتثال اذله ان يمتنع عما لم يعلم  
اي وجب الامتثال ١٢

لوجوبه ولا اعلم الوجوب ماله امثل لكان بمحل من  
اي امرك بالنظر ١٢

المساغ فيلزم الاقدام والعق ان اراعة المعجزات واجبة  
حيث لا يتوجه اليه جواب المكلف ١٢ الاسكات ١٢ في الجواب ١٢ كانه عادة الله بآية باراء المعجزات وان لم يجيب عليه ١٢

على الله تعالى لطفًا بعبادة عقلا او عادة وهو متمم فوره  
عند المعتزلة ١٢ عند اهل السنة والجماعة

ولو كره الكفارون وثابيًا انه لولا له لم يمتنع الكذب منه  
اي لم يجز عقلا ١٢ لبادان يجذب

المكلف الاقدام ليس كانا ثم فان انما لا يتصور ولا يفهم فوجب النظر قبل العلم التصديقي ليس من تكليف الغافل ١٢  
له قوله اقول آه اجاب المقام من جانب المعتزلة وما مله ان المكلف لا يعلم وجوب النظر الا بامر الرسول فيمن قاله  
الرسول انظر قال لا امثل امرك بالنظر ماله اعلم وجوب الامتثال اذله ان يمتنع عما لم يعلم وجوبه فله ان يمتنع عن  
النظر فانه لا يعلم وجوبه ولا اعلم وجوب الامتثال ماله امثل امرك فيلزم الاقدام والاسكات  
له قوله والحق آه توضيحه ان من عقائد المعتزلة ان الاصلح للعباد واجب على الله عقلا فآراة المعجزات واجبة  
على الله تعالى لطفًا بعبادة عقلا فيرى المكلف بالضرورة هذا لارادة ويقع العلم بثبوت الرسالة ويعصدق وعلى  
الرسول بالضرورة لمن ظهر له المعجزة كما يحصل العلم للمناظر بعد النظر وجوبًا عاديًا بالضرورة فلا يتأتى هذا الاستدلال لانه  
لا حاجة للرسول الى ان يقول للمكلف انظر وامثل ونحو ذلك اما عند اهل السنة فان لهم ان يقولون عادة الله بآية  
باراء المعجزات وان لم يجيب عليه والله متم فوره ولو كره الكافرون ١٢ قوله ثانيا آه يعني استعمل المعتزلة ثانيا  
بانه لو لم يكن الحسن واليقع عقليًا لا يثبت قبح الاشياء عقلا بل شرعًا وقبل الشرع فلا قبح للكذب عقلا فلم يمنع الكذب

تعالى فلا يمتنع اظهار المعجزات على يد الكاذب فينسب باب النبوة  
 الى الكذب ١٢

والجواب انه نقص وقد مر انه لا نزاع فيه وما في المواقف  
 من استدلال المعتزلة ١٢

ان النقص في الافعال يرجع الى القبح العقلي لمينوع لان ما ينافي  
 في ١٢

الوجوب الذاتي كيف كان او فعلا من الاستحالات العقلية و  
 اي يستحيل ان يتصف به ذاته تعالى ١٢

لذا لا اثبت الحكماء كذا يلزم على الاشاعرة امتناع تعذيب  
 اي فكره عن الاستحالات العقلية اثبتة الحكماء ١٢

الطالع كما هو مذهبنا ومذهب المعتزلة فانه نقص يستحيل  
 اي المبلغ ١٢

على الله تعالى بل يجوز ان يكذب لعدم كونه قبيحا عقلا فلا يمتنع اظهار المعجزات على يد الكاذب فلا يمتاز الصادق عن  
 الكاذب ولا النبي عن غيره فينسب باب النبوة وانهم قصر الشريعة ١٢ - سه قوله والجواب آه حاصل ان  
 الكذب نقص والنقص قبح عقلي بمعنى صفته النقصان عند الاشاعرة ايضا وقد سبق انه لا نزاع فيه فيمتنع منه تعالى  
 ويمتنع اظهار المعجزة على يد الكاذب لانه يرفع الامان فلم يمكن الكذب منه تعالى يرتفع الامان على الشريعة واخرى  
 عليه صاحب المواقف بما حاصله ان النقص على قسمين نقص في الافعال كالكذب ونقص في الصفات كالجبل فانقص  
 في الافعال يرجع الى القبح العقلي المتنازع فيه الذي بمعنى استحقاق الذم والعقاب عقلا لانه تعالى مختار في الافعال  
 فيمتنع على فعله المدح والذم والنقص في الصفات لا يرجع الى القبح العقلي المتنازع فيه بل الى القبح العقلي المقابل للحسن بمعنى  
 صفة الكمال وهو عقلي بالاتفاق من غير نزاع وانما كان النقص في الافعال يرجع الى القبح المتنازع فيه وهو شرعي فلا  
 قبح قبل الشرع فلا يمتنع الكذب منه تعالى فينسب باب النبوة وهو بقوله فمنوع يعني لانهم رجوع النقص في الافعال الى  
 القبح العقلي المتنازع فيه الذي ليس من الاستحالات العقلية فان ما ينافي الموجب الذاتي صفة كان او فعلا من الاستحالات  
 العقلية فالتخصيص يكون اكيف الثاني لا وجوب من الاستحالات العقلية ومن القبح المنفوق على عقلية وعدم الفعل الثاني للموجب  
 الذاتي من القبح العقلي المتنازع فيه لامن الاستحالات العقلية تحكم ولذا اثبت الحكماء ان الكذب نقص مطلقا محال على الله تعالى ١٢ سه قوله لكن يلزم آه

عليه تعالى مسئله على التنزل شكر المنعم ليس بواجب عقلا خلافا

للمعتزلة واستدل بانه لو وجب بفائدة ولا فائدة له تعالى  
<sup>فانه وجب</sup>  
 لانهما يجب نفع ورفع ضرر والله تعالى منزله عنه ١٢

لتعالى عنها ولا للعبد اما في الدنيا فلا نه مشقة واما في الآخرة

فلانه لا مجال للعقل في ذلك اقول بعد تسليم ما ادعاه المعتزلة كما

هو معنى التنزل القول بانه لا مجال للعقل مشكل على انه لو تم  
<sup>جواب ثان ١٢</sup>  
 هذا لا يستلزم عدم الوجوب مطلقا والظاهر ان الكلام في الخاص  
<sup>من التنزل ١٢</sup>  
<sup>سواء كان وجوبه او وجوب غيره فانه</sup>

يعني يلزم من الجواب المذكور ان يتبع تعذيب الطائع فانه نقص ايضا كما ان اظهار المعصية على يد الكاذب نقص  
 وانقص على الله محال ومتنع وقد كان مذهب الاشاعرة ان تعذيب الطائع جائز ١٢ - له قوله شكر المنعم آه يعني  
 قال الاشاعرة القائلون بنفي عقليته الحكم انا لانسم ان الحكم عقلي فلو سلم ان شكر المنعم واجب عقلا كما ادعوا فان  
 لو وجب وجب لفائدة والا كان عبثا وهو غير معقول والفائدة لا تخلو اما للعباد لله تعالى والشارع في محال لان الله  
 تعالى منزله عنه والاول ايضا باطل لان الفائدة للعباد في الدنيا فان فيها مشقة وهو ضرر محض اما في الآخرة فانها  
 امر معي غير مدرك بالعقل <sup>له</sup> قوله اقول في الجواب عن هذا الاستدلال وتقريره ان بعد تسليم كون  
 الحسن والقبح عقليين وثبوت الحكم عقلا القول بانه لا مجال للعقل في ذلك امور الآخرة مشكل كيف لا  
 فانهم قالوا ان حسن الصدق النافع بديهي فهو واجب ثياب عليه فاعلم عندهم بالضرورة فتدبر كذا قال  
 في المحاشية قال بعض الافاضل ان للعبد فائدة فان معظم الفوائد للان راحة والعقول الكاملة بعد  
 التجربة يعلم علما ظاهريا قويا بل قطعيا ان النفس بعد تحليلها بالحنات وتغريها عن الرضا على العقليته يحصل لها  
 راحة ولا تشوشها التشوشات الدنيوية والمورثة للعذاب الاليم في الدنيا واليه اشار بعض العرفاء  
 ان النفس في هذه المرتبة لا يرغب الى سلطنة الاقالييم فان راحتها في هذه المرتبة فوق راحتها في تلك السلطنة انتهى  
<sup>له</sup> قوله مطلقا قال في المحاشية فانه لو تم انه لا مجال للعقل في امور الآخرة لم يكن شئ واجبا عقليا فانه ما يثاب فاعلم  
 ويما قب تاركه في الآخرة وقد قلتم انه لا يدرك بالعقل وسلسلة البالغ في شأه الجبل يدل على خلاف ذلك فان مبناه

بعد تسليم المطلق مع ان المشقة لا ينفي الفائدة فان العطايا  
هو الوجوب مطلقاً ١٢ جواب ثالث ١٢

على متن البلايا قال الله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم

سُبُلَنَا قالوا انه يستلزم الا من من احتمال العقاب بتركه وكل ما  
لان العبد مع جميع قواه وامواله في ذكره تعالى شكر النعم

كان كذا لك فهو واجب وعورض اولاً بانه تصرف في ملك  
ويستلزم ترك العقاب

سأنته حاصلاً

الغير بغير اذنه ويجاب بل بالاذن العقلي على انه مثل الاستقلال

والاستصحاب وثانياً بانه يشبه الاستهزاء وهو ضعيف فان المعتبر  
عروض ١٢ اي انكر على نفسه ١٢ وكل ما يشبه العهر احرام ١٣

على استقلال العقل كما لا يخفى ١٢ قوله في الخاص آه، هذا جواب ثان بالعلامة وحاصله ان لهذا الاستدلال  
لو لم يستلزم ان لا يجب شيء ما أصلاً بان يقال لو وجب شيء ما لوجب لفائدة ولا فائدة له تعالى لتعاليه عنها الى  
آخره والظاهر من النزل ان الكلام في وجوب الشكر الذي هو خاص بعد تسليم مطلق الوجوب ١٢

له قوله يستلزم آه استدلت المعتزلة على وجوب شكر النعم عقلاً ان الانسان اذا علم من شائيب النعم عليه يعلم  
ان المنعم الحقيقي الزم الشكر عليه ويعاقب على تركه فباشكره يا من من احتمال العقاب بتركه وكل شيء يستلزم الامتنان  
من احتمال العقاب بتركه فهو واجب فنكر المنعم واجب عقلاً وعورض على قول المعتزلة في معرض الاستدلال  
ونقيره ان العبد مع كل الاعضاء في ملك الله تعالى والشكر فعل بني عن تعظيم النعم بسبب الانعام هو اركان  
ذكر باللسان اذ اعتقاد او محبة بالجنان او عملاً ونهضة بالاركان فكل من اللسان والعقل والاركان في ملك مالك  
الملوك والملوك فيكون الشكر قبل الشرع بغير اذن الله الكريم تصرف في ملك الغير بدون اذنه هو حرام فاشكر حرام  
عقلاً فلا من من احتمال العقاب باشكره قوله يشبه الاستهزاء يعني ان النعم الواصلة الى العبد بشي حقيق ولو اوتى الدنيا بقطعتها  
وقضيضها قال الله تعالى قل متاع الدنيا قليل وما عند الله كثير قال الله تعالى وان تده وان تفته الله لا تحموا فما اوتى العبد حقير حبيب نعم الله تعالى  
لا يتناهى جوده والشكر على القليل بالنظر الى الجواد الذي حاله كذا كانه استهزاء به وكل ما يشبه الاستهزاء فهو حرام فالشكر حرام عقلاً ١٣ قوله المعتبر

عند الله تعالى الاخلاص وايضا كيف يقال ان الشرع ورد

جواب ثان عن المعارضة الثانية

بوجوب ما يشبه الاستهزاء فتدبر مسألة الاخلاق في ان الحكم

يعني الوجه المذكور في المعارضة ثانيا ضعيف فان المعبر عند الله تعالى النية الخالصة فكل ما صدر عن العبد وهو صالح للنظيم في الجملة بالنية الخالصة فهو خير البتة وقد قال الله تعالى ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره قوله ايضا يعني الشكر على القليل ليس باستهزاء ولا يشبهه لان الشبيه بالاستهزاء قبيح والقيح لا يكون واجبا وقد ورد الشرع بوجوب الشكر ولو كان الشكر على القليل شبيها بالاستهزاء كيف ورد به الشرع فتدبر قوله لا خلاف انه عندنا الحكم عبارة عن خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين اقتضاء او تحييز فهو قديم والافعال حادثة كذا التعلقات حادثة وعند المعتزلة حادث لانه عندهم عبارة عن الوجوب والحرمة وغيرهما وهذا لا امر معللة بعلة حادثة بارادة العبد عندهم فكل من حادث فيكون الحكم حادثا اذا عرفت هذا فاعلم ان الحكم عندنا وان كان في كل فعل قديما لكن يمكن ان لا يعلم قبل البعثة بعض منه بخصوصه بالاتفاق سواء لم يعلم كلها كما هو مذهب الاشاعرة وجمهور الحنفية او بعض منه فقط كما هو مذهب المعتزلة وطائفة من الحنفية وبالجملة في عدم العلم ببعض منه اتفاق بين الاشاعرة والمعتزلة فاما عند المعتزلة فلان الحكم وان كان ذاتيا ثابتا بدون الشرع لكن منه ما لا يدرك بالعقل علة الحسن والقيح فيه فلا يعلم ذلك الحكم الذي بناء عليها لوجب صوم آخر رمضان وحرمة صوم اول شوال فان حسن صوم آخر رمضان وحرمة صوم اول شوال مما لا يعلم الا بالشرع واوردان علة الحسن والقيح ذات الفعل عند بعضهم وهو معلوم بالضرورة فكيف لا يدرك العلة قبل الشرع واجيب عنه ان المراد بعدم درك العلة عدم دركها من حيث العلوية فاذا لم يدرك العلة من حيث وصف العلوية لم يدرك المعلول الا ترى ان الشمس مثلا علة لبعض الامور التي لا تعلم مع كون ذاتها التي تتصف بالعلوية مدركة نعم لو ادركت ذاتها من حيث العلوية لتلك الامور يدرك تلك واما عند غيرهم فلان موجب الحكم وان كان الكلام انفسى القديم لكن ربما كان ظهور الحكم بتعلق الحكم بالحكم وبهذا التعلق حادث بحدوث البعثة فلا حكم متحقق قبل البعثة فلا حرج في شيء من الفعل والترك فالبالغ في شأق الجبل غير مكلف بالاحكام عندنا لعدم بلوغ الدعوة اليهم فاما عند المعتزلة فانه مكلف عندهم على مقتضى مذهبهم وقال الفاضل الحير آبادي قيل تحقيقة ان صفات الباري كالنظم والارادة وغيرهما صفات قديمة بسيطة ذات تعلق فكما ان الارادة انما يظهر منه المراد واذ تعلقته به فحدوث التعلق يحدث المراد كذا لك صفة للكلام انفسى وان كان موجبا للحكم المطلق لكن لا يكون مميزا لشخصه الا بالتعلق بالالفاظ المحصورة والاشخاص المعينة

وان كان في كذا فعل قديماً لكن يجوز ان لا يعلم قبل البعثة  
لان الحكم عندنا خطاب قديم  
اي قبل درود الشرع

بعض منه بخصوصه اما عند المعتزلة فلا نه وان كان ذاتياً  
اي من الحكم  
غير ثابت بالشرع

لكن منه ما لا يدرك بالعقل علة الحسن والقبح فيه واما  
اي من الحكم  
دون العلة المحاذرة

عند غيرهم فلان الموجب وان كان الكلام النفسي القديم لكن  
اي في ذلك الحكم  
اي المعتزلة

ربما كان ظهوره بالتعلق وهو حادث بمحدث البعثة فلا حكم  
اي تعلق الحكم بالحكم  
اي تعلق الحكم بالحكم

مشخص قبلها فلا حرج عندنا واما الخلاف المنقول بين اهل  
في شيء من الفعل والترك

السنّة ان اصل الافعال الاباحة كما هو مختار اكثر الحنفية و  
في الاحكام

فالتمييز من الاحكام كالوجوب والحرمة وغيرهما تابع للتمييز التعلقات المتمايزة بينها تابع للبعثة فجددتها يحدث  
التعلقات وبمحدث التعلقات يحدث الاحكام المستحصّة فلا يكون العباد مكلفين من الله تعالى قبل البعثة فلا حرج  
عندنا فان قبل البعثة لا تكليف وبعد البعثة لا تكليف لان الاحكام بلسان الشرع بخلاف المعتزلة فان احياء عندهم مكلفون  
سواء حدثت البعثة ام لا وسواء علم بمحدثها او لا يستلزم فعالهم الاحكام كما هو مذهبهم وثبوت الاحكام يستلزم تكليف  
عندهم والعقل لا يفي لدرك بعض الاحكام فيلزم الحرج الكلي ١٢ له قوله اكثر الحنفية آه اعلم ان  
اكثر الحنفية منهم العرفيون والكوفي رحمهم الله تعالى قالوا ان الاصل في الاحكام هو الاباحة وذهب ابو منصور الماتريدي  
وصاحب البداية وعائمه اهل الحديث الى المحظور وفصل صدر الاسلام فقال الاصل في الاموال الاباحة وفي النفس  
المحظور فتلك الاحكام الاصلية بعد الشرع ثابتة بالادلة السمعية اي دلت تلك الادلة على ان ما لم يقيم فيه دليل  
التحريم ما دون فيه عند اصل الاباحة او ممنوع عنه عند اصل المحظور وهذا الخلاف الواقع بين اصل السنّة من الاشاعة  
وغيرهم انما هو بعد درود الشرع فلا يرد انه لا حكم عند الاشاعة قبل الشرع فكيف قالوا بالاباحة والمحظور في الاصل الى

الشافعية او المحظركما ذهب اليه غيرهم وقال صدر الاسلام

الاباحة في الاموال والمحظ في النفس فقيل ان ذلك بعد الشرع  
غير لقولنا الخلف المنقول ١٢

بالادلة السمعية اى دلت على ان ما لم يقم فيه دليل التحريم ما

ذون فيه او ممنوع عنه وفيه ما فيه واما المعتزلة فقتلوا الافعال  
اشارة الى ان هذا الخلف قبل الشرع فيما يظهر من كلام اهل الاصل ١٣

الاختيارية وهى التى يمكن البقاء والتعيش بدونها كاكل

على طريق يقتضى العقل حسنا او نجسا

الفاكهة مثلا الى ما يدرك فيه جهة محسنة او مقبحة فينقسم

اى في البقاع اى فضاء اهلها غير الفواكه والثمار وفى تفسير الحكم  
اشارة الى ان الاختيارية ليست بالمعنى المشهور ١٤

ان كلامنا الاباحة واعقده حكم ولا حكم قبل الشرع عندهم ورد المصنف بقوله وفيه ما فيه بان الذى يظهر من تتبع كلامهم هو  
الخلاف قبل الشرع ومن ثم لم يجعلوا رفع الاباحة الاصلية نسيا بعدم خطاب بها انتهى قال الفاضل الخيزر بادى اجاب  
عنه بعضهم بانه لم يمر على الانسان زمان لم يبعث فيه الله رسولا مع دين لان شريعة آدم عليه السلام كان باقيا الى  
بعث نوح عليه السلام وشريعة الى ابراهيم عليه السلام وكانت شريعة عامة للكل فمن نخت في حقه فقد قام شرع  
غيره مقامها كشرع موسى وعيسى عليهما السلام في حق نبي اسرائيل وبقى في غيره كما كان الى ورود شريعتنا الباقية الى يوم القيامة  
كما يدل عليه قوله تعالى وامن امته الا خلا فيها نذيرا فاذا تمهد لهذا فنقول ج لا يتأتى خلاف في زمان من ازمنة وجود  
الانسان اصلا ولا يتأتى الحكم بالاباحة مطلقا ولا بالتحريم مطلقا كيهن وفي كل زمان شريعة فيها تحريم بعض الاشياء  
او ايجابه او اباحته وفير ذاك ليس الخلاف الا في زمان الفترة الذى اندرست فيها الشريعة بتقصير من قبلهم  
والحاصل ان الذين جاءوا بعد اندراس الشريعة وجهل الاحكام فاجابهم بما يكون نذرا فيعامل مع الافعال كلها معاملة المباح اى لا يوجب  
بالفعل ولا بالترك كافي اباح وذهب اليه اکثر الحنفية والشافعية وسموه اباحة الاصلية وقد يجاب بان القول بالاباحة الاصلية او الحرمة  
الاصلية على سبيل التنزيل معنى انه لو فرضنا شتت الحكم قبل الشرع كما هو ذهب المعتزلة فلا يكون ثمة الا اباحة او تحريم وفيه ان الظاهر من كلامهم  
ان المذرورة اقرب حقيقة لا تنزلية انتهى وقال صدر الشريعة كون الاباحة اصلا بناء على زمان الفترة قبل شريعنا فان الاباحة كانت  
ظاهرة في الاشياء كما بين الناس في زمان الفترة وذلك ثابت الى يومنا هذا المحرم وانما كان كذا كذا لا اختلاف المشرع في ذلك الزمان

الى الاقسام الخمسة المشهورة والى ما ليس كذلك ولهم فيه قبل

اي لا يفتنى العقل فيها بحسن ولا بفساد ١٢

الشرع ثلاثة اقوال الاباحة تحصيل الحكمة الخلق دفعا للبعث و

ربما يمنع الاستلزام والحظر لئلا يلزم التصرف في ملك الغير

اي الحرمة ١٢

بغير اذنه وقد مر ولا يرد عليه ما انه كيف يقال بالاباحة

والحظر العقليتين وقد فرض ان الاحكام فيه لان الفرض ان

اي للعقل ١٢

العقل بسبب حسنها او قبحها فهي على خمسة اقسام من الواجب والحرام والمكروه والمندوب والمباح لانه لو اشتمل احد طرفيه على مفسدة فاما فعله فحرام او تركه فواجب وان لم يشتمل عليها فان اشتمل على مصلحة فاما فعله فمندوب او تركه فمكروه وان لم يشتمل على المصلحة ايضا كما انه لم يشتمل على المفسدة فمباح وان لم يوجد فيها طريق يقضي العقل بسبب حسنها وقبحها فلم يبق في هذا القسم من الافعال الاختيارية ثلاثة اقوال الاول الاباحة وهو قول بعض الفقهاء من الحنفية والشافعية والبيهة اشار محمد رحمه الله تعالى فيمن بدد بالقتل على كل الميتة وشرب الخمر فلم يفعل حتى قتل بقوله خفت ان يكون اثما لان اكل الميتة وشرب الخمر لم يحرم الا بالشيء عنها فجعل الاباحة اصلا والحرمة عارضا انتهى واستدل المتعذر انه لو لم تكن الاشياء مباحة خافت حكمة الخلق وفائدة ما انتهى الى انتفاع العبد فيمنع صار عبثا فعلنا بالاباحة تحصيل الحكمة ودفعا للبعث ورد عليه المصنف بقوله وربما يمنع آه يعني ان الاستلزام بين عدم الاباحة وفوات الحكمة ولزوم المبعث ممنوع لانه يجوز ان الله خلق الاشياء ليشتهيها العبد فيصير فيثاب عليه فلا يلزم من عدم الاباحة بعث كذا في الحاشية القول الثاني المحظر اي الحرمة هذا قول المعتزلة البغدادية وبعض الشيعة وبعض الحنفية والشافعية واستدلوا عليه ان الاشياء كلها في ملك الله سبحانه وتعالى فلم يكن الاصل المحظر بما تصرف فيه بغير اذنه وهو حرام لان التصرف في ملك الغير بغير اذنه حرام وقد مر من الكلام فيه فيما سبق بانه بالاذن العقلي على انه مثل الاستصباح والاستظلال ايضا وقيل في الجواب ان الحرمة فيمن لم يتحقق ضرر بالتصرف في ملكه والمالك فيما نحن فيه منزله عن الضرر له قوله ولا يرد آه وحاصله اذا كان الخلفان فيما لم يدرك بالعقل حسنة ولا قبحه على ما ذكرتم



لا علم بعلة الحكم تفصيلاً ولا ينافي ذلك العلم اجمالاً اقول<sup>١١</sup> يرد  
اي في نفس فعل

عليهما انه يلزم جواز اتصاف فعل بحكمين متضادين في نفس  
اي القول بالاخذ والقول بالمحظر

الامر ولا ينفخ الاجمال والتفصيل لان اختلاف العلة لا يرفع

التناقض فتأمل<sup>١٢</sup> والثالث التوقف لان ثمة حكماً معيناً من  
المعترلة  
القول  
في الحكم بشئ من الاحكام

الخمسة ولا ادرى ايها واقع اقول هذا يقتضي التوقف في  
من الخمسة  
الاحكام

فكيف يصح القول بحرمة او اباحة وفرض ان الحكم له فيه فالجواب المراد بالاباحة جواز الانشاع غالياً عن اماره  
 المفسدة بالحرمة وعدمه وبذا لا ينافي في عدم ادراك العقل فيه فكيف بخصوصية هفة محسنة او مقبحة فالعلم بالحكم الاجمالي  
 الذي هو الاباحة او المحظر لا ينافي في عدم ادراك جهة محسنة او مقبحة تفصيلاً والحكم يختلف باختلاف العنوان الاجمالي  
 والتفصيل فقد يكون احدهما بديهياً معلوماً او ناشئاً في نظر المجبول<sup>١٣</sup> عليه اقول انه حاصل الايراد انه ان فرض العلم  
 بالحكم في فعل بجونه ان يكون الوجوب مثلاً في نفس الامر وقد قلتم بالاباحة او المحظر في نفس الامر وبما حكمان متضادان  
 والدفع بالاجمال والتفصيل غير نافع لان الاجمال والتفصيل في علة معرفة بحكم لا في محل الحكم الذي هو الفعل  
 فالمرعوض للمتضادين واحد - <sup>١٤</sup> قوله فتأمل لعله اشارة الى جواب الايراد المذكور بانه لا يلزم اتصاف فعل  
 بحكمين متضادين في نفس الامر فان الوجوب حكم في نفس الامر والاباحة او المحظر حكم في زعم اهل المنزعين لا في نفس الامر  
 قال المصنف في الحاشية يمكن ان يجاب بان الحكم الاجمالي موقت الى درود الشرع بالخصوص فكان كالاجتهاد واذا كان  
 خطأ فبيناك يجب العمل به الى ظهور الصواب مع عدم اتصاف الفعل بالحكمين فتدبر انتهى <sup>١٥</sup> - <sup>١٦</sup> قوله ايها واقع  
 هذا هو القول الثالث من معتزلة انه لا علم بحكم معين لان ثمة حكم معين من الخمسة ولا ادرى ايها  
 واقع منها واورد عليه المصنف بان عدم العلم بان ايها واقع يقتضي الوقف في الخصوصية ولا يقتضي عدم العلم  
 بالحكم من قاعدة كليتة فلا ينافي في العلم بحكم ذلك الفعل بالاجمال بان ههنا حكماً فكيف يصح القول بالتوقف  
 بمعنى عدم العلم بالحكم مطلقاً <sup>١٧</sup> -

يقتضي التوقف في الحكم بالاجمال

الخصوصية ولا ينافي ذلك العلم الاجمالي فتدبر تنبيه الحنفية  
أي وقف الحكم في نفع مخصوص بحجة مخصوصة ١٧

قسموا الفعل الى ما هو حسن لنفسه لا يقبل السقوط كالايمان او  
عن المكلف ١٢

يقبل كالصلوة منعت في الاوقات المكروهة والى ما لغيره ملحق  
ساقط عنها في الاوقات المكروهة ١١

بالاول وهو فيما لا اختيار للعبد فيه كالزكوة والصوم والحج شريعت

نظراً الى الحاجة والنفس والبيت او غير ملحق كالجهاد والحد

له قوله فتدبر، فيه اشارة الى ان مرادهم بالتوقف وهو عدم العلم بالحكم بخصوصه لعدم العلم بنفس الحكم  
قوله قسموا آه يعني قسم الحنفية الفعل الى ما هو حسن لنفسه بان يكون حسنه في ذات ما وضع له ذلك من غير  
واسطة هو نوعان فانه اما لا يقبل ذلك الحسن السقوط من المأمور به بل يكون وانما حسنا واسره على المكلف  
واجباً عليه او يقبل السقوط في وقت من الاوقات لعذر من الاعذار والاول كالايمان فانه تصديق وانما الاقرار  
لاجراء الاحكام الدينيه عليه بالتصديق لازم على المرء ولا يستلزم عنه ما دام عاقلاً بالغاً والمبدأ لا يزول حال الاكراه  
والاضطرار فمن صدق بقلبه وترك الاقرار من غير عذر لم يكن مؤمناً ومن جعل الاقرار جزء الايمان فلا قرار عنده  
ساقط حال الاكراه والاضطرار دون الاختيار فان قيل ركن الشئ كيف يسقط فالجواب ان الركن الزائد شئ اعتبره  
الشرع في وجود المركب لكن ان عدم بناء على ضرورة جعل الشارع عدمه عفوفاً اعتبر المركب موجوداً حكماً بذات النظر اعضاء  
الانسان فان اليد ركن لا يتعنى بذاته فانه ولكن ينقص والثاني كالصلوة فانها تقبل السقوط فانها ممنوعة في الاوقات  
المكروهة وقال المصنف ويسقط بالحيض والنفس فان الصلوة يتنكح الحائضين قيمته لذاتها وليست حسنة اصلاً  
لذاتها ولا لغيرها في التحريم ان كان حسن الفعل لذاته لا يتخلف فحرمتها بعروض قبيح خارج اقول المراد من السقوط عدم  
اعتباره في الاحكام والعروض قد يزيد باعتباره على الذاتي في الحكم كالضرورة في اباحة الميتة فتدبر انتهي له قوله  
والى ما لغيره آه يعني قسم الحنفية الفعل الى ما هو حسن بواسطة غيره فلا يخلو اما ان تكون تلك البواسطة في اختيار  
العبد او لا فالاول ملحق بما هو حسن لنفسه كالزكوة والصوم والحج فان الزكوة في نفسها تنقص المال وانما يحسن بوسطة

ح  
ح  
و  
ا  
ي  
ح  
و  
ت  
ق  
ا  
ل  
م  
و  
ا  
ق  
ا  
ل  
ا  
ع  
ا  
و  
ا  
ي  
ك  
ي  
ك  
ق  
ب  
ا  
ن  
ف  
ا  
ع  
ا  
ح

وصلوة الجنازة فانها بواسطة الكفر والمعصية واسلام الميت

عن

وهكذا اقسام القبح الامر المطلق فحجراً عن القرينة هل للعن

المراد ان القبح من الحسن في الامور من الحسن

في الامر

لنفسه لا يقبل السقوط كما اختاره شمس الأئمة اول غيره كما

فانتهى  
غيره

حسن دفع حاجته الفقير والصوم في نفسه اضراء بالنفس ومنع لها عما اباح لنا ما كلفنا من النعم وانما يحسن بواسطة  
حسن قبح النفس الامارة بالسوء التي هي احدى اعداد الانسان زجراً لها عن ارتكاب المنهيات واتباع الشهوات  
والج في نفسه قطع للساقطة الى اكنة مخصوصة وزيارة لها بمنزلة السفر للتجارة وزيادة البلدان والامكن وانما  
يحسن بواسطة زيادة البيت الشريف المحرم بتكريم الله تعالى وضافته اليه نفية تعظيم له ولما كانت هذه الوسائط  
وسبب دفع الحاجة في الزكوة وقهر النفس في الصوم وشرافة البيت والج خير اختيارية للعبد بل يحسن خلق الله  
تعالى وبهذه الوسائط لم تعتبر لانه لا دخل فيها لقدرة العبد واختياره فلم يجعل الحسن باعتبارها وعاصيتها  
لم تكن حائلة فيما بين واما ان تكون تلك الوسائط في اختيار العبد فهو غير ملحق بالاول كالجهد والحدود  
وصلوة الجنازة فالجهد في نفسه تعذيب عبادة الله وتخريب بلاه الله وانما حسن لاجل اعطاء كلمة الله كما  
اقامة الحدود في تعذيب وانما حسن لزجر الناس من انحاص وكذلك صلاة الجنازة في نفسها جنة مشابهة لعبادة  
الانعام وانما حسنت لاجل قضاء حق السلم وبهذه الوسائط وسبب الكفر والمعصية واسلام الميت كذا يفعل  
العباد واختيارهم فلماذا اجترت الوسائط به وجعلت داخله في الحسن بغيره بخلاف وسائط الزكاة والصوم  
والج فانها محض خلق الله تعالى ولا اختيار فيها للعب راصلاً ولماذا جعلت من المانع بالحسن بعينه له قوله  
بكذا آه فمن القبايح اما قبح لعينه لا يحتمل السقوط كالشرك وقبح بغيره كما يقبل السقوط كاكل الميتة ليستقط  
قبحه في المحض واما قبح بغيره غير ملحق بما هو حسن لنفسه كصوم يوم العيد فانه قبيح لاجل الاعراض عن ضيافته  
الله تعالى وكالبيع وقت النداء فانه قبيح لافضائه الى فوات الجمعة اما الصبي بغيره غير ملحق بالذات فكالغضب  
فانه حرام لخلق حق البغيره لكن هذه الوسائط مهدورة فعاد الغضب قبيحاً بالذات ١٢ له هل للحسن لنفسه آه  
يعني الامر المطلق اذ كان مجزئاً عن القرينة المقصضية للحسن لذاته او لغيره بل هو الحسن بنفسه او لغيره فيه  
اختلف فقال شمس الأئمة انه حسن لنفسه لا يقبل السقوط اصلاً لان الامر المجزئ للطلب الجيني من الشارع الحكيم يقتضي



من حيث هي قصة لا اقتضاء منها وما في التحديد ان الوضع

مقدم عليه لا يضطر لصديق الاعم وتارة يمنع كونها من

الاقتضاء ١٢ الوضع ١١ قيد من لم يرد الى الخطابات الوضعية ١٣

المحدد فانا لا فسهي حكماً وان سمي غيرنا ولا مشاحة الثاني

الخطابات الوضعية ١٢ في الاصطلاح ١٣ اي البحث ١١

والاطاعة النبي عليه الصلوة والسلام واولي الامر والسيد واجب بايجاب الله تعالى اياه للاحكام الاحكامه تعالى  
فلا يرد اضافته الخطاب الى الله تعالى يدل انه لا حكم الاخطابه وقد وجب طاعة النبي عليه الصلوة والسلام واولي  
الامر والسيد ولما اعترض على التعريف بانه غير مانع لانه قد دخل فيه القصص البينة لاحوال المكلفين وانما لهم والواجب  
المطلقة باعمالهم بقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون مع انها ليست احكاماً فريد على التعريف قيد يخرج ما دخل في  
التعريف من غير افراد المحدود وهو قوله اقتضاء او تخيير وقد يجاب بانه لا حاجة الى زيادة قولهم بالاقتضاء  
والتخير لان قيد البينة مراد والمعنى خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث هو فعل المكلف وليس يتعلق  
الخطاب بالافعال في صورة النقص من حيث انها افعال المكلفين بل من حيث انها صادرة من الوجودات وورد  
بذل الجواب بانه غير مفهم من التعريف على انه لا يستقيم في الاباحة اذا التكليف فيها والحق في الجواب ان القصص  
ان اريد بها الاخبار فلا حكم فيها وان اريد الاعتبار بعوم قوله تعالى فاعتبروا فيها الحكم لكن تقتضي ذلك ضمناً قال  
المصنف وبهنا اباحت الاول انه غير جامع للاحكام الوضعية شل ستيته الدلوك لوجوب الصلوة وشرطية الطهارة  
اها والبيعة النجاسة عنها واجاب عنه المصنف بقوله فمنهم من زاد يعني التزم بعضهم وزاد في التعريف قيد البينة  
ويجعله شاملاً للحكم الوضعي فقال بالاقتضاء والتخير والوضع اي وضع الشارع والبعض الاخر لم يزد هذا القيد وقال ان  
المراد من الاقتضاء والتخير اعم من الصريح والضمني وخطاب الوضع من قبيل الضمني او معنى ستيته الدلوك وجوب  
الصلوة عنده ومعنى شرطية الطهارة وجوبها في الصلوة ومعنى ما لبيعة النجاسة حرمة الصلوة معها وما في التحرير حاصل ان  
الاقتضاء يفهم من البينة التي هي من جملة الوضع فكيف يكون الوضع مندرجاً في الاقتضاء فان المقدم لا يكون مندرجاً في المؤخر  
فلا يصح القول بان الوضع مندرج في الاقتضاء الضمني اجاب عنه المصنف انه لا يفرنا فان الاقتضاء المفهوم من البينة المتأخر  
عنها انما هو الاقتضاء الصريح لا الضمني ونحن نريد بالاقتضاء المعنى اعم الشامل للصريح والضمني والمأخوذ في التعريف هو بالمعنى  
الاعم لا بالمعنى الاخص الذي هو الصريح ١٢ له قوله تارة يمنع آه يعني من لم يرد قيد الوضع يمنع كون الخطاب الوضعي حكماً

من المعتزلة ان الخطاب عندكم اى الكلام النفسى قديم  
جانب ١٢ على الاشاعة ١٢

والحكم حادث لثبوت النسخ وما ثبت قدمه امتنع عدمه  
اى تعلق الحكم بالمكلف ١٢

والجواب ان الحادث هو التعلق فافهم والثالث منقوض بالحكم  
فانه ظاهر ١٢ البحث

افعال الصبى من مندوبية صلوة وصحة بيعه ووجوب الحقوق  
في كتب بعض الشافعية ١٢

المالية في ذمته او لاثم الاداء واجيب بانه لا خطاب للصبي  
اى الترغيب والترهيب ١٢

للولى التحريض وله الثواب وعليه الاداء والصحة عقلية  
اى اداء الحقوق مال الصبي

دون البعض ولا مضائق في اصطلاح غيرنا تسميتها حكماً فانه لا يلزمنا ١٢ ثم قوله الثانى آه البحث الثانى من  
جانب المعتزلة وما صله ان الخطاب عندكم قديم لانه الكلام النفسى والحكم حادث لان النسخ في الاحكام ثابت  
والنسخ لا محالة كان معدوماً فيقال حرم شرب الخمر بعد ان لم يكن حراماً والقديم متنع بعدم كليف بيع تعريف  
الحكم بالخطاب فان احد المتباينين لا يوجد في تعريف الآخر والجواب ان التعريف هو للحكم نفساً والثالث  
هو تعلق الحكم بالعبء وعلى التعلق ورد النسخ لا على الحكم نفسه فافهم ١٢ ثم قوله والثالث آه البحث الثالث  
حاصله ان الماخوذ في تعريف الحكم المتعلق بافعال المكلفين مع ان من الحكم ما يتعلق بافعال المكلفين مع  
ان من الحكم ما يتعلق بفعل الصبيان لعدم البلوغ ليسوا بمكلفين فانتقض التعريف به والجواب عنه ان  
الحكم بالنسبة الى الصبي لا وجوب اداء الحق من ماله وذلك على الولي وان تعلق الحق بماله او ذمته لا يدخل  
في تعريف الحكم لانتفاء التعلق بالافعال وان الصحة والفساد كل منهما على ليسا من الاحكام الشرعية بل من  
التعليقية لان كون المأق به مطابقاً لما ورد به الشرح اذ من مخالفاً امر يعرف بالعقل لكون الشخص مصلباً  
او تارخاً للصلوة ومعنى جواز البيع صحته ومعنى كون صلوة مندوبة ان الولي ما موربان يحرضه على الصلوة  
ويأمره بها القول عليه الصلوة والسلام مردهم بالصلوة وهم ابناء سبع ١٢.

ثم  
بعض  
صلى  
الله  
عليه  
وسلم  
في  
الخطبة  
التي  
كانت  
في  
يوم  
الجمعة  
التي  
كانت  
في  
يوم  
الجمعة

لانها تتعبر بالمطابقة وفيه ما فيه التزاع انه يخرج ما ثبت

بالاصول الثلاثة غير الكتاب والجواب انها كاشفة عن الخطأ  
من السنة والاجماع والقياس

فالثابت بها ثابت به وما حُتم على نظم القرآن منه مع انه كاشف  
اي بان اصول الثلاثة اي بالخطاب ١٢ اي من انكاشف

عن النفسى فلان الدال كانه المدلول وما عن الخفية ان القياس  
الكلام اذ لى ١٢ نفس ١٢ اي القرآن

مظهر بخلاف السنة والاجماع فبني على انه اُصرح في الفرية فامل تعرف  
وكاشف

تسمية الكلام في الازل خطأ باخلاف والحق انه ان فسر بما يفهم كان  
فبعضهم جعلوه خطابا والبعض الاخر ١٢ اي يصح لا يخام للفر

له قوله فيه انه قال المصنف اشارة الى ما قيل ان صلوة الصبي ما يثاب به ولا يعاقب على تركه فكيف لا يكون خطأ  
والقول بان لا ثواب للصبي اصلاً بعيد في غاية البعديك ويلزم ان تكون صلوة الصبي الذي لا ولي له ولا نظير  
يقال ان ترتب الثواب ليس موقفاً على التكليف بل جرى عادة تعالى بان لا يضيع اجر من احسن عملاً فاقبل انتهى ١٢  
له قوله الرابع آه اي البحث الرابع وحاصله ان التعريف غير متناول للحكم الثابت بالقياس والاجماع والسنة  
غير الكتاب فانها ليست بخطاب الله تعالى والجواب انها وان لم تكن مثبتة للحكم ولكنها كاشفة لها عن خطاب  
الله تعالى ومعرفة له وهذا معنى كونها اولية للحكام فالثابت بالاصول الثلاثة ثابت بالخطاب ١٢ له قوله اما  
عدم عد نظم القرآن آه جواب سوال مقدر تقريره ان نظم القرآن الذي هو كلام لفظي حادث كاشف عن الكلام النفسى  
ووال عليه فيجوز ان يكون اصلاً وعداً ثلاثاً من الكواشف ودونه حكم واجاب عنه بما حاصله ان الكلام اللفظي دال على  
الكلام النفسى والدال كانه المدلول والكاشف يكون مخاييراً لما هو كاشف له ١٢ له قوله مظهر آه جواب سوال مقدر  
تقريره ان القياس مظهر للحكم بخلاف السنة والاجماع فانهما كاشفان عن خطاب الله تعالى صرح بعض الخفية فعداً ثلاثاً من الكواشف  
كما ذكره المصنف مخالفت لم والجواب عنه ان الخفية انما خفتها القياس بكونه مظهر دون السنة والاجماع مع كونها مظهرين اي حقيقة  
بناء على ان القياس في هذا الصرح اظهر لانه محتاج الى اصل مقيس عليه بخلاف السنة والاجماع فثبتا الحكم اليها وبكيفية الحكم  
ايه فامل ١٢ له قوله تسمية الكلام آه اختلف في تسمية الكلام في الازل في انه خطاب ام لا فقال البعض ان الكلام خطاب في الاول قال

خطابا فيه وان فتر بما افهم لم يكن بل فيما لا يزال ويتنى عليه انه حكم

من قال الكلام خطاب في الازل قال  
انه حكم فيه ومن لم يقل لا يقول به ١٢

اي با وقع افهامه

في الازل او فيما لا يزال ثم الاقتضا ان كان حتما لفعل غير كلف فالايجاب وهو

اي فالحكم الايجاب ١١

اي الطلب

اي في الازل ١٢

نفس الامر النفسى او ترجيحا فالندب او الكف حتما فالتحريم او ترجيحا فالمكروه

اي فالحكم ١١

اي فالحكم ١٢

في الطلب المجتبى ١٢

والتيخير الاباحة والحنفية لاحطوا حال الدال فقالوا ان ثبت الطلب للجازم

اي ما يدل على الطلب المعنى ١٢

ان كان ذلك الطلب فلكف

بقطعي فالافتراض والتحريم او بظني فالايجاب وكراهة التحريم يشاركانها

الافتراض التحريم ١٢

اي بدليل لا يشبهه فيه ١٢ اي الوجوب الكراهية ١٢ ان كان ذلك الطلب ١٢

للبعض الاخر انه ليس بخطاب في الازل والحق عند المصنف انه ان فتر بالكلام الذى يفهم حال الكلام اي نفع افهامه  
حالا وما لا بعده خطابا في الازل اذ الكلام يصدق عليه في الازل حال فقد ان المحاطين ان نفع افهامه حالا وما لا  
ان فتر بالكلام الذى افهم لم يكن خطابا في الازل اذ الكلام لا يصدق عليه في الازل انه وقع افهامه في الماضي او الحال  
لعدم وجود المحاطين في الازل بل يكون خطابا فيما لا يزال عند وجود المحاطين قال السيد السند رحمه الله تعالى في حاشيته  
شرح المختصر وليس المراد من صيغة يفهم معنى الحال او الاستقبال بل مطلق الاتصاف بالا فهم الشامل بحال الكلام و  
ما بعده وكذا لم يرد بصيغة افهم في التعريف الاخر معنى المعنى بل الافهام الواقع بالفعل اعم من الماضي والحال كذا في  
في كشف المبهم ١٢ له قوله يتنى عليه آه فمن فتر انه الكلام خطاب في الازل قال انه حكم في الازل ومن فتر  
انه ليس خطابا في الازل بل فيما لا يزال قال ان الكلام ليس بحكم في الازل بل فيما لا يزال فلا يتناء سواء بسواء ١٢ -

له قوله ثم الاقتضاء آه يعنى ان كان طلب الفعل منه جازما مع المنع عن الترك فالايجاب وهو نفس الامر  
النفسى وعينه فان الايجاب هو الخطاب المقتضى حتم فعل وهو عين الامر او كان طلب غير جازم بل ترجيحا لفعل غير  
كف فالندب او كان الطلب اي طلب الترك مع المنع عن الفعل جازما فالتحريم او غير جازم بل ترجيحا فلكف فالكف  
والتيخير الاباحة والحنفية لاحطوا في انقيم الدال في الطلب فقالوا ان ثبت الطلب الجازم بقطعي الدلالة فلا يخلو ان  
كان ذلك الطلب للفعل فالافتراض وان كان لكف فالتحريم والى ثبت الطلب التبت والدلالة فلا يخلو ان كان  
ذلك الطلب للفعل فالايجاب وان كان لكف فلكف فلكراهة التحريم فالايجاب وكراهة التحريم يشاركان الافتراض



في استحقاق العقاب بالترك ومن هنا قال محمد رحمه الله تعالى كل  
بالكرهية التحريمية ١٢  
أي من اجتناب التشارك ١٣  
أي المكره في الخطاب ١٤

مكره حرام تجوز او الحقيقة ما قاله انه الى الحرام اقرب هذا واعلم  
أي ابطالان ابو حنيفة وابو يوسف ١٥

انهم جعلوا اقسام الحكم مئة الايجاب والتحريم واخرى الوجوب  
الاصوليين ١٦  
نحو الاقسام ١٧

والحرمة فحمل بعضهم على المسامحة وبعضهم على انها متحدة  
أي ايجاب الوجوب وكذا التزم ١٨

بالذات او مختلفان بالاعتبار فان معنى افعل اذ نسب الى الحاكم  
أي معنى الفعل ١٩

والتحريم في استحقاق العقاب بالترك فالايجاب يشارك الافتراض في استحقاق العقاب بترك فعل ما  
كراهته التحريم يشارك الحرام في استحقاق العقاب بترك الكلف وبهذا التشارك قال محمد رحمه الله تعالى  
كل مكره بالكرهية التحريمية حرام تجوز او الحقيقة ما قال الامام ابو حنيفة والامام ابو يوسف رحمهما الله  
تعالى ان المكره الى الحرام اقرب لانه من فرق بين الثابت بدليل قطعي والثابت بدليل ظني فالسزا  
نظري لا معنوي لان قول محمد محمول على التجوز وقول الشيخين على الحقيقة ١٢ قوله اعلم انهم جعلوا آه بهذا  
تحقيق المقام وجواب سوال مقدم في ضمنه وتقرير السؤال ان المقام عرفت الحكم بخطاب الله تعالى الخ وهو  
ليس بمقصود انما المقصود تعريف الحكم المصطلح بين الفقهاء وهو ما ثبت بالخطاب كالوجوب والحرمة وغيرهما  
مما هو من صفات فعل المكلف لانفس الخطاب الذي هو من صفات الله تعالى وحاصل الجواب ان  
اطلاق الحكم على الوجوب والحرمة على التسامح والحكم حقيقة هو الايجاب والتحريم وقال المحقق عضد الملة  
في شرح المختصر ما حاصله ان الحكم هو خطاب الله تعالى امر له تعلق بحسب شئ لان الخطاب توجيه  
الكلام نحو الغير للانفهام فاذا اعتبر الجانب الذي هو الفاعل يقال له الايجاب مثلاً وان اعتبر  
جانب المفعول وهو فعل المكلف يقال له الوجوب فالحكم شئ واحد يعرض له تعلقان يوصف باعتبار  
هذا التعلق مرة وباعتبار ذلك اخرى فالايجاب والوجوب متحدان في الموصوف الذي يقومان به فالجواب  
ان تعريف احدهما بتعريف الاخر بالحقيقة ١٣

في اعتبار

ايجاباً اذا نسب الى الفعل سمي وجوباً واورد ان الوجوب مترتب على الايجاب

الاسم جوهري لا بد له من متعلق به ١١

ويجاب بمجاز ترتب الشيء على نفسه باعتبار آخر و مرجعه الى ترتب احد

بعدم المناقات بين الاتحاد والترتيب ١٢

الاعتبارين على الاخر قال السيد وبهذا ايجاب عما قيل ان الايجاب من

في عواشي شرح مختصر اصول ١١

مقولة الفعل والوجوب من مقولة الانفعال ودعوى امتناع صدق المقولات

على شيء باعتبارات شئ محل مناقشة انتهى اقول الحاصل ان تصادق

فانه جائز لا بأس به ١٢

المقولات الحقيقية لم يلزم وتصادق الاعتبارية باعتبارات مختلفة

التي هي اجناس عالية ١٢

المقولات التي يعتبر العقل وان لم تكن اجناساً ١٢

له اورد على هذا ان الوجوب يترتب على الايجاب كقوله اوجب الفعل فوجب ذلك ينافي الاتحاد  
وكيف انها متحدان بالذات ويجاب بانه يجوز ترتيب احد الاعتبارين على الآخر في شئ واحد ولا منافاة بين  
الاتحاد والترتيب قال الشيخ الوالي ان الماهية بلا شرط شئ متقدم مع الماهية بشرطه مع ان الثانية متأخرة عن  
الاولى وله نظائر في كتب الفقه قيل الايجاب مقولة الفعل والوجوب من الانفعال وهما متباينان ذاتاً و  
اعتباراً فلا يصح القول بالاتحاد بين الوجوب والايجاب اجاب عنه المصنف رحمه الله تعالى بقوله  
قال السيد وحاصله انه لا قباحت في كون الشيء باعتبار مندرجاً في مقولة وباعتبار آخر في مقولة اخرى  
ودعوى امتناع صدق المقولات على شئ واحد باعتبارات مختلفة جائز لا بأس به واورد عليه ان الشيخ  
صرح بان المقولات متباينة بالذات فلا تتصادق على شئ واحد ولو باعتبارات مختلفة بل مصداقها  
مختلفة بالذات فلا مناقشة في دعوى الامتناع واجاب عنه المصنف بقوله اقول ان تصادق المقولات  
الحقيقية التي هي اجناس عالية لم يلزم لان الخطاب النفسي الذي هو الكلام النفسي من مقولة وكيف عندهم ليس  
بفعل ولا انفعال حقيقة الا باعتبار فيصدق وباعتبار انتمساة الى الحاكم الفاعل فعل اي بيئية تاثيرية وباعتبار انتمساة  
الى الفعل المقول انفعال اي بيئية تاثيرية فقول الشيخ انها من المقولات الحقيقية دون الاعتبارية ونحن انما ندعى

صدق الاعتبارية وكلم من فرق بينهما ١٢

ليس بممتنع فلا يد ما قيل إن الشيخ في الشفاء صرح بان المفولات

متباينة فلا يتصادقان ولو بالاعتبار ثم خطاب الوضع أصناف<sup>له</sup>  
 مقيته<sup>على شيء</sup> شرح في تعيين الحكم الوضع<sup>١١</sup>

منها الحكم على الوصف بالسببية وهي بالاستفراء وفتية كالذلو<sup>١٢</sup>  
 أي يكون الوصف سببا للحكم<sup>١١</sup> أن كان السبب وقتا<sup>١٢</sup>

لوجوب الصلوة ومعنوية كالاسكار والتعريض ومنها الحكم بكونه مانعا<sup>١٢</sup>  
 فقد قلنا في اقم الصلوة لدلوك الشمس<sup>١١</sup> أي كان السبب غير الوقت لقوله عليه السلام كل مسكر حرام<sup>١٢</sup>

أما الحكم كالابوة في القصاص أو للسبب كالدين في الزكوة ومنها<sup>١٢</sup>  
 فانها منعت عن القصاص<sup>١١</sup> عن السببية منعت القصاص عن كونه سببا لوجوب الزكوة<sup>١٢</sup>

الحكم بكونه شرطاً للحكم كالقدرة على التسليم للمبيع أو للسبب<sup>١٢</sup>  
 كوصف القدرة شرط<sup>١١</sup> أي لصحة رضى الحكم<sup>١٢</sup>

له قوله ثم خطاب الوضع آه ، اعلم ان لفظة الحكم الشرعي يقال للخطاب الوضعي أي بوضع  
 الله تعالى وجعله وهو قوله تعالى بالنفس جللت كذا مانعا أو شرطاً أو سبباً مثلاً فانما فيه تسوياً للخطاب الوضعي  
 إلى ثلاثة بالسببية والشرعية والمانعية فالحكم على وصف الشيء بالسببية بكونه سبباً للحكم والسببية بالاستفراء  
 فتان أحدهما وفتية كدلوك الشمس لوجوب الصلوة فان سببية دلوك الشمس لوجوب الصلوة وفتية لقوله تعالى  
 اقم الصلوة لدلوك الشمس تانيهما معنوية ان كان السبب غير الوقت كالاسكار لتعريض لقوله عليه الصلوة واستدام  
 كل مسكر حرام والحكم بكون الوصف مانعاً ايضاً نوعان فانه إما ان يكون مانعاً للحكم لا للسبب بان يكون السبب  
 موجوداً لكن لا يترتب عليه الحكم السبب لمانع يمنع ترتب الحكم كالابوة في القصاص فانه اذا قتل الأب ابنه  
 لا يحكم بالقصاص مع وجود سبب القصاص وهو انقتل ظمناً فالابوة منعت حكم القصاص مع وجود سببه او يكون  
 مانعاً للسبب كالدين في الزكوة فالدين يمنع المال البايع للنصاب الذي هو سبب لوجوب الزكوة عن كونه  
 سبباً لوجوب الزكوة فالمديون المالك للنصاب لا يجب عليه الزكوة والحكم بكون الوصف شرطاً ايضاً نوعان  
 فانه إما ان يكون شرطاً للحكم كالقدرة للتسليم للمبيع للمشتري للمبيع او يكون شرطاً للسبب كالطهارة في الصلوة  
 فانها شرطت في الصلوة لاجل سبب الصلوة وسببها تعظيم الباري تعالى والتعظيم فيفقد بفقدان الطهارة فذلك هو الخط

كالطهارة في الصلوة وسببها تعظيم الباري تعالى هذا والآن  
 ملائكم شرط ١٢ رقم الصلوة ١٢ كمالطهارة شرطت لاجله ١٢ اي خذ هذا ١٢

نشرع في مسائل الاحكام ولنقدم عليها تعريف الواجب وهو ما استحق  
 بعد الفراغ من تقييم الحكم ١٢ اي المبادى ١٢ اي المسائل ١٢ اي الواجب

العقاب تاركه استحقاقا عقليا او عاديا والعفو من الكرم وقيل ما  
 في المجلد ١٢ عند الحنفية ١٢ اي استحقاقا عاديا ١٢ في تعريف الواجب

اما المحففة فقد قسموه الى خمسة بالركنية والعلئية والسببية والشرطية وبحكون المتعلق علامة وكما فهم تركوا للمنافعة كفا  
 بالشرطية لان عدم المانع شرط وفيه بحث فان قولنا لما نفع عن ذلك حكم ولا يصدق عليه انه شرط والمرحاني  
 رحمه الله تعالى عدل للمنافعة مادسة كذا قيل ١٢ له قوله هو ما استحق آه اي في المجلد قال المصنف في الحاشية  
 زاد ابن الحاجب قوله في جميع وقته لادخال الواجب الموسع للنفاضي قوله بوجه ما يدخل الموسع والكفاية والحق  
 انه لا حاجة الى احدهما لان انتها من تركه سببا للعقاب في المجلد كاي فتايل قيل ة نظر لانه ان اريد بالترك  
 عدم الفعل فهو غير مقدور فلا يكون سببا للعقاب وان اريد بالكف فكثيرا ما يترك الواجب لا لكف النفس عنه  
 اقول لان لم ان غير المقدور لا يكون سببا للعقاب وسيأتي تحقيقه في مسلة ان لا تكليف الا بالفعل فتوقف انتهى  
 له قوله عاديا آه قد عرفت ان الحسن والبق في الافعال عند المحففة عقل والحسن استحقاق الثواب والبق استحقاق  
 العقاب فيكون الاستحقاق عندهم عقليا اما الاشاعة فلا استحقاق عندهم عدى فان عندهم لا استحقاق  
 للعب الا باعتبار ان العادة الالهية جبرت بان توصل الفاعل الثواب وتوصل التارك العقاب ١٢ له قوله  
 والعفو آه حجاب سوال مقدر نشاء من تعريف الواجب بانه اذا كان ترك الواجب موجبا لاستحقاق العقاب  
 يلزم عدم تخلف العقاب من التارك ولا يمكن الخلاص منه فيلزم ان لا تنفع التوبة والشفاعة وهو باطل  
 لتحقيق التوبة والشفاعة والعفو بالادلة السعيت ولا يكون الا بتخلف العذاب من الفعل وحاصل الجواب  
 ان تخلف العقاب عن التارك للعفو وهو كرم من الله تعالى لا ينافي الاستحقاق ١٢ قيل في تعريف الواجب  
 ما اوعد بالعقاب على تركه ولا يرد عليه انه يلزم ان لا يصح العفو فان الخلف في الوعيد جائز فان السلطان اذا  
 غضب على الجرم واوعده بالنقل ثم عفا كان محمودا على العفو اما الخلف في الوعد فتجمل لانه نقص على الله تعالى  
 وهو منزه عنه اعلم ان مسلة خلف الوعيد من اهم المسائل قد ذهب بعض المتكلمين الى ان الخلف في الوعيد  
 جائز دون الوعد وهو ما ذهب المصوفية ايضا والمحققون على خلافه كيف وهو تبديل وكذب وقد قال الله تعالى

أَوْعِدَ بِالْعِقَابِ عَلَى تَرْكِهِ وَلَا يُخْرِجُ الْعَفْوَ لَانِ الْخَلْفَ فِي الْوَعْدِ

أي الواجب ١٢ دفع ما يرد عليه من أنه يلزم أن لا يصلح العفو ١٢

أي الواجب ١٢ دفع ما يرد عليه من أنه يلزم أن لا يصلح العفو ١٢

جَائِزٌ دُونَ الْوَعْدِ وَرَدَّ بَانَ أَلْعَادُ اللَّهِ تَعَالَى خَبْرًا صَادِقًا قَطْعًا

بغير شبهة

فان الخلف فيه نقض مستحيل عليه تعالى ١٢

وَيُجَوِّزُ كَوْنَهُ انْشَاءً لِلتَّخْوِيفِ كَمَا قِيلَ عَدُولٌ عَنِ الْحَقِيقَةِ بِمَا مَوْجِبُ

بمعنى علاوة ١٢ أي مثل هذا التجويز ١٢

عَلَى أَنْ مَثَلُهُ يُجْعَلُ فِي الْوَعْدِ فَيَنْسُدُّ بِأَبِ الْمَعَادِ أَقُولُ لَوْ تَمَّ

بمعنى علاوة ١٢ أي مثل هذا التجويز ١٢

بمعنى علاوة ١٢ أي مثل هذا التجويز ١٢

بمعنى علاوة ١٢ أي مثل هذا التجويز ١٢

ما يبدل القول لدى وما أنا بظلام للعبيد ذكر في الجاني لعل مرادهم أن الكريم إذا أخبر بالوعد فاللأثر بشأنه  
أن يبين أخباره على المشيئة وإن لم يصرح بذلك بخلاف الوعد فلا كذب ولا تبديل قال الفاضل السبكي  
جميع العمومات الواردة في الوعد متعلقة بالمشيئة وإن لم يصرح بها جزئاً للعاصمين ومنعاً لهم فلا يلزم الكذب والتبديل  
بمخلاف وعد الكريم فإنه يجب أن يكون قطعاً لأن جواز الخلف فيه لوم لا يطيق بشأنه فلا يجوز تعليقه بالمشيئة  
قال في قوة القلوب روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وعد الله على عمل فإياه فمؤمجه له ومن  
أودعه على عمله فهو فيه بالخيار قال صاحب النزاس أن الوعد قد يكون انشاءً للتخويف لا إخباراً والانشاء لا يحتمل  
الصدق والكذب انتهى فلم منه أن الخلف في الوعد ليس تبديل ولا كذب فمن فرغ من جواز خلف الوعد مسألة إمكان  
كذب البارئ تعالى فقد جعل وضل عن طريق الحق كيف ويعفو الله عن كثير يوم القيامة بالفعل فلو كان الكذب فرع خلف  
الوعد يلزم أن يكذب الله بالفعل يوم القيامة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً قال الأستاذ لو كان الكذب في كلام  
البارئ تعالى ممكناً لارتفع الأمان عن القرآن المجيد ولا يجوز على العقل السليم أن قيل الكلام فيما يتكلم الله فيها  
تكم به فلا إمكان للكذب في القرآن فإنه كلام قد تكلم الله به قلت جميع صفاته تعالى بالفعل ولا شيء منها بالقوة  
له قوله خبراً قال في حاشية شرح المنقصران إيعاد الله تعالى خبر وكل خبر من الله تعالى فهو صادق قطعاً والخلف  
يستلزم عدم الصدق فيكون تجويز الخلف باطلاً البته واجاب عنه البعض بأن الإيعاد ليس خبراً بل انشاءً والمقصود  
منه التخويف وعدم جواز الخلف في الوعد ليس لأنه كذب بل خصوصية كونه وعداً يجب الوفاء به ورده المص بقوله  
وتجويز كونه وحاصله أن الآيات لموعدة حقيقتها الأخبار والانشاء معنى مجازي لها والعُدول عن الحقيقة بلا موجب  
يقتضيه ليس بجائز علا أن مثل هذا التجويز يجري في الوعد أيضاً بأن يقال إن الآيات الدالة على الوعد انشاءات للترغيب

بمعنى علاوة ١٢ أي مثل هذا التجويز ١٢

لدل على بطلان العفو مطلقاً والكلام في خروجه بعد تسليم

وجوده فلا بد أن يثبت أن الإيعاد في كلامه تعالى مقيد بعدم

مع بقائه خبراً ١٢ فلا خلاف ١٢

العفو مسألة الواجب على الكفاية واجب على الكل أي كل

وهو الذي تفرغ ذمته الكل منه بفعل البعض ١٢ عند الجمهور ١٢ فيه احتراز

واحد ويسقط بفعل البعض ولا يلزم التسخير لأن سقوط الأمر

م عن الكل المجموع ورد على من قال لا أوجب على جميع من حيث هو ١٢ دفع لما يقال أن سقوط الواجب في حق التارك

قبل الادعاء قد يكون لانتفاء علة الوجوب وقيل على البعض

من غير ادعاء نسخ ١٢ أي البعض المبهمة قبله

لنا اثم الكل بتركه إذا ظنوا أن غيرهم لم يفعل قالوا أو لا سقط

م معين عندنا فكر عندنا ١٢ فلم يجب على الكل عن الترك إذا ظنوا أن غيرهم ترك ١٢ الواجب على الكفاية

انشاء للتحريف دل على أنه لا جزاء فلا عفو حقيقة لأنه فرع الجزاء ولا جزاء على هذا التجويز فان كل ما يدل عليه يجوز

أن يكون انشاء للتحريف والزر والانداز فاعلم انتهى قد اوجب ان الكريم اذا اخطأ بالوعيد فلا يجرد من كرمه ان يعلقه

بالمشينة وان لم يصرح بها مثله بغيرها العاصي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وعد الله على عمل فإباهو

منجزه له ومن أوعده على عمله فهو فيه بالخيار وقد قال الله تعالى ان الله لا يغير ان يشاء

قائماً والله خير مطلق بالمشيئة والتجويز ليس عدولاً عن الحقيقة بل موجب اما اذا اخطأ بالوفا لائق بشأنه الابقاء ولا تخارجه

التجويز المذكور من المصنف ليس على ما ينبغي ١٢ له قوله فلا بد آه هذا جواب لما سبق على ما ذكره الفاضل

ميرزا جان في حاشية شرح المختصر حيث قال ينبغي بحث لان الإيعاد بالعقاب في كلامه تعالى على ما ذهب من قال

بالعفو مقيد بعدم العفو وعدم التوبة عند الكل ولا يلزم الكذب على أي حال ولا يلزم الكذب في الإيعاد

على تقدير العفو فلا نقض على هذا التقرير آه قلت وعلى هذا من قيد الإيعاد الله تعالى بعدم العفو فلا خلف عنده و

ومن لم يقيده به وعلقه بالمشيئة فالخلف جائز عنده فما كذب والله اعلم وعلمه أتم ومن قال ان مسألة إمكان الكذب

من فروع خلف الوعيد فقد ضل عن الحق كيف ولو كان كذلك لزم الكذب بالفعل يوم القيامة فان الله تعالى لا يغير

لذين استحقوا لعناب الله العجب من هذا القائل كيف تقول به اولم يعلم ان كل ممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال وهذا

م يلزم ١٢ قوله الواجب الخ قال المصنف في رد لما ذهب إليه بعضهم من ان الوجوب على الجميع من حيث هو اذا كان كل واحد مكان استطاع من الدقيق رفقاً به

بفعل البعض ولو كان على الكل لم يسقط قلنا المقصود وجود الفعل  
 ١٢ واجباً ١٢ بفعل البعض كما في الواجبات ١٢

وقد وجد كسقوط ما على الكفيلين بأداعٍ أحدهما وثانياً الأبهام  
 ترك المعين

في المكلف كالإبهام في المكلف به قلنا تأنيماً المبهم غير معقول  
 ١٢ انما في العلة انتفاء في ١٢ فإيهام المكلف مانع دون إبهام المكلف

قيل مذهبهم أن الكل بسبب ترك البعض قلنا ترك البعض

يقضي أولاً وبالذات ثم البعض وإن كان يؤول إلى أثر الجميع ثانياً وبالعرض

للمطلب ونشأ له مع الخطاب الجديد وهو باطل بخلاف الإيجاب على الجميع من حيث هو أولاً يلزم منه الإيجاب  
 على كل واحد ويكون الأثر للجميع بالذات ولكل واحد بالعرض ودفع هذا بقوله ولا يلزم النسخ والخ واصلان مقرر  
 الأمر قبل الاداء قد يكون بفعل رافع للحكم وهو نسخ وقد يكون لانتفاء علة الوجوب وهو ليس بنسخ كصلوة الجذاة  
 فإنه يحصل بفعل البعض ١٢ قوله وجود الفعل الخ حاصله منع الملازمة القائمة لو كان على الكل لم يسقط وتوضيحه  
 أن المقصود من الواجب بالكفاية وجود الفعل من أي شخص كان لا ابتداء كل مكلف كما في فرض عين وقد وجد الفعل  
 من البعض فلم تنبج حاجة إلى فعل غيرهم كما إذا كفّل امرئ أحد فأدّى أحدهما ما عليه يسقط عن الآخر مع أن المال  
 واجب عليهما بالامانة والكفالة إذا المقصود وصول المال وقد وصل فكذا المقصود بهنا وجود الفعل وقد وجد ١٢  
 ١٢ قوله الإبهام الخ حاصله أن التكليف بالمكلف به المبهم صحيح لحصول المقصود باتيان بعض المكلف بكنهه  
 الكفارة بانفس فكذا التكليف بالمكلف المبهم صحيح لحصول المصلحة بفعل البعض فهو قياس الواجب بالكفاية على الواجب  
 الجزئي ١٢ ١٢ قوله قلنا الخ تعريضه أن تأنيماً المعين بترك البعض المبهم معقول كما في خصال الكفارة بخلاف التأنيماً  
 في الواجب على الكفاية فإنه تأنيماً المبهم وهو غير معقول فقياس الواجب الكفائي على الواجب الجزئي قياس مع الفارق ١٢  
 ١٢ قوله قيل مذهبهم الخ يعني أن مذهبهم ليس تأنيماً المبهم بل مذهبهم تأنيماً الجميع من ترك البعض فلا يلزم تأنيماً المبهم الغير  
 المعقول ١٢ ١٢ قوله قلنا أي في الجواب أن ترك البعض يقضي أولاً وبالذات ثم البعض وإن كان ترك  
 البعض من حيث الإبهام يؤول إلى أثر الجميع ثانياً وبالعرض بواسطة وجود ترك البعض في ترك الجميع و  
 عدم الأولوية البعض دون بعض فيلزم تأنيماً المبهم أولاً وبالذات وهو غير معقول ١٢ ١٢ قوله أقول الخ العرض  
 منه أن ما قلنا في الجواب عن الرد مدفوع بآنا لا نسلم أن تأنيماً المبهم مطلقاً غير معقول بل الغير المعقول تأنيماً المبهم من حيث

فلين تأنيماً المبهم أقول الكل من

فرد البعض المبهم فان الكل اذا التوبه اتوا بما وجب عليهم اتفاقا

فانما الكل فرد من اثار البعض وهذا النحو من تأنيده المبهم

كما ان آيات الكل فرد من آيات البعض ١٢

معقول البتة لاينا في التحصيل نعم المبهم الغير المجامع لكل اى

من حيث انه مبهم غير معقول فتفكر و <sup>اي وقالوا ١٣</sup> قال الله تعالى فلو  
و هو غير لازم فلا يلزم تأنيده المبهم الغير المعقول ١٢

لا نفر من كل فرقة منهم طائفة قلنا مؤول بالسقوط بفعل

في الجواب عن الاستدلال ١٢ والسقوط ١٢

البعض جمعا بين الادلة ثم في التحريم بشكل بسقوط الجنازة

بفعل البعض ١٢ المثبتة على الجميع وبين هذا ١٢

انه مبهم وانما يلزم بهنا تأنيده المبهم بتأنيده فرد معين منه وهو الكل اذا المراد من البعض المبهم اعم من ان يتحقق في البعض  
او الكل فالكل فرد للبعض المبهم فانما الكل فرد من اعم البعض كما ان آيات الكل فرد من آيات البعض وهذا التأنيده معقول  
البتة لانه لاينا في تحصيل المبهم بخلاف المبهم الغير المجامع لكل اى من حيث انه مبهم غير معقول وهو غير لازم بهنا  
فلا يلزم تأنيده المبهم الغير المعقول فتدبر ١٢ له قوله فتفكر لعله اشارة الى ان الوجوب على البعض المبهم انما  
يوجب تأنيده البعض المبهم لا تأنيده فرد معين من ذلك البعض المبهم وهو بدعي الاستحالة ١٢ له قوله فلو لا  
اي بلا خرج من كل جماعة عظيمة جماعة صغيرة ليتفقوا في الدين ويؤيدوا قويمهم اذا رجعوا اليهم بعد التفتة فيستفاد منه  
ان التفتة والانذار واجبان على جماعة متكرة لا على كل جماعة صرح به الاثم ١٢ له قوله قلنا آه ان بعض  
الادلة تدل على الوجوب على الجميع لقوله عليه السلام طلب العلم فریضة على كل مسلم ومسلمة فلا بد تاويل قوله تعالى للآله  
يلزم الغاء لبعض الادلة بالكلمية قلنا ان الآية تدل على السقوط بفعل البعض عن الكل لان الآية الكريمة تدل على  
الوجوب على البعض فهذا مجمع بين الادلة المثبتة الوجوب على كل واحد وبين هذا ١٢ له قوله المشكل آه تقرير الاشكال  
ان الخفية والشافعية اتفقوا على ان صلوة الجنازة واجبة على الكفاية فاذا صلى الصبي العاقل صلاة الجنازة تسقط  
عن الباقيين مع انه لا وجوب عليه ولا يسقط الواجب الا باءا ومن وجب عليه كيف يسقط بصلوة الصبي الذي لا يجب عليه



بفعل العتبي العاقل كما هو الاصح عند الشافعية مع انه لا وجوب  
ولا يسقط الواجب م

اي عتبي ١٢

عليه اقول لا اشكال فان ذلك كسقوط الدين باداء المتبرع مسئلة

اي الحسن مع انه لا يجب اداء الدين عليه ١٢

اي السقوط ١٢

م الا باء من وجب عليه ١٢

ايجاب امر من امور معلومة صحيحة وهو الواجب المختار كخصال الكفارة

وقيل ايجاب بالجميع ويسقط بفعل البعض فلو اتي بالجميع يستحق ثواب واجبات قولك انك فرع

اي جميع الامور الواجبة ١٢

المكلف ١٢

اي جميع الامور الواجبة ١٢

فانه واجب على الكل

جواز اجتماع الجميع وقد لا يجوز كنصب احد المستعدين للامامة فلهذا

اجتماع الجميع ١٢

الامامة واحدة لا يجرى فيها الجمع ١٢

فان قلت قد يسقط الوجوب بسقوط عتبيتهم كما يسقط الجهاد بموت الكفار وههنا علة وجوب صلوة الجنازة تعظيم الميت  
والدعاء له وقد يحتمل من الصبي قلت دعاء الصبي وتعظيمه ليس كتعظيم البالغ ودعائه فاقضاء البارى من المكلفين الباع  
وانتظيم للميت انما يسقط بفعلهم كذا قيل ١٢ له قوله لا اشكال آه حاصله على ما اشار اليه ابن الهمام في التحرير  
انه ربما يكون المقصود من ايحاب شئ خروجه في الوجود فاذا وجد باء من لا وجوب عليه يسقط الوجوب لمحصل  
المقصود كما في حقوق العباد من سقوط الدين الواجب على المدين باء المتبرع اذا المقصود كان وصول الدين الى الدين  
وقد وجد باء المتبرع فسقط الوجوب عن ذمة المدين لمحصل المقصود فاندفع ما قيل ان لباقياس الحقوق  
الالهية على الحقوق العبدية وهو غير صحيح ١٢ له قوله ايحاب امر المخير كخصال الكفارة في كفارة اليمين في قوله تعالى فكفارة  
معلومة جائزة عند جمهور الفقهاء وذلك الامر الواجب المختار كخصال الكفارة في كفارة اليمين في قوله تعالى فكفارة  
اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون ابيكم او كسوتهم او تحرير رقبة فهنا ايحاب احد الامور الثلاثة من الاطعام  
والكسوة والتحرير بخلاف باقي الكفارات لانها مرتبة وليس فعل واحد منها موكولا الى اختيار المكلف وقيل انه غير  
جائز بل هو ايحاب جميع الامور ويسقط وجوب الباقي بفعل البعض كما الواجب الكفائي والاتي بالجميع يستحق ثواب  
واجبات التارك الجميع ياقم اثم ترك واجبات ورده عليه المصنف بان القول بايحاب الجميع فرع جواز اجتماع الجميع  
وقد لا يجوز اجتماع الجميع كنصب احد المستعدين للامامة الكبرى فانه واجب مخير على الخلق ونصب الكل حرام فكيف  
يستحق الاتي بالكل ثواب واجبات وقال المصنف قد نسب هذا الاحتمال الى بعض المعتزلة لكن المشايخ منهم يقولون

الاحتمال مما لم يشتهر قائله وقيل معين عند الله تعالى وهو بالفعل فيختلف

الواجب ١٢ عليهم عندنا ١٢ اي التعيين عندنا ١٢ الواجب ١٢

وَرُدَّ بَانَ الْوَجُوبِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْفِعْلِ حَتَّى يُمَثِّلَ فَا فَمَهُمْ وَقِيلَ

لأن الامتنان من غير العلم غير معقول ١٢

معين لا يختلف لكن يسقط به وبالأخر لنا الجواز عقلاً والنص دل عليه

الواجب ١٢ الواجب ١٢ لوقوعه بدلاً عنه ١٢

قالوا في نفى التخيير أولاً غير المعين مجهول ويستحيل وقوعه ولا يكلف به

اي غير المعين ١٢

قلنا انه معلوم من حيث انه واجب وهو مفهوم الواحد من الثلاثة و

هذا المفهوم فالاستحالة ممنوعة ١٢

يقع بوقوع كل وانما يستحيل لو كلف بأيقاعه غير معين في الخارج و

اي كل واحد من الثلاثة ١٢ وقوعه ١٢ احداً الاشارة ١٢ من حيث هو غير معين ١٢

على الجميع بمعنى انه لا يجوز الاغفال بالكل وانها باتى فعل يخرج عن عبدة التكليف ولا يشاب ولا يعاقب الا على فعل واجب واحد وتركه وقيل ليس الواجب الجميع ولا الواحد المبهم بل هو واحد منكراً عندنا ومعين عند الله تعالى وهو بالفعل فلو اتى المكلف بواحد منها فقد اتى بواجب عليه عنده تعالى فيختلف الواجب بالنسبة الى المكلفين فمنهم من لا يطعم مثلاً فهو واجب عليه ومن اتى بالكسوة فهو الواجب عليه على هذا القياس وقال المصنف سمي هذا القول بقول التزامه فان الاشاعة يردونه عن المعتزلة والمعتزلة يردونه عن الاشاعة ولهذا قال السبكي لم يقل ببقائه ورد عليه المصنف بان الواجب طلب والطلب انما يكون قبل المطلوب والتعيين ولو في علم الباري تعالى فرع الوجود لان العلم تابع للمعروف وقيل الواجب الكذائي هو واجب واحد معين لا يختلف لكن يسقط الواجب عن ذمة المكلف بذلك المعين وبالأخر نفى هذا المسئلة اربعة اقوال واستدل الجمهور بالجواز عقلاً لان الآخر الموجب لوقال اجبت عليك واحداً منهما من هذه الامور وائياً فعلت فقد اتيت بالواجب وان تركت الجميع نذمت لترك احدها لم يلزم منه محال ودل عليه النص مثلاً قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مسكين الخ فتقوله اطعام ايجاب الاطعام وعطف عليه الكسوة والتحرير باد وبى لله اي شيئ ادا الاشياء مبهماً فانقص دل بظاهره على وقوعه ما حوز به العقل فلا يجوز ما ذكره المصنف ١٢ له قوله في نفى الخ قال في المبنية في اشارة الى ان في هذه المذهب لا تخير اصلاً بخلاف المذهبين الباقيين للتخايفين فان في

١٢ اصحابنا يشاءون بحسب الفضل و

١٢ فذا مشقوض بالواجب المحتم لان الطبيعة الكلية غير متعينة الا بالوجود فيلزم ان يكون جميع افرادها واجبة ويسقط بفعل البعض ولم يقل بواحد فقال ١٢

في الاثر بحسب الاستقاطاقا خارج الكل الى نفى التخيير كما في شرح المنقذ ولا يخفى ما فيه وفيه ما فيه ١٢

١٢ قوله في غير الحقين قال في المبنية

١٢ قوله في غير معين اه قال في المبنية

ان غير المعين ليس محمولاً مطلقاً ولا من الواجب المطلوب ومحمده فان كان غير معين باقتضائه ما صدق توجيه دون وجهه فلا يلزم الجملة (استحالة)

ثانياً كون الواجب احدهما والتخيير فيه يتناقضان قلنا الواجب  
 وهو منقذ ١٢ اي قالوا في نفي التخيير ١٢ الامر ١٢  
 في احدهما بين الفعل والترك ١٢ فان التخيير يقتضي التعدد

المبهم والتخيير فيه المتعينات ذلك جائز كوجوب احد النقيضين مع  
 لا خلاف المتنوع ١٢

امكان كل منهما والثالث الوجوب بالجميع في التخيير كالواجب على الجميع  
 اي قالوا في نفي التخيير ثالثاً ١٢ فيكون الواجب في الكل ١٢

في الكفاية فان المقتضى فيهما واحد وهو حصول المصلحة  
 هو كمالان الواجب هناك على الكل ١٢

بمبهم قلنا تأخير واحد لا بعينه غير معقول بخلاف التأخير بترك  
 الاصل انه قياس مع الفارق اذا تأخير ١٢ هـ  
 في قلنا لم يجب هناك على واحد لا بعينه بل على الكل ١٢

ولا الاستحالة فبدر ١٢ له يتناقضان انه ضرورة ان الواجب حينئذ احدهما وهو امر واحد معلوم ولا تخيير في امر  
 واحد فانه يقتضي التعدد ولا تعدد في الواحد فهما يتناقضان ١٢ هـ قوله قلنا آه حاصل الجواب ان الواجب  
 الواحد هو المبهم الذي لم يخير فيه واما التخيير فيه فهو ما صدق عليه ذلك المفهوم وهي المتعينات وتوضيحه ان الوجوب  
 والتخيير اذا تعلقا بمفهوم الامور فلو بدان يكون ذلك باعتبار تعدد ما صدق عليه في المفهوم لان تعلقهما به من حيث  
 هو مستحيل واستحالة من حيث صدق على شئ واحد وهذا التعدد ياتي بكون متعلق الوجوب والتخيير واحداً معينا فاذا  
 تعلق بمفهوم احدهما باعتبار تعدد ما صدق عليه الوجوب والتخيير فقد تعلق به جواز الترك وعدمه وليس هذا الايجاب بالتخيير  
 بالسنة الى هذا المفهوم الكلي في نفسه بل معناه ان ايها فعلت جاز لك ترك الباقي فليس شئ معين منها موصوفاً بجواز  
 الترك على التقيين او بالوجوب على التقيين بل كل واحد يصلح على البدل بهذا تارة وبذلك مرة اخرى وليس التخيير  
 بين الواجب وغير الواجب بهذا ممتمناً لان محل التخيير غير محل الوجوب فلا تناقض لا خلافات الموضوع كما ان وجوب  
 النقيضين مستلزم امكان كل منهما لاستحالة ارتفاضا فانه جائز واقع وايضاً لا وجوب لهما للتناقض فانه لا يكون بين  
 النقيضين المهلكتين وتعلق الوجوب والتخيير بهذا الطريق فينفذ القضيتان المهلتان فكيف التناقض ١٢ هـ قوله  
 واحد آه قلنا ان الواجب بالكفاية واجب على كل واحد عندكم ويسقط بفعل البعض كذلك الواجب بالتخيير يكون كل  
 واحد من الامور واجبا ويسقط الوجوب بفعل غيره والتامع المشترك هو حصول المصلحة بمبهم فتصل مصلحة الواجب بالتخيير  
 بفعل احدهما الامور مبهما كما في الواجب الكفاية ١٢ هـ قوله غير معقول آه هـ وحاصله على ما قال السيدان علة الحكم لشمل

واحد قالوا علم ما يفعله فهو الواجب قلنا لكونه أحدها لا بخصوصه  
قانه معقول ١٢ اى المعتزلة ١٢

قالوا أو لا يجب ان يعلم الامر الواجب فيكون معيناً عند الله تعالى قلنا  
اذ لا يصح الطلب بدون العلم ١٢

يعلمه حسب ما اوجبه فان العلم تابع للمعلوم وثانياً الواقى بالكل معاً فالامتثال  
الله تعالى ١٢ وهو مفقود واحد والابهام فيه انما الابهام في افزاده ١٢

فيه اما بالكل فيجب الكل وبكل واحد فيلزم تعدد العلل النامة او بواحد  
اى باداء المجموع ١٢

لا بعينه وهو غير موجود فحين المعين اقول لا يلزم وجوب الكل  
على واحد وهو محال ١٢  
في الخارج ١٢  
باجزاء الاحتمال الاول ١٢

الوجوب في الكفاية ليست ما ذكرتم فقط بل ذلك مع استحالة تانيهم واحد من المكلفين وفي الخيرة قد فقد الجزء الثاني  
فلا يتم القياس ١٢ له قوله قالوا آه اى قالت المعتزلة القائلين بوجوب الواحد المعين عند الله تعالى دون الناس  
ان الله تعالى يعلم كل شئ ولا يخرج من علمه شئ فهو يعلم ما يفعله المكلف وما لا يفعله فما يفعله المكلف فهو الواجب  
لا استحالة ايجاب ما علم الله عدم وقوعه ١٢ له قوله قلنا آه اى قلنا في جواب استدلالهم ان ما يفعله المكلف  
انما يكون هو الواجب لكونه احد الامور لا بعينه لان الواجب على زيد مثلاً هو الواجب على غيره من المكلفين لا باعتبار  
الاختيار دون التكليف ١٢ له قوله قالوا اولاً آه اى قال الذين زعموا ان الواجب في الخيرة هو واحد معين عند الله  
ولا يختلف ان الله تعالى عالم بجميع الاشياء ف الواجب عنده معلوم وهو يستلزم التمييز المستلزم التبيين فيكون  
الواجب معيناً عند الله تعالى وجوابه ان العلم يستلزم التمييز وهو علم من ان يكون شخصياً او كلياً سواء كان نوعياً او جنسياً  
او غيرهما فالامر في الواجب يعلمه حسب ما اوجبه واذا وجب احد الاشياء كلياً فانه يعلمه بالتمييز الكلي وهو لا يستلزم  
الشخصية فلا يلزم مطلوبهم كذا قيل ١٢ له قوله لو آتى آه اى قالوا ثانياً ان الآتى بالواجب الخيرة لواقى بالكل المجموع  
فالاقتتال فيه اما بالمجموع او بكل واحد او بواحد غير معين او بواحد معين والاول باطل اذ لاقتتال هو الاثنيان بالامور الواجب  
فيكون الكل هو الواجب وقد ظهر بطلانه وكذا الاحتمال الثاني ايضا باطل فانه يلزم تعدد العلل التي امتنع على معلوم واحد  
شخصي والاحتمال الثالث ايضا باطل فان الغير المعين غير موجود في الخارج والامتثال لا يكون الا بالموجود وهو الامتثال  
بالمعدوم فتبين الاحتمال الرابع من ان الواجب هو المعين وهو المطلوب ١٢ له قوله لا يلزم آه حاصله انما هو

لكنهم في كل سواد فلا تفاوت فيه بين المكلفين

بالامتنال بالكل وانما يلزم لو لم يكن الكل بدلاً الا ترى ان عدم المجزئ

وجوب الاداء الكل بالامتنال بالنسبة ١٢ من الاخر ١٢

علة تامة لعدم الكل فاذا عدم المجزئ ان كان المجموع هو العلة التامة

من العبد ١٢

واجاب في المنهاج بان الامتنال بكل وتلك معترفات وفيه نظر ظاهر

ولا بأس به ١٢ وليست علة حقيقية ١٢ لان هذا العرف اسوة بالعمل ١٢

تقسيم الوقت في الوقت اما ان يفضل فيسبى ظرفاً وموسعاً كوقت الصلوة

الاعتناء به ١٢

الاعتناء به ١٢

وهو سبب للوجوب وظرف للمؤدى وشرط للاداء وهو الحكم في كل وقت

وليكن المظروف عين المشروط لان الاداء خير المؤدى وما في التحرير المراد

المراد ١٢

المراد ١٢

الاول ولا يلزم وجوب الكل بالامتنال بالكل كما قلنا وانما يلزم ذلك لو لم يكن الامتنال بكل واحداً من الاخر

وليس كذلك لان الاتي بواحد منها يكون ممثلاً كما ان عدم الجزء الواحد علة تامة لعدم الكل فاذا انعدم الجزء

كان المجموع هو العلة التامة فعل هذا جاز ان يكون كل واحد من الواحد والمجموع علة للامتثال فيحصل الامتنال بالواحد

وبالمجموع ايضا له قوله الامتنال آه اى اجاب البيضاوي صاحب المنهاج باننا نختار الاحتمال الثاني وهو الامتنال

بكل واحد من تلك الامور هي ليست علة حقيقية للامتثال بل هي على شرعية ومعترفات محضة لا مؤثرات فلا يلزم

على هذا تعدد العلل فانه لا استتمالة في تعدد العلل الشرعية كالعلم المعروف للضائع وانما يستحيل تعدد العلل الحقيقية

الحقيقية هو الواجب تعالى ولا تعد وفيه اصلاً ١٢ له قوله هو الحكم آه اعلم ان الوقت في الواجب الوقت اما ان

يقضل عنه بان يبقى الوقت بعد اداء الواجب فيسبى ظرفاً لكونه محلاً للواجب وموسعاً لتوسعه كوقت الصلوة و

اما ان يبادى الواجب الوقت فيسمى معياراً ومضيقاً او يكون مشكلاً يشبه المعيار والظرف كالجمع والوقت

الفصل عن المؤدى ظهرف للمؤدى وشرط للاداء اذا الاداء يغفوت بغفوت الوقت وسبب للوجوب

لقوله تعالى اقم الصلوة لعلك تتقون لا يضافه الصلوة عليه وكون الوقت شرطاً للاداء هو الحكم في كل

موقت بخلاف السببية فانه لا يوجب في الكل فان النذور المعين واجب وليس الوقت سبباً بل هو شرط له ١٢

له قوله وليس آه اى ليس المظروف الذي هو الواجب المؤدى عين الشرط الذي هو الاداء لان الاداء يغاير

المؤدى وقال صاحب التحرير انها متحدة لان المراد بالاداء الفعل الذي فعله الفاعل واوقعه في الخارج وهو المؤدى

بالإداء الفعل المفعول فيتحد أن لا فعل الفاعل لأنه اعتباري لا وجود

أي فاعل الفاعل ١٢

له فمندفع لأن الحادث وأن كان اعتبارياً يصلح للمشروطية وأما  
في الخارج والمشرط لا بد أن يكون موجوداً عليه ١٢ وصيغة ١٢

أن يساوي فيسمى معياراً ومضيقاً وهو قد يكون سبباً للوجوب  
أي المعيار

كرمضان عين شرعاً لفرض الصوم فلم يبق غيره مشروعاً فلا يشترط

أي نهار رمضان ١٢

خصار الوقت معياراً ١٢

فالمشروط وهو المتوحدى والمتوحدى هو المظروف فالتحتمل المشروط والمظروف وليس المراد بالاداء فعل الفاعل وهو غير المتوحدى  
حتى يقال إنها متغايران لأن فعل الفاعل بالمعنى المصدرى كما قيل اعتباري لا وجود له في الخارج والمشرط لا بد أن  
يكون موجوداً فيه وروا عليه المصنف بان الاداء الذي هو فعل الفاعل بالمعنى المصدرى وان كان اعتبارياً غير موجود  
في الخارج كما هو شأن الاعتباريات يصلح للمشرطية فلا نسلم ان المشرط لا بد أن يكون موجوداً في الخارج فبقيت  
ما قال المصنف ان المظروف ليس عين المشروط ١٢ له قوله معياراً آه يعني ان الوقت ان كان مساوياً  
للوأجب فيسمى معياراً لوجود الواجب فيه ومضيقاً لعدم توسعه وهو قد يكون سبباً للوجوب كرمضان لقوله تعالى  
فمن شهد منكم الشهر فليصمه وذمب الامام السرخسى الى ان السبب مطلق شهود الشهر على ما هو الظاهر من النص ولهذا  
يجب على من كان ابداً في اول ليلة من الشهر ثم جن قبل الصبح وافاق بعد مضى الشهر حتى يلزم القضاء ولهذا  
يجوز نية اداء الفرض في الليلة الاولى مع عدم جواز النية قبل سبب الوجوب كما ان نوى قبل غروب الشمس لكن هذا لا يناسب  
ما ذكره المصنف في التقسيم فان الظاهر منه ان المعيار هو السبب والظاهر ان المعيار انما هو النهار وليس سبباً اذا سبب  
انما هو الشرع وليس بمضيق وتوجيه كلام المصنف على مختار السرخسى ان المراد بكون الوقت معياراً معيارية الوقت  
الذى شرع فيه الواجب وهو النهار وهو سبب للصوم ولا يصح غيره فصار مضيقاً لا موسعاً والمشهور عند اكثر من ان الجزء  
الاول من كل يوم سبب للصوم وفتر صدر الشرعية رمضان بنهاره وعلى هذا الحاجة الى توجيه كلام المصنف رحمه الله  
له قوله فلا يشترط آه بان يقول بصوم غداً فوجب بفرض رمضان لان هذا التعيين انما شرع في الصلوة لكون  
وقتها ظرفاً صالحاً لغيره ايضاً وهو منتفٍ بهنا بل يصح صوم رمضان بنية مبانيه كما ان نوى النفل او واجباً آخره  
كالقضاء والنذر فلا يكون الا عن رمضان والجمهور لم يشترطوا تعيين النية فعندهم لا يصح بنية المباني وقال ابن القيم

نية التعمين بل يصح بنية مبانية عند الحنفية خلافا للجمهور والائمية  
 للصوم رمضان <sup>قالهم شرطوا نية التعمين ١٢</sup>

المسافر للمبائن للتخصيص وقد لا يكون سببا كالنذر المعين فيتأدى  
 للمسافر في الصوم رمضان في حق أدائه كشعبان <sup>النذر المعين ١٢</sup>

بمطلق النية ونية النفل الا في رواية ولا يتأدى بنية واجب آخر  
 من غير تعينه بالنذر <sup>غير مختارة لانه كان للناذر في ذلك اليوم صوم واحد ١٢</sup>

بلا خلاف بخلاف رمضان فرقابين ايجابه تعالى واجباب العبد  
 كما في صوم رمضان <sup>كما في صوم العبد ١٢</sup>

والحج ذو شبهين بالمعيار والظرف فانه لا يسع في عام الا واحد ولا

ذهب الجمهور جوازا ورد عليه المصنف في الحاشية بانه اذ لم يبق جهة الخصوص شرعا بقي مطلق النية المصونة وجوب الفعل  
 شرعا ومعلوم ان النوع اذا انحصر في فرد واحد كان ذلك الفرد مستقفا بتمامه ذلك النوع وتقتضي له قاطل انتهى ١٢  
 له قول الايمية المسافر آه اذ استشهد من قوله بل يصح بنية مبانية يعني ان صوم رمضان يصح بنية مبانية  
 لكن المسافر اذا نوى واجبا آخر في رمضان من القضاء والكفارة يقع عانوى لا من رمضان لان وجوب الاداء قط  
 عنه فصام رمضان في حق أدائه وتسليم ما عليه بمنزلة شعبان وذكر الكرخي ان الجواب في المريض والمسافر سوا ذلك  
 الخس في البسوط ان قول الكرخي بعدم الفرق بين المسافر والمريض سبوا ما قول بالمريض الذي يطبق الصوم ويحان  
 عليه ازيد المرض وقال المصنف في الحاشية الفرق بين المرض الذي لا يضر وبين سفر الملك المرفقة اذا قطع لهم  
 المشقة تحكم فتدبر ١٢ له قوله كالنذر آه يعني قد لا يكون المعياريا للوجوب كالنذر المعين فيتأدى بمطلق النية  
 ونية النفل ولكن لا يتأدى واجب آخر لان تعين الوقت المنذور انما حصل بتعيين الناذر لا بتعيين الشارع فيؤثر فيها هو  
 حق اقاوذا لافل حتى ينصرف الى تعيين له الوقت ولا يؤثر فيها هو حق الشارع وهو الواجب الاخر فلا ينصرف الى  
 المنذور بل يقع عانوى بخلاف رمضان فانه يتأدى بكل نية حتى بنية واجب آخر ايضا ١٢ له قوله والحج آه  
 يعني ان الحج يشبه الظرف لان افعاله لا يتفرق اوقاته وليشبه المعيار لانه لا يصح في عام واحد الا واحد  
 باعتبار هذا الشبه يتأدى الغرض باطلاق النية كما ان الواجب الموقت بالوقت المعيار يتأدى بمطلق النية ويقع  
 عن النفل اذ انواه كما ان الصلوة التي هي موقت بالوقت الظرف يقع عن النفل اذ انواه وقيل في اشكال فتشالح

يستغرق فعله وقته ومن ههنا تادی فرضه بمطلق النية ويقع

اي لا اداء ذلك الواجب ١٢

عن النفل اذا نواه مسئلة اذا كان الواجب موسعا فجميع الوقت

فلم يعتبر في نفس الواجب زمان معين بل اكتفى بزمان كما تحققت المعنى المتراسفة ١٢

ظرفا ١٢

الوقت لا دأئه قال القاضي واكثر الشافعية الواجب في كل وقت الفعل

ففي اي جزاء وقع المكلف فقد وقع فحيزه ان يأتي في اي وقت شاء من وقته المقدرة ولا يترك في كل الوقت ١٢

او العزم بدلا ويتعين آخرًا ولا يوجبون تجديد العزم في كل جزء

على الفعل ١٢ عن الفعل الواجب ١٢ في آخر وقت ١٢

بل الاول ينسحب النسيب النية فلا يرد ما في المنهاج ان البدل متعدد

اجزاء الوقت ١٢

في سائر العبادات كالصوم ١٢

بمئة ١٢

ان وقت الحج شوال وذو القعدة وعشرة ذي الحجة والحج لا يؤدي الا في بعض عشرة ذي الحجة فيكون الوقت فاضلا فمن  
لهذا الوجه يكون ظرفا ومن حيث انه لا يؤدي في هذا الوقت الحج واحد يكون معيارا بخلاف الصلوة فانه في وقت  
واحد يؤدي صلوة مختلفة ١٢ له قوله الفعل آه تقريره ان القاضي ابو بكر واكثر الشافعية زعموا ان  
الواجب في كل جزء من الوقت الموضع الفاعل فيه او ارادة اداء الفعل الواجب بدلا عنه واذا  
ابقي من الوقت قدر ما يصح الفعل يتعين الفعل فيه ولا يكفي العزم ولما كان يتوهم ان المكلف اذا دخل  
عليه وقت الصلوة فغرف وصلى في آخر الوقت فربما لا يخطر بباله عزم بعد عزم فاجاب عنه  
بانهم لا يوجبون تجديد العزم في كل جزء من اجزاء الوقت بل العزم الاول يمتد امتداد النية في  
سائر العبادات الطويلة كالصوم فان النية في اول النهار كانت وهذا يصح الصوم مع النوم ولا يجب ان تجدد  
كل وقت كذا لك فيما نحن فيه فان العزم الواحد من اول الوقت كاف الى ان يتضيق ولا يجب عليه تجديد العزم  
بل هذا العزم الواحد كاف الى التضيق واذا بلغ التضيق وجب الفعل فلا يرد ما اوردوه البيضاوي في المنهاج ان البدل و  
هو العزم في كل جزء من الوقت متعدد والبدل منه واحد وهو الفعل ولا نظير له في الشرع فلا يجوز كون العزم بدلا عن  
الفعل ووجه عدم الورد وان تعد البدل غير مسلم فان العزم الواحد ينسحب النسيب النية على العبادة الطويلة كالصوم  
له قوله على ان آه بهذا جواب ثان عن ايراد صاحب المنهاج وتقريره ان القول بكون البدل واحدا والبدل متعدد ممنوع فان  
القباعات الفعل بعد اجزاء الوقت واجبة فان لم يؤدي في اول الوقت فيجب الايقاع الثاني وبكذا او كذا اعزها متعددة



ايقاعات الفعل بعدد الاجزاء فتساوى الاعظام وعن بعض الشافعية  
 فلا واد ١٢ للترقي ١٢ اي الايقاعات ١٢

وقيل بل عن بعض المتكلمين وقته اوله فان آخره فقصاء وعن بعض  
 لا واد ١٢ الواجب ١٢ هذا المذهب ثالث ١٢ لا واد ١٢

المخفية بل آخره فان قدمه فنقل يسقط به الفرض قال الكرخي ان  
 لا واد بل آخره ١٢ اي ليس جميع وقت الوقت ١٢ هذا المذهب رابع ١٢ اي اذاه في اول الوقت فنقل ١٢

بقي بصفة التكليف الى اخر الوقت فما قدمه واجب لنا ان الامر وسع  
 لا واد ١٢ على ما هو المختار ١٢

له قوله وقته اوله آه قال في شرح المنهاج لهذا القول لا يعرف في مذهبنا لعل سبب هذا الغلط ما نقل الشافعي  
 رحمه الله فقال قال قوم من اهل الكلام وغيرهم من يفتي بقولهم ان الوجوب في الحج على الفور وان وجوب الصلوة  
 محقق باول الوقت حتى لو اخره عن اول وقت الامكان عصى بالتأخير ايضا ١٢ له قوله فقصاء آه اقول فنقل  
 عن بعض الشافعية وكذا عن بعض المخفية وما عزي في بعض الكتب الى ابي حنيفة رحمه الله ليس بصحيح فان حديث  
 الملك المنزل من السماء صريح في ان الوقت لكل صلاة يكون من الاول الى الآخر ولا يجوز ان يكون اول الوقت على  
 التعيين والاما وجبت على من صار باطلا للصلوة في آخر الوقت بقصد ما يستلزمه بالاداء باطل بالاجماع ولا آخر الوقت  
 على التعيين والاما صح الاداء في اول الوقت لاقتناع التقديم على السبب كيف وقد قال جبرائيل عليه السلام للنبي  
 صلى الله عليه وسلم الصلوة ما بين صلاتك اس وصلاة اليوم يعني وقت الصلوة من وقت الشروع في المرة الاولى  
 الى وقت الفراغ في المرة الثانية وقد كان صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم في المرة الاولى في اول الوقت وفي المرة الثانية  
 في آخر الوقت والاداء عبادة من ايقاع الفعل في الوقت المتقدم له شرعا والتقدير ثبت بالنصوص من الاول الى  
 الاخر فالقول بالاداء في اول الوقت دون الاخر او في آخر الوقت دون الاول صرف معنى الاداء الى معنى آخر  
 تحكم محض ١٢ له قوله ان يعنى آه حاصلا ما قال بعض المخفية في كون المؤدى في اول الوقت نفلا يسقط به الفرض فما  
 سوا ذلك يبق المكلف على صفة التكليف الى آخر الوقت بان يحسن او يموت فاقدمه يكون نفلا داما ان بقي  
 المكلف على صفة التكليف في آخر الوقت كما كان متصفا في اوله فما قدمه واجب فاحصل مذهبنا يرجع الى ان  
 وجوبه موقوف وقيتين عند الجزاء الاخير ١٢ له قوله لنا ان آه يعني ان الامر وسع وقت الفعل من الاول الى آخر  
 والنصوص وارادة فيكما ذكرنا من قبل ولذا اتفق الائمة المجتهدون على ان المكلف لو اتى الفعل في اي جزء من اجزاء

وقت الفعل لانه لو اتى في اتي جزء لا يعد عاصيا بالاجماع والتعيين

المكسرة ١٢ بالفعل ١٢ من اجزاء الوقت ١٢ اي اتفاق العلماء المجتهدين ١٢

تضييق والتخير بين الفعل والعزم زيادة واستدلال بان المصلحة

في كل جزء

وهو من ان لا يتوقف ١٢ على نفس الوارد في ايجاب الصلوة كقولنا انما هو في كل جزء

في غير الاخر متمثل لكونه مصليا قطعاً لا لكونه اتيًا باحد الامرين

مطابقاً ١٢ المقدرة المنقولة ١٢ مكلف ١٢ من الفعل والعزم ١٢

وربما يمنع المقدمة فقيل انها تجمع عليها اجماعاً قطعياً اقول الاجماع

دون العزم ١٢ اي السلفية ١٢

على الامتثال بها بخصوصها في كل جزء فرع الاجماع على وجوبها فيه

بالسلفية ١٢ بين الفعل والعزم ١٢ في كل جزء ١٢

وقد تقدم الخلاف فيه فتأمل ثم اقول الخصم لا يقول بالبدلية

في وجوب الصلوة في كل جزء ١٢ في جواب هذا الاستدلال ١٢ الفاعل يكون العزم بدلاً عن الفعل ١٢

الوقت لا يعد عاصياً فالقول بتعيين الوقت في الاول او الاخر او القول بالتخير بين الفعل والعزم زيادة على النصوص الواردة في ايجاب الفعل الواجب وهو نسخ لا يجوز بغير دليل قال في الحاشية ان قلت لعل المتأخرين من اهل المذهب اثبتت الرابع لا يساعدون في ذلك قلت هم وان خالفونا في التوسع لكن وانفقونا في نفى المعصية في التأخير والتقديم لا تدرى الى استدلال بعض الحنفية بقولهم لو كان واجبا في اول الوقت بتأخيره واستدلال بعض الشافعية بقولهم لو كان واجبا في آخر الوقت يعصى بالتقديم فالحل انفقوا على عدم المعصية لواني في اى جزء من اجزاء وفيه ما فيه فتأمل انتهى ١٢

قوله باحد الامرين من الفعل والعزم كما هو مذهب القاضى واكثر الشافعية فلو كان الواجب احدهما كان متمثلاً باثبات احدهما من الفعل والعزم والامتثال انما يكون ما يقع الواجب ففعل الصلوة هو الواجب واذ هو واقع عن الواجب في كل وقت فكل الوقت وقت لا دأبه ١٢ قوله ربما يمنع المقدمة القائلة بان المصلحة في غير الاخر متمثل لكونه مصلياً لا لكونه اتيًا باحد الامرين والمنع بانه لا منافاة بين ان الامتثال لكونه مصلياً وكونه اتيًا باحد الامرين ضرورة ان كونه مصلياً احدهما ولذا كما في عصال الكفارة فان الاتي بالعتق منها يصدق عليه انه متمثل بالاتفاق وآت باحدهما اذ الاتفاق احدهما فلما قيل ان تلك المقدمة مجمع عليها فلا يصح منعها اذ منع المقدمة القطعية باطل بدو عليه المصنف بان الاجماع على الامتثال بالصلوة بخصوصها في كل جزء من اجزاء الوقت فرع الاجماع على وجوبها في كل جزء وقد تقدم الخلاف في وجوب الصلوة

ينبغي اخرجية مستنداً بان الامتثال في وقت اعم من الوجوب فيه والجواب اننا اردنا بالامتثال اتيان الامر به على وجهه وهذا لا يحصل الا بالاتيان

في كل جزء وادام الحق الاجماع على وجوب الصلوة في كل جزء فكيف يتحقق الاجماع على الامتثال بها بخصوصها في كل جزء فان الفرع لا يتخلل عن الاصل ١٢ قوله فتأمل قال في الحاشية رداً

من الطرفين كخصال الكفارة بل اصل وخلف فالامتثال بالصلوة<sup>١</sup>

بان يكون كل منها أصلاً أو فرعاً<sup>١٢</sup> لا دون العزم كالوضوء واليتم<sup>١٣</sup> فثبت وجوب احدهما<sup>١٤</sup>

بخصوصها لا بوضوئها قالوا لواني باحدهما اجزأة ولو اخل بهما عصي قلنا

المكلف<sup>١٥</sup> أي الفعل والعدم<sup>١٦</sup> في الجواب<sup>١٧</sup>

العصيان ممنوع كيف وكثيراً مما لا يوجد في أول الوقت الفعل او ارادته

في الاخلال بها<sup>١٨</sup>

ولو قيل المراد عدم ارادة الترك قلنا هو من احكام الايمان الا توى لواخل

في رد الجواب<sup>١٩</sup> في حيز تركه لا تعلق بهذا المقام<sup>٢٠</sup> هو واجب طهارة ولا دخل في الوقت<sup>٢١</sup>

بالعزم بان اراد الترك لعصى وان لم يدخل الوقت فانهم وفي البدع لو كان العزم

باعتني المذكور<sup>٢٢</sup> لا ارادة الفعل<sup>٢٣</sup> بنفسه ارادة<sup>٢٤</sup> فانه رقيق<sup>٢٥</sup> من الواجب<sup>٢٦</sup>

بذل لا يسقط به المبدل كاثراً لا بمبدال والجواب منع الملازمة بل اللازم

المبدل<sup>٢٧</sup> الواجب<sup>٢٨</sup> كاليتم فانه يسقط به الوضوء<sup>٢٩</sup> مماثل في البديع<sup>٣٠</sup>

كما وجب ذلك ان تقول المراد ان خروج المصل في غير الاخر من عبادة التكليف انما هو لاثنيان الصلوة قطعاً لا لاثنيان  
احد الامرين والاجماع على هذا لا يتوقف على الاجماع على الواجب موصفاً بـ ١٢<sup>٣١</sup> قوله فالامتثال آه يعني الامتثال  
بالصلوة بخصوصها لكونها أصلاً لا يضر الخضم القائل بالبدلية كما ان الاتي بالوضوء ومثل كونه اثنيان بالوضوء بخصوصه  
كونه أصلاً ولا يبطل ذلك خفيفة اليتيم فكذا الاتي بالصلوة في الوقت المعين بمثل باثنيانها ولا يبطل ذلك بدلية العزم  
ومعنى البدلية ان الواجب انما هو الفعل في كل وقت لكن ان لم يفعل فعله العزم الى تضييق الوقت ١٢<sup>٣٢</sup> قوله وان  
لم يدخل آه يعني من اخل بالعزم بان اراد ترك الصلوة مثلاً يعصى بنفسه الارادة وان لم يدخل وقت الفعل الواجب  
والكلام في هذا المقام في الاخلال بالعزم بعد دخول الوقت فلو كانت خصوصية فيه بخلاف المعنى المذكور فانه لخصوصية الوقت  
فيه فهذا العزم واجب طهارة وليس ببديع من الواجب ١٢<sup>٣٣</sup> قوله يسقط آه تقريره ان المبدل والمبدل منه مجتمعا  
فالبدل منه يسقط بالاثنيان بالبدل ولا يبق في الذمة كاثراً لا بمبدال فانها تسقط بها المبدلات كما ان اليتيم بدل عن  
الوضوء فاذا ثبت وجوب اليتيم يسقط به الوضوء وهما ليس كذلك فان الصلوة لا تسقط بالعزم بحيث لا يبق في  
الذمة بل يتعين في آخر الوقت ١٢<sup>٣٤</sup> قوله والجواب آه تقريره الجواب ان الملازمة بين انه لو كان العزم باليسقط  
به المبدل ممنوع بانما لنسلم لزوم سقوط المبدل منه لكون العزم بدلاً بل اللازم سقوط وجوب اداء المبدل منه عن كون العزم

سقوط الوجوب وقد التزموه قالوا لو كان واجباً أولاً عصي بتأخيره  
 الجدل عند كون العزم بدلاً ١٢  
 ان سقوط الواجب في ذلك الوقت ١٢  
 الفصل ١٢

قلنا ممنوع وانما يلزم لو كان مضيقاً بلا موسع مسئلة السبب في  
 في الجواب ١٢  
 العيان ١٢  
 الواجب ١٢  
 على الحق ١٢

الجزء الاول عينا عند الشافعية للسبق وعند عامة الحنفية بل  
 من الوقت ١٢  
 يثبت بغير انتقال السببية الى جزء آخر من الوقت ١٢  
 ليس السبب بالجزء الاول ١٢

موسعاً الى الاخر كالمسبب وعند زفر الى ما يسع الاداء وبعد الخروج  
 فانه موسع من اول الوقت الى آخره ١٢  
 لفقدان ١٢

فالكل وروى عن ابى اليسران الاخير متعين حينئذ واستدل بالاجماع  
 اي فالسبب كل الوقت بعد خروج وقت الاداء ١٢  
 السببية ١٢  
 حين خروج الوقت ١٢  
 على ما ذهب اليه عامة الحنفية

بدلاً وقد التزم بذلك الشافعي والقاضي فقالوا ان فيما قبل الآخر على المكلف اداء الصلوة فان لم يؤد ما فعله العزم  
 على ادائها والناهي ان ان وقته اخره فالمدى قبل الآخر نفل يقطع به الفرض كما مر انفا ١٢ له قوله قالوا آه  
 اي قالوا في وجه الاستدلال برومذهب بعض الشافعية لو كان الفعل واجبا في اول الوقت عصي بتأخيره عن اول الوقت  
 لانه ترك الواجب وهو الفعل في اول وقته ولا بد ان يؤدي في اول الوقت فاذا تركه في ذلك الوقت لم يؤده في وقته  
 فيعصى فنثبت انه واجب في آخر الوقت ١٢ له قوله ممنوع آه حاصله ان ما قيل انه على تقدير الوجوب في اول الوقت  
 يلزم العصيان بتأخيره عنه ممنوع فانه انما يلزم لو كان الوقت مضيقاً بلا موسع وليس كذلك فانه وجب موسعاً  
 فلا عصيان فتوسع وقته فالاداء في آخره كالاداء في اوله في عدم العصيان ١٢ له قوله السبب آه تقرير المسئلة  
 ان في سببية الوقت في الواجب الموسع مذاهب قال الشافعية ان السبب هو الجزء الاول دون ما عداه لسبق الجزء الاول  
 على سائر الاجزاء فلا يراه جزء من الاجزاء الاخر فيكون هو بالسببية اول دون ما عداه وقد اختاره ابن الجهم من الحنفية  
 وقال عام الحنفية ان الجزء الاول ان اقترن به اداء الفعل استقر عليه السببية وان لم يقترن به الاداء انتقلت السببية الى  
 الجزء الثاني فان اقترن بالجزء الثاني الاداء فهو السبب والا انتقلت السببية منه الى الجزء الثالث وبكذا حتى  
 ينتهي وقت فتيقن اخر الجزء للسببية فالحاصل ان كل جزء وسبب على طريق الترتيب والانتقال لكن تقر السببية  
 موقوف على اتصال الاداء فاذا لم يؤدي في الوقت فالوقت كله للقضاء فيجب كماله وقال زفر رحمه الله السببية ممتدة على  
 الجزء الاول ان لم يقترن به الاداء او الى ما بعده عن الاجزاء لكن لا مطلقاً بل الى ما يسع اداء الواجب عنها فاذا

على الوجوب على من اسلم وبلغ في وسط الوقت ويمكن ان يقال

في الجواب ١٢

انه الاول في حقهما فتدبر فرج <sup>في حق من اسلم وبلغ ١٢</sup> عصر يومه في الناقص <sup>الجزء ١٢</sup> امسه <sup>وسط الوقت ١٢</sup>

لان سببه اى الجملة ناقص من وجه فلا يتأدى بالناقص من كل

في الوقت ١٢

عصر الاس ١٢ من الوقت ١٢ لا تتصل على الناقص وهو الجزء الاخر ١٢ عصر الاس ١٢

وجه واعتراض بلزوم صوته اذا وقع بعضه في الناقص وبعضه

وق ١٢

عصر الاس ١٢

عصر الاس في اليوم ١٢

على الجزء يسع اداء الواجب تنتهي اليه السببية فيقتضي السببية فاذا لم يؤد في الاجزاء الصحيحة حتى شاق الوقت  
في يضاهي الوجه الى الجزء الناقص عند ضيق الوقت ولهذا لا يتصور الا في العصر فان في غيره من الصلوة  
كل الاجزاء صحيحة ولهذا الجزء الناقص مقدار اربع ركعات عنده فان كان هذا الجزء كاملا يجب الاداء كاملا فان اعترض  
عليه الفساد بطول الشمس يفسد وان كان ناقصا كوقت الامر يجب كذلك فاذا اعترض الفساد بالغروب  
لا يفسد لانه اذا ما وجبت ١٢ لله قوله فاكل آه يعني اذا كان الوقت سببا وليس ذلك كله لانه ان  
كان الكل سببا لا يخلو اما ان يجب الصلوة في الوقت او بعد على الاول يلزم التقدم على السبب لانه اذا كان  
الكل سببا في لم يفتقن كل الوقت لا يوجب السبب وان وجبت بعد الوقت لزوم الاداء بعد الوقت وكل منهما  
باطل فلا يكون الكل سببا فالجزء الذي اتصل به الاداء سبب الى آخر ما قلنا واذا خرج الوقت وانقضا  
كله فالسبب للقضاء كل الوقت بالاتفاق لان الدلائل دالة على سببية كل الوقت ولكن في الاداء عدلنا  
عن سببية الكل الى سببية البعض لضرورة وهي انه يلزم حينئذ التقدم على السبب او تاخر الاداء عن الوقت  
وهذا الضرورة غير متحققة في القضاء فالسبب كل الوقت في حق القضاء بالاتفاق والمردى عن الامام فخر الاسلام الى السير  
ان الجزء الاخير من الوقت متعين حين خروج الوقت ١٢ لله قوله واستدل آه اى من اسلم او بلغ في وسط الوقت  
وجب عليه الصلوة بالاتفاق فلو كان السبب هو الجزء الاول عينا لا تجب عليه الصلوة فعلم ان كلامنا من الاجزاء سببا لاول  
واذ ليس سببا هيما فهو سبب على الانتقال قال في الحاشية حاصل الاستدلال انه اذا سلم في غير الجزء الاول جاعة بعد  
الاجزاء السابقة للوقت وكان اسلمهم مرتباً متصلاً فابهم على الوجوب على كل واحد مع تقدير الانساق الى الجزء الاخر  
على الاسلم فلم ان كل واحد سبباً للبيت كالاول والانساق الى المتصل الى لا تتصل ولانه كالموجود وبعد الخروج فاكل سبباً

في الانفصال والانساق فقل ١٢ لله قوله فتدبر آه لعله اشارة الى رد الجواب بان مذهب الشافعية ان الوقت هو الجزء الاول

في حقهما فتدبر فرج عصر يومه في الناقص امسه لان سببه اى الجملة ناقص من وجه فلا يتأدى بالناقص من كل وجه واعتراض بلزوم صوته اذا وقع بعضه في الناقص وبعضه على الجزء يسع اداء الواجب تنتهي اليه السببية فيقتضي السببية فاذا لم يؤد في الاجزاء الصحيحة حتى شاق الوقت في يضاهي الوجه الى الجزء الناقص عند ضيق الوقت ولهذا لا يتصور الا في العصر فان في غيره من الصلوة كل الاجزاء صحيحة ولهذا الجزء الناقص مقدار اربع ركعات عنده فان كان هذا الجزء كاملا يجب الاداء كاملا فان اعترض عليه الفساد بطول الشمس يفسد وان كان ناقصا كوقت الامر يجب كذلك فاذا اعترض الفساد بالغروب لا يفسد لانه اذا ما وجبت ١٢ لله قوله فاكل آه يعني اذا كان الوقت سببا وليس ذلك كله لانه ان كان الكل سببا لا يخلو اما ان يجب الصلوة في الوقت او بعد على الاول يلزم التقدم على السبب لانه اذا كان الكل سببا في لم يفتقن كل الوقت لا يوجب السبب وان وجبت بعد الوقت لزوم الاداء بعد الوقت وكل منهما باطل فلا يكون الكل سببا فالجزء الذي اتصل به الاداء سبب الى آخر ما قلنا واذا خرج الوقت وانقضا كله فالسبب للقضاء كل الوقت بالاتفاق لان الدلائل دالة على سببية كل الوقت ولكن في الاداء عدلنا عن سببية الكل الى سببية البعض لضرورة وهي انه يلزم حينئذ التقدم على السبب او تاخر الاداء عن الوقت وهذا الضرورة غير متحققة في القضاء فالسبب كل الوقت في حق القضاء بالاتفاق والمردى عن الامام فخر الاسلام الى السير ان الجزء الاخير من الوقت متعين حين خروج الوقت ١٢ لله قوله واستدل آه اى من اسلم او بلغ في وسط الوقت وجب عليه الصلوة بالاتفاق فلو كان السبب هو الجزء الاول عينا لا تجب عليه الصلوة فعلم ان كلامنا من الاجزاء سببا لاول واذا ليس سببا هيما فهو سبب على الانتقال قال في الحاشية حاصل الاستدلال انه اذا سلم في غير الجزء الاول جاعة بعد الاجزاء السابقة للوقت وكان اسلمهم مرتباً متصلاً فابهم على الوجوب على كل واحد مع تقدير الانساق الى الجزء الاخر على الاسلم فلم ان كل واحد سبباً للبيت كالاول والانساق الى المتصل الى لا تتصل ولانه كالموجود وبعد الخروج فاكل سبباً في الانفصال والانساق فقل ١٢ لله قوله فتدبر آه لعله اشارة الى رد الجواب بان مذهب الشافعية ان الوقت هو الجزء الاول

في الكامل فعديل إلى أن الكل كامل اعتباراً بالغلبة فالواجب به كامل من  
 الجزء ١٢ من الوقت ١٢ من كل وجه ١٢ كونه جزءاً كاملاً ولا ينقص حكم الكل ١٢ فيجب أن يؤدي كذا المك ١٢

كل وجه فوراً من أسلم في الناقص فلم يصل فيه لا يصلح في ناقص غيره  
 صلاة ١٢ فيجب أن يصح الجزء الناقص ١٢ اليوم الذي أسلم في ناقص من ١٢

مع تعذر الإضافة في حقه إلى الكل فاجب بمجموع عدم الصحة فإنه  
 إضافة بسيطة ١٢ من أسلم من الوقت تقدم كونه سماً في الأول ١٢ بل صيغة ١٢

لا رواية عن المتقدمين فيلتزم الصحة والحق أن لا نقص في الوقت لذاته  
 في عدم صحة ١٢ النقص في الأداء ١٢ لأن الجواز هو الأصل ١٢ في جواب الإيراد ١٢ فإن الوقت وقت كسر الأوقات ١٢

وإنما لزوم الأداء بالعرض فيتحمل في الأداء لشرفه دون غيره مسألة  
 للصلاة ١٢ أي بواسطة كون العبادة في شئها بالكثرة أي شرف الأداء على التقادير ١٢ من التقادير ١٢

لا ينفصل الوجوب عن وجوب الأداء في البدن عند الشافعية بخلاف المالكي  
 نفس الوجوب ١٢ كالصلاة والصوم مثلاً ١٢

له قوله فعديل حاصل الجواب أن الإيراد الصحيحة أكثر فيجب القضاء كاملاً ترجيحاً للأكثر الصحيح على الأقل الفاسد  
 لأن الأكثر حكم الكل ١٢ له قوله إلى الكل أه فإنه لم يكن سماً في أول الوقت فيكون السبب في حقه ذلك الوقت  
 الناقص فيجب أن تصح صلوة في الجزء الناقص ١٢ له قوله فيلتزم أه قال في الحاشية اختلف المتأخرون في هذا  
 فخر الإسلام إلى الصحة وشمس الأئمة وغيره إلى عدمها كذا في التقرير انتقاه ولم يكن رواية عدم الصحة عن المتقدمين  
 فيلتزم الصحة فإن قيل عدم الرواية لا يدل على الصحة كما أن عدم الدليل لا يدل على المدلول اجيب أن حديث  
 من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها دال عليها فيلزم صحتها ١٢ له قوله في الأداء أه تقريره أنه لا نقص  
 في الوقت لذاته فإن الوقت وقت كسائر الأوقات وإنما لم ينعقد الأداء بواسطة كون العبادة في شئها بالكثرة  
 فيتحمل هذا النقص في الأداء فإن الوقت المشروع للأداء هو من أول الوقت إلى آخره وفيه النقص أيضاً فيعتبر لحفظ  
 على الكمال بخلاف القضاء فإن وقتاً موسع فكل وقت كامل فلا ضرورة في القضاء في الناقص مع القدرة على الكامل  
 فلا يجوز القضاء في الناقص ١٢ له قوله لا ينفصل أه اعلم أن الوجوب عبارة عن اشتغال ذمة المكلف بشئ من الفعل  
 والمال ووجوب الأداء عبارة عن لزوم تفريغ ذمة المكلف عما اشتغلت ذمة به فترتيب الشافعية وبعض الحنفية إلى أنه  
 لا فرق بين الوجوب ووجوب الأداء في العبادات البدنية كالصلاة والصوم فإن الصوم مثلاً إنما هو الامساك عن قضاء

كالزكاة بدليل عدل الاثر بالتأخير والسقوط بالتعجيل اقول يرد الموضوع قبل  
 وصحة الفطر غير هنا <sup>من وقت كذا</sup> <sup>صحة الزكاة قالوا بها</sup> <sup>١٢</sup>

الوقت واما الحنفية فقالوا بالانفصال مطلقاً فمن حاضرت آخره لا قضاء عليها  
 وخبر الوقت <sup>١٢</sup> اي جمهور الحنفية <sup>١٢</sup> بانفسان نفس الوجوب من وجوب الاداء <sup>١٢</sup> في آخر الوقت <sup>١٢</sup> الواجب <sup>١٢</sup>

بمخلاف من طهرت آخره واستدلوا بوجوب القضاء على تأخر كل الوقت  
 عن الحنف في آخر الوقت <sup>١٢</sup> على الانفصال مطلقاً <sup>١٢</sup> قضاء فعل الواجب <sup>١٢</sup> اي القضاء <sup>١٢</sup>

وهو فرع الوجوب والاتفاق على انتفاء وجوب الاداء عليه لعدم الخطاب

شعور شدة البطل والفرج في النهار والامساك فعل العبد فاذا حصل الاداء ولو كان متغيرين لمكان الصائم فاعل  
 فعلين الامساك اداء الامساك بخلاف الواجب المالي كالزكاة فان الواجب هو المال والاداء فعل في ذلك المال  
 واستدل ان من وجب عليه الزكاة بمالك النصاب ولم يؤذن وقتاً حتى يحل عليه الحول لا ياتم فان مات قبل  
 حولان الحول ولا يواخذ بها ولو كانت واجبة الاداء قبل الحولان اتم بالتأخير وترك الاداء قبل حولان الحول وكذا  
 يسقط الزكاة عن من وجب عليه اداء ما معجل قبل حولان الحول بنية الفرض ولو لم تكن واجبة لم تسقط بالتعجيل  
 فلم انها قبل حولان الحول واجبة لكنها ليست بواجبة الاداء ودور المسألة بان يدعي ان الوضوء عبادة بدنية فلو  
 تروا قبل دخول وقت الصلاة يسقط فلو آخرا لوقت لا ياتم فصل الفرق بين الوجوب وجوب الاداء في البدن  
 ايضا بعين ما قالوا في المال واجاب عنه في الحاشية بانه يمكن ان يقال ان الكلام بعد تحقق السبب انتهى وحاصله  
 انه لا يرد عليهم الموضوع فان سبب الوجوب فيه لا يتحقق الا بعد دخول الوقت اذ قبل دخوله فلا يجب الوضوء بخلاف الزكاة  
 فانها تجب بالنصاب قبل حولان الحول وقال المصنف فيه ما فيه لعله اشارة الى الجمع على وجوب الفعل بعد تحقق  
 سببه فليست الزكاة ايضا واجبة بعد ملك النصاب فتشابه الموضوع قبل الوقت <sup>١٢</sup> لعله قوله بالانفصال اه اقول  
 جمهور الحنفية ان نفس الوجوب يفصل عن وجوب الاداء مطلقاً سواء كان الواجب بدنياً او مالياً فاذا دخل اول حصة  
 الوقت تجب الصلاة وبالجزء الاخير ثبت وجوب الاداء فلذا لا قضاء على من حاضرت في آخر الوقت فانه لم يجب  
 عليها الاداء والقضاء يفرض على الاداء اما فلا قال المصنف في الحاشية يمكن ان يقرر اصل الكلام بانها لما حاضرت  
 آخرها انشغلت السببية الى ان انعدمت فلا قضاء لانه بعد وجوب السبب بخلاف من طهرت آخره في الجزء الاثر  
 في مقدار التحريم فيها انعدمت السببية اولاً ثم وجدت آخرها فعليها القضاء فهناك الوجوب فقط لا وجوب الاداء لعدم

حذراً عن اللغو قيل وإنما يلزم اللغو لو كان مخاطباً بالفعل الآن بل هو

فانهم جوزوا خطاب المعلوم فكذلك الخطاب للنائم كل الوقت فالوجوب

مخاطب به بعد الانتباه كالخطاب للمعلوم والجواب أن الكلام في

م جوز وجوب الاداء ١٢

الخطاب تنجيذاً والخطاب بالمعلوم إنما يصح تعليقاً ولا فرق في هذا

استيعاب ١٢

الخطاب بين الصبي والبالغ بخلاف الاول فعلى هذا لو انبتته الصبي

فانه يختص بالمكلف ١٢

بالغ لا قضاء عليه إلا احتياطاً وما قيل ان الوجوب لازم بعقلية الحسن كما

ثبت الوجوب قبل ورود الشرع ١٢

بلا وجوب عليه ١٢ في التلويح ١٢

الصبي ١٢

اتساع الوقت وهو شرط وبانتفاء الشرط ينتفي المشروط فتدبر ١٢ له قوله بخلاف من ظهرت آه فانه تجب عليها القضا  
لوجوب الاداء عليها فانها ادركت آخر الوقت الذي انتفى عليه وجوب الاداء قال في الحاشية قيل ذلك مبني على ان اصل الوجوب  
يثبت باول الوقت وجوب الاداء باخره اقول فيه دليل ان القضاء يتفرع على الاول انتفى ١٢ له قوله بوجوب آه محال  
الاستدلال ان القضاء واجب على النائم والمغني عليه كل الوقت ولا يجب عليها الاداء لعدم الخطاب لان خطاب من لا يعم  
لغو ولا بد للقضاء من وجوب الاصل فيكون نفس الوجوب ثابتاً فانفضل نفس الوجوب عن وجوب الاداء ورد عليه الفاضل  
التفتازاني في التلويح بانه وانما يلزم اللغو لو كان مخاطباً بان يفعل في حالة النوم مثلاً وليس كذلك بل هو مخاطب  
بان يفعل بعد الانتباه والعجب انهم جوزوا خطاب المعلوم بناء على ان المطلوب صدور الفعل حالة الوجود واجاب  
عنه المصنف بما حاصله ان الخطاب تنجيذاً وتعليقاً يصح بالعدم ولا فرق فيه بين الصبي والبالغ والنائم والمستيقظ  
وهو المجوز للمخفية بخلاف الخطاب بالتنجيذ فانه يتعلق بالبالغ الصحيح المستيقظ لا بالصبي والنائم فالخطاب للنائم  
كالخطاب للمعلوم لتعليق ولا كلام فيه وانما الكلام في التنجيذ فعلى هذا لو استيقظ الصبي النائم بعد خروج الوقت  
بالغ لا قضاء عليه الا احتياطاً بلا وجوب عليه ١٢ له قوله بعقلية الحسن آه يعني ان الحسن في الاشياء عندنا عقل  
والعقل حاكم بان استحقاق الثواب لا يتصور بدون شغل الذمة بالشئ بحيث يستحق المكلف الثواب بعد الفراغ  
منه فعلى هذا الوجوب الذي هو اشتغال الذمة بالشئ لازم قبل ورود الشرع وجوب الاداء انما يكون بعد ورود الشرع  
فانفصل الوجوب عن وجوب الاداء ورد عليه بانه على هذا يلزم بثبوت الوجوب بدون استعانة الشرع ولم يقل



هو من هنا فيرد عليه انه يلزم ثبوته بدون الشرع ولم يقل به احد منا  
<sup>هنا</sup> <sup>الواجب ١٢</sup>

كيف وليس لنا اصل خامس ثم اعلم انهم ضروحا بان لا يطلب في اصل الوجوب  
<sup>فان الفعل ليس مثبت ١٢</sup> <sup>الخفية ١٢</sup> <sup>دون وجوب الاداء ١٢</sup>

بل هو مجرد اعتبار من الشارع ان في ذمته جبرا للفعل <sup>الفعل ١٢</sup> واورد ان الفعل  
<sup>على امر حرام ١٢</sup>

بلا طلب كيف يسقط الواجب وهو انما يكون واجبا بالطلب قصدا لا مثالا  
<sup>اي الواجب ١٢</sup> <sup>وقد قلتم ان لا طلب فلا وجوب</sup> <sup>اي شيء يسقط بالفعل ١٢</sup>

انما يكون بالعلم به والجواب اننا نسلم ان الواجب انما يكون واجبا بالطلب  
<sup>اي بالطلب واذا لا طلب فلا قصد الا مثالا فكيف يسقط الواجب ١٢</sup>

به احد من اهل السنة والجماعة وكيف ولو كان العقل مثبتا بدون ورود الشرع فقد يكون لنا اصل خامس ثبت به الاحكام  
 سوى الاصول الاربعة وهو العقل واحترض بن الشيخ ابا المنصور الماتريدي قد وافق المعتزلة في ذلك ومن ثم قال البعض  
 الاكابر ان معظم اصحابنا قائلون بالحكم قبل الشرع ولا يلزم منه اصالته اصل خامس فان هذه الاصول كاشفة عن الشغل الذي  
 كان من اشارة جبر كون المحسن عقليا وقد قالوا بمعرفة بعض الاحكام بالعقل ايضا ١٢ له قوله لا يطلب اه  
 قال في الحاشية اعلم ان الخفية مع تصريحكم بان لا طلب في اصل الوجوب قالوا ان الثابت باول الوقت اصل  
 الوجوب الى ان يتبين فاور وعليهم انه يلزم ان يكون الطلب مع المطلوب لان قبل التبيين ليس الاصل الوجوب  
 وقد قلتم انه لا طلب فيه اقول محل مرادهم نفى الطلب المحتم بانه ان الطلب فرع البينة وهي كونها مشتقة يومجدو  
 يتقدم تدريجا فالطلب كذا لك الا ان يتبين السبب للبينة وحين يحصل الطلب ثملا قويا ويتقدم على المطلوب مثل  
 تقدم السبب على المسبب فليست برأى ١٢ له قوله وورد اه هذا لا يرد على تصريح الخفية بان لا طلب للفعل  
 في اصل الوجوب تقريرا لا يرد وان الخفية صرحوا بان الصلوة في اول الوقت بعد دخوله والزكوة في اول الحول بعد تملك  
 النصاب تسقطان الصلوة والزكوة الواجبتين مع ان ههنا انما يوجدان بلا طلب فلم يكن الطلب في اصل الوجوب  
 كيف تسقط انهما فان الفعل بلا طلب لا يسقط الواجب فان الواجب هو الاقتضاء ختمه والاقتضاء هو الطلب فالطلب  
 داخل في حقيقة الواجب فلا يصح قولهم ان اتيان الفعل الواجب بدون الطلب يسقط الواجب ١٢ له قوله وقصده  
 دخل مقدر تقريره انه لو قصد الامتنال في وقت الوجوب يسقط الواجب باتيان الفعل فيه وحاصل الدفع ان قصد الامتنال

بل بالسبب والشئ قد ثبت ولا يطلب كالدين المؤجل والثوب

المطار الى انسان لا يعرف ما لك والامتنال يتفرع على العلم بثبوت<sup>ه</sup>  
 موصوف ١٢ صفته ١٢ الثوب المطار ١٢

فلا يقتضى السقوط سبق الطلب اقل فقه المقام ان لنا خطاب وضع  
 خطابين احدهما خطاب آه ١٢

بالسببية للوجوب وخطاب تكليف بالاقتضاء فيجب ان يكون  
 بالطلب منه واليقاع الفعل منه اي الثاني خطاب تكليف يقتضيه  
 بان

الثابت باحدهما غير الثابت بالاخر فثبوت الفعل حقاً مؤكداً على

الذمة من الاول وهو الوجوب والطلب بايقاعه في العين من الثاني

وهو الوجوب الاداء شئ اخر وان لا طلب في الاول بل في الثاني في الاول<sup>ه</sup>

لا يكون الا يطلب ذاك الفعل الواجب واذا لا طلب لا قصد الامتنال فكيف يسقط الواجب باتيان الفعل  
 فيه ١٢ قوله والجواب آه تقرير الجواب ان الواجب قد يكون واجباً بالطلب وقد لا يكون واجباً بالطلب  
 بل يتحقق سبب ذاك الواجب وقد ثبت الشئ في الذمة ولا يطلب كما ان الدين المؤجل يكون ثابتاً في الذمة  
 ولا يطلب الا بعد مضي المدة وكما ان السريح اذا اطار ثوباً والفتة الى دار انسان لا يعرف مالک الثوب المطار فانه  
 مشغول الذمة ولا طلب لعدم العلم بالمالک والامتنال متفرع على العلم بثبوت الوجوب لا على العلم بثبوت طلبه فلا  
 يقتضى السقوط سبق الطلب قال في الحاشية والقول بان الطلب في المؤجل موسع الى حلول الاجل وكذلك في الثوب  
 المطار الى معرفة المالک لا يضر لانه مثال ١٢ قوله بالاقتضاء آه اي باقتضاء الفعل عنه وطلبه اليقاع عنه  
 ولا يرب في تغايرهما فيكون مقتضى احدهما مغاير لثبوت الآخر ١٢ قوله لزوم قلب الوضع يعني وان لم يكن  
 كذلك بل كان الطلب في الوجوب دون وجوب الاداء فيكون المفهوم من خطاب الوضع الطلب دون خطاب  
 التكليف لزوم قلب الوضع وعكس الموضوع له فان وضع الحكم التكليفي الامر بتفريع الذمة وهو يلزم الطلب والحكم



واجب والقضاء فعله بعدة استدراكا لمافات عمدا وسهوا يمينه من  
 الواجب ١٢ بعد وقت المقدور وشرعا ١٢

فعله كالمسافر او لم يتمكن لما نزع شرعا كالحيض او عقلا كالنوم فتسمية  
 من حيث الشبهة مع المقضي في الاستدراك  
 أولا بقدر ١٢

الحج الصحيح بعد الفاسد قضاء فجاز ومن جعل الاداء والقضاء في

بالجماعة بعد الصلوة منفردا يكون اعاده على الثاني لان طلب الفضيلة عذر لا على اول لعدم التحمل كذا في التلويح  
 له قوله واجب آه قال في الحاشية اختلف في وجوب الاعادة فصرح غير واحد من مشراح اصول فخر الاسلام  
 كما في التقرير بانها ليست واجبة بل خرج عن العدة بالاول والثاني جائز مجموعا سهوا فليس باداء ولا قضاء و  
 ذهب الشرحي والوايسري الى وجوب حتى قال الوايسري يكون الفرض هراثنائي وعلى هذا داخل في الاداء والمضى الى الفرض  
 هو الاول اذا عدم السقوط به فخرج ترك الركن لا الواجب لكن الاعادة واجب مبتدأ بعد كل صلوة ادبت مع كراهية  
 الجرد الاول فوقت الاول وقتة ومن ثم كان اعادة القضاء قضاء ١٢ له قوله فعله بعده آه يعني القضاء ما  
 فعل بعد وقت الاداء استدراكا لما سبق له وجوب مطلقا وقوله مطلقا تنبيه على انه لا يشترط الوجوب عليه ليحل  
 قضاء النائم والمأثني والا وجوب عليهما عند المحققين وان وجد السبب لوجود المانع كيف وجاز الترك جمع عليه و  
 هو نيا في الوجوب كذا في التلويح وقيل بهذا معني على عدم الفرق بين نفس الوجوب ووجوب الاداء وكنا قال وهو نيا  
 في الوجوب قال في الحاشية ان قلت الفعل قبل الوقت ما هو قلنا الفعل لا يتقدم على وقتة والوجود قبل الوقت مانع  
 عن لزومه فيه والزكوة المعجلة لما وجد سببها قبل وقتها بذلك موسعا فلا تقديم انتهى ١٢ له قوله كالمسافر الخ  
 كصوم المسافر فانه قادر على ان ياتي بالصوم في رمضان وليس مانع شرعي وغير شرعي يمنع من الصوم فانه ان صام عن  
 رمضان يكون اداء وان صام عن غيره يكون قضاء ١٢ له قوله كالنوم فانه يمنع النائم في الوقت عن الصلوة  
 فيه عقلا اذ لا خطاب للغافل وعليه القضاء بعد ان يستيقظ ١٢ له قوله فتسميته الحج آه جواب سوال مقدم تقريره  
 ان القضاء لا يتصور الا في الوقت فانه عبارة عن ما فعل بعد وقت الاداء استدراكا لمافات واما المطلق فلا يتصور  
 القضاء فيه اذ وقتة كل العمر فكيف يسون الحج الصحيح بعد الفاسد قضاء فتقريره الجواب واضح قال السيد في حاشي شرع  
 المختصر بخلاف الحج فان وقتة مقدرة معين لكنه غير محدود فيوصف بالاداء ولا يوصف بالقضاء لوقوعه دائما فانه قد له  
 شرعا فاما اطلاق القضاء على الحج الذي يستدرك به حج فاسد فجاز من حيث الشبهة مع المقضي في الاستدراك انتهى ١٢

غير الواجب بدل الواجب بالعبادة مسألة تأخير الفعل مع ظن الموت

لا مع الشك ١٢

في جزء من الوقت معصية اتفاقاً فان لم يمت وفعله في وقته فالجهر

أي على قدر الواجب في وقت الذي ظن الموت فلم يمت ١٢

على أنه أداء لصدق حدة عليه وقال القاضي قضاء لأن وقته شرعاً محسب

وبذا وقع بعد وقته ١٢ أي سلا دار ١٢

أبو بكر سائق ١٢

الوقت ١٢

ظنه قبله ويرد عليه اعتقاد انقضاء الوقت قبل دخوله فاذا بان الخطأ

أي القاضي إلى كبريا قال ١٢

المكمل ١٢

من التفسير من امر من ظن انقضاء الوقت ١٢

خطأ الاعتقاد ١٢

وفعل في الوقت فهو أداء اتفاقاً أقول الفرق بين فان في الأول اعتقاد

أي في ظن الموت ١٢

فلا اشتراط اعتقاد اليقين للخطأ ١٢

لأنه قوله بدل أي معنى من أطلق الاداء القضاء في غير الواجب فقال بالعبادة ان وقعت في وقتها المقدر له شرعاً  
فاداء ولا انقضاء قال في الحاشية وقد عرفت على هذا بان الاداء تسليم عين ما طلب شرعاً والقضاء تسليم المثل انتهى ١٢  
قوله معصية أي لأن الجزء الذي ظن المكلف موته فيه هو الجزء الآخر باعتبار المكلف لعدم بقاء المكلف بعد هذا  
الجزء فالموت يجعل البعض وهو من الاداء إلى الجزء الذي ظن الموت فيه خطأ أي كل الوقت وترك الواجب كل الوقت موجب  
العصيان وتقسيم منه حكم ما إذا شك في الموت وهو أنه لا يحصى في التأخير قال في الحاشية أقول فيه دليل على أن الآخر  
الذي يتعين للعبية ويتحقق به الموضع العلم من أن يكون يحسب الواقع أو باعتبار المكلف فالمرجوب يجعل البعض كلاً وعلى  
هذا يتجه قول من قال بالعصيان في تأخير من ظن السلامة ومات فجاءه دليل تحقق الوجوب ولا يتجه رده على ما قيل أن الواجب  
ما يذم تاركه في جميع وقته باختياره وبما تركه في البعض بالإختيار وفي البعض بالموت وبأن الموت لا يصح سبباً للعصيان  
فلا يصح على تقديره كما على تقدير عدمه اتفاقاً والمأجور يقال جاعل البعض كلاً إنما هو ظن الموت لأنفسه على أن اتفاق  
الوجوب قد يكون بوجود المانع كاسفر والمرض والحيض إلى غير ذلك قال ١٢  
قوله بحسب ظنه قبله أي قال شاع  
المحقق لاختلاف المعنى لانه بالاتفاق وقع في وقته المقدر له شرعاً وإنما الخلاف في التسمية فهو سميته قضاء ومن سميته  
اداءً إلا أن يريد القاضي وجوب نيته القضاء بناء على أن ذلك الظن كما صار سبباً لتعين ذلك الجزء وقصار سبباً  
أيضاً لخروج ما بعده عن كونه مقدراً له أولاً بالكلية وهو بعيد أذ لم يقل أحد لوجوب نيته القضاء إذا خرج ما بعده عن كونه  
مقدراً له أولاً في نفس الامر ١٢

عدم الوقت مطلقاً وفي الثاني اعتقاد عدم وقت الادعاء فالاول متصيق

من كل وجه بخلاف الثاني فتأمل ومن اخر مع ظن السلامة ومات  
 فانه متصيق في اعتقاده من وجه الاداء دون وجه القضاء وبعد التضييق كذلك يكون اداء لا قضاء ١٢  
 سواد كان اداء او قضاء ١٢  
 لان الكلام في الموسع ١٢  
 في الوقت الاول ١٢  
 هذا انما ١٢

فجاءة فالتحقيق انه لا يعصى اذا التاخير جائز ولا تاثير بالجائز والقول

بان شرط الجواز سلامة العاقبة لا العلم به حتى يؤدي الى التكليف  
 اي شرط جواز ان لا يعصى نفس السلامة لا العلم بالسلامة ١٢  
 اي ليس شرط الجواز العلم بالسلامة ١٢  
 اي انما في الجزء الاخير ١٢  
 اي انما في ١٢  
 بالتاخير ١٢  
 بخلاف السلة الاول فان التاخير ليس بجائز مع الموت فان التاخير مصيبة ١٢

المحال يقتضي التخيير بين ممكن وممتنع وهو يرفع حقيقة التوسع فتدبر فوق

فجره قوله والمقول الخ ١٢ لان العلم بالسلامة محال عادي نفس السلامة اما فواقع ١٢

قبل دخوله واخر الفعل ولم يشتغل به فانه يعصى اتفاقاً في قوله اداء اتفاقاً بلا خلاف فلا اثر للاعتقاد البين  
 الخطاء وفي حاشية شرح المختصر ظاهرة انه قياس خلفي اي لو كان في الفعل في الوقت المشروع ادلاء مع تاخيره عن الوقت  
 المظنون قضا لازم ايكون قضاء ايضاً لاعتقاد انقضاء الوقت ولازم باطل بالاتفاق فكذلك الملزوم انتهى ١٢ في قوله  
 فتأمل قال في الحاشية اشارة الى ان هذا الفرق غير نافع لان القاضي جعل له ذلك مع الظن لتحقيق العصيان في الاول  
 وتحقيق القضاء فيما اعتقد القضاء ثم وقع في الوقت ويدفع بان العصيان لا ينافي الاداء كما لو اخرج في الثاني بان الظن معتبر  
 فيما لم يظهر فساد فانه اظهر فلا عبرة به فتدبر ١٢ في قوله حتى يؤدي يعني شرط جواز التاخير الى الجزء الاخير نفس  
 سلامة العاقبة فانه وان لم يكن اختياراً بالمكلف لكنها واقعة فلم يؤدي شرط الى التكليف المحال بخلاف العلم بالسلامة  
 فانه ممتنع الحصول بالعادة فشرط يقضي الى التكليف بالمحال وحاصل القول ان الشرط نفس السلامة لا العلم  
 بها فان يؤدي الى التكليف المحال وهو غير جائز ١٢ في قوله حقيقة التوسع يعني ان شرط بجواز التاخير نفس  
 سلامة العاقبة فيؤدي الى التخيير بين ممكن وممتنع فانه ان لم يمت المكلف الى الجزء الاخير فالتاخير اليه جائز وان  
 مات قبل الجزء الاخير فالتاخير اليه ممتنع فالمكلف حينئذ مخير بين ممكن وممتنع وهو محال وهو كونه معدوماً يرفع حقيقة  
 التخيير وهو يرفع حقيقة التوسع لان الموسع مندرج تحت التخيير وكان الكلام في الواجب الموسع ١٢ في قوله فتدبر  
 لعله اشارة الى انه منقوض بالواجب العمري فان التاخير فيه الى آخر العمر جائز في الشرعي فلم يأت بمات فجاءة يلزم  
 ان لا ياتم فانه لا تقصير منه ولا اثم الا بالتقصير مع انه اثم والحجاب بان التاخير فيه مشروط بشرط عدم فوت الواجب بالكلفة

ابن الحاجب بين ما وقته المراكم فيعصى وبين غيره فلا يعصى  
أي الواجب الموسع

ليس بسديد لان الوجوب مشتق وعذرة الفجاءة عام وفيه ما  
بين الواجب الموسع والواجب العمري ١٢ فيها فلو كان هذا العذر غير موجب لم يعصيان  
فيه مسألة اختلفت في وجوب القضاء هل هو بامر جديد وعليه  
في الواجب الموسع ويمكن في الواجب العمري ايضا كذلك فلا فرق ١٢

الاكثر او بما يوجب الاداء وهو المختار لعامة المخفية فلهذا الاختلاف

في القضاء بمثل معقول فقط لما صرح به البعض او مطلقا كما هو  
دون القضاء بمثل غير معقول فانه لا خلاف في انه يكون بسبب جديد ١٢

وعند فقدانه يلزم التاخير منظور فيه ١٢ له قوله ما وقته المرأة يعني فرق ابن الحاجب بين الواجب الذي وقته  
العمر وبين غير ما وقته العمر وهو الواجب الموسع فانه في الاول ان آخره المكلف عن الوقت مع ظن السلامة ومات  
فجاءة يعصى بخلاف الثاني فانه بالتاخير مع ظن السلامة والموت فجاءة لا يعصى وروى المصنف رحمه الله عن الفرق  
بانه ليس بسديد فانه ان كان سبب العصيان هو الواجب فينبغي ان يكون مقبولا في الواجب العمري ايضا ١٢ له قوله لم  
ما فيه قال في الحاشية في اشارة الى الفرق الذي ذكره السيد قدس سره من قبل ابن الحاجب وهو ان في الموسع الذي  
وقته العمر لو جاز له التأخير اجبا واذا مات لم يعصى لم يتحقق الوجوب اصلا بخلاف الظرفان جازا تاخيره الى ان تضيق  
الوقت قيل اذا فرض وقوع الفجاءة قبل وقت التضيق فلو جاز له التأخير واذا مات لم يعصى لم يتحقق الوجوب اصلا  
فلا صوب ان يقال ترك الظاهر في الصورة المفروضة ليس في جميع الوقت المقدر له شرعا بخلاف ما وقته المرأة  
ترك بالفجاءة لانه ترك في جميع وقته وهو تمام عمره اقول منقوض من ظن الموت في وسط الوقت الموسع والمراد ان يعصى  
اتفاقا مع انه ما ترك في جميع وقته المقدر له شرعا والنظر كما يجعل البعض كذا يجعل الكل بعضا لان الفجاءة على خلاف  
النظر والفرق تحكم فلا صوب كما في شرح المنهاج التزام جواز انفصال الوجوب عن وجوب الاداء قال انتقي ١٢ له قوله  
اختلفت الخ اعلم ان القضاء يجب بامر جديد عند عامة اصحاب الشافعي والعراقيين من شاذنا وعند المحققين من عامة  
المخفية يجب بالسبب الذي يوجب الاداء وحاصل الخلاف يرجع الى ان عندنا النص الموجب لاداء وهو قوله تعالى فيمن كان منكم  
وقوله كتب عليكم الصيام دال بعينه على وجوب القضاء لاحاجة الى نص جديد لوجوب القضاء وهو قوله تعالى فيمن كان منكم

انما هو في هذا المقام من الاستدلال على ان الواجب الموسع هو الذي وقته المرأة

الظاهر للاكثر ان عدم اقتضاء صوم يوم الخميس صوم يوم الجمعة بديهي وان

الى ان لم يكن بديها <sup>اي استدلال</sup> كان ادعاء وسواء وهذا انما يتم لو ادعوا الانتظام لفظا وهو بعيد ولعل  
 اى ان اقتضاء مكان اداء وسواء <sup>اي عامة الخفيفة ١٢</sup>

مقصودهم ان مطالبة شئ يتضمن مطالبة مثل عند قوته فاجاب  
 اى عامة الخفيفة ١٢ <sup>شئ ذلك</sup> اى الاداء ليس موجبا

الاول ايجاب التاخي لعدم معرفات القضاء بمثل معقول او غيره يجوز ان  
 اى القضاء بذلك النفس ١٢

يكون غيره نصا كان او قياسا لكن الكلام في اصل الوجوب فافهم وما عجا  
 اى اصل سبب وجوب القضاء بل هو امر لا اداء المرجح <sup>فانه ذنبي</sup>  
 او آخر غير امر لا اداء ١٢

ايضا ادعى سفر فعدة من ايام اخر وقوله عليه السلام من نام عن صلوة او نسيها فليصل اذا ذكرها بل انما ورد للاعلام ببقاء  
 الواجب وسقوط شرف الوقت لا الى مثل وضمان فيما اذا كان اخراج الواجب عن الوقت لعذر ١٢ <sup>له قوله لا اكل</sup>  
 ادعاءه وحاصل استدلال الاكثر انه لو كان القضاء بالسبب السابق لكان النفس السابق مقتضيا وليس كذلك  
 فان قولك صوم يوم الخميس لا يقتضي صوم يوم الجمعة وهو بديهي ولو اقتضاه لكان اداء فانه النفس للاداء بمنزلة العقل  
 صم اما يوم الخميس واما يوم الجمعة على التخيير ولكانا سواء فلا يصح بترك الصوم يوم الجمعة وبهذا باطل فالتقضاء بسبب  
 سابق باطل <sup>له قوله انما يتم</sup> آه يعني بهذا الاستدلال انما يتم لو ثبت ان الخفيفة يدعون ان نفس الاداء ينظم  
 بلفظه وجوب القضاء ويدل عليه كما انه ينظم لوجوب الاداء حتى يكون معنى قولنا صوم يوم الخميس صم بهذا اليوم ويوم الجمعة  
 ولكن معناه انه امر بالصوم وبايقاعه في يوم الخميس فلما فات ايقاعه في يوم الخميس الذي به كان المأثر به بقي الوجوب مع  
 نقص فيه وجبته لا يلزم اقتضائه خصوص يوم الجمعة ولا كونه اداء فيه ولا يكون صوم اليومين سواء ١٢ <sup>له قوله فاجاب</sup>  
 الاول آه فان ايجاب الاول يدل على ان ذمة المكلف مشقولة بما اوجب عليه فلا بد من تفريغ الذمة والتفريغ لما  
 باتيان ما اوجب او باتيان مثل ما اوجب عنه فرت ما اوجب ١٢ <sup>له قوله نعم</sup> آه دفع دخل مقدور وتقريره انه اذا  
 كان القضاء واجبا بما يوجب الاداء كما هو المختار عندكم في الحجة الى النصوص والقياس الواردة في القضاء كمثل قوله  
 تعالى فمن كان منكم ايضا او على سفر فعدة من ايام اخر وقوله عليه السلام من نام عن صلوة او نسيها فليصل اذا ذكرها ايجاب  
 عنه بان تلك النصوص معرفات بان في ذمة المكلف وجوبا لا يقتض بالفتوات وانما وردت للاعلام ببقاء الواجب عليه



به في المشهور ان مقتضاه امران الصوم وكونه في الخميس فاذا اجهز عن الثاني  
 له اي الغوات الصوم يوم الخميس<sup>١٢</sup> مقتضى يوم الخميس<sup>١٣</sup>

لغواته بقي اقتضاؤه الصوم مطلقاً في غاية السقوط اذا لا وجوب الا  
 سوا كان في الجمعة او غيره<sup>١٢</sup> للصوم في يوم الخميس<sup>١٣</sup>

بالقيد ولهذا لا يجب قبله ومن وجوب المقيد لا يلزم وجوب المطلق  
 في يوم من الايام<sup>١٢</sup> الصوم<sup>١٣</sup>

مطلقاً بل فيه وفي شرح المختصر هذه المسئلة مبينة على ان المقيد هو المطلق  
 اي ضمن هذا المقيد<sup>١٣</sup> سوا كان في ضمن هذا المقيد الاداء

والقيد وهما يتعدان وجوداً في الخارج او يتعدان فيه اقول القيد ههنا  
 وبه يوم الخميس<sup>١٢</sup> اي الخارج<sup>١٣</sup>

والقياس من غير ان ثبت فيكون بقاؤه المنذور اذا اعتكاف المتقيان على الصوم والصلاة بما مع ان كل منهما عبادة ثبت  
 بسببها ثابته بانفس الوارد في بقاؤه وجوب الصوم والصلاة ويكون الوجوب في الكل بالسبب السابق<sup>١٢</sup> له قوله ان مقتضاه  
 هذا رد استدلال اكثر وتقريره انما لا نسلم بداهته عدم اقتضاء يوم الخميس صوم الجمعة بل الاقتضاء بين فان مقتضى يوم الخميس  
 امران الاول الصوم والثاني كونه في يوم الخميس فان المقيد هو المطلق مع القيد فالصوم والصوم والقيد يوم الخميس والقيد يوم  
 يوم الخميس لا يفي بالانتفاء القيد فاذا اجهز من صوم يوم الخميس لغواته لا يلزم منه اجهز مطلقاً سوا كان في الجمعة او غيره  
 فينبغي لا يلزم كون يوم الجمعة اداءً لانه وقت ما هو حاصل بالقيد وقد اشتمل في غير وقتها وهو المقصود من القضاء  
 ولا يلزم سوا ايضا فان الاقتضاء يوم الخميس اولاً وبالذات والصوم يوم الجمعة ثانياً وبالعرض<sup>١٢</sup> قوله في غاية  
 السقوط آه يعني ان هذا الروي في غاية السقوط اذا الوجوب في يوم الخميس بقيد يوم الخميس اذا لا وجوب الا بالقيد ولهذا لا يجب  
 الصوم قبل يوم الخميس في يوم من الايام ولا يلزم من وجوب المقيد وجوب المطلق فلا نسلم ان مقتضى يوم الخميس امران بل  
 مقتضاه الصوم في يوم الخميس فقط<sup>١٣</sup> قوله في شرح المختصر قال في الحاشية قيل الاختلاف مبنى على ان المطلوب  
 في العبادة الموقوفة انما هي العبادة فقط لا الوقت لكنه محتمل ان يكون مشروطة حتى لا يصلح شرعاً بدونه وان لا يكون صفة نفسها  
 مشروطة به بل كمالها فاذا كانت بقى اصل وجوبها مع نقص القول فيه فخار اذ لزوم العصيان بالتأخير متفق عليه مع ان ترك  
 الاول كما في المنذور لا يكون محصية اتفاقاً على انتهى<sup>١٢</sup> قوله هما يتعدان وان آه يعني لا خلاف في انما اذا تعلقتا صوماً  
 مخصوصاً وتلقا صوم يوم الخميس فقد تعلقتا امرين يعني الصوم وخصوص يوم الخميس وتعلقنا بلغطين فاما ان المأمور به هو هذا الامر

ظرف زمان واتحاد مقولة متى بالمظروف وان صح فلا يلزم من انتفاء

اي في صوم يوم الخميس ١٢ اي الصوم منفرد ١٢ عند اهل العقل ١٢ انتفاء المظروف ١٢

فرد منها انتفاؤه اتفاقاً فتأمل ونوقض مختار الحنفية بنذر اعتكاف

قوله متى ١٢

قانه وحقن ١٢

يعني نذر ان يعتكف في

رمضان اذا لم يعتكفه حيث يجب قضاؤه بصوم جديد ولم توجه

لما منع من الاعتكاف ١٢

اي منعه من الاعتكاف

النذر والجواب ان نذر الاعتكاف كان موجبا له لانه شرطه لكرها

الاعتكاف ١٢

ان اوشئ واحد يصدران عليه ويعبر عنه باللفظ المركب عنهما مثل صوم يوم الخميس مثلا فمختلف فيه فمن ذهب الى الاول جعل  
القضاء بالامر الاول لان المأمور به شيان فاذا انتفى احد بما يعني الخاص بقي الآخر يعني المطلق فثبت بالامر الاول و  
من ذهب الى الثاني جعل القضاء بامر جديد لانه ليس في الوجود الاشئ واحد فاذا انتفى سقط المأمور به ثم اختلف في هذا الاصل  
وهو ان المطلق والقيد بحسب الوجود شيان اوشئ واحد يصدر عن عليهما المعنيان ناظر الى الاختلاف في اصل آخر وهو ان تركب  
الماهيته من الجنس والفصل وتمايزهما بل هو بحسب الخارج او بحسب العقل فان قلنا بالاول كان المطلق والمقيد شيين  
لانهما بمنزلة الجنس والفصل وان قلنا بالثاني وهو الحق كان بحسب الوجود شيئا واحدا كما في شرح الشرح في توجيه كلام  
شارح المحقق والحاصل ان من قال ان المطلق والمقيد متعده ان في الخارج جعل القضاء بالامر الاول فانه حينئذ  
كان ايجاب كل منهما معاثرا لا يوجب الاخر فلنص الموجب للاداء ايجابا بطلان مطلق ومقيد فاذا انتفى الخاص بقي المطلق فوجب  
القضاء لتفريغ الذمة بموجب هو النص الاول ومن قال انها شئ واحد فعند انتفاء القيد ينتفي المقيد والمطلق ايضا لانه  
ليس في الوجود الاشئ واحد فيكون ايجاب القضاء بامر جديد ١٢ له قوله اتفاقا لان اتحاد الظرف مع المظروف  
ليس بالذات الاتري الى تبدل الليل والنهار مع عدم تبدل الزمانيات فباتحاد الظرف مع المظروف لا يلزم انتفاء المظروف  
عند انتفاء الظرف فلا يلزم من بطلان ايجاب القيد بطلان ايجاب المطلق فلا احتياج الى امر جديد بخلاف ما اذا كان احدهما  
جنسا والاخر فصلا فان الاتحاد فيه بالذات فيلزم من بطلان ايجاب الواحد بطلان ايجاب الآخر فيحتاج الى امر جديد وبهنا  
ليس كذلك فليس هذا المسئلة مبينة على الاتحاد والتعدد ١٢ له قوله لم يوجب النذر آه يعني من نذر ان يعتكف في هذا  
الشهر مشير الى رمضان فصامه ولم يعتكف لزمه قضاء الاعتكاف متتابع بصوم مبتدئ ولا يجوز ان يعفى في رمضان اخر  
مكتفيا بصومه فلو كان القضاء بالسبب الاول وهو النذر مجازا ذالك لان رمضان الآخر مثل الاول في كون الصوم مشروعا فيه

ظہر اثرہ لما نفع وهو وجوبہ قبلہ فلما زال ظہر اثرہ ولهذا لا یقضى فی  
ای اثر نفع الا حکمات فی ایجاب الصوم الجدید ۱۲ المانع بانقضاء رمضان ۱۳ ای اثر نفع الا حکمات فی ایجاب الصوم الجدید ۱۴

رمضان آخر ولا واجب آخر سوى قضاء رمضان الاول اذا خلف  
 اي قبل الف ١٢  
 اذا لم يصوم في رمضان الاول فغيره قضاء الاحتكاك في ٢  
 اي ولا في واجب آخر ١٢

في حكم الاصل هذا مسئلة مقدمة الواجب المطلق واجب مطلقا  
وهو الذي لم يتوقف  
وهو في الامر بمقدرة كالوضوء للصلاة  
عنه في قوله تعالى اليوم الصلوة ١٢

مستحق عليه وكون الاعتكاف فيه ميمًا ولما لم يجز علم انه بسبب جديده يوجب الاعتكاف بالصوم مقصود مخصوص به ١٢ قوله  
والجواب آه تقريره ان الاعتكاف لا يصح الا بالصوم لان الصوم شرط لنذر الاعتكاف يوجب الصوم الجديد فوجب  
ان يصوم مقصودا ابتداء بمجرد نذر الاعتكاف لكن لم يظهر اثر النذر في ايجاب الصوم الجديد للمنع وهو شرف رمضان  
الحاضر لان العبادة في رمضان افضل عن العبادة في غيره فلما زال المانع بانقضاء رمضان بحيث لا يمكن دركه الا بوقت  
مديد يتولى فيه الحيات والموت وهو من شوال الى رمضان اخر عاد الى الاصل موجباً للصوم مقصود بنذر الاعتكاف ولهذا  
اذا لم يصم صوماً مقصوداً وجاء رمضان الثاني لا يقضى فيه ولا في واجب آخر لان الصوم غير مقصود للاعتكاف فيما  
بخلاف ما اذا لم يصم في رمضان الاول لمريض منع من الصوم في يجوز الاعتكاف في قضاء رمضان اذا اعتكف في كل ليلة  
فكما كان الاعتكاف ميمًا في رمضان الاول صح في قضاء صومه بهذا ١٣ قوله مقدمة الواجب الا العلم ان  
الواجب اما مطلق غير مقيد بمقدمة التي توقفت عليها فذلك الواجب كالصلوة بالنسبة الى الوضوء واما مقيد بمقدمة التي  
توقفت عليه فذلك الواجب كالمسعى يوم الجمعة بالنسبة الى النداء فان السعي الى الجمعة واجب بالنداء في قوله تعالى  
اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله الآية فالسعي اليها موقوف بالنداء الذي هو مقدمة له بخلاف المطلق  
فان الصلوة وان كانت واجبة بالوضوء موقوفة عليه ولكنها غير مقيدة به في قوله تعالى واقموا الصلوة فهي  
بالنسبة الى الوضوء مطلق ولم تقيد به وان كانت مقيدة بالوقت في قوله تعالى واقم الصلوة له لو كان الشئ الواجب  
المطلق عالماً يقيد ايجابه بما يتوقف عليه لا ما لم يقيد ايجابه بشئ احد فان ايجاب كل فعل مقيد تقديراً بوجوده وعمله  
والقدرة الممكنة فيه الى غير ذلك اذا عرفت هذا فاعلم ان مقدمات الواجب المطلق واجب مطلقاً سواء كان سبباً  
لذلك الواجب او شرطاً في الشرع كالوضوء للصلوة حيث جعل الشارع الوضوء شرطاً للصلوة او في العقل كترك  
النوم لاقامة الصلوة فان العقل يقتضي ان الصلوة لا تنقام الا بترك النوم او في العادة كغسل جزء من الرأس بغسل الوجه  
فان غسل جزء من الرأس غير ممكن في العادة وان امكن غسل الوجه بدون غسل جزء من الرأس عند العقل ١٤

اي سببا او شرطا شرعاً كالوضوء او عقلاً كترك الضد او عادة كفعل  
في الشرع ... معلومة ١١ اي في العقل ١٢ كترك الزم للمعلومة ١٣ اي في العادة ١٤

جزء من الرأس لغسل الوجه وقيل في السبب فقط وقيل في الشرط الشرعي  
اذ غسل الوجه لا يمكن في العادة بدون غسل جزء من الرأس ١٥ اي مقدمة الواجب واجب في السبب دون الشرط ١٦

فقط وقيل لا وجوب مطلقاً لنا ان التكليف به بدون تكليف المقدمة  
سواء كان سبباً او شرطاً ١٧ اي عند القائلين ان مقدمة الواجب المطلق واجب مطلقاً سبب كان او شرطاً ١٨

يؤدي الى التكليف بالمحال الا ترى تحصيل اسباب الواجب واجب و  
اي الاجماع على الوجوب لا الوجوب بالاجماع منه ١٩

واسباب الحرام حرام بالاجماع وما قيل يجوز اينكون وجوبها لغيره  
اي لغير التكليف ٢٠

كالإيمان ففيه ان الكلام بالنظر اليه ان قلت لا يلزم الامر تصريحاً  
بالواجب كالإيمان فانه واجب بنفسه على مقدمة الواجبات وليس وجوبها ٢١

له قوله في الشرط آه اي ذهب ابن الحاجب من المالكية ان مقدمة الواجب المطلق واجب اذا كانت تلك المقدمة  
 شرطاً شرعياً للواجب من غير ان يكون شرطاً عقلاً او عادة او سبباً ٢٢ له قوله الى التكليف بالمحال آه لان المقدمة  
 لما لم يجب يجوز عدمها وكون الواجب مع عدم المقدمة محال والتكليف بالمحال باطل وذكر الامام في المحصول ان  
 الامر بالشئ لو لم يقتض وجوب ما يتوقف عليه لكان مكلفاً بالفعل ولو في حال عدمه لانه لا يدخل له في التكليف مع  
 ان الفعل في تلك الحالة لا يمكن وقوعه لان المشروط يستحيل وجوده عند عدم شرطه فيكون التكليف به اذ ذاك تكليفاً  
 بالمحال ٢٣ له قوله بالنظر اليه ان الكلام في وجوب المقدمة بالنظر الى وجوب الواجب الذي يذو المقدمة له حاصله  
 انه اذا كان شئ ما واجباً لمقدمة وفرض ان لا دليل هناك على وجوبها فهل يستلزم وجوب ذلك الشئ وجوبها ام لا تدبر  
 منه رحمه الله تعالى له قوله تصريحاً اي ان قلت كيف تجب مقدمة الواجب وهي غير مأمورة بها فانه كانت واجبة  
 كانت مأمورة لان الواجب يثبت بالامرة لا يلزم الامر تصريحاً وحاصل الجواب انه لا نزاع في في الامر الصريح بان  
 نقول المقدمة واجبة بامر صريح بل المراد ان مقدمة الواجب تجب بوجوب الواجب وليست واجبة وجوب فالنزاع في الواجب  
 الاستتباعي للمقدمة لاني الوجوب الصريح لها ولا يلزم الامر تصريحاً للوجوب الاستتباعي حتى يرد انها كيف تجب مع  
 انها غير مأمورة بامر صريحاً ٢٤

قلت لا نزاع في ذلك بل المراد انه يستتبعه وهو معنى قولهم ايجاب  
 اى الامر صريحا ١٢ اى وجوب الواجب ١٢ اى وجوب المقدمة ١٢

المشروط ايجاب الشرط ولهذا لا يلزم الامعية واحدة بالنظر الى  
 اى لاجل هذا الاستتباع بذكر الواجب مع المقدمات ١٢

الواجب الاصل لا المعاصى بالنظر الى الاسباب والشروط قالوا  
 انما يلزم بعدم الوجوب مطلقا ١٢ تركه ١٢ بل صفة الواجب الاصل منسوبة اليها بالعرض ١٢  
 لو وجب لزوم تعقل الموجب له قلنا ممنوع وانما يلزم لو كان صريحا  
 اى مقدمة الواجب ١٢ اى الامر ١٢ اى مقدمة الواجب ١٢ تعقل الموجب ١٢ تلك المقدمة ١٢

له قوله بالنظر آه قال في الحاشية اعلم انه ان كان النزاع في وجوب المقدمة بمعنى ان الخطاب يتعلق به و  
 كان الوجوب المتعلق بالمقدمة مقصودا من الخطاب المتعلق بذلك الواجب فالحق ان مقدمة الواجب ليس بواجب مطلقا  
 واستثناء ابن الحاجب للشرط الشرعي فقط وجعله الشرط الشرعي بمنزلة الخطاب المتعلق بوجوبه يحكم لان العقل الرسمى  
 فكانه مندرج نفس الخطاب المتعلق بالواجب وان كان النزاع في الاثم فالحق مع الجمهور ان مقدمة الواجب واجب  
 مطلقا والثاني هو الحق لان غرض المجتهدين يتعلق بكون مقدمة الواجب واجبا مطلقا سواء تعلق به الخطاب ام لا اذ مقتضى  
 استنباط حكم الوجوب مطلقا كما في الدلالة والاشارة انتهى وفي فوائح الردود والظاهر ان المنكرين لا يتكبرون بهذا بل  
 انما انكروا الوجوب صريحا فالنزع لغظي وان انكروا هذا المعنى فقد ظهر فساد استغنى وفي حاشية شرح المختصر فاعلم انه  
 ان كان النزاع في ان الامر بالشئ بل هو الامر بمقدمة بمعنى ان الخطاب يتعلق به وكان الوجوب المتعلق بالمقدمة  
 مقصودا من الخطاب المتعلق بذلك الواجب وهو المستفاد من كلام المصنف اى ابن الحاجب في الدلائل التي  
 ذكرها في ان غير الشرط لا يجب وكذا من جواب دلائل الجمهور حيث قال ان اردت به انه لا بد منه فسلم لكنه غير محل النزاع  
 وان اردت به انه ما مور به شرعا فهو ممنوع وهو المدعى فاين ولبه انتهى ١٢ له قوله لو وجب آه يعنى لو كانت مقدمة  
 الواجب واجبة لوجب الواجب الاصل لزوم تعقل الشخص الموجب لتلك المقدمة اذ لو لم يلزم تعقل لادى الى الامر  
 بشئ واجبا به مع عدم الشعور الموجب له واللازم باطل للقطع بايجاب الشئ مع عدم الالتفات الى مقدماته ١٢ له  
 قوله ممنوع آه يعنى ان الملازمة بين الوجوب وتعقل الموجب له ممنوع وانما يلزم هذا لو كان وجوبه اصالة وبالاثر  
 صريحا وليس كذلك فان وجوب المقدمة يتبع وجوب الواجب وليس وجوبه اصالة وبالاثر صريحا بل تبعا قال في الحاشية  
 فيه اشارة الى منع دعوى ابن الحاجب من لزوم تعقل الشرط عند الامر بالواجب لانه لا يلزم من جعل شئ شرطا لتعقله طلب

ومن ههنا لم يلزم تعلق الخطاب بنفسه ولا وجوب النية فرع  
في المقدمة ١٢

إذا اشتبهت المنكوحة بالاجنبية حرمت لان الكف عن المحرام  
بحيث يعرف منكوحة عن اجنبية ١٢ المنكوحة ١٢ وهو الوطى بالاجنبية ١٢

واجب وبالكف عنهما ولو قال احدا الكما طاق حرمتا لان الاجتناب  
اي الكف عن المحرام ١٢ اي عن المنكوحة والاجنبية معا ١٢ هذا تفريع ثانيا ١٢ من غيرتين ١٢ المنكوحة ١٢

يقيناً فيه اقول فالغاية داخلية في المغيا ليعلم وجود المغيا مسألة  
اي في تحريمها ١٢ هذا تفريع ثالث ١٢ اذ علم وجودها ايضا فوفت على دخول الغاية ١٢

وجوب الشيء يتضمن حرمة ضده وقيل يقتضي كراهة ضده و  
الامر بالشيء ١٢

ذاك الفعل الا اذا كان الامر بالشروط صريحاً ولا نزاع فيه ولزوم الوجوب مطلقاً مشترك بين الشرعي وغيره انتهى ١٢ له قوله  
ومن ههنا آه يعني من اجل ان مقدمة الواجب واجبة بوجوب الواجب الاصل وتابع له لم يلزم تعلق الخطاب بنفسه  
تلك المقدمة لعدم تلك الملازمة والاستتباع ولا يلزم درج النية في ادائها ايضا فانها انما تجب فيما يكون مقصوداً بالذات  
وليوقع به الخطاب صريحاً ويكون وجوبه اصالته قال في الحاشية لا وجوب النية على ان النية بعد صريح الامر بالمقدمة ايضا  
ليس يلزم عند الحقيقة كالوضوء للصلاة انتهى ١٢ له قوله اذا اشتبهت آه اعلم ان المقام ذكر الفرعين لمقدمة الواجب  
الاول ان رجلاً وكل احد النكاح امره ما راها فزوجها الوكيل معها ثم مات الوكيل فدخلت المنكوحة في بيت زوجها للبيتوتة و  
معها اجنبية ايضا ولا يعرف الزوج منكوحة عن الاجنبية حرمت المنكوحة لان الكف عن المحرام واجب والكف عنها مقدمة له  
فحرم منكوحة والاجنبية فالحرمة بالذات للاجنبية وانما حرمت الزوجة لعدم الامتياز بينهما اذ الوطى بواحدة منهما يحتمل ان يكون  
بالاجنبية فلا يمكن التحرز عنها الا بالتحرز عنهما ولهذا قالوا ان الحلال والمحرام لا يجتمعان الا وقد غلب المحرام ١٢ له قوله قولاه  
هذا فرع ثالث للاصل المذكور حاصل ان الله تعالى قال فاعملوا ورجعكم وادبكم الى المرافق فضل الایدى الى المرافق فرض في الوضوء  
والمرافق غاية ولا يعلم وجود غسل الایدى من حيث انه مغيا بدون دخولها في الغسل فدخل الغاية من مقدمات المغيا فاذا  
كان المغيا واجبا يكون دخولها ايضا واجباً ١٢ عه قوله حرمتا لان الوطى بواحدة منهما يحتمل ان يكون وطئاً بالملقة المحرم وطئاً  
ففي تحريم وطئها اجتناب عن المحرام يقيناً ولما كان الكف عن المحرام واجبا والكف عن وطئها مقدمة له فيجب الكف عنها فحرمتا ١٢  
له قوله حرمة ضده يعني اذا وجب الشيء يفهم منه ان ضده حرام وهو مذنب بالجمهور ومختار المصنف وقيل يقتضي كراهة ضده

وقيل نفس النهي عن ضده فمنهم من عتبر في امر الواجب الندب  
الامر بالشئ ١٠

فجعلها نهياً عن الضد تحريماً وتنزيهاً ومنهم من خصص بامراً

الوجوب وقيل ليس نهياً ولا متضمناً عقلاً وعليه المعتزلة وعامة  
الامر بالشئ ١٢

الشافعية فاعتبر في النهي كذلك إلا ان الامر نهى عن جميع الاضداد بخلاف  
اي اختلاف الاقوال في النهي كذلك ١٢

النهي فانه امر باحد اضداده وقيل لا لئلا ان الامتناع عن الضد من  
اي غير المتيقن ١٢ يعني ان الامر بالشئ يقتضي حرمة ضده الى آخره وفي النهي ليس كذلك ١٢  
عن الشئ ١٢

وهو قول فخر الاسلام والقاضي الباقلاني وصدر الاسلام وانما عتبر من المتأخرين كذا في الحاشية منه وقيل الامر بالنهي نفس  
 النهي عن الضد ثم فيه تعيين عند بعضهم في امر الوجوب والندب فامر الوجوب يكون نهياً عن ضده تحريماً وامر الندب يكون نهياً  
 عن ضده تنزيهاً والبعض الآخر خصص بهذا القول ولم يعممه فقال ان الامر الوجوب يكون نهياً عن ضده تحريماً ودون امر  
 الندب فحده المندوب ليس نهياً عنه لانه لا يحرم ولا ينهى تنزيهاً وقيل الامر بالشئ ليس نهياً عن ضده ولا يكون متضمناً للنهي عن  
 ضده عقلاً وعليه المعتزلة وعامة الشافعية ١٢ له قوله ثم في الشئ آه يعني كما ان في الامر بالشئ اقوال في النهي  
 عن الشئ ايضاً اقوال لانهي عن الشئ يقتضي وجوب ضده وقيل نعب ضده وقيل النهي عن الشئ هو نفس الامر في ضده  
 وقيل النهي عن الشئ ليس امراً في ضده ولا متضمناً له ١٢ له قوله الا ان آه يعني ان الفرق بين الامر والنهي ان  
 الامر اذا كان له اضداد كثيرة فلهي نهى عن جميع الاضداد كالامر بالقيام فهو نهى عن السقوط والاضطجاع وغيرهما بخلاف  
 النهي فانه امر باحد اضداده الغير المتيقن ١٢ له قوله الى الاقتناع آه دليل على فريب الجمود ومختار المصنف تقريره  
 ان جعل الملزوم واللوازم واحداً في محمولته يجعل الملزوم وان لم تكن كذلك بل كانت محمولة بجعل متأنف لازم انفكاك  
 اللوازم عن الملزوم بان يكون الملزوم محمولاً لا يكون الجعل في اللوازم فيلزم انتفاء اللوازم مع وجود الملزوم و  
 هو باطل ولما كان الامتناع عن الضد من لوازم وجوب الفعل فما يقتضي الوجوب يقتضي الامتناع  
 عن الضد ١٢ له قوله ومثله آه اي مثل الاستدلال في الامر بان يقال ان الاشتغال بضده من لوازم  
 التحريم واللوازم محمولة بجعل الملزوم لا بجعل جديده والا لزم امكان الانفكاك ١٢

فما يقتضي الوجوب يقتضي الانشاع

لوازم وجوب الفعل واللوازم مجعولة يجعل الملزوم لا يجعل جديداً

الفتنة  
١٢

والالزام امكان الاثفكاك وبمثله يقال في النهي وفيه شئ فالخطاب

في الامر والنهي ١٢

بين اللوازم والملزوم وهو باطل ١٢

واحد بالذات والتفات وبالاصلالة والتبعية كما في ايجاب المقدمة

وجوب الشئ ١٢

ومن ههنا قيل يقتضي كراهة ضده فان خطاب الضمن انزل من

او دون مرتبة ١٢

اي من اجل الخطاب بالاصلالة والتبعية ١٢

خطاب الصريح لكن يلزم اطلاق المذكورة على الممتنع ان قلت فالامر

اي انقياس شئ ١٢

اي القعود ١٢

اي النهي الصريح الذي هو خطاب ايضاً ١٢ مما قيل ١٢

له قوله وفيه شئ قال في الحاشية اشارة الى ان النهي هو الكلف عن الفعل لا يتوقف على الاشتغال بفعل آخر كالنهي عن الحركة لا يتوقف على ايجاد السكون لمجاز اتيكون عدياً والقبول بان الكلف نفسه فعل مطلوب فيكون مأموراً به بخروج عن محل النزاع فقدر انتهى ١٢ له قوله كما في ايجاب آه يعني كما ان الخطاب في ايجاب الواجب بالاصلالة وفي ايجاب المقدمة بالعرض فلذلك الخطاب في الامر بالاصلالة للوجوب وبالتبعية للحرمة فلو ترك الواجب واشتغل بالضد يكون المعصية واحدة وهي ترك الواجب واما الاشتغال بالضد فهو انما كان بالتبعية وايضا الخطاب في النهي بالاصلالة للحرمة وبالعرض للوجوب فالخطاب فيها واحد بالذات والتفات بالاصلالة والتبعية له قوله انزل آه يعني ان الخطاب في الامر بالوجوب صريح وفي ضده ضمني فالمنهي في ضده الامر بالوجوب نهى عن ممتنع وهو انزل رتبة من النهي الصريح الذي هو خطاب ايضاً ولما كان الثابت من النهي الصريح الحرمة لكون الخطاب فيه بالاصلالة ففي النهي الضمني يحال الثابت منه المكراهية لكون الخطاب فيه بالتبعية فان المكراهية ادون من الحرمة له قوله لكن يلزم آه لان ضد الواجب مفسوت للواجب ولا ريب في انه حرام فضد الواجب حرام وقيل بمكراهية الضد فيلزم اطلاق المذكورة على الحرام مع انها نوعان متباينتان ١٢ له قوله ان قلت آه تقرير السؤال انا اذا فرضنا القيام مأموراً به فذلك يقتضي ان يكون كل واحد من القعود والاضطجاع منهيًا عنه عينا بحكم ان ظاهر الامر يستند من النهي عن جميع الاضداد والنهي عن القعود يقتضي الامر بالاضطجاع تخيير الحكم ان النهي امر باحد الاضداد فالاضطجاع يكون منهيًا عنه ومأموراً به تخييرًا فيكون ممتنعًا وجائزًا وتقرير الجواب منع الاستحالة وذلك لان مكان الاضطجاع بالنظر الى القعود والمنهي عنه لا يباين في امتناعه بالذات بان فرض كونه منهيًا عنه

تشریح  
وجاهت  
مصحف ١٠٤





الاول الامر لا يقتضي الاستيعاب فلا يكون نهياً عن الضد دائماً فيمكن  
 اي على وجوب الشيء يتضمن حرمة ضده ١٢ استيعاب الامر به لاوقات كلها ١٢ بل الوقت اداء ١٢

الواجب في وقت آخر ومن ههنا قيل ان الشرط ان يكون الواجب مضيقاً  
 غير وقت حرمة ١٢ اي من ان الامر لا يقتضي الاستيعاب ١٢

لكن يلزم ان لا يكون الحج وقتاً العمر الا ان يقال ذلك وقتاً نظراً اليه من حيث هو وهو  
 اي من حيث نفس الحج وذاته م

في الثاني التعيين لبيل اصيل اخرج المحل من قبول التحجير تبعاً ولاصحاب سائر  
 م لاس من حيث كونه مفقوداً للصلوة ١٢

المذاهب وجوه ضعيفة مذكورة في المبسوطات مع ما عليها فارجع اليها  
 من الكتب ١٢ من الايرادات ١٢ في الاستدلال ١٢

مسئله اذ انسخ الوجوب بقى الجواز خلافاً للغزالي لان الوجوب يتضمن  
 وعليه الجمهور ١٢ رد لاستدلال الجمهور ١٢

له قوله ان الشرط آه يعني ان الشرط في ان الوجوب بالشيء يقتضي حرمة ضده ان يكون الواجب مضيقاً اذ المباح  
 لا وجوب حرمة الضد في فواتح الرحموت والامتنع انه لا حاجة الى هذا التقيد اذ كما انه يجب الموضع في جزء من اجزاء  
 الوقت كذلك يحرم الاشتغال بفضله او اضاده فيه فان الحرمة على حسب الوجوب انتهى ١٢ له قوله يلزم آه  
 يعني يلزم على جواب المذكور ان لا يكون الحج وقتاً العمر اذ على هذا التقدير تحريم الصلوة في تمام العمر فانه اذا كان الحج  
 وقتاً تمام العمر فالامر به يقتضي حرمة الصلوة في وقت الحج ١٢ له قوله الا ان يقال آه يعني التخلص من اللزوم  
 المذكور ان وقتاً العمر نظر اليه من حيث انه نفس الحج مع قطع النظر عن كونه ضدًا للصلوة وان لم يكن وقتاً له من حيث  
 التقويت للصلوة فالوقت الذي تؤدي فيه الصلوة وقت للحج بالنظر الى نفس الحج وان لم يكن وقتاً له بالنظر الى كونه ضدًا  
 للصلوة ومفقوداً له ١٢ له قوله اخرج المحل آه وحاصله ان وجوب الشيء يتضمن حرمة ضده مقيد بما اذا لم يدل  
 الدليل القطع على حرمة ضده فانه اذا دل فلا تستلزم الحرمة وجوب الضد فالزنا وان كان ضدًا للواطئة ولكن اذا ورد الدليل  
 القطع على حرمة اللواطئة لم يكن قابلاً للتغيير ١٢ له قوله تعني الجواز آه يعني اذا نسخ الوجوب الثابت بالامر بقى الجواز  
 كصوم عاشوراء فانه قد كان فرضاً ثم نختف فرضية وبقي استحبابه الآن ولان الوجوب عبارة عن جواز الفعل مع حرمة الترك  
 فالوجوب يتضمن الجواز وحرمة الترك ولا شك ان المركب يرتفع بارتفاع احد جزئيه فالتاسخ يرتفع الوجوب بارتفع حرمة

الجواز والناسخ لا ينافيه فيبقى على ما كان قيل الجنس يتقوم بالفصل

فيرتفع بارتفاعه قلنا يتقوم بفصل آخر وهو عدم الحرج على الترك كما في المحرم

الناسخ يرتفع بمؤنة فبقي جهاداً افتدبراً عليه ان الجائز كما يطلق على المباح

يطلق على ما لا يمنع شرعاً وعلى ما لا يمنع عقلاً وعلى ما استوى الامر ان فيه  
والمنع والاباح ١١ فيمثل الواجب ١٢  
موجب مؤنة منعه في الحاشية فارجع اليه ١٣ وهو الامكان المبعوث منه في الحكمة

الترك وبقي الجواز على ما كان وعند الحنفية اذا نسخ الوجوب لا يبقى الا باحة التي تثبت في نفس الوجوب كما ان قطع الثوب كان واجبا بالامر اذا اصابته نجاسة ثم نسخ الوجوب في شرعاً فانه لم يبق القطع مستحجاً ولا سباعاً والجواز انما ثبت بدليل آخر فان لم يوجد دليل آخر فهو على الحرمة ثم اعلم النزاع بينا وبين الشافعية انما هو فيما اذا نسخ الوجوب فقط واما اذا نسخ فعل الواجب وكان حكم الناسخ الترخيم فلا يبقى الجواز بالاتفاق والمتم اختار مذهب الشافعية في المتنازع فيه وللام الفرواني عليه مع كونه شافعيًا اتفق فيه الحنفية وخالف الشافعية كلفه المستطاع واما استدلال الشافعية بسوم عاشوراء فليس بشئ فان جاز صومه الا ان انما ثبت بالحديث الوارد بذلك او هو قياس على سائر الصيامات النفلية ١٢ له قوله فيرتفع آه حاصله ان الجواز جنس للوجوب وحرمة الترك فصل له ولا تقوم بنفس الا بالفعل لتحليل وجود الجنس بدون الفصل فاذا ارتفع حرمة الترك الذي هو فصل الوجوب ارتفع الجواز ايضا الذي هو جنس له واعتزف عليه المصنف بقوله قلنا سلما ان الجنس متقوم بالفعل فيرتفع بارتفاعه ولكنه اذا لم يتقوم ذاك الجنس بفصل آخر سوى هذا الفصل لم ينافيس كذلك فان عدم الحرج على الترك فصل له ايضا فهذا الفصل يكون له ان يتقوم كما ان الجسم النامي له جنس وفصل كالجسم والنمو فاذا ارتفع النمو الذي هو فصل له لم يرتفع الجسم الذي هو جنس له لكونه يقوم بفصل آخر وهو الجاذبية اى عدم النمو قال في الحاشية يؤيد ذلك ما ذكره الحكماء في الكون والشا وحيث قالوا ان المادة تتخلع عن صورة وتكون بصورة اخرى مع بقاء المادة مجالها وقد قالوا ان الجنس مأخوذ من المادة والفصل عن الصورة وتحقق ذلك في العلوم الممكنة فارجع اليها انتهى ١٢ له قوله تدبر لعله اشارة الى ما قال في الحاشية بان التقوم بفصل آخر وهو عدم الحرج انما يصح في الجنس والفصل الذين يحاذي لهما المادة والصورة واما الذين ليس كذلك فلا والوجوب من قبيل الثاني كما لا يخفى فلا يسيروا التفريق عنه فاعل ١٣ له قوله اعلم آه يعني ان الجائز يطلق على ما لا يمنع عقلاً على ما استوى الامر ان اى الفعل والترك فيه شرعاً وهو المباح وعلى ما تعارض الادلة الشرعية

لزم  
اجزاء  
•  
الحج  
م  
ع  
ما  
يل  
يل  
ب  
ن  
ت

شرعاً او عقلاً وعلى المشكوك فيه كذلك هذا مسألة يجوز في الواحد  
وهو الذي يندرج تحته انواع مختلفة ١٢  
اي شرعاً او عقلاً  
باعتبار نوع آخر ١٣

بالجنس اجتماع الوجوب والحكمة كالسجود لله تعالى وللشمس و  
بان يكون هذا الواحد واجب باعتبار نوع وحده باعتبار نوع آخر ١٤ فانه واجب ١٥ فانه حرام  
منع بعض المعتزلة مكابرة وصرفهم الى قصد التظيم لا يجدي نفعاً

فيه كسور الحمار فان بعض الدلائل الشرعية تدل على الطهارة لبعض الآخر على النجاسة وعلى ما لا يتنوع شرعاً اي حكم الشارع بعدم  
الحرج فيه ولهذا يجوز سجنس الوجوب فيشمله ويشمل المندوب والمباح فان الوجوب عبارة عما الحرج في تركه ولا حرج في  
فعله ولهذا هو الجواز الذي يدعى الشافعية بقاءه بعد انتساخ الوجوب والخفية عدم بقاءه صرح به الاعلام فانه قد  
قيل ان الجواز مقابل للوجوب فكيف يكون جنساً له وصادقا عليه قال في الحاشية فالجواز لمعان احد ما الامكان الخاص  
الشرعي واما الامكان العقلي من جملة معانيه في العقليات وليس منها في عرف الفقهاء والثاني مقابل المحرم والثالث  
مقابل المحال والرابع ما لا يشتمل على مصلحة ومضرة وجوداً وعدماً لا شرعاً كالبلح ولا عقلاً كفعل الصبي والحمار المشكوك  
فيه في نظر المجتهد شرعاً كما في تعارض دليلين او عقلاً كما اذا لم يكن هناك دليل ثم قد يفسر الشك بالاستواء وقد يفسر  
بالاحتمال والجواز يردف له باعتبارين انتهى ١٦ له قوله اجتماع الوجوب آه الواحد بالجنس هو الذي ينبغي  
تحت انواع مختلفة كالسجود لله تعالى فانه واجب والسجود للشمس والقمر وللصنم فانه حرام فاجتمع فيه الوجوب والحرمة  
باعتبار نوعين فذلك الواحد واجب باعتبار وحرام باعتبار آخر ١٧ له قوله لا يجدي آه اعلم ان مذهب  
المعتزلة ان الحسن والقيح للافعال ذاتي لا يتوقف على الشرع ومستلزم حكماً من الله تعالى على العبد فلما كان حقيقة  
الحسن منافية للحقيقة القبح فالافعال الحسنة لا تصير قبيحة فلما اجتمع الوجوب والحرمة في فعل واحد لم يمتنع اجتماع الحسن  
والقيح في شيء واحد وهو لا يجوز ورده المصنف بانه مكابرة فانه يجوز ان يكون شيء واحد اعتباراً ان مختلفاً فباعتبار  
يكون حسناً وباعتبار آخر يكون قبيحاً فاجتماع الوجوب والحرمة باعتبارين كالحيوان فانه انسان باعتبار وحمار باعتبار  
آخر فلما قالت المعتزلة ان مجرد السجود للشمس ليس بمعصية بل قصد تعظيمها فالواجب تعظيم الله تعالى والمحرم تعظيم  
الشمس مثلاً فلم يجتمع فيه امران متنافيان ورده المصنف رحمه الله بانه لا ينبغي فهم لان السجود على قصد التعظيم ايضاً واحد  
بالجنس فالكلام فيه كالكلام في السجود ولكون كل منهما جنساً - فقصد تعظيم الله تعالى واجب وقصد تعظيم الشمس حرام  
اجتمع فيه الواجب والمحرم قال في الحاشية ولا معنى للتخصيص بافعال الجوارح بعد عموم الدليل انتهى ١٨

له اي النزاع ١٢  
انما الكلام في الواحد بالنوع فاما ان يتعد فيه الجهة حقيقة او حكما  
بان لا يمكن التعدد فيها أصلا ١٢

كما اذا تساوى في ذلك مستحيل بل تكليفه المحال او يتعد كالصلوة  
الجبته في الواحد ٣

في الدار مخصصة فعند الجمهور رخص وقال القاضي لا تصح بسقط الطلب  
م بان نوع يجب باحد لهما يجرى ١٢  
ابو بكر الباقية في ١٢  
الصلوة في الدار مخصصة ١٢

وامتددة الامام الرازي وعند احمد واكثر المتكلمين والجباني لا يصح و  
اي قول القاضي ١٢

لا يسقط لنا عدم اتحاد المتعلقين حقيقة فان الكون في الحيز وان كان  
مردودا ان متعلق الوجوب الصلوة والحرمة الغضب ١٢

واحد ابا الشخص لكنه متعدد باعتبار انه كون من حيث انه صلوة  
في ما فيه في شرح ١٢  
المفرد فاضل المبرزجان ١٢

له قوله انما الكلام آه يعني لا نزاع في ان الواحد بالجنس يحوز فيه اجتماع الوجوب والحرمة انما النزاع في الواحد  
بالنوع ففيه تفصيل فان كان جهة الوجوب والحرمة فيه واحدا حقيقة بان لا يكون التعدد فيها أصلا او حكما بان لا يكون التعدد  
فيها في حكم التوحد كما اذا كانتا امرين لكنها تساوى فيكونان في حكم امر واحد فمما احتمل حكما فيستحيل فيه اجتماعها بل تكليف  
محال فان التكليف بالايجاب حكم بان العقل يحوز فعله والتكليف بالتحريم حكم بانه لا يجوز له والحكم بالنقضين محال  
وان تعددت الجهتان فيه بحيث يجب يا هذا بها ويحرم بالآخرى كالصلوة في الدار المخصصة فعند الجمهور تصح تلك  
الصلوة فانها مشروعة في ذاتها لكونها مأمورة بها من الشارع وانما تحرم فيها الشغل فلك العيبر من غير رضاه قد  
عني عنه الشارع وقال القاضي انها وان كانت في الدار المخصصة لكن يسقط الطلب عندها او قد يسقط الفرض عنه  
فصل معصية كسر المعصية فانه حرام ويسقط به طلب الصوم واستبعد الامام الرازي قول القاضي حيث قال في الحصول  
واما القاضي فقد شك مسلما آخر فلم ان الصلوة في الارض المخصصة لا تقع مأمورا بها ولكن قال يسقط التكليف  
بالصلوة عندها كما يسقط باعذار نظري كالجنون والحيض ثم قال فيه رد على القاضي بذا عني بعيد فان الاعذار  
التي يقطع التكليف بها محصورة والصير الى سقوط الامر عن متمكن من الانتثال ابتداء ارد وذهب المتكلمون  
والجباني والبراهمة واحدا ما لك في احد الروايتين الى عدم صحة الصلوة في الدار المخصصة ١٢ له قوله لنا آه تقريره ان عدم

وكون من حيث أنه غصب قيل انتهى عن الكون في المكان المغصوب  
 فانخلقت متعلق الامر واسمى ١٢  
 وشغل الملك الغير بغير رضاه ١٢

يدل على ان الكون المطلوب في الصلوة غيره اقول الدلالة ممنوعة

فانما فرع التضاد واذا جوز الاجتماع نظرًا الى ان الامر مطلق كما هو  
 اي دلالة ١٣ بين الامر واسم المذكر ١٢  
 ما نحن فيه ١٢

حقيقته فاين الدلالة فصاركما امر عبده بالخياطة ونهى عن السفر  
 ولا حاصل في الاطلاق الحقيقة ١٢ على الكون المطلوب فيها غيره ١٢  
 اي خياطة القميص مثلاً ١٢

فخاط وسفر فانه مطيع وعاصي قطعاً والنقض بصوم يوم النحر  
 اي اشغل بما امر به وعصى بما نهى عنه ١٢ باعتبار فعل الخياطة لعدم انتهاء عما نهى به ١٢

صحة الصلوة في الدار المغصوبة لا يكون الا باتحاما والمتعلقين بان يكون متعلق الوجوب والحرمة واحداً فلو كان الامر  
 كذلك فان متعلقة تخلف متعلق الوجوب المستفاد من الامر الصلوة ومتعلق الحرمة المستفاد من النهي الغصب  
 وكل منهما ينفك عن الآخر وبلصولة المصل في تلك الدار لا يلزم منه ان يكون متعين فان قيل ان متعلق الامر المفيد  
 للوجوب ومتعلق النهي المفيد للحرمة واحد فان الكون في الحيز في الصلوة والغصب واحد بالشخص وهو ما موريه لكونه جزء الصلوة  
 الامور بها ومنهيه عنه لكونه نفس الغصب فاجاب عنه بان كون المصل في الدار المغصوبة وان كان فالك الكون واحداً بالشخص  
 ولكن له اعتبارين احدهما انه كون من حيث انه صلوة وعبادة وكون من حيث انه شغل الملك الغير بغير رضاه وباختلاف  
 الاعتبار يتخلف الاحكام فتعلقها بهذا الاعتبار متقد فيمتعلق الوجوب والصحة باحدهما والحرمة بالآخر ١٢ -  
 قوله قيل آه حاصله ان الله تعالى نهى عن التصرف في ملك الغير والصلوة في الدار المغصوبة فيه شغل في ملك الغير بغير  
 رضاه ومع هذا انه تعالى امر بالصلوة فلم ان المأمور به هو الصلوة في غير الدار المغصوبة المنهى عنها وهو يدل على ان الكون  
 المطلوب في الصلوة غير الكون في المكان المغصوب واللازم ان يكون شئ واحداً مأموراً به ومنهياً عنه ١٢ -  
 قوله فاين الدلالة آه حاصل الجواب انا جازنا الاجتماع بين الشئ والامر المذكورين باختلاف الجثيات والاعتبارات بناء على  
 ان الامر بالصلوة مطلق غير مفيد لعدم كون الصلوة في الدار المغصوبة بالمطلوب بالصلوة نفس الصلوة سواء كانت تقترن  
 بجسمة الشئ اصلاً وتقترن من جهة اخرى واذا جاز الاجتماع فيما فلا دلالة المنهى على ان الكون المطلوب في الامر بالصلوة  
 غير الكون في الدار المغصوبة فانها فرع التضاد فصاركما اذا امر عبده بان يخط قميصاً مثلاً ومنه عن السفر فعصى سيده فخاط

فلا شك في عدم صحة الصلوة في الدار المغصوبة ولكن الدليل ليس كذلك ٢

وسفر فهو مطيع بما تبارك بالامور به وهو الخياطة وعاص ما عصى امره من غلبته عما نهى به وهو السفر ١٢ قوله والنقض آه تقر بالنقض

مدفع بان التخلّف ممنوع فنحن نأخّرج عن العهدة بالصوم فيه

ولو سلم فهو لما نفع وهو النهي الدال على فساد الصوم فيه بخلاف النهي  
 عن الغصب فانه لا يدل على فساد الصلوة والجواب بتخصيص الدعوى بما  
<sup>١٢</sup> <sup>١١</sup> <sup>١٠</sup> <sup>٩</sup> <sup>٨</sup> <sup>٧</sup> <sup>٦</sup> <sup>٥</sup> <sup>٤</sup> <sup>٣</sup> <sup>٢</sup> <sup>١</sup>

ان الصلوة في الدار المغصوبة لو كانت صحيحة باقتدار الكون واختلاف الجهات لكان الصوم يوم النحر صحيحا للناذر باعتبار  
 تقدّر الكون وبما كونه صوما وكونه صوما في يوم النحر فصوم يوم النحر ما موربه اذا نذر من حيث انه صوم ونهى عنه من حيث  
 انه صوم في يوم النحر ان لا يصح وجوابه ان تخلّف تلك الصلوة عن صوم يوم النحر ممنوع فانما المنع من الصحة وان يخرج  
 الناذر بالصوم فيه عن حمة النذر عندنا ولو سلم فيختلف بان الصوم في يوم النحر صحيح بخلاف تلك الصلوة فقلنا  
 انه لما نفع وموانى عن صوم يوم النحر فالصوم فيه وان كان صحيحا للناذر لم يكن لم يصح لما نفع بخلاف النهي عن الغصب لعدم  
 ورود النهي عن الصلوة في الدار المغصوبة بتخصيصها وانما ورد عن الاشتغال في تلك الغير بغير رضاه باق العمل كان  
 ثم اعلم ان للصوم جهة طاعته وجهة معصيته والفقاد والنذر انما هو باعتبار الجهة الاولى قالوا لصرح بذكر المنهي عنه  
 بان يقول لله على صوم النحر لم يصح نذره في رواية الحسن عن ابي حنيفة وعنه الله كما لا قال قلت لله على ان اصوم ايام  
 حيطي بخلاف ما لو قالت فضا وكان النذر يوم نحر او حيط وعلى ظاهر الرواية يصح النذر مطلقا دون نذر المرأة حاله  
 الحيض اما ضرب ابنه او شتم امه فلا جهة فيه لغير المعصية فلا يصح النذر به اصلا كذا في التنوير ١٢ له قوله والجواب  
 اه قال في الحاشية اجاب ابن الحاجب وغيره عن النقص بصوم يوم النحر بان النزاع فيما يمكن تخلف انفكاك كل  
 من المجتئين عن الاثر لهما ليس كذلك بناء على ان النقص لا يملك من المطلق وله به لا ينفع لان الدليل عام فلان  
 هاهنا على ان لا مانع الا لزوم اجتماع المتقادين وعندنا بغير الجهة لا يلزم اذ المحال بكل جهة كان محمدا واحدا دون  
 الاخر فيتنافرا محل اعتبارا اقول لو قرر النقص بان يوم النحر مجتئين كونه وقاد بالنذر وكونه في يوم النحر صحيحا عموم  
 من وجه لم ينفع التخصيص اصلا لانه يكون حينئذ كالصلوة في الدار المغصوبة فلا جواب الا بالتزام او بدارد المانع فتدبر  
 انتهى ١٢ ذكر القاضي في شرح المختصر تقريرا للجواب بان صوم يوم النحر لا يملك من الصوم لان النقص يستلزم المطلق بخلاف  
 الصلوة والغصب لا يمكن تحقق كل بدون الاخر في الصلوة والغصب عموم من وجه وبين صوم يوم النحر الذي اضيف  
 فيه الصوم الى يوم النحر والصوم المطلق عموم مطلق والنزاع فيما كان بين المجتئين عموم من وجه واما ان انفكاك كل من المجتئين

كان بينهما عموم من وجه لا يدفع النقص عن عموم الدليل الا ان

يخوض الفكاك احدي الجبين عن الاخرى منه ١٢ لعدم خصوص الدليل بعموم

في الجواب يقال العام مطلقا لا حقيقة له في التحصيل الاحقيقة الخاص لا انما

من وجه بين الجبين بجران مقدمة بعموم يوم النحر ١٢

المجمل فيلزم اجتماع المحسن والقيم في الحقيقة المتحصلة وفي العموم من

والثاني باطل ١٢

المحرم ١٢

وجه حقيقتان قاتل ولنا ايضا لو لم يصح لما ثبت صلوة مكرهة لان

على مذهب الجمهور ١٢ اجتماع الوجوب والمحرم في الواحد بالنوع ١٢

له قوله الا ان يقال آه تقريره انه لا حقيقة للعام المطلق في الوجود المتعلق بالاحقيقة الخاص فانها مجمولان مجمل واحد فلي تقديران يكون بين جهتي الوجوب والمحرم عموم مطلق كان جعلهما واحدا فكانا متحدتين في الحقيقة المتحصلة فيلزم اجتماع المحسن والقيم فيها لخلاف ما اذا كان بينهما عموم من وجه فانها فيه حقيقتان متباينتان غير متحصلة احدهما بالآخر واجتماعهما اتفاقي كالحيوان والابيض فان اجتماعهما في الباطن اتفاق فلا يلزم فيه اجتماع المحسن والقيم وفيه هذا اذا كان العام والخاص ذاتيين للواحد الذي اجتمع فيه الوجوب والمحرم كالحيوان والناطق للانسان واما اذا كانا عرضيين له كالاشي والضاحك للانسان فلا يتم ١٢ له قوله فمائل آه قال في الحاشية فيه اشارة الى انه انما يتم لو كان الوصف العام والخاص كلهما ذاتيين كالمضاف والمطلق والا فلا هذا ثم اقول اذا كان اللزوم ولو كان من احدا لجا بين يلزم المحرم فانه وان لم يلزم اجتماع المتضادين لكن يلزم تكليف محال لان الدائمة نقضها المطلقة فمبطل الا ان يكون مغايرين فيمنع اجتماعهما اتفاقي وهو المراد من التخصيص فلا يلزم اجتماع التناقض الا التكليف بالمال انتهى ١٢ له قوله لما ثبتنا تقريره لاستدلال انه لو لم يصح اجتماع الوجوب والمحرم في شيء واحد لما ثبت صلوة مكرهة كما اذا ترك بعض السنن فيها والثاني باطل فاللزوم وجه الملازمة ان الوجوب والمحرم من الاحكام وهي كلها مضادة فكما ان الواجب ايضا والمحرم ايضا والكرهية ايضا فلا يجتمع مع الكراهية كما انه لا يجتمع مع الحرمة في الواحد بالنوع فلا تكون الصلوة واجبة ومكرهة ولما كان المكروه انما هو الصلوة وان كانت الكراهية فيها لاجل الوصف فاذا ترك فيها بعض السنن تركه بالاجماع فيجتمع الوجوب مع الكراهية ولا يجتمعان بمقتضى فالصلوة واجبة بذاتها ومكرهة باعتبار بعض اوصافها فلذلك الصلوة في الدار المنعوبة واجبة بذاتها وحرام باعتبار كونها مشغولة بملك الغير فغير اذنه فانه لا فرق بين المحرم والكرهية في اقتناع جمعها في فعل واحد من جهة واحدة ١٢





حتى يفرغ زجراً لما ذهب إليه امام الحرمين ليس بعيد والحق ان التوبة  
للمعصية فلا وجب للزجر ١٢ المنزيم ١٣ الآية ١٤ قوله لان معصية النفس تستصحب الخروج منها ١٥

ما حجة هذا مسئلة يجوز تحريم احد الاشياء كما يجابه فهناك المقصود منع  
الخروج من المعصية للفراغ قوله وهي ما يتبع للزجر من الاشياء المعصية ١٦ اي في التحريم ١٧ اي في الجواب احداً شيئاً

الخلو وههنا منع الجمع وفيها ما تقدم في الواجب المميز دليلاً واختلافاً  
اي في تحريم احداً شيئاً ١٨ بين جميع الاشياء ١٩ اي المترك ٢٠ فلا يجوز اتيان واحد منهما

اعلم ان تعلق الترك باحد اشياء على انحاء احدها ان يتعلق بمفهوم احدها

الى ان فيه شغلاً للملك الغير فهو منهي عنه فكان الشارع طالباً ان المكلف تحصيله غير طالب له وهو تكليف محال قال  
امام الحرمين بما حاصله ان الخروج عن الارض المفصولة تستصحب المعصية زجراً له حتى يحصل الفراغ منها فان  
غصب الارض للغير حرام فلا تنزال المعصية به الى الفراغ للزجر كما ان من جن بعد نكاحه ثم افاق واسم يجب  
عليه قضاء صلوات زمن الجنون انتصفاً بالحكم معصيته الزدة لان اسقاط الصلوة عن الجنون رخصة والمرء ليس من اهل  
الرخصة واستبعد ابن الحاجب وصاحب البديع ما ذهب اليه امام الحرمين بانه لا معصية الا بفعل منهي عنه او ترك ما  
هو منهي ليس شئ منها فانه قد سلم تيقن الخروج للامر وانتفاء تعلق النهي به ووجدهم البعد ظاهر بما قال في الحاشية  
لكن الامام يقول ان دواها قد يكون بغيرهما كالزجر مثلاً وايضاً قد يكون بفعل سبب عن فعل اختيارى ١٢ له  
قوله والحق آه يعني ان الخروج للتفريغ رجوع فينبغي ان لا يعصى حال كونه راجعاً كما في التوبة كذا في الحاشية يقول  
امام الحرمين مع انه غير مستبعد لكنه بلا دليل ١٣ له قوله فيها ما تقدم آه يعني كما ان الدليل الذي في الواجب المميز من تجريد  
العقل ودلالة النص هو بعينه دليل في هذه المسئلة والاختلاف الذي في الواجب المميز من ان الواجب اما الكل او البعض  
المعين او واحد لا بعينه فكذلك في هذه المسئلة ١٤ له قوله اعلم آه قال في الحاشية في هذا التحقيق دفع لما يقال ان  
تعلق الوجوب بالمفهوم الكل معقول ويحصل المقصود بموجده اي فرد كان من افراد الطبيعة ولوتعلق التحريم بالمفهوم  
الكل فلا يحصل المقصود الا بعدم جميع الافراد فيجب ان لا يجوز الاتيان لواحد منها لا جمعاً ولا بدلاً والغرض انه يجوز  
الاتيان بكل واحد لا ١٥ على انحاء آه اسه على اقسام اربعة وبهذا التفصيل اندفع الايراد فان تعلق الترك  
في القسم الثاني بمصداق مفهوم احد الاشياء بالذات وبمفهومها بالعرض فيغني هذا النحوى عن الترك اما عدم هذا الفرد او عدم  
ذلك فلا يفي بمفهوم السلب بحيث يكون شاملاً لجميع الافراد فهذا النحوى عن الترك هو المراد به هنا وبه يتم الغرض بانه يجوز الاتيان

ان يتعلق بمفهوم احدها فيفيد التقييم لان عدم الطبيعة انما يكون بعدم

جميع الافراد ونحوها نظم انما او كفوراً او الشان<sup>الترك</sup> ان يتعلق بما صدق عليه مفهوم  
من انما الترك ١٢ الترك ١٢ اي يتعلق الترك بمصدق الطبيعة ١٢

احدها فيفيد اما عدم هذا او عدم ذلك ويتعلق بمفهوم احدها بالعرض  
الفرد ١٢ بالذات ١٢

بناءً على ان كلما اتصف بالفرد اتصف بد الطبيعة في الجملة فلا يفيد  
وهو المراد منها ١٢

عموم السلب والثالث ان يتعلق بالمتجموع فيفيد عدم الاجتماع وذلك  
اي مجموع الافراد بالذات وباصط بالعرض ١٢ الترك ١٢

فيما اذا كان العطف بالواو ونحوها تاكل السمك واللبن والرابع ان يكون  
فيه ١٢ اي لا يتحققا في الكل ١٢ الاشارة ١٢

الترك نفسه مبهمًا لا المسترعى وذلك اذا كان العطف باو والمقصود  
بالذات ١٢ بالعرض ١٢ اي لا يكون الترك منها بالذات  
كما كان في الاقسام السابقة ١٢

عدم الجمع نحوها تاكل السمك او اللبني ولا يظهر حينئذ من عطف الجملة في الجملة  
اي حين كون الترك منها ١٢ بمقتضى العقل  
بعدم ١٢

واحد بدلاً ١٢ له قوله فيفيد آه فان تعلق الترك فيه بطبيعة الافراد وعدم الطبيعة لا يكون الا بعدم جميع الافراد  
فلا يجوز اتيان واحد منها نحو لا تلعب آه او كفوراً فلا يجوز اطاعة كل واحد من الآثم والكافر قطعاً ١٢ له قوله في الجملة  
قال في الحاشية فيه اشارة الى دفع ما يمكن ان يقال انه يلزم من لزوم اتصاف الطبيعة لاتصاف الفرد صدقاً  
قولنا كلما كان زيد معدوماً كان الانسان معدوماً وكذا يلزم من لزوم عدم الفرد لانعدام الطبيعة صدق قولنا كلما  
كان الانسان معدوماً كان عمر ومعدوماً مع كذب النتيجة اللازمة من المقدمتين اعني كلما كان زيد معدوماً كان عمره  
معدوماً ووجه الدفع ان اللازم من عدم الفرد وعدم الطبيعة في الجملة والملزوم لعدم الافراد هو عدمها بالكلية فقل  
انتهى والحاصل ان وجود الطبيعة بوجود الافراد فلا تنفي الا بانتفاء جميعها وبعدم الفرد الواحد تنعدم في الجملة لا بالكلية  
له قوله في الاظهر آه يعني الاظهر انه كون الترك بها بالذات يكون من عطف الجملة على جملة بتقدير الفعل في العطف

هكذا ينبغي ان يحقق المقام <sup>مسئلة</sup> ان المندوب هل هو مأمور  
 وبشيء في فعله ولا يعاقب على تركه <sup>١١</sup>

به فعند الحنفية لا الا مجازاً وقيل عن المحققين نعم حقيقة لنا ان  
 وهذا الخلف ليس في صيغة الامر بل في ان اطلاق لفظ الامر على الذنب <sup>آه ١٢</sup> انه مأمور به حقيقة <sup>١٣</sup>

الامر حقيقة في القول المخصوص فقط وذلك القول حقيقة في

الايجاب فقد وايضاً ولو كان لكان تركه معصية لانها مخالفة الامر ولها  
 ص <sup>١٤</sup> لا مرتهم بالسواك عند كل وضوء لانه ندبهم اليه قالوا <sup>آه</sup> اولاً لانه  
<sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup>

بعد او يقال في تفسير هذا القول لا تأكل السمك او لا تأكل اللبن والمقصود منع الجمع وهو قد يتصور بعدم واحد <sup>١٢</sup>.  
 له قوله فعند الحنفية آه تفصيل المسئلة ان اطلاق لفظ الامر المركب من الحروف الثلاثة الالف والهمزة والراء المستقلة  
 في الذنب كقوله تعالى فكاتبواهم ونحو ذلك حقيقة او مجاز فيه وعنون المصنف هذه المسئلة بلفظ ان المندوب  
 بل هو مأمور به اولاد هذا ما ذكر في اصول بن حبيب وغيره ان المندوب مأمور به خلافاً للكني وابي بكر الرازي وهو  
 الجصاص والمباح ليس بمأمور به خلافاً للكني انتهى والمعنى ان المندوب يطلق عليه الامر حقيقة عند الجمهور خلافاً للكني  
 والرازي ولا يطلق على المباح خلافاً للكني من المعتزلة فعند الحنفية المندوب ليس بمأمور به الا مجازاً وقيل عن المحققين  
 انه مأمور به حقيقة وهو مذهب الجمهور كما في التلويح واستدل الحنفية بان الامر حقيقة في القول المخصوص فلفظ  
 دم صيغة فعل وهذا صغرى القياس وذلك القول حقيقة في الايجاب فقط لا في غيره كالندب ايضاً وهذا كبرى  
 القياس ينتج ان الامر حقيقة في الايجاب قال في الحاشية رد الصغرى من المسلمات بين المحققين قدام استدلال  
 عليها في فصل الامر فارجع اليه <sup>١٣</sup> له قوله وايضاً هذا دليل ثان على مذهب الحنفية بان المندوب لو كان مأموراً  
 به حقيقة لكان تركه معصية فان المعصية هي مخالفة الامر او فعل منهي عنه وترك المأمور به يحقق مخالفة الامر والتالي  
 باطل بالاتفاق لان ترك المندوب ليس بمعصية اتفاقاً فالمقدم وهو كون المندوب مأموراً به ايضاً باطل <sup>١٤</sup> له  
 قوله لما صح آه هذا دليل ثالث على مذهب الحنفية بان المندوب لو كان مأموراً حقيقة لما صح قوله عليه الصلوة  
 والسلام لولا ان اشتهى على امتي لا مرتهم بالسواك عند كل وضوء لانه صلى الله عليه وسلم ندب الامامة المرحومة الى السواك

٥ ونفي كونه مأموراً بوجود المسئلة على تقدير الامر لكان المندوب مأموراً به لم يصح نفي الامر به <sup>١٥</sup> له قوله قالوا اولاً آه استدلال القائلون

طاعة اجماعاً والطاعة فعل المأمور به قلنا لا بل والمندوب اليه  
 في المندوب وقعد ١٢ ان الطاعة باطلاق به صيغة الفعل لايجاب او النذب ١٢ يعني فعل المأمور به المندوب اليه

ايضاً وثانياً ارباب اللغة قسموا الى امر ايجاب وامر نذب ومورد

القسمه مشترك قلنا قسموا ايضاً الى امر تهديد واباحة الى غير ذلك

اي تجوز رواه قسموا الامر بطرق عموم المجاز الى اقسام بعضها امر حقيقة وبعضها ١٢

فهم توسعوا عن حقيقة الامر مسئلة المندوب ليس بتشكيف لانه

امر مجاز ١٢ اي فالقسم معنى مجازي بطرق عموم المجاز ١٢

يكون المندوب مأموراً به حقيقة ان المندوب طاعة والطاعة فعل المأمور به فيطلق عليها لفظ الامر وفي حاشية  
 شرح التحرير يجب تخصيصه بالطاعة التي هي فعل والآفة تحصل الطاعة بترك النهي وقال الامدي فعل المندوب  
 طاعة بالاتفاق وليس كونه طاعة لذاته والا لكان طاعة دائماً ليكون عند الشك كذا لك ولا يكون مراداً تعالى  
 وكونه مثاباً به لان الثواب غير لازم او كونه موعوداً بالثواب وهو ايضاً باطل والا لزم الثواب لان الخلف  
 في جواب الله تعالى باطل فليس الا كونه اقتتال الامر انتهى ١٢ له قوله قسمنا آه هذا رد للاستدلال الاول و  
 حاصله اننا نسلم ان الطاعة فعل المأمور به فقط بل الطاعة فعل المأمور به او المندوب اليه فالكيفية  
 الفاعلة ان الطاعة فعل المأمور به ممنوعة ١٢ له قوله ارباب اللغة آه بهذا استدلال الجمهور ثانياً  
 وتقريره ان ارباب اللغة مطبقون على ان لفظة الامر يقسم الى امر ايجاب وامر نذب والمقسم مشترك  
 بين الاقسام فالامر الذي هو المقسم مشترك بين الامر الايجاب والاندب واستعمال اللفظ المشترك في  
 احد معانيه حقيقة فالمندوب مأمور به حقيقة وروى المصنف بان اهل اللغة قسموا الامر ايضاً الى امر تهديد  
 واباحة الى غير ذلك فينبغي ان يكون المباح وغيره ايضاً مأموراً به حقيقة والحال ان الجمهور على ان لفظ  
 الامر مجاز في الاباحة فمراد ارباب اللغة تقسيم صيغة الامر التي تسمى عند النحاة امراً باعتبار معانيها الحقيقية  
 والمجازية لا تقسيم لفظ الامر قال في الحاشية ولو قيل صيغة الفعل ولو كان ندباً بصيغة امر قلنا هو اصطلاح  
 الغويعم الاباحة على ان الاشتقاق ممنوع حتى يكون المندوب اليه مأموراً به انتهى قال في التلويح والظاهر  
 ان هذا الاختلاف ليس في صيغة الامر بل الخلاف في ان اطلاق لفظ امر على الصيغة المستعملة في الاباحة  
 والندب حقيقة او مجاز ١٢

في وسعة من تركه خلافا للاستاد لعله اراد وجوب اعتقاد الندية  
 وشذ لا يكون تكليفاً ١٢ الى اسحاق الاسفرائيني ١١ الى اعتقاد مندوبية المندوب واجب ١٢

ولهذا جعل المباح تكليفاً لكن ذلك حكم آخر ولو جعل نفس  
 اي لهذا المراد ١٢ لانه اعتقاد باحة واجب ١٢ اي وجوب اعتقاد الندية ١٢ ولولا لم تذكره المندوب تكليفاً ١٢  
 خطاب الشرع تكليفاً لم يبعد فافهم مسألة المكروه كالمندوب  
 اعم من ان يكون بالواجب او بالندب او لا باحة الا غير ذلك ١٢ رابطة تنزيهية

له قوله لعله اراده آه اعلم ان التكليف هو الزام ما فيه شقة<sup>١</sup> ولما كان المندوب في وسعة عن تركه ليس  
 فيه معنى التكليف فهو ليس بتكليف بخلاف ما قال الاستاذ ابو اسحاق فانه تكليف عنده فان فعله تحصيل الثواب  
 شاق فلا يخلو عن المشقة ولما كان كلام الاستاذ بظاهرة خلاف التحقيق اول المصنف كلامه بان مراده منه ان اعتقاد  
 مندوبية المندوب واجب ولا شك انه تكليف ولهذا جعل المباح تكليفاً ايضاً بمعنى ان اعتقاد باحة المباح  
 واجب ثم اورد عليه بان وجوب اعتقاد الندية حكم آخر ولا يلزم منه ان يكون المندوب نفسه تكليفاً قال اي  
 المجاب في المختصر ان المسئلة لفظة تعني ان النزاع فيها مبني على تفسير لفظ التكليف فان فسر بالزام ما فيه  
 كلفة فليس بتكليف وان فسر بطلب ما فيه كلفة فتكليف ١٢ له قوله ولا تجعل آه قال في الحاشية  
 لانه عاجز ان يتعداه العقول ولو بالكسب عقلاً او فعلاً او قولاً ولا يخفى ان فيه كلفة ومشقة على اصحاب الرأي  
 كما قال عمر رضي الله عنه لولا رثيت ان قبلك رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قبلتك اتهم قيل انه بعيد والالزام  
 ان يكون القصص القرآني كذلك وليس بتكليف البتة واجيب عنه بما بان ليس المراد بخطاب الشرع مطلق  
 الخطاب الذي يعم القصص بل المراد منه خطاب الله تعالى المتعلق بافعال العباد اقضاء او تخيير والقصص  
 ليست خطا بهذا المعنى فلا نقض بها وتارة بانها ايضاً تكليف من حيث التذكروا سنباط الاحكام الشرعية  
 لم يرد عليها النسخ وحينئذ لا حاجة الى التخصيص ١٢ له قوله لم يبعد آه اذ خطاب النزاع مانع من  
 ان يتعداه العقول ولا يخفى ان فيه كلفة ومشقة على اصحاب الرأي فيصح ان يكون المندوب بل الا باحة  
 تكليفاً ولهذا يرجع ايضا الى النزاع اللفظي ١٢ له قوله المكروه آه يعني المكروه التنزيهي كالمندوب  
 فكما ان المندوب ليس بامور به ولا تكليف به فكذلك المكروه التنزيهي ليس بمنهي عنه ولا تكليف به بالاكراه  
 التحريم فهو منهي عنه وانه تكليف بالاتفاق قال في الحاشية ذلك اذني تصرف اما لافا ولا ان النبي حقيقة في  
 القول المخصوص فقط فلاك القول حقيقة في التحريم فقط واما ثانياً لو كان (مضياً) لكان فعله معصية لانها

## ولا نهي ولا تكليف والدليل الدليل والاختلاف الاختلاف

مسئلة الاباحة حكم شرعي لانه خطاب الشرع تخييراً  
 الى الاباحة ١٢

والاباحة الاصلية نوع منه لان كل ما عدم فيه المدرك  
 منه خطاب الشرع تخييراً ١٢

يفعل المني عنه في الممنوعات واما لم ان ترك المكروه طاعة والطاعة بترك المني عنه في مطلوب الترك  
 وثانياً فتنقسم اهل اللغة الى تحريم وهي كراهية استي والدليل لنا على انه ليس بتكليف انه في سعة الترك  
 وانفسه شاذ وان وجوب اعتقاد الكراهية تكليف او نفس الخطاب تكليف ١٢ له قوله والاختلاف  
 آه يعني الاختلاف في المدوب بانه ليس بما موربه عنه الخفية الامحازاً وانه ما موربه حقيقة عند الجمهور وتكليف  
 عند الاستاذ هو الاختلاف في المكروه كراهية تنزيه بانه ليس بما موربه عنه الخفية وانه مني عنه عند بعض  
 المالكية والشافعية وانه ليس بتكليف عند الجمهور وتكليف عند الاستاذ والدليل لنا ان المني حقيقة في  
 القول المخصوص فقط كمثل لا تفعل وذاك القول المخصوص حقيقة في التحريم فقط وايضاً لو كان منها عنه  
 لكان فعله معصيته والقالي باطل بالاتفاق قالوا اولاً ان ترك المكروه طاعة والطاعة ترك المني عنه فيطلق  
 عليها لفظ المني وثانياً ارباب اللغة قسموا المني الى مني التحريم وهي الشريعة والمقسم مشترك اما انه ليس  
 بتكليف فان التكليف الزام ما فيه كلفة ومشقة والمكروه في سعة الترك والفعل خلافًا للاستاذ و  
 تاديل كلامه ان وجوب اعتقاد كراهية تكليف او نفس الخطاب تكليف لانه عاجز ان يتعداه العقول  
 وفيه كلفة ومشقة على اصحاب الرأي فلي هذا يجوز المني تكليفاً فافهم له قوله خطاب الشرع آه  
 اعلم ان الحكم هو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين بالاقضاء والتخيير فالخطاب المتعلق بانه تعالى  
 وصفاته وتنزيهاته نحو لا اله الا الله ان الله سميع بصير ليس كمثل شئ خارج من الحكم لعدم كونه متعلقاً بافعال  
 المكلفين والفصل المتعلق بافعال المكلفين كحقيقة موسى عليه السلام وفرعون او الاخبار المطلقة بها فهو  
 والله خلقهم وما تعملون خرجت منه بالاقضاء والتخيير وقد تقدم والاقضاء هو الطلب فان كان الحكم طلب الفعل  
 مع المنع عن الترك فهو الايجاب او بدون المنع فهو التنبه وان كان طلب الترك مع المنع عن الفعل فالتحريم  
 او بدون المنع فهو الكراهية والتخيير هو الاباحة فالاباحة حكم شرعي لانه خطاب الشرع تخييراً والخطاب هو الحكم كما سبق

الشرعي للخرج في فعله وتركه فذلك مدرك شرعي للحكم

أي عدم المدرك الشرعي ١٢

الشارع بالتحجير فهي لا يكون إلا بعد الشرع خلافا لبعض المعتزلة

أي الإباحة أصيبت ١٢ لأنها حكم شرعي ولا حكم قبل الشرع ١٢

وقد تقدم مسألة المباح ليس بجنس للواجب لأنها نوعان

أي الواجب والمباح ١٢

للحكم وظن أنه جنس له لأن المباح هو المأذون في الفعل

أي المباح ١٢ للواجب ١٢

وهو جزء حقيقة الواجب قلنا لا نسلم أن ذلك تمام حقيقة

إذا واجب هو المأذون في الفعل مع المنع عن الترك ١٢ بل هو جزء أي المأذون في الفعل ١٢

المباح بل هو المتساوي فعلاً وتركاً ولعل النزاع لفظي مسألة

ولا يجوز ترك الواجب كالمباح فهو ليس جزء من الواجب

بكيف يكون جنساً له ١٢

المباح ليس بواجب خلافاً للكهبي وأحقق بأن كل مباح ترك حرام

عنه الجمهور ١٢ يحصل ترك الحرام ١٢ به ١٢

وقد ليطبق الإباحة على الإباحة الأصلية التي ليست بحكم شرعي وهي التي تثبت للأفعال الاختيارية لم يرد بها الشرع والعقل يدرك اشتغالها على المصلحة والمفسدة والخلو عنها قال المصنف إنها نوع عن الخطاب بالتحجير لأن الفعل المباح بالإباحة الأصلية عدم غير المدرك الشرعي للخرج فعله وتركه وكل ما هو كذلك فهو مدرك شرعي للحكم الشارع بالتحجير فالإباحة الأصلية لا تكون إباحة إلا بعد الشرع لأن الإباحة حكم شرعي ولا حكم قبل الشرع بخلاف بعض المعتزلة فإن الإباحة الأصلية عندهم مالا حرج في فعله وتركه ولا يعلم فيه خصوص خطاب والثابت فيه من الحسن يعني عدم القبح فهو بدلالة العقل فهي عندهم تكون قبل الشرع وبعده فالأفعال قبل ورود الشرع مباحة بإباحة أصلية يعني أنها لا حرج في فعلها وتركها ومن ثم لم يجعلوا رفع الإباحة الأصلية نسخاً لعدم خطاب الشرع بها ١٢ له قوله المباح أنه قد علم لما تقدم من أن الحكم على غمته أنواع ومنها واجب ومباح فما نوعان متباينان للحكم والمباين لا يكون جنساً لمباين آخر قد علم أن المباح ليس بجنس للواجب وقيل أنه جنس له لأن المباح هو المأذون في الفعل وهو جزء حقيقة الواجب لا اختصاصه بغيره زائد هو أنه غير مأذون في تركه والجنس يكون جزء



وكل ترك حرام واجب ولو مخيراً قلنا الصغرى ممنوعة أما أولاً  
 يعني ان مباشرة المباح حين ترك الحرام فان اسكرت ترك القذف وان سلم انه غيره وهو مقتضى ترك الحرام  
 فلجواز انعدام الحرام بانعدام المقضى وهو الارادة مثلاً بناءً  
 على ان علة العدم عدم علة الوجود وحينئذ لا يكون عدمه  
 اي علة عدم المعلوم كالزنا مثلاً ١٢  
 اي عدم الحرام ١٣

لمنوع كالحيوان فانه جزء لان جنس له ورد المصنف باننا لانسلم ان الماذون في الفعل فقط تمام حقيقة المباح  
 بل تمام حقيقة هو الماذون في الفعل والترك بالتساوي فالماذون في الفعل جنس للمباح وفصله انه ماذون في تركه  
 والواجب ليس كذلك فانه لا اذن في تركه قطعاً فيما قبلان وحكم المصنف انه نزاع فغلبت في قول انه جنس  
 للواجب اراد بالمباح الماذون فيه والواجب ايضا ماذون فيه ومن انكره اراد بالمباح الماذون في الفعل والترك  
 بالتساوي والواجب ليس كذلك فلم يطلع احد على مراد الاخر فلما قطع عليه لترك النزاع وهو المعنى من النزاع اللغوي ١٢  
 على قوله خلافاً للكعبى آه لما كان المباح متنافياً للواجب فلا يكون واجبا بخلاف الكعبى من المغتضلة انه قال لمباح  
 واجب لكونه ترك الحرام وكل ترك حرام واجب ولو مخيراً لا يمكن ترك المحرم بغير الواجب كالمندوب والمكروه  
 كرايته تنزيه فيكون الواجب احداً فاذا اختار المكلف فعل المباح كان واجباً وورود المصنف بان الصغرى علة  
 بان كل مباح ترك حرام ممنوعة لوجهين الاول انه جاز انعدام الحرام كالزنا مثلاً بالانعدام مقتضيه وهو الارادة مثلاً  
 فعدم الارادة علة لعدم الزنا بناءً على ان علة العدم عدم علة الوجود فحين اذا كان عدم الارادة مثلاً علة لعدم الحرام  
 كالزنا مثلاً لا يكون عدم الحرام مستنداً الى فعل المباح الذي هو المانع عن وجود الحرام فيكون وجوده لغواً والواجب  
 ان فعل المباح انما يكون تركاً للحرام لو قصد بفعله تركه وذلك غير لازم فانما ربما لفعل الافعال المباحة ولا يخطر  
 ببالن ترك الحرام نعم لو اراد فعل الحرام وارتفع الموانع ثم قصد بفعله تركه فيمنع يكون واجباً ونحن ملتزم وجوباً  
 المباح نقابل ان يقول ان المباح والحرام اذا كانا متنافيين لفعل المباح يكون ترك الحرام لا محالة قصد به تركه ولا  
 فلا بد والمنع على الصغرى ١٢ على قوله بناءً على آه قال في الحاشية اقول يمكن دفع الاول بانه لا بد في ترك  
 الحرام من احد الامرين اما عدم المقضى او وجود المانع وريح فله ان يقرر الدليل بهذا كل مباح ترك حرام ولو بدلاً  
 وكل ترك حرام كذلك واجب مخيراً وفيه ما فيه انتهى قيل في وجهه ان العلة بالذات انما هو  
 عدم المقضى لا وجود المانع انما هو علة بالعرض لا ينسب اليه عدم المعلوم عند وجود المقضى فلا يكون واجباً ولو بدلاً

مستندا الى فعل المباح الذي هو المانع واما ثانياً فلان فعل المباح  
 من الحرام ١٢ ترك الحرام ١٢

انما يكون تركاً له لو قصد بفعله تركه وذلك لا يلزم نعم لو اراد  
 بفعل المباح ١٢ اي قصد ترك الحرام ١٢ من فعل المباح ١٢

الحرام ثم قصد بفعل المباح تركه فانه يكون واجباً ونحن نلتزمه  
 الحرام ١٢ اي فعل المباح ١٢ الا وجوب هذا المباح ١٢

والنزم عليه بانه مصادمة للاجماع فاجاب انه بالنظر الى ذات  
 على الكعبة ١٢ اي وجوب المباح ١٢ الكعبة ١٢ اي الاجماع

الفعل وهذا الى ما يستلزمه وفوقض بانه يلزم ان يكون  
 اي وجوب المباح ١٢ اجماع وهو ترك الحرام ١٢ مختار الكعبة ١٢

كل حرام وجب لان كل حرام ترك الحرام آخره وضده واجب بان  
 وضد الحرام واجب ١٢ من المنقن ١٢

والعدم ليس بشئ فلا يكون فاعلاً مطلوباً فلا يصلح لكونه واجباً ولو محجراً ١٢ له قوله مصادمة الاجماع آه فان انقسام  
 الفعل الى الواجب والمباح والمندوب والحرام والمكروه ثابت بالاجماع والاقسام ثبائنه فيما بينها فلا يكون المباح  
 واجباً قطعاً فاجاب الكعبة ان الاجماع انما انعقد بالنظر الى ذات الفعل لا بالنظر الى ما يستلزمه المباح  
 وهو ترك الحرام لا باعتبار نفسه ولا حرج في ان يكون الشئ مباحاً باعتبار ذاته وواجباً باعتبار ما يستلزمه فالمباح  
 هو ذات الفعل والواجب بالذات ما يلزم من ترك الحرام وانما ينبى الوجوب الى الفعل بالعرض فلا مصادمة  
 للاجماع قال في الحاشية قوله بالنظر الى ذات الفعل ومن يهينها يظهر ان ما احتج ابن الحاجب على الكعبة  
 ان الامر طلب يستلزم ترجيح المأمور به والمباح لا ترجيح فيه لتساوي طرفيه فلا يكون مأموراً به ففيه بحث  
 لانه ان اراد التساوي لذاته فسلم لكن لا سلم قوله فلا يكون مأموراً به وان اراد من كل وجه فممنوع  
 انتهى وفوقض مختار الكعبة بانه على تقدير صحة احتجاج الكعبة يلزم ان يكون كل حرام واجباً لان كل حرام  
 ترك الحرام آخره وضده فيجب ان تكون اللواطة واجباً لكونها ضد الزنا واجب عنه في المختار ان الكعبة ان  
 يلزم وجوب الحرام باعتبار الجمعين في الحرام جهة نفسه وجهة ما يستلزم من ترك حرام آخر فهو حرام من حيث الذات ودوجبة  
 من جهة انه ترك حرام آخر الذي برضه له كالصلوة في الارض المفصولة فانها تصير حراماً وواجباً باعتبار الجمعين وقد تقدم ١٢

له ان يلتزمه باعتبار الجهتين مسألة المباح قد يصير واجبا عندنا  
 اي الكعبين ١٢ اي وجوب الحرام ١٢ فهو حرام من حيث الذات فواجب من حيث كونه ضد له ١٢ بالنقض اي بالواسطة

كالنفل بالشروع خلافا للشافعي لنا الجواز بان التخيير ابتداء لا يستلزم

عقلا ولا شرعا استمراره والوقوع بالنهي عن ابطال العمل فوجب الاتمام

فيكون ضد الابطال واجبا ١٢ لأنه الابطال ١٢

له قوله المباح آه المباح ليس بواجب بالنظر الى ذاته لكن قد يصير واجبا بواسطة شيء آخر عندنا كالصلوة  
 النافلة فانها تصير واجبة اذا افسد ما بعد الشروع فيها فيجب انقضائها بخلاف الحج فانه يقول انه يصير واجبا  
 وكذا العمرة عند ايضا قال في الحاشية لا يقال انقلب المأبذة محال لانا نقول الوجوب بالغير لا ينافي  
 الاباحة لذاته على انه مثل الانقذاب في العناصر والعلم ان انقلاب العناصر على ضربين احدهما استحباب  
 والاخر ممكن اما المستحيل فهو ان يبقى الذات ومع ذلك بها يصير ذاتا اخرى كالماء مع بقاء حقيقة  
 هواء واما الممكن فهو ان ينعدم الذات ويوجد بدلها ذات اخرى كالماء اذا صار هواء فهنا الانقلاب  
 من هذا القبيل فذات النفل لا يوجب تركه الا ثم ثم بسبب الشروع بطلت تلك الحقيقة وصارت  
 حقيقة وصارت حقيقة اخرى في نظر الشارع فان قلت لما انقضت حقيقة النفل بالشروع الى الواجب  
 فيمكن فيه ثواب اذا الواجب مع انه ليس فيه الا ثواب النفل اتفاقا يقال انما لم يكن ثواب واجبا ان  
 العبارة لا يستلزم انتهى ١٢ له قوله خلافا آه فانه يقول انه لا يلزم بالشروع لان حكم التخيير فيه اذا  
 شرع فهو فخير فيما لم يات منه تركه تحقيقا بمعنى التخليته اذا النفل لا ينقلب فرضا وانما لا يكون استعلا  
 لما يجب بل اذا النفل وعندنا يلزم بالشروع لان التخيير في ابتداء الفعل لا يستلزم عقلا ولا شرعا ان يستمر  
 ذلك التخيير كما ان الحج النفل اذا شرع فيه وجب ادائه شرعا بالاتفاق بيننا وبين الشافعي ولا يبقى الجواب  
 وقد نهي الله تعالى عن ابطال العمل بان قال لا تبطلوا اعمالكم فوجب الاتمام لان ما أدى المكلف لفرض  
 عبادة لله تعالى حقا لم يجب صيانة لان التعرض لمحق الغير بالافساد حرام ولا طريق الى صيانة المؤدى  
 سوى لزوم الباقي اذ لا صحة له بدون الباقي لان الكل عبادة واحدة يتامها تحقيق استحقاق الثواب  
 قال بحر العلوم لعل اراد بالمباح ما اذن في الفعل والامام يحرم الوجوب بالشروع ثم انه على هذا التقدير  
 ايضا لا بد من دعوى جزئية كما يدل عليه قوله قد يصير وعلى هذا ولا يتأتى خلاف الامام الشافعي فانه يقول

ببطلان الشافعي في الصلوة انما شرط حيث لا يغير واجبا بالافساد بخلاف الحج

فلزم القضاء بالافساد مسئله الحكم منه رخصة وهي ما تغير  
 في النفل ١٢

الرخصة ١٢

من عسر الى يسر لعذر وهي اربعة الاول ما استبيح مع قيام المحرم  
 اربعة انواع ١٢

وهو العزيمة

وقيام حكمه كاجراء كلمة الكفر على اللسان عند الاكراه وفيه العزيمة

بالقتل او القلع ١٢

بدون القلب ١٢

وجوب الحج والعمرة بعد الشروع فاذا قال اولي في عنوان المسئلة ما في كتب مشائخنا النفل يجب بالشروع خلافا  
 له ١٢ له قوله منه رخصته الخ قال في الحاشية فيه رد على من جعل الرخصة من خطاب الوضع وذلك لان  
 منها ما يكون واجبا ومنه وماها وفيه ما فيه انتهي وقيل في وجهه ان المنقسم اليها انما هو مصداق الرخصة وهو من  
 الخطاب التكليفي بلا ريب والكلام في نفس مفهوم التي هي عبارة عن تغير الحكم من عسر الى يسر فني من الاحكام  
 الوضعية والرخصة لغة هو التيسير والتسهيل وفي الاصطلاح هو حكم تغيير من عسر الى يسر لعذر والعذر هو المشقة  
 والحاجة فيمثل التحديد الترخيص بجواز الفعل على خلاف الدليل المقتضي للنسب كترك الجماعة بعذر المطر والمرض  
 ونحوهما واما على خلاف الدليل المقتضي للجواز الا انظار في السفر ١٢ له قوله هي اربعة آه يعني الرخصة  
 اربعة انواع فوعان من الحقيقة احدهما ان يكون رخصة من الآخر ونوعان من المجاز احدهما ان في المجازية من  
 الآخر كالاول في الحقيقة فالاول فما استبيح مع قيام المحرم وقيام حكمه وهو الحرمة كاجراء كلمة الكفر على اللسان عند  
 الاكراه بالقتل او القلع فان حرمة الكفر قائمة ابدا لقيام دلائل الايمان الى الابد لكن حتى العبد يفتر صورة تخريب  
 الفطرة ومعنى بزهرق الروح وبالاقدام عليها لا يفوت حتى الله تعالى معنى للبقاء والتصديق لانه قلبه مطمئن بالايمان  
 فله ان يجرى على لسانه وان اخذ بالعزيمة وبذل نفسه طلبا للثواب كانت اولي فلو مات ولم يجر على لسانه كلمة الكفر  
 كان ما جرد لانه ات بما هو اولي قال في الحاشية وما في المحقر ان الرخصة هو المشروع بعد رفع قيام المحرم لولا  
 العذر ففيه انه يقتضي كما في التخرير امتناع صبر المكلف على اجراء كلمة الكفر حتى القتل لحرمة قتل النفس بلا بيع مع  
 ان الثابت على ما رواه الائمة في جيب رضي الله عنه وغيره بخلاف ذلك انتهي ولما روي ان سيلة الكتاب  
 لعنة الله عليه اخذ رجلين من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لاحدهما ما تقول في محمد عليه السلام قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال ما تقول في فقال انت ايضا فخله فقال الاخر ما تقول في محمد عليه السلام قال هو رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال ما تقول في فقال انا هم قاعا وعليه ثلاثا فاعاد جوابه فقصد فبلغ ذاك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انا اول

أولى ولومات كان ما جوداً والثاني ما يتراعى حكمه سببه الى  
 المريب الرخصة ١٢ فكان غيبة ١٢ المحرم ١٢

زوال العذر كفطر المسافر والمريض والعزيمة فيه أولى ما لم  
 لا صوم في رمضان ١٢

يستترة فلول مات بها آثره والثالث ما نسخ عنا تخفيفاً بما كان  
 أي بسبب العزيمة ١٢

على من قبلنا من امر كفرض موضع النجاسة وإما الترغيع في الزكاة الى

غير ذلك والترغيع ما سقط مع العذر مع مشروعية في الجملة ويستثنى  
 أي مع عدم ذلك الحكم ١٢

فقد اخذ برخصة الله تعالى وإما الثاني فقد صدر بالحق فبيننا تفسير المصنف الرخصة أشمل بخلاف ما فسر البعض  
 وهو ايتباح مع قيام المحرم فانه غير شامل ١٢ له قوله كفطر المسافر آه فان المحرم للأنظار وهو شهووا شهراً قائم  
 ولكن حكمه وهو وجوب أداء الصوم تراعى عنه الى ادراك عدة ايام أخذ العزيمة اولى لقيام السبب ولان في  
 العزيمة نوع يسر لموافقة المسلمين ما لم يستترة فان سقط الصوم فاضرو فينبغي الفطر اولى بالاتفاق وليس له  
 بذل نفسه لانه يصير قائم نفسه فخرات بسبب العزيمة اثم لانه اولى بنفسه في التمسك باختيار ما لم يطلب الله  
 تعالى منه وعذرات في ان العمل بالرخصة اولى في هذه النوع لقوله عليه السلام اولئك العصاة اولئك  
 العصاة وقوله عليه السلام ليس من ابرار عصيتم في السفر وعندنا هو محمد على حالة الجهل واعلم ان هذا القسم من الرخصة  
 اودون من الاول لانه من حيث ان السبب قائم فهو من الرخص الحقيقية ومن حيث ان الحكم نراعى عنه لان غير الحق  
 له قوله الى غير ذلك آه كقتل النفس في صوة التوبة وجزم الحكم بالقصاص عمداً لان القتل اذ غفلاً وتخطئاً  
 الخطأ وعدم جواز الصلاة في غير المسجد ونحو ذلك مما كانت في الشرائع السابقة فمن حيث انها كانت اجبة  
 على غيرنا ولم يجب علينا توسعة وتخفيفاً شابهت الرخصة فثبت بها مجازاً الا ان الاصل لم يبق مشروعاً قط فهو قائم  
 في المجازية لان السبب والحكم معدومان مطلقاً ١٢ له قوله ليس في رخصته استقاط آه عندنا لا يجوز العمل  
 بعزيمة منها كسقوط حرمة الميتة فان حرمتها ساقطة في حال الضرورة مع كونها ثابتة في الجملة لقوله تعالى الا ما اضطرنا  
 فالنفس ليس محرم في حال الضرورة لكونها مستثناة بغيرت مباحة بحكم الاصل فالفرق بين هذا وبين المشاي

طاعة  
 لان  
 بن  
 كام  
 نة  
 في  
 حقه  
 بمن  
 عنه  
 قريب  
 ان  
 يكفر  
 م ولا  
 مع  
 ب  
 لا الله  
 خير  
 اول

رخصة اسقاط كسقوط حرمة الميتة للمضطر قالوا تنسية

الاخيرين بالرخصة مجاز والثالث اتم في المجازية كالادل <sup>١٢</sup> <sup>١١</sup>

في الحقيقة فرع قالوا سقوط غسل الرجل مع الخف من الرابع <sup>١٢</sup> <sup>١١</sup>

لان الخف اعتبر شرعاً مانعاً من سراية الحدث اليها وفيه انه

الذي هو رخصة اسقاط <sup>١٢</sup> <sup>١١</sup> ما لم يسر فلا يشرع ما وضع الشارع لازالة الحدث وحاشا كما رواه بعض

ان المحرم قائم في الثاني واما يهنا فالحرم غير قائم حال الضرورة كما سبق قال في الحاشية قوله حرمة الميتة للمضطر فلا يحنث  
باكلها مضطراً اذا حلف لا ياكل الحرام وذلك لقوله تعالى قد فصل لكم حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ذهب كثير ومنهم ابو  
يوسف في رواية ان الحرمة لا يرتفع وانما رفع اثمها كما في الاكراه على الكفر فلا يثم بالامتناع ويحنث في الحلف المنكوه  
وقالوا لقوله تعالى فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم وفيه ما فيه انتهى قال الخيزر آبادي اعلم ان الامام  
ابا حنيفة رحمه الله تعالى ذهب الى ان الميتة والحمر يسقط حرمتها حال الاضطرار فيصير كل منها مباحاً في هذه الحالة والليل  
عليه قوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليها فتشفي حالة الضرورة فبشت التحريم في حالة الاختيار اذ الكلام المقيد  
بالاستثناء يكون عبارة عما وراء الاستثناء وقد كانت مباحة قبل التحريم فبشت في حال الضرورة على ما كانت عليه  
وهذا بناء على ان الاصل في الاشياء الاباحة قبل الشروع وعلى مذهب من يقول ان الحلال والحرمية وانما يغفلان  
من الشرع فيقال الاستثناء من المحظور اباحة فصار كانه قال هذه الاشياء محرمة في حال الاختيار مباحة في حال الاضطرار  
روى ابو يوسف رحمه الله تعالى عنه ان الحرمة ليست برتبة ولكن رخص الفعل في حالة الاضطرار بقاء للحرمة كما  
في الاكراه والغير وهذا مذهب الاكثر وثمره الخانات يظهر فيما اذا صبر حتى مات لا يكون آثماً عند الامام وفيما  
اذا حلف لا ياكل حراماً يحنث يا كل هذه الاشياء في حالة المخمصة عندهم ولا يحنث عندنا واستدلوا على ذلك  
بقوله تعالى فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم فاطلاق المغفرة دال على قيام الحرمة الا انه  
تعالى رفع المؤاخذه عن عباده كما في الاكراه على الكفر واجيب بان المغفرة في كلامه تعالى كثيراً ما يقع على ما يورى  
الاحسان فلا يقتضي بقاء الحرمة فانهم اتوا <sup>١٢</sup> <sup>١١</sup> قوله مجازاً انه لان الاصل وهو العزيمة ساقط فلم يبق مشروفاً فلم يكن رخصة  
الا مجازاً فهذه الاحكام في الحقيقة منسوخة ولكن يطلق عليها اسم الرخصة مجازاً لاجل اشتراك الرخصة في اسقاط الكلام <sup>١٢</sup> <sup>١١</sup> قوله اتم آه نا

انما يتقرر لو لم يكن الفصل في الرجل هناك مشروعاً لكنه مشروع بعد

وان لم ينتزع حفيه ولهذا يبطل مسحه اذا خاض في النحر ودخل الماء في  
فانه لو طلع تدبيره مع انهاء الخفض يتم الوضوء ١١  
اي المشرعية الفصل ١٢

الخفض ولا يجب الفصل بانقضاء المدة واجيب بمنع مسحه رواية بطلان المسح  
في صورة النحر في الماء ١٢

وان الفصل انما لم يجب بعد النزاع لانه قد حصل ورقي بان الرواية المذكورة  
افضل ١٢ انقول في النجاسة الجواب ١٢ في رواية مسند ١٥٥  
 في الكتب المتبعة كالظهيرية وغيرها وبان الاجماع على ان المنزلة لا يظهر  
الحق ١٢ ورد ثانياً ١٢ المراد ١٢

لما لم يبق الاصل وفاتت العزيمة ولم تكن موجودة في شيء من المواد كانت الرخصة اتم المحاد لا شبهة له من الحقيقة اصل  
 بنوع القسم الرابع فانه لما وجدت العزيمة في بعض المواد كانت الرخصة انقضى في مجازيتها كما ان القسم الاول ان  
 واولى في صق لفظ الرخصة عليه حقيقة من القسم الثاني فانه لما كانت العزيمة موجودة بقيام السبب المحرم وحكمة كانت  
 الرخصة ايضا حقيقة من جميع الوجوه بخلاف القسم الثاني فان العزيمة فيه موجودة من وجوده ووجدان السبب  
 المحرم موجود وحكمة ليس بوجوده فلا تكون الرخصة من ايها ١٢ <sup>١١</sup> قوله من الرابع لان استناد التقدم بالخفض مع  
 سرية الحدث اليه ولا يجب غسل شيء من البدن بدون الحدث في الطهارة المحكية فظهر ان غسل الرجلين في الوضوء  
 ساقط وان الشرع اخرج السبب الموجب للحدث من ان يكون طافاً في الرجل ما دامت مستمرة بالحدث فيكون  
 هذه المسئلة من القسم الرابع للرخصة وادروا عليه ان القسم الرابع لا يتبع العزيمة فيه مشروطة بغيره مستقلة  
 جيل الرجل مع الخفض ليس كذلك فان غسله مشروع بدون توحيه ولهذا دخل لا من الحقيق في نحر الماء  
 بعد الوضوء والمسح ودخل الماء في الخفض وصار رجله مغموساً لا يجب عليه غسله ثانياً بعدما انقضى مدة المسح  
 فلم ان العزيمة فيه مشروطة وكيف يكون من الرابع واجيب باننا لا نسلم صحة رواية بطلان المسح في الصورة المذكورة  
 بل هو باق على حاله وانما لم يجب غسله بعد نزولها وانقضاء المدة لانه قد حصل مرة وهو يكفي لتطهر وان كان غسلها  
 غير مشروع فلا حاجة الى الاعادة كما ان الجهاد غير مشروع للنساء والصبيان ومع ذلك ان حصل منهم شهرة لكفا  
 عنهم عن الغزو يسقط الجهاد ومع ان جهادهم غير مشروع فقد حصل الكفاية بما ليس مشروع عن الواجب فلذا

لنساء الجاهل ما ذكره في الكتب المتبعة كالظهيرية وغيره فادروا عليه صحة الرواية ١٢ <sup>١١</sup> قوله بان الجهاد كذا

عمله في محدث طار بعده بل الحق ان يقال المعتبر في المشروعية  
في الجواب ١٢ في رخصة اسقاط ١٢

في نظر الشارع بان يكون العمل به اثمًا بطلان هذا ممنوع و  
مشروعية العزيمة ١٢ اي بالحكم الاصل الذي هو العزيمة ١٢ الاثم ١٢

ما قالوا ان العزيمة اولى فالمراد باسقاط سبب الرخصة مسئلة  
من الاخذ بالرخصة فيها وبهي المسح ١٢ اي مرادهم ١٢ المسح ١٢

الحكم بالصحة في العبادات عقلية لانها استنباء الغاية وهي  
دون العبادات ١٢ اي الصحة ١٢ اي الغاية ١٢

الذي وجد قبل النزع وقبل انقضاء المدة لا يؤثر في ازالته حدث طرء بعد الغسل بالنزع او الانقضاء قال  
في الحاشية توضيحه ان الحنف لما اعتبر شرعاً مانعاً سرية الحدث الى الرجل قبل النزع وانقضاء المدة فلا  
وجود له حتى يحفل الغسل قبله لان الازالة فرع الوجود بل انما يسري بعد النزع والانقضاء فهو طارئ على الغسل  
وحده وعدمه سواء لانه في غير وقته فكانه في غير محله فامل انتهى ١٢ سلمه قوله وبطلان هذا ممنوع آه و  
تقرير الجواب الحق ان المعتبر عليها في رخصة الاسقاط ان تكون مشروعية العزيمة في نظر الشارع منفيًا بحيث يكون  
العمل بها موجباً للاثم وليس المراد ان الاجزاء لا يترتب بالاثم ان يكون الفعل محرماً مع كونه اثمًا  
وعلى هذا فلا تكلف وغسل رجله من غير نزع اثم وان اجزاء الغسل قال في الحاشية وبطلان هذا ممنوع  
لانه لا يلزم من بطلان المسح اذ غاض وعدم وجوب الغسل بانقضاء المدة كون الغسل مشروعاً في مدة المسح  
وبقاء حكمه فليست به انتهى فان قيل انهم قالوا ان العزيمة اولى والاخذ بالغسل عزيمته فالاثم ان يكون اولى  
فكيف يكون ذلك اثمًا فاجاب عنه المقرر بان مرادهم ان العمل بالعزيمة اولى باسقاط سبب الرخصة بان  
نزع الحنف الذي هو سبب الرخصة فينبذ لا رخصة في المسح اصلاً وليس المراد انها اولى وقد كان سبباً متحققاً  
سلمه قوله عقلية آه يعني اذا ادعى المكلف المأمور به وراعى شرائط والاركان هل ثبت به الجواز بحيث  
يسقط القضاء تحقيقاً فيما له قضاء كالغرض الخس او تقديره فيما لا قضاء له كما في صلوة العيد ففيه اختلاف  
والصحيح ان الحكم بالصحة في العبادات عقلية غير موقوف على المشرع لان الصحة استنباع الغاية بان  
ترتب الغاية على الفعل وتنبه في الوجود والغاية في العبادات عند المتكلمين موافقة الامر بان اتى بالامر  
به كما امره الامر وان وجب القضاء كما اذا صلى وظن انه مطهر فانها محمية لموافقة الامر وان وجب القضاء



## في العبادات عند المتكسبين موافقة الامور ان وجب القضاء

اي اتيان الفعل بحيث يرتب عليه الغاية ١٢ اي كون الفعل موافقا لامر الشارع ١٢ اي اتيان بالامر كما بامر

## كالصلوة بظن الطهارة وعند الفقهاء كونه مسقطا للوجوب

بأن يكون القضاء واجبا عليه ولم يكن يرد ١٢ اي الفعل ١٢ فمن ذنبا المكلف ١٢

## القضاء تحقيقا او تقديرا كما في الاداء بعد ورود الامور بعين

كما في الصلوة الخمس ١٢ بان لم يكن له قضاء كما في صلوة العبد والجمعة ١٢ بذلك ١١

بعد ما تبين حدته وعند الفقهاء كون الفعل مسقطا للقضاء تحقيقا او التقديري كما في اداء العبادات فانه استلزام  
لوجوب قضاء ما عن المكلف وبعد ورود الامر ومعرفة حقيقة ذلك الفعل كالصلوة المأمور بها بعين  
ذلك الاستتباع بدون احتياج الى توقيف من الشارع لكون المكلف مؤثرا للصلوة تاركا لها فانه  
يعرف بمجرد العقل يقينا قال في الحاشية اعلم ان تلك الموافقة اعم من ان يكون يقينا او ظاهريا لانا امرنا  
باتتباع الظن ما لم يظهر فسادوه وبهذا لا ياتي كون المأمور به هو الصلوة بظن الطهارة التي لم يظهر فساد  
ظنه ومن ثم وجب القضاء حين فسادوه وذلك لان الصحة الموافقة اعم والمسقط للقضاء هو الاتيان بالامر  
برحمة وجهه يجب الواقع وجبته لا احتياج كما قيل ان القول بان وجوب القضاء كان بامر جدي فلا خلاف  
وان كان بالامر الاول فيمكن ان يقال هناك امران والمكلف قد اتى باحدهما دون الآخر والمراد  
بموافقة امر الشارع هو الامر الاول انتهى ١٢ <sup>له</sup> قوله استتباع الغاية هو طلب الفعل <sup>الغاية</sup>  
غاية وترتب وجوده كان الفعل صحيحا ١٢ <sup>له</sup> قوله وان وجب التحريم من جهة وظن انه ظاهر فانها  
صحيحة لموافقة الامر اذا المكلف مأمور بان يعمل بطهارة ولو كانت طهارة مطلوبة له ثم اذا ظهر خطاه يجب  
اقضائه عليه ١٢ <sup>له</sup> قوله تحقيقا اه بان يكون القضاء واجبا عليه لو لم يكن يرد كما في الصلوات الخمس  
او تقديرا بان لم يكن قضاء كما في صلوة العبد والجمعة او يصدق عليها انه لو كان لها قضاء  
لكان ذلك الاداء مسقطا له فالاداء فيها مسقط للقضاء التقديري قال في الحاشية  
وينبغي ايضا بهذا التقييم ما قيل يخرج العبادات التي لا قضاء لها كصلوة العبدين مثلاً  
تقرير الايراد ان صلوة العبدين توصف بالصحة ولا قضاء لها وجه الدفع ان القضاء فيها تقديرى بان  
لو كانت لها قضاء سقط بها ١٢ .

يعرف ذلك بلا توقف وقد ظن انهما من احكام الوضع وقيل  
ومعز حقيقة الصلوة ١٢

بمعنى الموافقة عقلي وبمعنى الاسقاط وضعي اقول الاسقاط فرع  
غير متوقف على الشرع ١٢ اي موافقة العقل لامر الشارع ١٢ للقضاء  
اي الصفة بمعنى الاسقاط ١٢

التمامة وهو بالموافقة وهو عقلي وقيل في المعاملات وضعي  
الفعل المأمور به ١٢ اي كونه ١٢ للامر ١٢ اي الموافقة ١٢  
اتفاقا لان ترتب الثمرات على العقود موقوف على التوقيف البتة  
المقصودة ١٢ كالبيع والكاح ١٢ كالبيع والكاح من الشرع ١٢

له قوله قد ظن انهما من احكام الوضع آه لان الصفة عبارة عن استتباع الغاية ولا يستتبع الابدائية  
الاركان والشروط ولا يوقف عليها الا بعد حكم الشرع ان حقيقة الصلوة مثلا تتم بهذا الاركان والشروط وهو  
خطاب الوضع كذا في الشرح ١٢ له قوله قيل بمعنى الموافقة آه يعني الصفة عبارة عن استتباع الغاية  
وهي بمعنى الموافقة بان يكون الفعل موافقا لامر الشارع كما هو عند المتكلمين عقلي لان الحكم بكون الفعل المردى  
موافقا لما امر به الشارع لا يحتاج الى توقيف من الشارع وقيل بمعنى الاسقاط كما هو عند الفقهاء وضعي  
لان سقوط القضاء وجوبه لا يعلم بمجرد العقل بل يحتاج الى توقيف من الشارع فانه اذا صلى المكلف بامر  
الشارع وظن انه ظاهر يحتاج في معرفته كونها صحيحة الى توقيف من الشارع فانه اذا صلى المكلف بامر الشارع  
وظن انه ظاهر يحتاج في معرفته كونها صحيحة الى توقيف من الشارع ولا يستقل به العقل ١٢ له قوله وهو عقلي  
يعني القول بهذا التفصيل ليس بصحيح لان القضاء لا يقطع الاتهام الفعل المأمور به فلا سقاط فرع التمامية ويعرف  
التمامة بالموافقة وهو عقلي باعتراف هذا القائل فيكون الصفة بمعنى الاسقاط ايضا عقليا قال في الحاشية يعني ان  
القول للبقاء والقضاء بعد اتيان المأمور به على وجه كما ذهب اليه عبد الجبار مجاوله على خلاف ساي الجمهور ولذا  
قالوا ان القضاء مستدرك لما فات فانما حصل المطلوب يتامه وهو موافقة الفعل لامر سقوط القضاء انتهى ١٢  
له قوله موقوف آه يعني الحكم بالصحة في المعاملات وضعي بالاتفاق لان العقود كالبيع والنكاح مثلا  
بحيث يترتب عليها الثمرات كالمالك وغيره فما يعرف بالتوقيف من الشارع فكان من جملة احكام  
الوضع والفقائل هو الفاضل ميرزا جان كما صرح به في الحاشية ١٢ له قوله اقول آه حاصله الرد على قول  
الفاضل ميرزا جان وتقريره ان العقود اسباب لترتب الثمرات عليها لا شك في انها تعرف بتوقيف من الشارع

جعل العقود اسبابا لا يرب انهم من الوضع لكن الصحة هو الايمان بها  
في رده ١٢ فثمرات ١٢ اي هذا يجعل ١٢ يعرف بالشرع ١٢

كما جعلها وذلك هو المناط لاستتباع الثمرة وهو بعد الشرع <sup>١٢</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٢</sup>  
الشارع ١٢ المعاملات ١٢ الايمان ١٢ اي الموقوف عليه ١٢  
لا فان العقود اسبابا لثمرات ١٢  
سواء كان فعلا او كفا ١٢  
بالعقل فتأمل الباب الثالث في المحكوم فيه وهو الفعل مسئلة لا يجوز  
اي الاستتباع ١٢

التكليف بالمتنعم مطلقا كالجهر بين الضدين او من المكلف كخلق الجهر  
من القدرة الحادثة وجود الاشعية واختلغوا في وقوعه واما

لكن ليست هذه السببية بالصحة بل هو ان ياتي بها المكلف كما جعلها الشارع وهو الموقوف عليه لاستتباع الثمرة  
المقترنة على هذه العقود وهو يعرف بالعقل بعد ما ورد الشرع بكون العقود اسبابا لثمرات فالصحة في المعاملة  
ليس بتوقيف من الشارع فيكون عقليا ١٢ له قوله فتأمل قال في الحاشية اشارة الى ان هنا جزئيات كثيرة  
وصحة الجزئيات بالمطابقة للكلية وصحة الكلويات بالعلم من الشارع وكذلك في العبادات فصحة الجزئيات  
بالموافقة مع الكلويات وصحة الكلويات بموافقة الامر شلا والا وجه ان يقال العبادات ايضا حطت اسبابا  
لثمراتها الا ترمى الى تعريفهم الواجب شلا فينتض فعله سببا للشواب وتركه سببا للعقاب وهو فالموافقة دليل  
ونظائر الجزئيات على الكلويات ويستغنى عن ثمراتها فاقيم مقام الغاية فيتمد به ١٢ قوله جواز الاشعية  
تفصيله ان ما لا يطابق ما تمتنع لذاته ونفس مفقود كالمجموع بين الضدين وكالحصول في غير من في وقت واحد  
لا يجوز التكليف به لان التكليف بشئ استدعاء حصوله واستعداد حصوله لا يمكن حصوله شفا فليس في الحكم  
بناء على الحسن والقبح الخفيين واما ان يكون متمنا لغيره بان يكون متمنا في نفسه لكن لا يجوز وقوعه عن المكلف  
لاستقاء شرط وقوعه وهو تعلق القدرة به بان لا يكون الفعل من جنس ما تعلق به القدرة كخلق الاجسام فان القدرة  
الحادثة لا تتعلق بالجواهر اصلا فالجمهور على ان التكليف به غير واقع خلافا للاشعية حيث جاز التكليف به  
واختلفت الاشعية في وقوع هذا التكليف فمنهم من قال بالمنع مطلقا سواء كان متمنا لذاته ام لا والنا في الوقوع  
فيها والنا في التفصيل وفي ملخص المحامشي وقد تردد النقل عن الشيخ الاشعري قال في البرهان لهذا سوء معدنة

المتنع عادة كحمل الجبل فيجوز عندنا عقلاً خلافاً للمعتزلة ولا يجوز  
 شرعاً لقوله تعالى ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها والاحتماع منعقد  
 على صحة التكليف بما علم الله تعالى أنه لا يقع لنا لو صح لكان  
 مطلوباً والطلب موقوف على تصور وقوعه كما طلب والالزام  
 طلب ذلك بل شئ آخر وهذا ضروري وتصور وقوع المحال من

بمذنبه فان التكليف كلها عنه تكليف بما لا يطاق لأمري أحدهما ان الفعل مخلوق الله تعالى فتكليفه به تكليف  
 بفعل غيره والشأنى انه لا قدرة عنده إلا حال الانتثال والتكليف سابق حين لا قدرة له عليه وهذا يخرج وتسلم  
 وقوع المتنع لذاته فافهم انتهى وفي الحاشية قال العلامة مذهب أكثر أصحاب ابى الحسن الاشعرى جواز  
 التكليف بالمتنع لذاته وقول صاحب المواقف ان النزاع فيما يمكن في نفسه ولكن لا يتعلق بالقدرة  
 الحادثة عادة مخالف للمشهور المبسوط في كتب العلماء الاعلام واستدل الاشعرية بكون الالباب مأموراً  
 بالجمع بين المنافيين ولما ذكر في شرح المحضر في البطلان كون التكليف تكليفاً بالمحال لم يقل بوقوعه ومن قال  
 بوقوعه لم يعيم فتدبر انتهى وأما المتنع عادة وهو الذي من جنس ما يتعلق به القعدة الحادثة لكن من نوع أو  
 صنف ما يتعلق به القدرة الحادثة كحمل الجبل فيجوز التكليف به عند أهل السنة والجماعة فان العقل لا ينقض  
 عن تجوز به بخلاف المعتزلة فافهم لا يجوزون التكليف به عقلاً أما شرعاً فلا يجوز التكليف به عندنا لان المتنع  
 عادة ليس في وسع العبد وقد قال الله تعالى لا يكلف الله نفساً إلا وسعها إلى غير ذلك من الآيات ولأنه لا يطاق  
 من الحكيم قال العلامة في التلويح ولا نزاع في وقوع التكليف بما علم الله أنه لا يقع أو أخبر بذلك كبعض تكليف  
 العصاة والكفرة فصار حاصل النزاع ان مثل ذلك هل هو من قبيل ما لا يطاق حتى يكون التكليف الواقع به تكليف  
 ما لا يطاق أم لا فافهم المجهور هو ما يطاق بمعنى ان العبد قادر على القصد اليه باختياره وان لم يخلق الله تعالى الفعل  
 عقيب قصده ولا معنى لتأثير قدر العبد في فعله إلا بهذا انتهى ١٢ له قوله لنا أنه استدلال على مذهب المعتزلة

حيث هو محال في الخارج باطل بالضرورة وهذا في التكليف

الحقيقي والطلب حقيقة وأما الصوري بأن يتلفظ بصيغة الأمر

اللهم استجب دعائي اللهم استجب دعائي

ويقول أوجد المحال أو أت باجتماع النقيضين فاهو لا اجتماع

الحققيين من الاشاعة على عدم جواز التكليف بالمتنع وتقريره انه نوع التكليف بالمتنع لكان مطلوباً  
ان التكليف بشئ استند عادة حصوله وطلب المتنع موقوف على ان يتصور الطالب وقوعه في الخارج  
مثل ما طلب بوضف الانتفاع والذي لا يتصور وقوعه في الخارج استند عادة حصوله في الخارج حيث  
وان لم يتصور وقوعه بوضف الانتفاع لما طلب ذلك المتنع بل شئ آخر وهو بدعي وتصور وقوع المحال  
من حيث هو محال في الخارج باطل بالبداهة فالتكليف بالمتنع باطل وهو المطلوب ١٢

له قوله لهذا في التكليف الحقيقي آه جواب سوال مقدر تقريره انه يقال اوجد المحال أو أت باجتماع  
النقيضين وفيه طلب خير المتصور وقوعه في الخارج فكيف تركم ان الطلب موقوف على تصور وقوع  
المطلوب اجاب عنه المصنف بان الطلب نوعان حقيقي وصوري وان يتلفظ بصيغة الامر مثل  
لا تغتصب الجمع بين الصدين او يقول اوجد المحال ونحوه فما نحن فيه من النوع الاول من التكليف الحقيقي  
لا الصوري وما ذكرته هو صوري ونحن بمعزل عنه فانه كقولك اجتماع النقيضين واقع فان الاخبار به  
حقيقة غير صحيحة وان كان التلفظ به صحيحاً كنههنا الطلب حقيقة غير صحيح وان كان التلفظ بصيغة الامر صحيحاً  
فان قيل ان اهل الحق قائلون بان التكليف الصوري متنع فكيف تم جوابكم اجاب عنه المصنف رحمه الله  
انه لم يترك آخر وهو ان التكلم بما لا يليق به هو نقص مستحيل عليه تعالى كما عليه الاكتر اثم لا توهم بذلك  
لتم انتفاع التكليف الصوري بالنظر اذ هو ان التكلم بما لا يليق نقص مستحيل على الله تعالى وفيه ان لا يترك  
مخصص بتكليف الله تعالى لتنزيهه تعالى عن شوائب النقص واليه اشار المصنف رحمه الله بقوله قد برأ  
عنه قوله اجتماع النقيضين قال في الحاشية فيه دفع لما في التحرير ان الحق انا نعلم  
بالضرورة المكان لا تغتصب بالجمع بين الصدين ووجد الدفع ظاهر مما ذكر في المتن انتهى ١٣

النقيضين واقع وانما قيل بامتناعه لمدر ك اخروتم لتمة  
 فتدبر ولبعض الفضلاء اجابات على هذا المسلك اشترنا الى  
 اندفاعها اجمالاً والآن نفصل تفصيلاً مما فقال اولاً ان تصور  
 الاصل ١٢  
 في كلام اهل الحق ١٢  
 التكليف الصوري

له قوله فتدبر آية إشارة الى ان هذا المدر ك مختص بتكليف الله تعالى ١٢ له قوله اشترنا الى اندفاعها  
 آه قال في الحاشية اما الإشارة الى اندفاع الاول والثاني فبقوله موقوف على تصور وقوعه كما طلب والى  
 اندفاع الثالث فيقتد الحاشية والى اندفاع الرابع فبقوله تصور وقوع المحال باطل فانه يفهم ان تصور  
 وقوع الممكن ليس كذلك والى اندفاع الخامس فبقوله في الخارج فقال ١٢ انتهى ١٢ - له قوله فقال  
 آه اعلم ان الفاضل ميرزا جان اورد على مسلك الجمهور بعدم جواز التكليف بالمقتضى خمس ايرادات المضاف  
 اشار الى اندفاعها في تقرير اجمالاً ثم شرع في الاندفاع تفصيلاً فقال اولاً الايراد الاول على ما قلنا والطلب هو وقوع  
 على تصور وقوع الممتنع ووجوده في الخارج بان تصور وجود المحال غير لازم فان مقتضى التكليف بالمحال ان تصور  
 الطلب انتساب الوجود والى لا تصور وجود المحال في الخارج وردّه المعر بانه مكابرة اذ لا معنى للطلب الا استنداً  
 حصول المطلوب وهو بدو في تصور حصوله غير ممكن والحصول هو الوجود فلا بد للطلب المحال من تصور وجود المحال  
 الايراد الثاني انه يحكي تصور المطلوب المحال بوجدها وان كانت مابته المحال متصفة بالوجود مستحيلة التصور  
 مابته الصلوة كونه ممكنة لا تتنافى في ثبوتها فان وليكم لا ينبغي تصور المحال بوجدها وهو كالتكليف بالمحال  
 وردّه المقر بانه العدم المقتضد فان علم الشيء بالوجه هو علم الوجود حقيقة لا علم ذي الوجود كذلك فان الحاصل بالذات  
 في الذهن في العلم بالوجه هو الوجود هو المعلوم حقيقة والاستدعاء اما تعلق بما هو المعلوم حقيقة فكان المطلوب  
 هو الوجود وقد فرض انه غير قال في الحاشية يعني ليس الكلام في طلب العلم بالشيء في الذهن كما في السؤال بما  
 هو مثلاً حتى يحكي التصور بوجه ما لان بناء على الجمل بالامر وانما الكلام في طلب المعلوم والتكليف بايجاده  
 في الخارج فلما كان المعلوم حقيقة هو الوجود كان هو المطلوب ايجاده حقيقة في الخارج لان الطلب الحقيقي  
 والتكليف الخارجي فرع العلم بالحقيقة الكلية للمطلب كما طلب من الطرفين اى الامر حتى يتمكن من الطلب والامر  
 حتى يتمكن من الائتثال واما مجرد التلفظ بنحو وجود المحال فقد مر انه لا كلام فيه فتدبر انتهى الايراد الثالث اى  
 التصور يتعلق بكل شيء حتى ينقيضه كما هو المسلم فيمكن ان يتصور العقل مابته المحال معتبرة مع الوجود ولا يلزم منه ان

وجود المحال غير لازم أقول ذاك مكابرة اذ لا معنى للطلب إلا

أي القول بان تصور وجود المحال غير لازم ١٢

استدعاء حصوله وثانياً ان التصور بوجه ما كان أقول علم

واستدعاء حصوله لا يمكن

الشيء بالوجه هو علم الوجه حقيقة اذ لا علم الا بالوجه فكان

حقيقة

يكون المحال موجوداً في الخارج فان العقل يتصور الكلاذب مع انها ليست بواقعة فيكون وجهه الخشنه فم لا يمكن  
الى تصور مفهوم بوجه محال وموجود في الخارج كتصور الخشنه كانت في الواقع زوفاً فانه محال ولكن هذا لازم في  
التكليف بالمحال وردة المقتر بان الكلام في المحال مع العلم باستحالته انه لا يتصور وجوده ايقاعاً في الخارج  
لا في المحال مع العقلية عن استحالته فانه لا كلام في الطلب الحقيقي للمحال وهو بدون تصور الايقاع غير ممكن الا ايراد  
رب ان اذا قال الامر صلي فانه لم يتصور الصلوة متصفة بالوجود الخارجي في الواقع اذ لم توجد حين التكليف كان  
وهو لا ينافي بعد التكليف بها فهو لم يتصور الا الصلوة المحبقة مع الوجود وعلى ان يكون الوجود متصفاً بالوجه  
وذلك ظاهر كذا انك في صورة التكليف بالمحال وردة المقتر بان لا سلم انه لم يتصور الصلوة متصفة بالوجود الخارجي في  
الواقع مطلقاً فان تصور عين التكليف ليس بضروري بل هو اعم من ان يكون في المحال او المستقبل بل المراد من تصور  
ايقاعاً هو في المستقبل لان تصور المطلوب ايقاعاً قبل الطلب ضروري فلا بد ان يكون تصور ما على ما يتبع قبل  
الطلب لان الوقوع انما هو بعد الطلب لا حال الطلب والا يلزم طلب الحاصل الاية او الخامس ان القول  
وجود النقيضين محال، قضيتهم موجبة لاشك في صدقها وفيها اثبات المحول للموضوع وهو يستدعي تصور الموضوع  
وثبوت الموضوع فيه وجود النقيضين والثبوت والوقوع واحد فلا يصح القول بان تصور وقوع المحال من حيث  
هو محال باطل وردة المصنف بان الحكم فيه انما هو على الطبيعة باعتبار الفرد فان تحصيل الطبيعة وتحقيقها انما  
يكون في الافراد ومن ههنا يقال ان الطبيعة لا وجود لها في الخارج الا في ضمن الافراد فكل حكم ثابت للافراد هو  
ثابت للطبيعة في الجملة والطبيعة ممكنة متصورة موجودة في الذهن فيتوجه عليها الحكم وثبوت الاستحالة انما هو من  
حيث انطباقها على الافراد قال في الحاشية وحاصل تحقيقه في السلم انه لا يمكن الحكم على ذات المتشع ولا على  
عنوانه اما الاول فلان المحال من حيث هو محال ليس له صورة في العقل فهو معدوم ذهناً خارجاً فلا يحكم ايجاباً بالافتقار  
وسلباً بالوجود مثلاً واما الثاني فان كان محالاً فكذا ذلك وان كان ممكناً فلا يحكم ايضاً لانه متصور وكل متصور ثابت ولا شيء

المطلوب هو الوجه وقد فرض أنه غير كيف لا والمحال إنما هو  
 يكون المطلوب غير الوجه ١٢

ذو الوجه لا الوجه وثالثاً أن تصوّر العقل ماهية المحال متصفة  
 قال ذلك الفاضل في الايراد ثانياً ١٢

بالوجود مسوّء اتصفت في الواقع أم لا ليس بمحال أقول لا كلام  
 لأن تصوره ليس بمحال ١٢

مع الغفلة عن الاستحالة بل المقصود أن المحال من حيث أنه

معلوم الاستحالة لا يصور وجوده ايقاعاً في الخارج فان الكلام  
 وهو لا يكون الا تصور الايقاع ١٢

في الطلب الحقيقي ورابعاً أن في الامر بالصلوة لم يتصورها  
 لا الصلوة ١٢ قال ذلك الفاضل ١٢ قال ذلك الفاضل ١٢ أي في التكليف ١٢ الأمر ١٢

متصفة بالوجود في الواقع اذ لم يوجد بعد أقول تصوّرهما  
 أي الصلوة ١٢ أي في التكليف ١٢

على ما سبق لان ماهيتها لا ينافي ثبوتها وخاصاً ان قولنا  
 في المستقبل ١٢ الصلوة ١٢ فان ذلك الفاضل

وجود النقيضين محال يستلزم تصوّر المحال مثبتاً أقول الحكم  
 أي من حيث الثبوت

فيه على الطبيعة باعتبار الفرد كما حققناه في السلم على أنه  
 أي العادة

من الثالث بممتنع نعم اذا لوحظ باعتبار جميع موارد وتحقيقه او بعضها يصح عليه الحكم بالاستمتاع مثلاً لان كل  
 حكم ثابت للأفراد فهو ثابت للطبيعة في الحكم فالاستمتاع ثابت للطبيعة وذلك صادق بانتهاء الموارد والأفراد  
 فليتأمل فانه دقيق انتهى ١٢ له قوله على أنه آه معنى العادة فهذا وجبتان لاندفاع الايراد الخ من سائل  
 انه فرق بين تصور المحال ايقاعاً في الخارج وبين تصوره مطلقاً اعم من ان يكون ايقاعاً في الخارج اولاً والملازم



## فروق بين تصوّر انقاعا وبين تصوّر مطلقا فتدبر قالوا

تصوّر اى المحال ١٢ فى الخارج كما فى الطلب الحقيقى ١٢  
فانه قد بين ١٢ ان الجزء من التكليف بالمحال ١٢

اولا لو لم يصح لم يقع وقد وقع لان العاصى ما مور وقد علم

التكليف بالمحال ١٢ مكلف ١٢

تعالى انه لا يقع وخلاف علمه تعالى مقتنع وكذا لك من علم الله

من العاصى ١٢ فانه مقتنع بفعل الامر به ١٢

تعالى بموته ومن نسخ عنه قبل تمكّنه والجواب انه لا يمتنع تصور الوقوع

قبل تمكّنه من الفعل المأمور به ١٢ قبل يمكن المكلف للانتقال ١٢ اى العلم بعدم وقوع الفعل ١٢

منه بل يفيد ان الواقع عدم الوقوع فان العلم تابع للمعلوم وليس سببا

اى من العاصى ١٢ فله تعالى بانه يقع منه ١٢ فعدم ١٢

في قولنا «وجود التقيضين محال» انما هو الثانى دون الاول اذ لا بد الحكم من تصور العنوان لا تصور ايقاعه وهو ليس  
بمحال والمحال انما هو الاول دون الثانى لان التكليف طلب الايقاع ولا بد من تصور المطلوب كما طلب وجوب  
غير لازم في صورة الابرار واللازم غير محال قيل فيه ان تصور الايقاع الذى هو فى الطلب الحقيقى لا يستلزم الوقوع  
فانه لا يستلزم من التصور وجود المتصور والايقاع من حيث المنص والعلوى غير مستلزم لوجود المطلوب فلو  
ولا لا مكانه بل يمكن قيامه بالذم ابتداء للمكلف فانهم ١٢ قلت ليس سببا له اذ حاصل الجواب  
ان الممكن من حيث هو ممكن يتصور وقوعه والانتقال من العاصى ممكن فهو متصور الوقوع منه وعلمه تعالى بعدم وقوع  
الفعل منه لا يمنع تصور الوقوع منه بل يفيد بعدم وقوع الفعل من العاصى فلا يخارج فان العلم تابع للمعلوم و  
ليس سببا له حتى يجعل بعدم وقوعه منه مقتضا فله تعالى بعدم الانتقال من العاصى لا يخرج به عن الامكان  
اى من كونه مقدورا للعاصى ومختارا له بمعنى صحة تعلق قدرة بالتقدير فاية ما فى الباب ان الله تعالى لا يشر  
عقيب قصده قال فى الحاشية لا يقال ليس مراد المستدل ان العلم تابع لانه سبب بل لانه كاشف  
من وجود سبب احد الطرفين والمسبب يجب وجوده عند وجود سببه فيمتنع نقيضه لانا نقول قد  
اشترنا الى اندفاع ذلك بقولنا انه يمتنع تصور الوقوع منه وذلك لانه ضرورة بشرط وجود العقلة  
والضرورة الشرطية لا ينشأ فى الامكان الذاتى لانه امتناع بالغير فتدبر ١٢

له وما قيل انه يلزم من جواز الفعل جواز الجهل فمنوع فان  
من العاصي ١٢ على الاستدلال ١٢

العلم حال عن الواقع المحقق وايضا يستدعي ان يكون كل تكليف  
وهو ههنا عدم الوقوع لا عن الواقع المقدر ١٢ استدلال المجزئين ١٢

تكليفاً بالمحال لوجوب تعلق العلم باحد النقيضين وخلاف  
ان تعلق العلم بعدم الوقوع من الفعل وعدمه

العلم محال فهو اما واجب او ممتنع ولا شئ منهما بمقدور  
اي احدا النقيضين ١٢ اي تعلق العلم بالوقوع ١٢ العباد ١٢

واعلم ان الاشعري ذهب الى ان القدرة مع الفعل وان  
والى ان الخ ١٢

افعال العباد مخلوقة لله تعالى فالزمو عليه بتكليف المحال  
في الاشعرية ١٢

له قوله عن الواقع المحقق لا عن الواقع المقدر وجواز الفعل وان كان وقوعه انما يوجب  
 جواز الوقوع المقدر دون الوقوع المحقق فلا يلزم من جواز الفعل جواز الجهل على الله تعالى ١٢  
 ٢ قوله يستدعي آه يعني يلزم على استدلال القائلين بصحة التكليف بالمحال ان يكون  
 كل تكليف بالمحال حتى ان التكليف بالايان ايضا فان الله تعالى عالم بوقوع ايمان العباد  
 او بعدمه على الاول خلاف علمه وهو عدم وقوع الايمان ممتنع فالوقوع واجب لما تقدم  
 ان احدا الطرفين اذا كان ممتنعا فالآخر واجب وعلى الثاني خلاف علمه وهو وقوع الايمان  
 ممتنع وكلاهما غير مقدور للعباد فوقع الايمان منهم مستحيل فيكون كل تكليف بتكليف بالمحال ١٢  
 ٣ قوله فالزمو عليه بتكليف المحال اما على الاول فلان التكليف استدعاء الفعل وهو  
 قبله فالتكليف قبل الفعل والقدرة اذا كان مع الفعل فلا يكون على التكليف الذي هو قبل الفعل  
 فيكون حال التكليف غير قادر فصار الفعل غير مقدور منه فيلزم التكليف بالمحال واما على الثاني  
 ففلان افعال العباد اذا كانت مخلوقة لله تعالى لم تكن مقدورة لهم فتكون مستحيلة منهم ١٢

بل التزموا والحق أنه ليس بلام لازم أما من الأول فلأن القدرة  
 التكليف بالمال ١٢ أي التكليف بالمال ١٢ عدم اللزوم ١٢

أنما يجب في زمان الايقاع حتى يتحقق الامتناع لازمان تكليف  
 أي لا يجب ١٢

وأما من الثاني فلأن التكليف عند لا يتعلق إلا بالكسب بالإيجاد  
 أي لا يجب ١٢ أي لا يجب ١٢ أي لا يجب ١٢

وفيه كلام في الكلام وثانيًا كلف أبا جهل بالإيمان وهو بالتصديق  
 أي في علم الكلام ١٢ قالوا ١٢ أي أبا جهل الملعون ١٢

بما جاء به النبي عليه الصلوة والسلام ومنه أنه لا يُصدّق فقد كلف  
 أي في علم الكلام ١٢ قالوا ١٢ أي أبا جهل الملعون ١٢

غير قادر فصار الفعل غير مقدور منه فيلزم التكليف بالمال وأما على الثاني فلأن أفعال العباد إذا كانت مخلوقة  
 لله تعالى لم تكن مقدورة لهم فتكون مستحبة منهم ١٢ له قوله التزموا آه قال في الحاشية صرح غير واحد أنه لم  
 يصرح الأشعري بجواز التكليف بالمتنع لذاته لكن قال العلامة ذهب شيخنا أبو الحسن الأشعري في أحد قوليه إلى  
 جوازه وقال السبكي قد صرح الشيخ في كتاب الإيجاز بأن تكليف العاجز الذي لا يقدر على شيء أصلاً وتكليف  
 المحال الذي لا يقدر عليه المكلف صحيح جائز لهذا انتفى ١٢ له قوله لازمان التكليف آه والتكليف  
 بالمال إنما يلزم لو لم يكن القدرة في زمان الايقاع فانه تكليف للعاجز وما ذهب إليه الأشعري من كونه  
 القدرة مع الفعل إنما يلزم منه التكليف بما ليس بمقدور حال التكليف وهو ليس بمحال فلا الزام عليه ١٢  
 له قوله يتعلق آه يعني أما عدم اللزوم مما ذهب إليه الشيخ الأشعري من أن أفعال العباد ومخلوقة  
 لله فلأن العبد كسباً مقدوراً له وبه يتبين التكليف فإن العادة الإلهية جارية به بانه إذا تعلق إرادة العبد بالفعل  
 خلق الله سبحانه فيه قدرة معروفة إلى الفعل ثم خلق فيه الفعل فالفعل مقدور والله تعالى بجمته الإيجاد ومقتضى  
 العبد بجمته الكسب وليس التكليف باعتبار الإيجاد والخلق حتى يلزم التكليف بالمحال وفي الكسب كلام طويل  
 في علم الكلام لا نطيل بذكره لكن ينبغي أن يعلم أن الأشعري لا يخلص له عن القول بالتكليف بغير المقدور فإن  
 الكسب أيضاً عنده من الله تعالى وللعبد قدرة منزّهة فقط لا دخل لها في شيء من الأفعال ١٢ له قوله كلف آه  
 يعني كلف أبا جهل بالإيمان وهو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم بحبيبه به ومن جملة ذاك أنه لا يؤمن بقوله

بأن يصدق في أن لا يصدق وهو أنما يكون بانتفاء التصديق  
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
 أي التصديق بعدم التصديق ١٢  
 من ذلك اللعين ١٢

أذ لو كان لعلمه والجواب<sup>١٢</sup> ألا تكليف إلا بالتصديق في أحكام الشرع

وعدم التصديق أخبار منه تعالى<sup>١٢</sup> إليه عليه السلام ولا يخرج المحكم  
 أن الذين كفروا سوا عليهم<sup>١٢</sup> أنذرهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون فقد كلف الله تعالى أن يصدق أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 في أن لا يصدق وهو محال لأن التصديق في الأخبار بأنه لا يصدق في شيء يستلزم عدم تصديقه في ذلك ضرورة أنه  
 صدق في شيء وما يكون وجوده مستلزماً لعدمه يكون محالاً فلزم وقوع التكليف بالمتنع بالذات قال في الحاشية  
 إنما جعل دليلاً على عدمه لأن المستدل ادعى أن هذا التكليف بما هو مستحيل في نفسه لا بما يتنوع ويجب وأن كان  
 ممكناً في نفسه كما في الأول كذا في شرح الشرح انتهى ثم قال في الحاشية وقد يجاب بأن الأجل إنما يكلف بالإيمان  
 قبل مجيئ الجزاء لا يؤمن وبعده قد سقط عنه التكليف وذلك بأن يكون نزول الأخبار بأن لا يؤمن ناسخاً في حق  
 التكليف الأول أقول ولا يخفى ضعفه انتهى وجه الضعف أن الإيمان حقيقة واحدة لا يختلف باختلاف الأشخاص  
 والأزمان بأن يكون التكليف تارة للجميع وأخرى بآحاد التصديق بأنه لا يصدق مستبعد جداً ١٢

له قوله وهو أنما يكون أه قال في الحاشية أي تصديقه في أنه لا يصدق أذ كل عاقل يعلم  
 تصديقه الواقع منه إذا توجه إليه فعلى تقدير التصديق بعدم التصديق لو لم يكن التصديق معدوماً بل كان  
 موجوداً فينتقل التصديق لوجوده بعد توجه النفس ولا يصدق بعدمه فالتصديق بعدم التصديق مستلزم  
 لنفيضه فيكون محالاً انتهى ١٢ له قوله والجواب أه أن الأجل كلف بالتصديق في أحكام  
 الشرع المتعلقة بأفعاله والأخبار بأنه لا يؤمن فهو أخبار من الله تعالى إلى النبي صلى الله عليه وسلم بحاله بأنه كذا و  
 ليس في شيء من أحكام الشارع فليس هو مكلفاً بتصديق عدم التصديق فإن قيل أن خلاف أخبار الله تعالى  
 محال فإيمان أبي جهل محال وهو مكلف بالتكليف بتكليفه بالحال فاجاب المصنف رحمه الله بأن علم الله  
 تعالى أو أخباره بعدم إيمانه لا يخرج عن الإمكان أي عن كونه مقدوراً لأبي جهل ومختاراً للمعنى صحة  
 تعلل قدرته بالقصد إليه غاية في الباب الله تعالى لا يحدته غشيب قصده ١٢

عه قد اجيب عن الدليل الثاني أن الله تعالى كلف أبا جهل أولاً بكل ما أنزل ثم بعد ذلك أنزل أنه لا يؤمن وبنا  
 الجواب باطل لأنه ما مؤد بالتصديق ما أنزل وما سينزل إجماعاً والصلوات ما قال إمام الحرمين وارتقاء ابن الحاجب  
 وغيره أن هذا من باب التكليف بالمستحيل لغيره فاذا أمر بالإيمان فقد أمر بما هو ممكن في نفسه وإنما استحالة من جهة الغير وهو خبر  
 الله تعالى بأنه لا يؤمن ١٢

عن الامكان بعلم او خبر وما قيل لو علم يقطع منه التكليف ممنوع

فان الانسان لم يترك سدى قيل في الجواب انه مكلف بالتصديق  
سهل غير مكلف في حال من الاحوال ١٢

بالجميع اجمالا والتصديق بعدم التصديق انما يستلزم عدم

التصديق اذا كان تفصيلا **اقول** التصديق بالجميع اجمالا محال منه  
في رد هذا الجواب ١٢

لانه يتحقق التصديق منه وفرض لا تصديق منه فتدبر **مسئلة الكافر مكلف**

اي الشان ١٢ بعدم التصديق ١٢ لعدم التصديق ١٢ من الى جهل فادى يستلزم عدم التصديق ١٢

**له قوله وما قيل آه** قال في شرح المحقق لو كفوا بالايمان بعد علمهم باخاره تعالى بانهم لا يؤمنون لكان من  
قبيل ما علم المكلف اقتناع وقوعه عنه ومثل ذلك غير واقع لانه لو يجب اعتقاد فائدة التكليف وهو الاجمال  
لاستحالة منه لما ذكرتم فكذا الك لو علم السقط منهم التكليف انتهى ورده المصنف بان التكليف كيف يسقط  
فانه علمه تعالى اذا لم يكن مانعا من المقدورية والتكليف فاخاره بما في علمه وعلم المكلف به اولى بان لا يكون مانعا ١٢  
**له قوله قيل في الجواب آه** وحاصله ان ابا جهل مكلف بالايمان وهو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع  
ما علم بحجته على سبيل الاجمال بانه حق من غير تفصيل والتصديق بعدم التصديق انما يستلزم عدم التصديق اذا كان مكلفا  
بتصديقه بالجميع على سبيل التفصيل والتعيين اذ في التصديق الاجمالي لا يلزم العلم بهذا التصديق على وجه الامتياز كما  
كان في التصديق التفصيلي فلا يلزم طلب المحال ورده المصنف بان الاجمال لا يخلو ان يكون منطبقا على التفصيل  
ام لا فان لم يكن فليس اجمالا وان كان فيمتنع التصديق بعدم التصديق اجمالا ونطبقه به كذا لم يستلزم عدمه اذ لو  
كان لعلم وقد فرض انه لا يعلم فاعلم فانه وقيق كذا في الحاشية المنقولة عنه ١٢ **له قوله فتدبر آه** اشارة على ما قيل  
الى ان الجيب قد كان منع استلزام التصديق بعدم التصديق اجمالا لعدم التصديق وفي الاعتراض عليه اخذ  
بذا الاستلزام فالوضع ان يقال ان التكليف انما هو بالتصديق المطابق الواقع والتصديق الاجمالي بجميع ما جاء به  
النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون مطابقا اذ لم يوجد من الى جهل التصديق ولو اجمالا والا لكان كاذبا بالتصديق الاجمالي  
ايضا لمزم عدم التصديق ولو اجمالا ولمزم النقيض متنع بالذات انتهى ١٢



على تركها والبخاريون بالثاني فعليه فقط وليست محفوظة عن

الإمام والاعتقاد ١٢ من الحنفية ١٢ أي الاعتقاد ١٢ أي ترك الاعتقاد ١٢ الرعية ١٢

أبي حنيفة رضي الله عنه وأصحابه وإنما استنبطوها للثاني أولاً

أي مشقولة ١٢ كأي يوسف وطلحة ١٢ أي البخاريون ١٢ هذا المسئلة ١٢

لوصح لصحت منه لموافقة الأمر واللازم باطل اتفاقاً قلنا

لأنه مكلف بالصلوة والدليل يجري فيه ١٢ بين الثاني والثالث ١٢ في الجواب ١٢

منقوض بالجنب والحل أنها بالشرط كالحديث وثانياً لا يمكن الامتناع

وهو الأيمان ١٢ الدليل لنا ثانياً ١٢ بالفروع ١٢

عليهم وهو مذنب الشافعي رحمه الله تعالى وعند عامة مشايخ ويار ما ورواد النخاطيون بأداء ما يحتمل السقوط  
وكالصلوة والصوم فأنها يحتمل السقوط بغير كالأكل واليه ذهب القاضي الجوزي والظاهر أن شمس المأمنة  
وقرر الإسلام وهو المختار عند المتأخرين ولا خلاف في عدم جواز الإلزام حال الكفر وعدم وجوب القضاء بعده  
الإسلام وإنما يظهر فائدة الخلاف في أنهم بل يعاقبون في الأضحية بترك العبادات زيادة على عقوبة الكفر  
كما يعاقبون بترك الاعتقاد وكذا ذكر في الميزان وهو الموافق لما ذكر في الأصول الشافعية من تكليفهم بالفروع  
أنما هو لشدة بهم جزاها كما يعذبون بترك الأصول فظهر أن محل الخلاف هو الوجوب في حق المراجعة على ترك  
الأعمال بعد الاتفاق على المراجعة بترك اعتقاد الإيجاب ١٢ قوله استنبطوها أي قال قاله  
في التقريرية أنه وإن قوله محمد رحمه الله حين نذر صوم شهر فادته والظاهر أنه لم يلزمه فلم أن الكفر يطل وجوبه  
العبادات ولو قيل الردة يطل القرب والتزام القرب قربته فيطل الردة هذا إلا أنهما يلزم فالكذب والحق  
المراجعة من حيث الإيجاب ثم قال الشيخ سراج الدين قد غفرت بمسائل من أصحابنا تدل على أن ذلك  
وهي كافر وعمل مكروه ثم أسلم وأحرم لا يلزمه دم لأنه يجب عليه أن يدفعها محمداً ولو كان له عبد أسلم لا يلزمه منقطعاً  
عنه لأنها ليست واجبة عليه ولو حلف الكافر ثم أسلم وحلف فيه لا يجب عليه الكفارة والكتاتبة المطلقة الرجعية  
ينقطع رجوعها بالقطع الدم في التالفة لعدم وجوب الغسل عليه بخلاف المسئلة فإنه لا ينقطع رجوعها حتى ينفق  
الانقطاع بالامتناع ربعي وقت الصلوة أقول وفيه ما فيه ١٢ قوله قلنا منقوض أي أنه مكلف بالصلوة والدليل  
يجري فيه أن يقال لو تكليف الجنب بالصلوة لصحت الصلوة منه واللازم باطل فإن صلاة الجنب في حالة الجنابة ليست صحيحة فلم أن اد  
الصلوة عليه ليس بواجب عليه ١٢ قوله كالحديث فإنه صحته صلوة بالشرط وهو الطهارة مع أنها واجبة حال الحدث

وفي الكفر لا يمكن وبعده لا يطلب قلنا ممكن حين الكفر وإن لم يمكن بشرط  
 الكفر والضرورة الشرطية لا ينافي الامكان الذاتي وينتقض بالايمان  
 وثالثا لوجب القضاء ولا يجب اتفاقا قلنا الملازمة ممنوعة فان  
 الاسلام يجب ما قبله فهو كانه قضاء عن الكل

فيجوز ان تكون الصلوة واجبة على الكافر ويكون صحة اداها موقوفة على تحقق الشرط وهو الايمان فلا  
 استلزام بين الوجوب وصحة الاداء الا بعد تحقق الشرط وهو الايمان في الكافر والطهارة وبدون  
 في المحدث الشرط هما سواء في الوجوب عليهما وعدم صحة الاداء منها ١٢ له قوله لا يمكن آه وتقريره انه  
 لو صح تكليف الكافر بالفروع لا يمكن الامتناع به اذا التل باطل فالمقدم مثله اما بطلان التالي فندان  
 امكان الامتناع اما ان يكون حال الكفر او بعده اذا اسلم لا يمكن في حال الكفر لان نيته الكفر فلا اعتبار  
 له ولا بد منها لا امتناع وكذا انك بعد ما اسلم لان الاسلام يجب ما قبله من الذنوب وغيرها فلا يطلب فكيف  
 الامتناع ١٢ له قوله لا ينافي آه تقرير الجواب ان المشروطة العامة التي فيها الحكم بفروقه  
 ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع انما ينافي انقضائها للممكنة التي الحكم بسبب  
 الضرورة بحسب الوصف من الجانب المخالف فالضرورة بحسب الوصف انما تناقض سلب الضرورة  
 بحسب الوصف لا الامكان بحسب ذات الموضوع فنقولنا الكافر ممكن امتناعه حين الكفر صادق لان الكفر الذي  
 الذي لاجله امتناع الامتناع ليس بضروري للكافر فيمكن ارتفاع الكفر في زمان الكفر بان يسلم ويصل مثله كما ان  
 قولنا المحدث ممكن امتناعه حين المحدث صدق فالامتناع للكافر ممكن حين الكفر وان لم يكن مع الكفر لعدم التناقض  
 بين الضرورة الشرطية والامكان الذاتي وينتقض الدليل المذكور للتنافي بالايمان فان جميع مقدماته جارية فيه  
 بان يقال لو صح تكليف الكافر بالايمان لا يمكن الامتناع به وفي الكفر لا يمكن لاجتماع الضدين وبعد الكفر يطلب  
 للزوم تحصيل الحاصل مع ان الكافر مكلف بالايمان بالاتفاق له قوله لوجب القضاء آه لان تحصيل  
 المطلوب يكون بالاداء والقضاء ولما يمكن الاداء حال الكفر لعدم محتما ينبغي ان يكون القضاء واجبا انه لا يجب  
 بعد الاسلام بالاتفاق بين الفريقين تقرير الجواب ان الملازمة بين صحة التكليف للكافر ووجوب القضاء ممنوعة  
 فان الاسلام يقطع ما كان قبله من الخطايا والذنوب فهو كانه قضاء عن كل ما فات قبل الاسلام اذا الاسلام سافع للمعصية



اَوَاقِفَهُ بِأَمْرٍ جَدِيدٍ وَلِلْمُتَّبِعِ الْآيَاتِ لَقَدْ نَكَرَ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ  
أي القضاء ١٢ أي الدليل لمثبت ١٢

نَكَرْتُ نَظِيمُ الْمُسْكِينِ أَيْ الزُّكُوةَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَابْتَغُوا  
أي لم نؤد ١٢ وقتنا ١٢ ونفط أناس يتناولون الثمن والكافرون ١٢

عَلَى النَّاسِ حُجَّ الْيَمِينِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ وَالتَّوَاتُلِ فِي الْكُلِّ بَعِيدٌ مُسْتَلْزَمٌ  
أي الناس عام ١٢ أي الكل على المسلمين ١٢ لأنه صرف عن الظاهر ١٢

لَا تَكْلِيفٌ إِلَّا بِالْفِعْلِ خِلَافًا لِلْكَثِيرِ مِنَ الْمُعْتَرِضَةِ وَهِيَ فِي الشَّيْءِ كَيْفَ  
أي بالعدم ١٢ قاطعون بالعدم أيضا ١٢ أي بفضل ١٢

فَلَمَّا جَاءَ إِلَى الْقَضَاءِ وَابْتِغَاءِ الْحَرْجِ دَفُوعٍ فِي الشَّرِيعَةِ وَنِ الْقَضَاءِ عَسْرَةٍ ١٢ عَلَى قَوْلِهِ اَوَاقِفَهُ بِأَمْرٍ جَدِيدٍ  
 يَعْنِي أَنَّ الْقَضَاءَ يَجِبُ بِأَمْرٍ جَدِيدٍ وَلَمْ يَوْجِدْ فِي حَقِّ الْكَافِرِ سَلَمٌ يَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَيْهِ فَسَقَطَ الْقَضَاءُ  
 لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوَجوبِ وَهَذَا الْجَوَابُ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ بِوَجوبِ الْقَضَاءِ بِأَمْرٍ جَدِيدٍ ١٢ عَلَى قَوْلِهِ الْآيَاتِ  
 يَعْنِي أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ مُكَلَّفٌ بِالْفُرُوعِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالَ أَوَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ  
 وَلَمْ يَكُنْ نَظِيمُ الْمُسْكِينِ أَيْ لَمْ نُؤدِّ الزُّكُوةَ فَقَدْ أَوْعَدَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ وَالزُّكُوةِ فَعَلِمَ أَنَّ الْفُرُوعَ  
 مِنَ الصَّلَاةِ وَالزُّكُوةِ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِمْ فَافْهَمُوا لَا يَبْعُدُونَ الْوَجوبَ ١٢

عَلَى قَوْلِهِ وَالتَّوَاتُلِ فِي الْكُلِّ بَعِيدٌ مِثْلُ مَعْنَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْكَلَامَةِ عَنْ  
 عَدَمِ الْإِيمَانِ أَوْ بِالتَّحْصِينِ فِي النَّاسِ أَوِ الْمُرَادُ بَعْدَ حُصُولِ الشَّرْطِ وَهُوَ الْإِيمَانُ كَالاستطاعة  
 فِي الْحُجِّ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ الْمَنْقُولَةِ عَنْهُ وَجِبَ الْعِدَّةُ عَنْهُ عَنْ الظَّاهِرِ فَلَا يَشْتَبُه  
 إِلَّا بِدَلِيلٍ ١٢ عَلَى قَوْلِهِ وَهُوَ فِي النَّهْيِ الْحَقُّ قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ وَمَا فِي الْقُرْآنِ كَوْنُ الْفِعْلِ  
 فِي النَّهْيِ كَفَيْتُكُمْ سَبْقَ الدَّاعِيَةِ فَلَا تَكْلِيفٌ قَبْلَهَا تَجِدُ أَفْضِلَ نَظَرًا لَأَنَّ الْعَصَمَ أَعْمَ وَهُوَ الْمُرَادُ أَنْتَهَى عَلَيْهِ  
 أَنَّ الْوَجوبَ عَلَى الْمَكْلِيفِ فِي النَّهْيِ عَصَمٌ وَهُوَ الْمُرَادُ مِنَ الْكَلْفِ وَهُوَ لَا يَقْتَضِي سَبْقَ الدَّاعِيَةِ ثُمَّ الْإِيمَانُ  
 مَرَجِعُ الشَّرَاحِ إِلَى أَنَّ الْعَدَمَ بَلْ يَصِلُحُ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّكْلِيفُ أَمْ لَا وَكَانَ بِنَاؤُهُ عَلَى كَوْنِ الْعَدَمِ مُقَدَّرًا  
 وَغَيْرَ مُقَدَّرًا وَإِذَا ارْتَدَّ الْمُنْصَرَفُ تَفْصِيلُ هَذَا الْمَقَامِ لِيَنْكَشِفَ حَقِيقَةُ الْحَالِ فَتَعَالَى لَنَا زَعَامُ الْقَالَ الْفَاعِلُ الْخَيْرُ الْكَافِي

النفس لا نزاع في عدم الفعل بعدم المشيئة فان علة العدم عدم

احد ١٢

علة الوجود بل في عدم الفعل للمشيئة وهو الذي يتحقق به الامتنال

اي بالعدم ١٢

اي العدم المذكور ١٢

انما النزاع انما هو ١٢

في النهي ويترتب عليه الثواب فمن نقول لا يتعلق به المشيئة

اي المشيئة ١٢

على هذا الامتنال ١٢ ان العدم ليس محل التكليف فانه لا يتعلق به ١٢ بالعدم ١٢

بالذات لانها تقتضي الشيئية والعدم من حيث هو هو لا شئ

اي عدم ١٢

اي كون متعلقا بشئ وجوديا ١٢

فلا يصلح العدم لتعلق الحقيقة ١٢

محض فلا سبيل اليه الا بتعلقها بما هو وسيلة اليه وهو الكف عنه

اي كف النفس عن الفعل ١٢

العدم ١٢

الحقيقة ١٢

وعمل التكليف هو يتعلق به المشيئة بالذات ١٢

والعزم على الترك وهو معنى مقدورية العدم وان اثرها

اي المقدورية لعدم ١٢

اي كون الوسيلة ١٢

له بل النزاع آه قال في الحاشية وما قيل ان ابا بكر رضي الله عنه لم يطلب نفسه الخمر في الجاهلية ولا في الاسلام بخلاف فصلة الامتنال في الحالين ففيه نظر نعم كونه من كرامة النفس سلم انتهى ١٢  
 قوله تقتضي الشيئية اي كون متعلقا بشئ وجوديا فلا يصلح العدم لتعلق المشيئة  
 واورد عليه بان العدم يحتاج الى العلة فيمكن لتعلق المشيئة، بالعدم الثابت ومعنى عدم شيئية انه لا يمتنع له في الخارج وذلك لا يمتنع في احتياجه الى العلة فان الانتزاعات النفس الامرية تحتاج اليها فاذا احتياجه الى العلة فيحوز احتياجا الى المشيئة ايضا فانها ايضا علة ولم يبدل دليل  
 على ان خصوصية المشيئة تقتضي الوجود في الخارج فافهم ١٢ قوله فلا سبيل اليه آه قال في الحاشية فيه دفع لما قيل ان اذا كان المطلوب في النهي الكف فاذا ترك ذلك المطلوب فينبغي ترتيب العقاب كالحمد عليه لا على امر اخر وهو فصل الزنا اذ ليس مطلوب الشارع لا تترك الامر المطلوب واحد ولا عقاب الا بترك مطلق انتهى وجب الدفع ان العقوبة مرتبة على ترك الكف بالذات وانما رتبته على الفعل لانه وسيلة الى تركه ١٢  
 قوله والعزم على الترك فالخير بالذات في حق المكلف المانع عن توجبه الخطاب هو عدم الحرام الذي هو الشر بالذات في حقه لكن لما كان الكف وسيلة الى بقاء امر المكلف ومن

الاستمرار والآ فالعدم أصلي واستمراره باسمرار عدم علة الوجود لا  
 اي ان لم يكن المعنى فذكره ١٢ اي استمرار عدم ١٢  
 التي هي متافرة عن ١١

بالقدرة ولهذا عرفوا بان فعل وان شاء ترك دون ان شاء لم يفعل  
 اذا يتحقق بعد لا يتحقق باخرى ١٢  
 اي كنه ١٢ ان يلزوا ١٢

وان لم يشاء لم يفعل قيل فحين الغفلة يلزم فوت الواجب وهو الكلف  
 فلم يفهموا عدم على المشيئة ١٢ عن الغفل المرام التي عنه باد لا غير ١٢  
 اي ان لم يوجد العلم ١٢

فيعاقب قلنا لا تكليف للغافل وبعد الشعور يجب العزم والا يعاقب  
 فحين الغفلة غير مذهب به فلا وجوب عليه ١٢  
 على التوكل على التوكل

بئنا اندفع انه لو كان المطلوب بالذات في الشيء هو الكلف لكان الحد مترتباً على عدمه لا على فعل المحرم وليس  
 اذ ليس في الشيء الا المطلوب واحد وقد قلتم الكلف وذلك لان الشرية كانت بالذات في المحرم وهو موجب  
 للعقاب في الآخرة بالنار وفي الدنيا باقامة الحد فالخير بالذات عدمه وانما طلب الكلف لانه وسيلة اليه  
 ومانع عنه كذا قال بحر العلوم ١٢ **قوله الاستمرار** اي العلم فان باستمرار الكلف الذي هو الوسيلة يستمر  
 العزم لانه لو لا يستمر الكلف لم يستمر العزم ١٢ **قوله واستمراره** الخ قال في الحاشية فيه دفع  
 لما يقال في دفع الاحتجاج بان الفعل كان معدوماً استمر وما ثبت قيل القدرة فلا يكون اثر القدرة المتأخرة من ان  
 اثر القدرة استمراره اذ لم يكن ان لا يفعل فلا يستمر وذلك لانه كما ان العدم الاصل مغلل بعدم علة الوجود وكذا  
 استمرار مغلل باستمرار عدم علة الوجود واذا كان شئ ومغللاً بعلة كان ضرورياً فلا يعلل لعلة اخرى وما اشتراكان  
 عدم الفعل قد يترتب على ارادة العدم وقد يترتب على ارادة الوجود فادل بان المراد من ارادة العدم ارادة  
 الكلف المستلزم له انتهى يعني ان ما هو المشهور غير صحيح بحسب الظاهر فان العدم اصلي واستمراره باستمرار عدم الوجود  
 فلا بد ان يؤل بان يراد بعدم الكلف المستلزم له متعلق الارادة ليس هو العدم بل هذا الفعل كذا قال الخ ١٢  
**قوله ان لم يشاء** الخ يعني ان العدم لا يكون الا بانتفاء مشيئة الوجود والمشيئة انما يتعلق بالكلف فلهذا  
 عرفوا القدرة بان شاء فعل وان شاء ترك دون ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل فالقدرة هو الفعل والعزم  
 بخلاف ما عرفت به الفلاسفة من انه ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل فانه ينفي الاختيار ويوجب الايجاب ١٢  
**قوله قيل آه** وحاصله الرد على كون الكلف مطلوباً في الشيء وتقريره ان المكلف اذا غفل عن الفعل المحرم  
 المنقضي عنه بان لا يعرف الزنا مثلاً يلزم فوات الواجب وهو الكلف فانه لا كلف حين الغفلة فيعاقب بتركه ولا يقول به

بناءً على عدم المقدور والحاصل ان الامتنال لا يكون الا بالمقدور  
 أي عدم امتنان الفعل المقدور وهو العزم ١٢ حاصل البحث المرتب عليه الثواب ١٢ بالامتنان ١٢

وهو الفعل في الامر والكف في التهي واما عدم الامتنال فيكون لعدم  
 أي الامتنال  
 الموجب للعصيان ١٢ تارة ١٢

المقدور كما في ترك الواجب ولفعل المقدور كما في فعل الحرام  
 أي كونه معدوماً غير ثابت ١٢ وتارة ١٢  
 امتان ١٢

واما العدم المقدور بالذات فلعدمه لا يدخل له في شيء فلا يرد  
 لهذا عدم ١٢ من الثواب والعقاب ١٢

ما قيل لو لم يكن عدم الفعل مقدوراً لم يترتب الاثم في ترك الواجب  
 المسمى به لجهل به ١٢

الا بالكف عنه لان الملازمة ممنوعة فان الاثم قد يكون بعدم  
 وجه عدم الوجود ١٢ بين عدم الفعل وبين عدم ترتب الاثم بترك الواجب ١٢

المقدور وان لم يكن العدم مقدوراً قالوا من دعي الى زنا فلم  
 اذا كان واجباً ١٢  
 في نفسه ١٢  
 أي المعترلة الثانون للتكليف في النهي ١٢

واجاب عنه المصنف رحمه الله بأنه اذ لم يعرفه فهو غافل عنه وهو غير مكلف به فانه لا وجوب بدون الشتر تكليف  
 يعاقب وبعد الشتر يجب عزم الترك فانه مقدوره فيعاقب على تركه ثم اعلم ان الحرام لا يتحقق حين الغفلة عنه  
 كما يشعر من كلام المقرئين فيسقط الوسيلة الذي يوصل الى عدم تحققه وهو الكف فلا يعصى بتركه حينئذ فلا يرد  
 ان الذي يشعر الفعل الحرام اذ لم يكف عنه ولم يفعل به ينبغي ان يكون عاصياً وهو خلاف الشريعة المطهرة ١٢  
 له قوله فلا يرد وما قيل آه وحاصل الايراد على ما قيل ان عدم الفعل مقدور لانه لو لم يكن مقدوراً لم  
 يترتب الاثم في ترك الواجب الذي هو العدم يكون باطلاً ووجه عدم ورود الايراد على ما فسره المقرئان  
 ان الملازمة بين عدم مقدورية العدم وبين عدم الاثم بترك الواجب ممنوعة غير مسلمة فان الاثم قد يكون بعدم  
 المقدور فاذا كان واجباً وفي ترك الواجب قد عدم الواجب المقدور وان لم يكن العدم نفسه مقدوراً ١٢ له قوله  
 وان لم يكن العدم آه قال بعض الاكابر بهذا يكشف من جواز ان يكون مؤدى النهي الانتباه دون الكف  
 فان الامر مع كون المطلوب منه الفعل كما يدل على ان العدم المأمور به يستوجب العقاب يدل على ان

بأن الكف عن الواجب والعزم مع تركه لان المخالفة بالنهي في قدرة العبد باطل والعدم اذا كان غير مقدور فالعدم لا يرد على ترك الواجب

يفعل يمدح من غير ان يخطر فعل الضد قلنا ممنوع بل لكف عند

على عدم الفعل ١٢ يتأله ١٢ حتى يثبت المدح اليه ١٢ ان يمدح على عدم الفعل ١٢

هذا مسألة نسب الى الاشعري ان لا تكليف قبل الفعل وهو غلط

وهو ابو الحسن اشعري ١٢

خذ ١٢

بالضرورة كيف لا ويلزم نفى تكليف الكافر بالايمان ونفى الامتنال

اي نفى القدرة قبل الفعل ١٢

لا يكون غلطاً ١٢ منه ١٢

وايضاً يلزم منه ١٢

فانه باختيار الفعل بعد العلم بالتكليف ومع ذلك قد تبعه

اي مع كونه غلطاً ١٢

جماعة منهم صاحب المنهاج والله در الامام حيث قال مذهب

اي مذهب الاشعري ١٢

امام الحرمين ١٢

اي مذهب الاشعري ١٢

المباشرة بالنفي عنه يستوجب العقاب وكما ان عدم ليس مطلوباً بالذات من الامر كذلك الكف ليس مقصوداً من النفي بالذات من الامر واما وجوب الكف حين زوال العقلة فهو من دليل آخر وليس النفي والا عليه بل قصارى امره الانتهاء كذا قيل ١٢ له قوله فعل الضد اي ضد الزنا حتى ينسب المدح الى فعل الضد والممدح انما هو الواجب او المندوب واذا ليس عدم الفعل مندوباً فهو واجب فالنفي في عدم واجب فثبت التكليف في النفي بالعدم لا بالفعل وبطل بان التكليف لا يتحقق الا بالفعل وعاصل الجواب ان المدح انما يكون على ما كان في وسعه والعدم ليس في وسعه فلا يمدح عليه بل المدح انما يكون على ما كان في وسعه والعدم ليس في وسعه فلا يمدح عليه بالمدح انما هو على الكف من الحرام وهو فعل الضد فتدبر ١٢ له قوله نسب آه فيه اشارة الى انه لم يثبت عن الاشعري نصاً لعل من نسب اخذ من قول الاشعري القعدة مع الفعل لا قبله ولا تكليف الا بالقدرة واستدل على مذهبهم بان القدرة عند الاشعري مع الفعل فالفعل غير مقدور قبل المباشرة فالتكليف ان كان قبل الفعل يلزم تحقيق التكليف بغير المقدور وهو وان كان جائزاً عنده ولكن اتفق جميع الفرق على عدم وقوعه وبذا الاستدلال في غاية الوزن والسخافة لانا وان سلمنا ان القعدة مع الفعل ولكن لا نسلم ان القدرة قبل المباشرة تكليف بغير القدرة فان حاصل التكليف هو الطلب فما لالطلب طلب الفعل عند القدرة كذا قيل ١٢ له قوله بالايمان لانه حال الكفر غير موجود في الكافر وقبل الايمان لا تكليف به على مذهب الاشعري وايضا يلزم نفى تكليف العاصي فانه غير مباشر قبل الفعل فلا تكليف قبل المباشرة ١٢ -

لا يرتضيه عاقل لنفسه وفي الأحكام التكليف ثابت قبله و  
 بان يقول هذا المذبي ١٢  
 اي قبل الفصل ١٢

ينقطع بعد اتفاقا وهل هو باق حال حدوثه قال به الاشعري  
 التكليف ١٢ الفعل بين الاشاعة وغيرهم ١٢ اي انما الاختلاف فالتنزل الخ ١٢

وهو باطل لانه كما تقول الطلب باق حين وجود المطلوب وهو  
 اي ما قال به الاشعري ١٢

كما ترى وما يقال ان التكليف متعلق بالجموع وهو يحدث شيئا  
 انه باطل ١٢ التكليف ١٢ اي بجموع الفعل من برجموع ١٢  
 اي بالجموع ١٢

له قوله وهو باطل اه لان الطلب يستدعي عدم المطلوب فاذا وجد المطلوب لا يبقى الطلب قال  
 في الحاشية هنا معنى قول ابن الحارث ان اذ ان تخير التكليف به باق فتكليف بايجاد الموجود وهو محال فلا يرد  
 ما في شرح الشرح وتبعه ابن الهمام بهذا الايراد انما نشأ من ارجاع ضمير هو في قول ابن الحارث وهو محال الى  
 ايجاد الموجود وان ارجع الى التكليف والتكليف طلب والطلب يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب فطلب  
 ايجاد الموجود حين الطلب محال وان كان وجوده بهذا الايجاد قال الفاضل مرزا جان في حواشي شرح المحقق يمكن  
 ارجاعه الى ايجاد الموجود وتوجيهه بان يقال لو كان التكليف باقيا عند الوجود البعض وحدوثه وهو يستدعي  
 مطلوبا غير حاصل عند الطلب فالتكليف المقارن لزمان وجود الفعل تكليف بايجاد ما قد وجد قبل هذا الايجاد  
 وهو زمان التكليف ولا طلب فاستبان ان ما قل شارح المحقق هو المغلطة لاما قال ابن الحارث وقد وجهه  
 كلام الاشعري بانه اذ من التكليف الايقاع في المشتقة كما هو حقيقة ولا ريب في ان الممثل واقع في المشتقة  
 وهو موقع فيها فالتكليف بهذا المعنى متحقق حال الوجود والبقاء ايضا وقد يقال ان حقيقة التكليف يرجع الى  
 استحقاق الثواب بايمان المأمور به والعذاب بتركه ولا ريب في وجوده حال البقاء ايضا وقد يقال ان مدار  
 التكليف اشتغال الذمة وهو متحقق حال الوجود فعل هذا غير تمام فان اشتغال الذمة بامر التحقيق غير معقول  
 (خير ابدى) ١٢ له قوله ان التكليف تقريره ان ما يقال تصحيح قول الاشعري من بقاء التكليف حال  
 حدوث الفعل ان التكليف متعلق بالذات لمجموع الفعل من حيث هو مجموع وهو يحدث على التدريج فاذا  
 احدث بعض الفعل المكلف به فهو مفقود لعدم وجوده بتمامه ومطلب مكلف به حدوثه ايضا موجود بحدوث بعض الاجزاء  
 فيلزم مقارنته التكليف بحدوث الفعل ولا يلزم طلب الموجود لان المجموع غير موجود مادام لم يوجد الجزء الاخير ورواه

ان هذا مغالطة فان المحال ايجاد الموجود بحدوثه سابق لا يوجد حاصله بهذا ايجادا وهو فناء فذلك ارجاع الضمير الى الابدال الى التكليف انتهى يعني ٣

فشيئا فيلزم مقارنته بالحدوث مع أنه لا يتقدم في الانيات  
 حدوث الفعل ١٢ القول ١٢ الدقيات اذ ليس حدوثها تدريجيا ١٢

فايد لان الفعل اذا كان ممتدا كان الطلب المتعلق به محلا

ذا اجزاء ١٢ اذ لا يمكن ان يكون له اجزاء ١٢

الى الاجزاء فكل جزء منه مسبوق بجزء من الطلب فالو الفعل

اي الفعل المطلوب ١٢

فكل جزء من الطلب يكون سائلا على حدوث جزء من المطلوب

مقدور حينئذ لانه اثر القدرة فيصير التكليف به اذا لم مانع

بالفعل ١٢

الفعل ١٢

حين حدوث الفعل ١٢

الاعدم القدرة وقد انتفى قلنا لا نستلزمه اثرها فانه لا تأثير

القدرة ١٢

الفعل ١٢

المانع ١٢ في رده ١٢

الفعل ١٢

رحم الله بوجين الاول بان القول لا يتم في الانيات فالتا لا يحدث شيئا فشيئا فليرتق التكليف حال الحدوث  
 لها يلزم طلب الموجود والثاني ان الفعل اذا كان ممتدا مقسوما الى الاجزاء كان الطلب المتعلق به محلا الى الاجزاء  
 بحسب اجزاء الفعل فينتقل جزء من الطلب بجزء من الفعل فكل جزء من المطلوب مسبوق بجزء من الطلب فلا  
 يجمع الطلب حدوث المطلوب بالنظر الى الكل اذ كل جزء من الطلب يكون سائلا على حدوث جزء من المطلوب  
 واما الطلب المتعلق بالمجموع فيلحق قبل الجزء الاخير فلا يجمع لحدوثه الذي هو ان حدوثه المجموع ١٢  
 له قوله فيصح آه تقرير استدلال الاشاعة ان الفعل وقت حدوثه مقدور لانه اثر القدرة فيصح  
 التكليف به لانه اذا كان اثر القدرة فتكون القدرة متعلقة به هو معنى كونه مقدورا واذا كان الفعل مقدورا  
 فينتقل بالتكليف قال في الحاشية لا يقال لو كان عدم القدرة مانعا لزم ان لا يكون التكليف ثابتا قبل  
 الفعل عند الاشاعة اذ القدرة عنده انما هو موعده لانا نقول المانع عدم القدرة في زمان الوقوع الفعل فلا وجود  
 مانع قبله فتعبر انشي ليعني ان المانع من التكليف هو عدم القدرة في زمان الوقوع الفعل فانتفاء القدرة قبله  
 مع وجوده في زمان الوقوع لا يمنع التكليف به فالمانع ليس بموجود قبله ١٢ له قوله قلنا آه تقرير ان  
 كون الفعل اثر القدرة غير مسلم فان القدرة الحادثة في الفعل عند الاشاعة غير مؤثرة فيه فلا يكون اثر القدرة  
 فلم يكن مقدورا ولو سلم انه اثر القدرة بناء على تأثير القدرة المتوالة عندهم فلا نسلم انه يستلزم المقدورية حين  
 حدوثه فانه يجب بالاعتبار ان الشئ مالم يجب لم يوجد فاذا وجد الفعل يكون واجبا والواجب غير مقدور ولو

للقدرية عندكم ولو سلم فلا نسلم انه يستلزم المقدورية فانه  
عند الاشاعرة ١٢

يجب بالاختيار لان المشي ما لم يجب لم يوجد ولو سلم فلا نسلم  
والواجب لا يكون مقدورا ١٢ اذا واجب يكون واجبا ١٢  
الفعل ١٢

ان الامناع الا ذلك بل لزوم طلب الوجود مسئلة القدرة  
من صحة التكليف الاعم القدرة ١٢ وهو باطل ١٢

شرط التكليف اتفاقا لكن قبل الفعل عندنا وعند المعتزلة و  
عند الاشاعرة واكثر المعتزلة ١٢

ومعه عند الاشعرية لنا اولاً انها شرط الفعل اختياراً وهو قبل  
اي المذهب المختار ١٢ اي القدرة ١٢ اي الشرط ١٢

المشروط تدبر وثانياً لو كانت مع لزوم عدم كون الكافر مكلفاً  
بالزمان ١٢ القدرة ١٢ مع الفعل لا قبله ١٢

سلم ان الفعل اثر القدرة وانه يستلزم القدورية فلا نسلم انه لا مانع من صحة التكليف الاعم القدرة بل المانع  
منه لزوم طلب الوجود وهو باطل فلا يصح التكليف بالقدرة قال في الحاشية يمكن دفع الاول بان المنفي التاثير التام  
والمنتهى بمعنى وجود القدرة المتوهمه مع الفعل ودفع الثاني بانه لا وجوب عندم عقلاً ولهذا جاز واتخلف العلول  
عن العللة الثانية ولما قدحوا في دليل قدم العالم كما بين في موضع انتهى ١٢ قوله القدرة الخ اعلم ان الاشاعرة  
واكثر المعتزلة متفقون على ان القدرة شرط التكليف لكن تلك القدرة عند الماتريدية واكثر المعتزلة موجودة  
قبل الفعل بخلاف الاشعرية فانها مع الفعل عندهم والدليل على المختار ان القدرة شرط لاختيار الفعل واراثة  
والشرط يوجد قبل المشروط بالن ان قال في الحاشية لك ان تقول ان شرط الفعل اختياراً هو صحة الفعل  
بقدره لا القدرة نفسها ولا شك ان كون الفعل مما يصح ان ما يتعلق به القدرة مقدم على الفعل انتهى ١٢  
له قوله تدبر لعله اشارة الى ان تقدم الشرط على ما هو شرطه انما هو تقدم بالطبع لا بالزمان فلا ينافي في المعية  
الزمانية التي هي مذهب الاشعرى ولعل هذا مبني على ما قاله المتكلمون ان وجود العلول من الفاعل المختار يكون  
بعد وجود الاختيار بعدية زمانية وان المراد يجب تاخره صريحاً عن ارادة المريد ولذا امتنعوا من ان يكون معلول  
المختار قديماً ١٢ له قوله لزوم استدلال على المذهب المختار ثانياً بان القدرة لو كانت مع الفعل لزوم عدم كون



بالإيمان قبله لأنه غير مقدور له في تلك الحالة واجب شرط  
 أي للكافر ١٢ أي في حالة الكفر ١٣ عن الاستدلال ١٤

التكليف عندنا أن يكون هو متعلقاً للقدرة أو ضده كذا في  
 الفعل ١٢ أي نفسه ١٣ يكون ١٤ أي ضد الفعل متعلقاً للقدرة ١٥

المواقف أقول ليس كخلق الجواهر اتفاقاً بل الكافر عندنا كالساكن  
 أي في رد الجواب ١٦ من العبد ١٧ بين الشاعرة ١٨ أي الماتريدية ١٩

وعندهم كالمتقيد لا بل عندنا كالمتقيد وعندهم كالزمن والتفوق  
 يقدر على الحركة ٢٠ لا يقدر على الحركة ٢١ أي ليس الكافر عندنا كالساكن ٢٢ يقدر على الإيمان ٢٣ كان الكافر عندهم ليس تعالى على الإمكان ٢٤

ضرورية وانكارهم مكابرة قالوا أولاً أنها بالمقدور تعلق الضرب  
 تلك الفكرة ٢٥ أي الاشتية في الاستدلال على فذهبهم ٢٦

الكافر مكلفاً بالإيمان قبله لأنه في حالة الكفر غير مقدور للكافر أن القدرة مع الفعل فلا تكون القدرة على الإيمان  
 إلا مع الإيمان ولا إيمان في حالة الكفر فلا قدرة حينئذ فلا تكليف ١٢ له قوله شرط أنه حاصل الجواب أن شرط  
 التكليف عندنا أن يكون الفعل نفسه متعلقاً للقدرة أو يكون ضده متعلقاً بها وبهنا الإيمان وإن كان غير مقدور  
 للكافر لكن ضده الذي هو الكفر مقدور الغيبة فيجوز التكليف ١٢ له قوله ليس الخ أي ليس الإيمان من الكافر  
 كخلق الجواهر من القدرة الحادثة اتفاقاً فلا يكون التكليف به تكليفاً بالمتنع بل الكافر يقدر على الإيمان كالساكن  
 يقدر على الحركة ولا مانع عنه إلا عدم إرادته وعندهم كالمتقيد لا يقدر على الحركة لو أراد المانع من القيد  
 ولما كان في الكاسر مانع هو اعتقاده وكان في المتقيد أصل وجوده وانما المانع من خارج وليس الكافر  
 عندهم اضرب عن ذلك نقال بل الكافر عندنا كالمتقيد فيه قدرة على الحركة لولا المانع لمحرك وعندهم كالزمن  
 لا وجود للقدرة فيه أصلاً والفرق بين الكافر وبين الزمن بأن الأول ليس بحاجة بخلاف الثاني  
 بدسسي وانكارهم الفرق بينهما والحكم بأنهما سواء مكابرة واضعته والقول بأن الكافر عيني الكفر وإن كان  
 مطلوب القدرة من الإيمان كالزمن عن الحركة لكن الظروف الواقع في الكافر هو الكفر مقدور لوجود القدرة  
 المتفاهمة بخلاف الزمن فإن السكون فيه اضطراري لا ينفذ لأن عدم المقدورية للضد وهو معنى العجز عنه  
 مشترك كذا في الحاشية ١٢

بالمضروب ووجود المتعلق بدون المتعلق محال قلنا منقوض  
 فانها ثابتة في الازل دون المقدور<sup>١٢</sup>  
 فوجود المضرب بدون وجود المضروب محال<sup>١٢</sup>  
 بقدره الباري تعالى والالزم قدم العالم بل صفة لها صلاحية<sup>القدرة ١٢</sup>  
 التعلق وثانياً انها عرض ولا يبقى زمانين فلو تقدمت لعدمت<sup>١٢</sup>  
 بالمقدور<sup>١٢</sup> لايجاد فلا يستلزم وجود المقدور<sup>١٢</sup>  
 فلم يتعلق قلنا لو سلم عدم البقاء فالشرط الطبيعة الكلية التي<sup>٣</sup>  
 بالفعل المقدور هو محال<sup>١٢</sup>

له قوله والالزم آه لان قدرة الباري تعالى قديمة وهي جامعة مع الفعل فيلزم يكون الفعل قديماً  
 وهو مستلزم تقدم العالم هو كما ترى باطل وفي شرح المواقت قال الامام القدرة تطلق على مجرد القوة التي هي  
 مبدا الافعال المختلفة الحيوانية وهي القوة المودعة في العضلات المحركات للاعضاء وهي قبل الفعل وقد  
 تطلق على القوة المستجمعة لشرائط التأثير وهي مع الفعل لان وجود المقدور لا يتخلف عن المؤثر انما هو  
 الشيخ الاشعري اراد بالقوة المستجمعة لشرائط التأثير والمعتزلة ارادوا مجرد القوة العضلية فهذا وجه الجمع بين  
 المنزهين انتهى كلامه ملخصاً وارضى به العلامة في الشرح حيث قال قد اختلفوا في ان القدرة مع الفعل او  
 قبله او بعده والمحققون على انه لا يريد بالقدرة القوة التي تصير موشرة عند انضمام الارادة اليها فهي توجد  
 قبل الفعل ومعها ويعلم ان اريد بالقوة المستجمعة لجميع الشرائط فهي مع الفعل بالزمان وان كانت متقدمة بالذات  
 بمعنى احتياج الفعل اليها انتهى فان قيل ان الاشعري لا يقول بتأثير القدرة الحادثة اجيب بان معنى التأثير هو سبب  
 العايد<sup>١٢</sup> له قوله انها عرض آه حاصله ان القدرة مع الفعل لانها عرض وهو لا يبقى زمانين لا اعتبار  
 بقاء الاعراض كما هو مذهب الشيخ الاشعري وبعض المعتزلة فلو كانت سابقة لعدمت وقت الفعل لان وقت  
 حدوث الفعل غير وقت ما قبل الفعل فلو وجدت عند حدوث الفعل لم يبق زمانين وهو كما ترى فلم يتعلق بالفعل  
 المقدور<sup>١٢</sup> له قوله فالشرط يعني ان عدم بقاء الاعراض زمانين غير مسلم فلو سلم استحالته بقاء الاعراض فقلنا  
 الشرط للتكليف الطبيعة الكلية التي تبقى بتوار والامثال وهي لا تنعدم بتقدمها لبقاء بالامثال المتواردة وان  
 لم تكن افراداً اشخصية باقية وذلك الطبيعة متقدمة على الفعل لا اشخصي المعين ولا يتحقق بالفعل المتدلة  
 كما يحدث تدريجاً فكذا تلك القدرة بحسبها فاندفع ما قيل ان الدليل منقوض بالفعل المتد كالحركة فانه يلزم

يتقى بتوارد الامثال وثالثاً لا يمكن الفعل قبله فلا يكون مقدوراً<sup>له</sup>

اي قالوا في الاستلال ١٢ اي قبل نفسه ١٢

وهو كما ترى فرع القدرة يتعلق بالاموال المتضادة خلافاً لهم مطلقاً<sup>له</sup>

اي الاشعية ١٢

لاماً ولا بدلاً<sup>له</sup> مسألة قسم الخفية القدرة المشروطة الى ممكنة

في التكليف ١٢

مضرة بسلامة الالات وصحة الاسباب وهو تفسير باللازم<sup>له</sup> والى

ميسرة فاضلة عليها فضلاً منه تعالى باليسر والاولى ان كان الفعل

اي القدرة الممكنة ١٢

اي على الممكنة ١٢

ان تكون القدرة التي هي شرط هذا الفعل مقارنته معه وكونه تديريكي الوجود لا يقارن<sup>له</sup> فلا يكون مقدراً  
الخر يعني انه لو كانت القدرة قبل الفعل معدوم زمان القدرة فلا يكون ممكناً قبله فان المسمى لا يكون ممكناً  
مع عدمه فيكون محالاً وهو غير مقدور فاذن وليست القدرة قبل الفعل وروا المصنف بقوله وهو كما ترى انه طال  
لان المحال انما هو وجود المسمى قبل نفسه ولا يلزم منه عدم تقدم امكان فهو غير مستحيل بل ضروري هذا يعني لتعلق  
القدرة زمان وجوده ١٢ <sup>له</sup> القدرة يتعلق آه اطم ان القدرة عند الماتر يديية وعند المفسرة قبل الفعل  
فلهما صلاحية لتعلق بالفعل بخلاف الاشعية فانها عندهم مع الفعل كما مر تحقيقه فخرج اليه المصنف رحمه الله  
ان القدرة تتعلق بالامر المتضادة كالقيام والقعود مثلاً لانها عبارة عن صفة لها صلاحية لتعلق بالفعل  
فهي سالحة لتعلق بها خلافاً للاشعية فانها عندهم لا تتعلق بالامور المتضادة مطلقاً لاسمها بان يكون نسبتها الى  
الضدين سواء ولا بدلاً بان يتعلق اولاً بـضد وثانياً بـضد آخر بل القدرة مختصة بـضد لا يوجد الا معها فلو تعلققت  
بالضدين معاً لزم اجتماعهما حينئذ ولو تعلققت بهما بدلاً لزم تقدم القدرة المتعلقة بالضد الموجود اولاً على المقدور  
الذي تعلققت به آخراً وهو خلاف ما ذهبهم ١٢ . <sup>له</sup> قوله تفسير باللازم آه لانها ادنى ما يمكن به الامر من ادنى  
الامور بدنياً كان او مالياً ولا شك ان سلامة الالات وصحة الاسباب لازمة لها ودليل لوجودها قائمتان  
في تعلق الاحكام ثم لما كان الممكنة الزاد والراطة عندهم مع انه يمكن الحج بدونها فلا راد من اشعية من غير حرج غالباً وكلما قيل يمكن  
على الحادي في جنس المكلفين قدرة البعض على المسمى كعدم تغير البعض بالصوم في السفر كذا في الحاشية المفقولة عند <sup>له</sup> قوله ميسرة الخ ودي

بهما مع العزم غالباً فالواجب الاداء عينا فان فات بلا تقصير لم  
 مع ارادة الفعل ١٢ على القادر ١٢ للفعل الواجب الشرط بهذه القدرة ١٢

ياثم ووجب القضاء ان كان له خلف والا فلا قضاء ولا اثم  
 له اي ذلك الواجب ١٢ سواء كان له خلف او لا ١٢ اي ان لم يكن له خلف لمطلو

وان قصر اثم مطلقا وان لم يكن غالباً وجب الاداء ليترب  
 مثله ١٢ بتقويت الواجب ١٢ الفعل مع العزم ١٢ للفعل لا لعينه بل

القضاء كالا هلية في الجزء الاخير من الوقت خلافاً لغيره لا اعتباراً  
 عليه ١٢ فانه يقول ان القضاء ليترب بواجبه

قدر ما يحتمله وفي التحريم لانه لا قطع بالاخير لا مكان الامتداد اقول  
 اي الاداء ١٢

قدرة يسرها الاداء على العبد بعد ما ثبت الامكان بالقدرة الممكنة فهي كرامته من الله تعالى في الدرجة الثانية  
 من القدرة الممكنة ولهذا اشترطت في اكثر الواجبات المالية التي اداها اشق على النفس عند الحاجة وذلك  
 كالنماء في الزكوة فان الاداء يمكن بدونه الا ان يصير به السرح حيث لا يتقضى اصل المال وانما يغتفر  
 بعض النماء وليس معناه انه قد كان قبل ذلك واجبا بصحة العسرة ثم يسره الله تعالى بعد ذلك بل معناه  
 انه اوجب من الاتبدأ بطريق اليسر والسهولة والا وجب الانقلاب فصارت مغيرة لا ميسرة ١٢  
 له قوله ان كان آه لقوله عليه الصلوة والسلام من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فالقضاء  
 هو الخلف فينتقل الحكم اليه وان لم يكن له خلف كصلوة العيدين مثلاً فلا قضاء ولا اثم وان قصر في اداها لوجب  
 بتقويته بان وجد الوقت وعدم المانع فلم يصل قصداً ثم مطلقاً سواء كان له خلف او لا ١٢ له قوله في الجزء  
 آه اي الجزء الذي لا يسع اداء الواجب كاسلام الكافر وطهارة الحائض وبلوغ الصبي في الجزء الاخير من وقت  
 الصلوة بحيث لا يسع اداها فالصلوة واجبة عليهم في حق القضاء لا الاداء بهذا مذهب جمهور الحنفية رحمهم الله تعالى  
 قوله الجزء الاخير آه الجزء الذي لا يسع اداء الواجب كاسلام الكافر وطهارة الحائض وبلوغ الصبي في الجزء  
 الاخير من وقت الصلوة بحيث لا يسع اداها فالصلوة واجبة عليهم في حق القضاء لا الاداء بهذا مذهب جمهور الحنفية  
 رحمهم الله تعالى له قوله لا مكان الامتداد آه اي بايقاف الله تعالى الشمس كما كان سيدنا سليمان على نبينا  
 وعليه الصلوة والسلام حيث عرضت عليه بالعشي الصافات الجياد فكانت الشمس تقرب ففرب سوتها وانما قافوا

يأزم ان لا يقطع بالتضييق وقد يقطع وايضا الامتداد ما بازدياد  
 مما في التقرير <sup>يكون الوقت متيقنا لا اعتدال الامتداد ١٢</sup> <sup>هذا ودان لما في التقرير ١٢</sup>

الاجزاء فيتسع ولا نزاع او بالمدة والمنسبط فيلزم بطلان القول بالجزء  
 الوقت ١٢ في اتساع الوقت ١٢ في الجزء الاخير لا يندى ما جودا اخر عليه ١٢

وايضا المناط الاخير الواقعي لا الاخير العلمي فالاولى ان يقال لا قطع  
 في ترجيح مذهب الخنفية ١٢ من الوقت وان لم يوجد في الواقع ١٢

بانقضاء الاخير لا مكان البقاء وبطلان الطباق الكبير على مثل هذا  
 من الوقت ١٢ لا مكان بقا الاخير فيسب الواجب ١٢

اشس وادفع حتى صلح العصر وسجله التريح مكان الخيل وهذا بنص القرآن وقد كان ليوشع عليا سلام حتى فتح  
 القدس قبل دخول ليلة السبت وقد كان لبنينا عليه السلام حين فانت حلوة العصر من علي كما فصل في شواهد النبوة فالحق  
 القدرة على الاداء با مكان امتداد الوقت كانت للقضاء كمشكلة الخلف بمن الساء فانه يتعدا حين لا مكان البر في الجملة  
 فلا يقطع بالجزء الاخير في الفرض القضاء وهو نظير من حجم عليه وقت الصلوة وهو في السفر ان خطاب الاصل يوجه  
 عليه ثم يتحول الى النزاع للجزء الى ١٢ سله قوله فيلزم بطلان آه هذا وجه ثان لرد ما في التقرير وهو حاصل انه لا  
 امكن لا امتداد الوقت لانه تكون بازدياد الاجزاء في شيع الوقت ولا نزاع فيه انما النزاع في التضييق و بازدياد  
 الاجزاء لم يبق الاخير اخيرا والمنسبط في الجزء الاخير فيلزم بطلان القول بالجود الذي لا يتجزى لانه على تقدير الامتداد  
 ينقسم وهم مصرحون بخلافه اقول باختيار الشق الاول انه بازدياد الاجزاء انما يلزم وفيه النزاع فان الكلام  
 فيه لا في اتساع واقعي ١٢ سله قوله الاخير آه هذا وجه ثالث لرد ما في التقريرية تقريره ان المناط للتكليف هو الاخير  
 الواقعي من الوقت لا الاخير العلمي المقطوع وان لم يوجد في الواقع قيل يريد عليه ان لا سلم ان المناط هو الاخير الواقعي  
 لا العلمي كيف والتكليف عندنا قبل الوقوع وعند الوقوع لا وجوب للتكليف وفيه ما فيه من ان قبلية التكليف  
 عن وقوع الفعل لا عن الوقت المتسع للفعل ١٢ سله قوله فالاولى آه هذا توجيه كلام الخنفية بانه لا قطع بانقضاء  
 الاخير لا مكان البقاء الاخير فيتسع الواجب فيه فان قيل ان الواجب المتسع والفعل الممتد لا يسع الجزء الاخير والا يلزم  
 انطباق الكبير كالصلوة على الصغير كالجزء الاخير من الوقت وهو باطل اجاب المصنف عنه ان ذلك البطلان منوع  
 ويؤيد هذا المنع ما ذكره الفلاسفة في الشريعة والبطيئة مع البطول ليس تغفل السكنات ان الزمان الواحد منطبق عليها كذا  
 في الحاشية قال فيها ان قيل لزوم المحذور الاول باق بعد قلنا القطع بالتضييق نوع القطع بوجود الاخير لا قطع انقضاء

الصغير دتياً يمنع وهذا كله جدل<sup>١٠</sup> والحق القول بترتب القضاء  
لا عقيق<sup>١٢</sup>

أما على نفس الوجوب كما في النائم أو على وجوب جزء من الاداء

كما في النفل اذا افسد فتدبر<sup>١١</sup> وأما الثانية فيتقيد بها الوجوب<sup>١٢</sup>  
أي بالقدرة الميسرة<sup>١٢</sup> أي بالقدرة الميسرة<sup>١٢</sup>

كالزكاة فإنه شيء قليل من كثير مرة بعد الحول ولهذا سقط بالهلاك  
فإنها واجبة بها<sup>١٢</sup> أي المال المؤدى في الزكاة<sup>١٢</sup> لأنه ربع العشر<sup>١٢</sup> أي كونه بالقدرة الميسرة<sup>١٢</sup>

ولذلك كان ذلك القطع مقارناً للاخير فإل انتهى قال بعض الأكابر ان مدار عدم القطع بالانقضاء على إمكان  
سكون الشمس مثلاً في موضع هذا كما يفيض إلى عدم القطع بالانقضاء ليعضى إلى عدم القطع بالآخر والتفريق في عدم  
المحدود البتة<sup>١٢</sup> له قوله أما على نفس الوجوب تقريره ان القضاء مبناه اصل الوجوب وهو لا يقتضي  
القدرة كما في النائم والمعنى عليه فالجزء الاخير في تجب الصلوة باصل الوجوب واذا لم تحصل انتقل الحكم إلى القضاء  
أو على وجوب جزء من الاداء لا على وجوب كله كما في النفل اذا افسد لأنه بعد الافساد على انما وجب قضاء صيغته  
لما وجب عليه بعد الشروع وهو الجزء المؤدى ومنها عدم وسعة الجزء للفعل كله لم يكن سبباً للاداء كله لكن يجب  
فيه جزء من الواجب واذا لم يأت به يجب القضاء اذا لمحق ما وجب الا ان الوجوب في النفل بالشروع ومنها  
قبل<sup>١٢</sup> له قوله فتدبر قيل فيه اشارة الى ان الشرع جعل الوقت سبباً للفعل كالصلوة  
مثلاً ولم يعهد في الشروع جعل اجزاء سبباً لاجزاء الفعل استقلالاً من غير ان يكون في ضمن الكل فلا  
معنى للقول بكون الجزء الاخير سبباً للجزء الاخير من الفعل واذا لم يكن سبباً لم يتحقق وجوب الاداء ولو بالجمعة  
فلا معنى لوجوب القضاء القضاء الثابت بسبب وجوبه انتهى وفيه ان حكم وجوب الصلوة يتوجه له لو ك الشمس هو  
دليل واضح على ان كل جزء من اجزاء الوقت سبب لوجوب الصلوة فان اول الجز ليس باولى لبقية من آخره  
فالجزء الاخير سبب للجزء الاخير من الفعل فيحقق وجوب الاداء كاملاً اذا قضا فتدبر<sup>١٢</sup> له قوله فيتقيد به فما دام به  
القدر باقية يبقى الواجب لان الواجب انما ثبت بصفة اليسر فلو بقي الواجب مع انتفاء هذه القدرة يتبدل من اليسر  
الى العسر بهذا سقط الزكاة بهلاك النصاب بعد التمكن من اداء الزكاة لعدم بقاد القدرة الميسرة قال في الحاشية خلافه  
لشافعي نياً على الاستهلاك وجه الفرق لنا ان الاستهلاك تعدى على حسن القدر فنجعل القدرة الميسرة اية تقديره اجزاً على

وانتفى بالدين مسئلة لا يشترط القدرة الممكنة للقضاء عندنا  
 وجوب الزكاة ١٢  
 أي لوجوب القضاء ١٢

لأن الاشتراط لا يمتنع التكليف وقد تحقق وجوب القضاء بقاء ذلك  
 أي اشتراط القدرة للوجوب ١٢  
 التجاؤد التكليف لا يجاب الاداء وقت القدرة ١٢  
 الذي كان فلا اداء ١٢

الوجوب لا يمتنع السبب فاذا لم يتكرر الوجوب لا يجب تكرار القدرة و  
 سبب وجوب القضاء والاداء ١٢  
 اذا وجوب ببقاء وجوب الاداء ١٢  
 التي هي شرط الوجوب ١٢

ايضا لو لم يجب الا بقدرة متجددة لم ياتم بالترك بالاعذار وقد  
 غير قدرة الاداء ١٢  
 المكلف ترك القضاء ١٢

اجمعوا على التائيم فيخص لا يكلف الاية بالاداء وقد خصه نص  
 أي تائيم التارك للقضاء بعد ما فات عنه الاداء ١٢

له قوله وانتفى آه يعني لا تجب الزكاة اذا كان صاحب المال مدينا لا اشتغال له حينئذ بالحاجة الآية  
 فالدين مانع من وجوب الزكاة لعدم السرقة في الحاشية قيل لو كان الدين مانعا من وجوب الزكاة لعدم السر  
 لكان مانعا في الكفارة بالمال واجيب بمنع بطلان اللازم كما ذهب اليه بعض المتأخرين وبالفرق بان وجوب  
 الزكاة لشكر نعمته الغني ومروفت بالدين والكفارة للزجر والستر ولذا يتأدى بالفتق والصوم له قوله  
 لا يشترط التقرير ان التمكن من الاداء لا يحتاج الى حقيقة القعدة الممكنة بل يكفي إمكان القدرة بامتداد  
 الوقت فبقى الوجوب بدون حقيقة القعدة والقضاء انما يجب لبقاء الواجب بالسبب السابق فكان  
 القضاء واجبا بدون هذه القعدة فثبت ان القدرة الممكنة ليست بشرط للقضاء كما انها ليست بشرط  
 لتتمكن الاداء وانما هي شرط لحقيقة الاداء ١٢ له قوله لم ياتم الخ يعني من فات عنه صلوات كثيرة مثلاً  
 فترك قضاءها الى آخر وقت الحياة بلا عذر بنا على ان القضاء موسع ياتم مع انه لا يمكن من الفعل فليس الوقت  
 والام فرع وجوب القضاء تدبر كذا في الحاشية ١٢ له قوله فيخص آه لا مقتضاه انتفاء التكليف  
 عند عدم الوسخ ولا شك ان في القضاء تكليفا باقيا حتى ياتم وان كان هو التكليف السابق مع عدم الوسخ كذا  
 في الحاشية ١٢ له قوله قد خصه الخ يعني ان نص قضاء الصوم وهو قوله تعالى فعدة من ايام اخر  
 ونص قضاء الصلوة وهو قوله عليه الصلوة والسلام من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها كلاهما عامان  
 شاملان للقادر وغيره فعلم ان الآية المذكورة مختصة بالاداء ١٢

في رد المليل ١٢ الواجب كالصلوة ١٢

قضاء الصوم والصلوة **أقول** إذا وجب في الجزء الأخير وعدمت  
 نقوله عليه السلام من نام عن صلاة الح لم تعد تقصير المكلف في الاداء ١٢ من الوقت ١٢ بان مات قبل القضاء ١٢

القدرة في القضاء فالتأخير مشكل والله أعلم بالصواب الباب

الرابع في المحكوم عليه والمكلف مسألة فهم المكلف الخطاب

شرط التكليف عندنا ووافقنا بعض المجوزين لتكليف المحال <sup>بالفعل ١٢</sup>  
 في الاشتراط ١٢

لنا ان التكليف طلب الوقوع منه امتثالاً او ابتلاءً وهو من <sup>بالفعل ١٢</sup> <sup>اي المكلف ١٢</sup> <sup>اي طلب الوقوع ١٢ لان الامتناع بدون العلم</sup> محال <sup>اي لاجل الامتناع او طلب الوقوع من المكلف ١٢</sup>

لا شعوره به فمحال <sup>اي بالطلب ١٢</sup> <sup>اي الايقاع ١٢</sup> لأنه فرع العلم وطلب المحال محال على مَرَّ <sup>اي علم ذلك المطلوب ١٢</sup> <sup>تلكيف ما لا فهم له محال ١٢ في باب المحكوم به ١٢</sup>

**قوله** إذا وجب أه بذا رد الدليل المذكور انفاً تقريره انه اذا وجبت الصلوة مثلاً في الجزء الأخير  
 من الوقت بان اسلم مثلاً ومات قبل القضاء فعلى مذهب الخفيفة لزوم القضاء لعدم القدرة على الاداء و  
 تفرغ القضاء عليه وهو المحال انه مشكل لعدم تقصير المكلف في الاداء لانه غير مقدور له قال في الحاشية وانما كان  
 التأخير مشكلاً لانه لا تقصير من المكلف في فوت الاداء لانه غير مقدور له وكان تأخير القضاء جائزاً لا يترتب ولا تأخير  
 بالجائز وعلى هذا فالحق انفصال الوجوب عن وجوب الاداء فتأمل انتهى ١٢ **قوله** فهم المكلف الخطاب  
 أه قال في الحاشية اي يتصور المكلف قد ما يتوقف عليه الامتناع لان يصدق بانه مكلف والالزام الدور  
 وعدم تلكيف الكفار انتهى تقرير لزوم الدور ان العلم بجونه مكلفاً انما يصح اذا كان مكلفاً وقد فرضنا ان تلكيفه  
 موقوف على العلم بانه مكلف فيتوقف كل من العلم والمعلوم على الآخر وتقدير لزوم عدم تلكيف الكفار انهم  
 لا يصدقون بالخطاب فان قيل ان التكليف لمعرفة الله تعالى حاصل بدون العلم بالامر بها لان الامر لمعرفة  
 الله تعالى واراد فلا جائز ان يكون وارداً بعد حصولها لامتناع تحصيل الحاصل فيكون وارداً قبله وجنسية فيتحيل  
 الاطلاع على هذا الامر لان معرفة الله بدون معرفة الله مستحيل فقد كلف بشئ وهو غافل عنه فانقص الاشتراط المذكور اجيب بان  
 الامر بالمعرفة التفصيلية يريد بالمعرفة الاجالية فالموقوف غير الموقوف عليه فان الاجمال غير التفصيل فتدبر ١٢ **قوله** لانه فرع العلم



قيل اللازم أن التكليف بشرط عدم الفهم محال لا في زمان عدمه  
من بيان المذكور ١٢ أي تكليف من لا يفهم ١٢ عدم فهم المكلف ١٢ أي عدم الفهم فانه ممكن ١٢

أقول لما ثبت أن العلم من ضروريات حقيقة التكليف ضرورة  
في رد ما قيل ١٢ بالمرور به ١٢

تصور الاشتغال أو الابتلاء فوجوده بدون محال والمحال محال في  
أي وجود التكليف بدون العلم ١٢ في وقت عدم الفهم ١٢

جميع الاوقات واستدل لو صح يصح تكليف البهائم اذ لا مانع يتخلل  
أي لو صح تكليف من لا يفهم ١٢ من التكليف ١٢ في البهائم ١٢

إلا عدم الفهم وهو لا يمنع قيل لعل المانع عدم استعداد الفهم  
من التكليف ١٢ رد هذا الاستدلال ١٢ لعدم المكلف به ١٢

لأن الاشتغال بدون العلم محال عندنا واما عند المجوزين لتكليف المحال فلا ينهم انما جوزوا التكليف بالمحال اذا  
أقدم على الطاعة مع عدم امكانها منه وهو ايضا لا يمكن بدون العلم ١٢ <sup>١٢</sup> قوله طلب المحال الخ قيل  
بذا لا يستقيم عند المجوزين لتكليف المحال لانه على رأيهم طلب المحال غير محال فالاولى في الاستدلال ان  
يقال ان فائدة التكليف الابتلاء عندهم وبذا منتهى ممن لا شعور له فاستحال التكليف لا متعالة الفائدة  
سلك قوله لا في زمان عدمه آه لان الفهم في زمان عدم الفهم غير مستحيل وانما الاستحالة بشرط عدم الفهم فلا يكون  
تكميل من لا يفهم في زمان عدم الفهم تكليفا بالمحال ١٢ <sup>١٢</sup> قوله لما ثبتت آه قال في الحاشية يعني انما  
يرد ذلك لو كان الانعدام بعارض مانع من تحقق حقيقة التكليف وليس كذلك بل لفقدان ما هو من اتي  
وضروية حقيقة وثبوت الذات بدون الذاتيات تمتنع لذاته وبهذا اندفع ما اورده في التبرير بان اللازم  
استحالة الاشتغال وذلك لا يوجب استحالة التكليف اذ غاية تكليف التسجيل وما في شرح الشرع ان  
في قيام الدليل على من جزا التكليف بالمحال نظر فتأمل ١٢ <sup>١٢</sup> قوله لخص آه تقرير الاستدلال على  
المذهب المتأخر بانه لو صح تكليف من لا يفهم يصح تكليف البهائم من البغال والحمير وغيرها لان المانع منه  
لا يتصور لعدم الفهم وهو لا يمنع من التكليف عند من لا يشترط الفهم للتكليف <sup>١٢</sup> قوله ولا نزاع قال في الحاشية  
على ان الكلام في تعلق التكليف تنجيها لا تعليقا كما في المعلوم والصبي فلا استعداد للفهم مع عدم الفهم  
لا ينفذ فتأمل ١٢ -

ولا نزاع في اشتراطه اقول بل فيه نزاع ايضا فان المنازعين  
 اى استعداد الفهم ١٢ في رده ١٢ اى في اشتراطه ١٢ في اشتراط الفهم ١٢

هم المجوزون لا تكليف بالمحال بل الحق على رألهم منع بطلان

لا استعداد له ليس بأبعد من التكليف بالمحال ١٢ تكليف من في رد ذلك الاستدلال ١٢ اى المجوزين للتكليف المجازي

التالي فان تكليف الهيمة بشيء ليس بأبعد من تكليف الانسان بالجمع

وهو قوله نصح تكليف البهائم ١٢ فاذ جوزوا التكليف بالمحال فلا بد من تكليفهم بجمعها ١٢

بين النقيضين على ان عدم استعدادها في البهيمة مع تماثل الجواهر  
 فبقره ان يخلق في البهائم  
 اى استعداد الفهم ١٢

له قوله هم المجوزون للتكليف بالمحال دون غيرهم وتكليف من لا استعداد له للفهم ليس بأبعد من التكليف  
 بالمحال واورد عليه ان هذا غير وافي فان هذا التقدير يكتفي في ثبوت النزاع بل لا بد من الثقل فان نظره فلا دخل  
 لكنهم يجيزون والا فلا وجه له ١٢ له قوله علما ان آه حاصل العداوة ان الانسان والبهائم من الجواهر  
 وقد ثبت تماثلها واتحادها في الحقيقة وان الله خالق كل شيء فاشهد تعالى بقدر على ان يخلق في البهائم استعداد  
 الفهم كخلق تعالى في الانسان فما قال المستدل نصح تكليف البهائم وهو باطل ليس بشيء ويرد عليه ما قال المصنف  
 في الحاشية انه يمكن ان يقال المنفى هو الاستعداد العادى وحاصله ان الامكان يطلق على معنيين الاول الامكان  
 الذاتى والثانى الاستعدادى وهو قد يكون عاديا وقد يكون غير عادى فيجوز ان يكون المانع من التكليف في  
 البهائم عدم استعداد الفهم على سبيل العادة لا عقلا فلا يتم العادة اقول يخل بما في العادة المسئلة التي هي  
 معركة الارباب المعاصرين بان نبينا صلى الله عليه وآله وسلم سمع الصلوة من الامة ام لا منع طائفة واشتبه  
 المحققون من اهل السنة والجماعة مستدلين بان اهل العلم اتفقوا على ان سيدنا ونبينا صلى الله عليه  
 وآله وسلم سمع الصلوة اذ صلى عند قبره الشريف والروضة المقدسة كما ورد في الحديث المنيع والمحال ان  
 القائم عند الروضة المقدسة لا منع بعينه وبين جيب رب العالمين صلى الله عليه وسلم واذ هو سمع صلوة القائم  
 عند قبره الشريف لا بد ان سمع صلوة من في اقصى المشرق او المغرب بل حيث كان المصلى يصلى عليه وسلم سمعه  
 بناء على تماثل الجواهر واتحاد الحقيقة كيف لا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع صلوة اهل محبتي وقد  
 نص عليه امام الطائفة ابن القيم في بعض قصائده ويؤيده ما قال المحدث الدهلوى الشاه عبد العزيز رحمه الله في  
 تفسيره ومن شئود اقوال شمار الا ترى ان المقبور يرى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في اقصى الارض اذ يشهد النكير

الحمد لله الذي جعلنا من رسله نبياً

وان كل شئ يخلق الله تعالى محل تأمل فتأمل قالوا اولاً كلّف

فيه اشارة الى الرد على العادة قد ذكرناه في الحاشية

السكران حيث اعتبر طلاقه واثلافة قلنا هو من ربط المسببات

باسبابها كالصوم لشهود الشهر الحرام بشكل بصفة اسلامه والحق

والمحققون على انه يحذف المحابات بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا هو يبره صلى الله عليه وسلم  
وهو في البرزخ فالنبي صلى الله عليه وسلم اولى ان يظنوه فانه صلى الله عليه وسلم هو البرزخ الذي لا توجد  
الى اكل كنقطة الدائرة بالنسبة الى الدائرة صلوة الله عليه وسلامه كما نص عليه الامام السيوطي في  
حاشيته على النسائي وقس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ميت في مقامى هذا كل شئ وهدم فقد روي  
اروت ان اخذ قطفا من الجنة الحديث بعومه فيمثل ذات الله تعالى لقوله تعالى قل اى شئ اكبر شهادة كما  
صرح به العلامة السدي في حاشيته على النسائي فتلك التصريحات لا يتوجه عليه ما قال المصنف رحمه الله  
في الحاشية ناظراً على العادة فان الامكان العادى غير منفي لهذه المسئلة فالسح من يمينه باعرب من الرواية والاسلم  
فيه طويل ١٢ له قوله كلّف الحق تقريره ان السكران مكلف مع انه لا يفهم فانه لو طلق امرئته في حالة السكر  
لطلقت ولو اتلف مال الغير وجب عليه انضمان فلو لم يصح تكليف الغافل لم يقع طلاقه ولم يجب عليه انضمان  
وجوابه ان اعتبار الطلاق والاثلافة منه ليس بانه مكلف بل هو من قبيل ربط الاحكام باسبابها لا فعال السكران  
التي هي اسباب للاحكام الشرعية اذا وجدت وجدت المسببات كغشود رمضان لوجوب الصيام فانه يجب  
الصيام عند شهود شهر رمضان لكونه سبباً لها وان لم يكن مكلفاً بالاداء كالحائض والنفساء ١٢ له قوله اقول آه  
شردني في رد ذلك الجواب تقريره ان السكران الكافر لو اسلم يصح اسلامه فاسلامه اداء للواجب وهو فشرع  
التكليف فثبت ان من لا يفهم مكلف قيل عليه ان حال السكران كحال الصبي فانه مع كونه غير مكلف بالايمان  
لو اتى به يصح ولا يجب تجديده بعد البلوغ والسكران ايضا يجوز ان يكون غير مكلف بالايمان ومع هذا لو اتى به لا يجب  
تجديده بعد ذوال السكر اقول فيه نظر فان الكلام فيمن لا يفهم الخطاب كالسكران والكهفي ليس كذلك فان الصغير في اول  
الاحوال كان مثله لانه عديم العقل والتمييز فكلن اذا غفل فقد اصاب ضرباً من ابلية الاداء فيصح اسلامه لكونه  
عاقلاً يفهم الخطاب ١٢

ان السكران من محرم مكلف زجراً فيصم عباراته من الطلاق <sup>لزووجه ١٢</sup>  
 ليس مكلفاً حقيقة <sup>كالخمر ١٢</sup> عن شرب السكر <sup>اي السكران ١٢</sup>

والعتاق وغيرهما فالزمه الاحكام الا الردة لعدم المقصد <sup>لعبه ١٢</sup>  
 من البيع والاقراء مثلاً <sup>١٢</sup> المرتبة على هذه العبارات <sup>١٢</sup> فانما لا تصح استحساناً <sup>١٢</sup> للسكران <sup>١٢</sup>

فكانه لزوم لا التزام ترجيحاً لحاجب الاسلام وثانياً قال الله <sup>اي الردة من السكر</sup>  
 لردده ولزوم الكفر ليس بخفي بل انزاله <sup>١٢</sup> اي قالوا في الاستدلال ثانياً <sup>١٢</sup>

تعالى لا تقربوا الصلوة الاية فكلفوا حال السكر بالترك اقول <sup>وانتم سكارى</sup>  
<sup>لصلوة ١٢</sup> في الجواب <sup>١٢</sup>

بل فيه دليل على ان السكر لا ينافي فهم الخطاب في الجملة كما <sup>اي في هذا الكلام ١٢</sup>

يقضيه حدة باختلاط الكلام والهديان واعتبار الى حنيفة

له قوله ان السكر آه تقرب الجواب ان السكر فوطان احدهما سكر حاصل من شرب شئ مباح كمشرب الدواء السكر  
 مثل البنج على قصبة التدادى على راي المتقدمين وهو كالانفا حتى يمنع صحة الطلاق والعتاق وسائر التصرفات لانه  
 ليس من جنس اللها فوم من اقسام المرض ثانياً سكر حاصل من شرب شئ محرم كالخمر فالسكران منه مكلف زجراً عن شرب  
 الخمر فيصح عباراته من الطلاق لزوجه والعتاق لعبه وامته وغيرهما من البيع والشراء والاقارب لان نيزج من تنكأ  
 المنهي عنه تنبيهاً له على ان مثل هذا السكر المحرم لا يكون عنداً له في ابطال احكام الشرع فتلزم تلك الاحكام الا الردة  
 فانها لا تصح استحساناً لان الردة عبارة عن تبدل الاعتقاد وهو غير معتقد لما يقوله فلا يحكم بكفره لعدم قصده الكفر  
 فكانه لزوم ولزوم الردة ليس برودة مالم يلتزم ترجيحاً بحاجب الاسلام <sup>١٢</sup> له قوله فكلفوا الخ يعني  
 قالوا في الاستدلال ثانياً ان الله تعالى قال لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فكلفوا حال  
 السكر بالترك للصلوة وهو تكليف من لا يفهم ردة العصف بان في هذا الكلام وقيل على ان السكر لا ينافي  
 فهم الخطاب لانه اضاف الخطاب الى حالة منافية للخطاب فلو كان السكر منافياً للخطاب لكان كالجنون في فهم  
 صحة الخطاب الى تلك الحالة وتعريفه باختلاط الكلام والبهنيان لا بالبهنيان المحض يقتضي انه يفهم الخطاب اما اعتبار  
 الامام الاعظم ابي حنيفة رضى الله عنه زوال العقل بحيث لا يميز بين الاشياء ولا يعرف الارض من السماء في حال السكر فلو

عدم التمييز في الحد الموجب للحد احتياط لان مبناه على الضرر

اي مبنى الحد ١٢

في حد السكر ١٢

ومعنى حتى تعلموا حتى يتقنوا هذا تاويل والقوم التزموه بانه

اي انهم ذكرنا ١٢

ما تقولون ١٢ لا تفسيره باري حرام ١٢

ما تقولون الآية ١٢

فهي عن السكر كقولهم لا تميت وانت ظالم اي لا تظلم فموت

لا من الصلوة حالة السكر ١٢

ظالم هذا مسألة المعدوم مكلف بخلاف المعتزلة والمراد بالخلق

اي ان لم يكن التكليف متعلقا بالعدم ١٢

المعقوبة المرتبة على شرب الخمر فهو احتياط لان مبنى الحد على الدفع فاعتباره عدم التمييز في وجوب الحد لا مطلق حتى يلزم اعتباره في حق سقوط الصلوة ايضا ١٢. **قوله حتى يتقنوا** اي حتى يتقنوا ويتبينوا لان السكر مطلق العلم الذي هو مرادف للفهم بل ينافي العلم اليقيني وليس معناه حتى تفهموا ما تقولون حتى يقال انه يدل على ان السكر الذي يوجبوا بترك الصلوة حالة السكر غير فاسد ما يقولون به فينا في السكر الفهم فاندفع ما قيل ان قوله تعالى لا تقرروا الصلوة وانتم السكارى حتى تعلموا ما تقولون الآية يدل على ان السكر ينافي العلم فينا في الفهم كقولنا مترادفين وجه الدفع ظاهر بما ذكرنا فان قيل هذا التفسير الذي هو حرام اجاب المصنف هذه انه تاويل لا تفسير فان العلم في اللغة اليقين الواقعي والقوم التزموه هذا التاويل في قوله تعالى لا تقرروا الصلوة وانتم سكارى بانه على من السكر المعنى لا السكر حتى تصفوا سكارى قال في الحاشية نفى الآية لا لشرب سكر اقترب الصلوة سكران فالنهي انما هو من تناول السكر وبطلان الصلوة بالوضع لا انه مطلوب الترك حال السكر فانه في ما في تقرير ان هذا التاويل لا يطبق لانه وان كان توجه الخطاب ابتداء في حال صحوه لكن المطلوب الترك حال السكر فكان في حال سكره مطلوباً عنه الترك وهو معنى كونه محتاجاً حال سكره انتهى ١٢. **قوله المعدوم مكلف** اي عند الاشاعة بخلاف المعتزلة وغيرهم ماسوي الاشاعة فانهم قالوا اذا امتنع تكليف الفاعل والتنازع على ما ذكره المعدوم اولى ان يكون غير مكلف فان قيل ان المتبادر منه انه مكلف بمنزلة اني ما اعدم وهو كما ترى اجاب بان المراد من تكليف المعدوم التعلق العقلي وهو ان المعدوم الذي علم الله تعالى انه يوجد بشرائط توجه عليه حكم في الازل بما يفهمه فيما لا يزال كما ذكره في الحاشية وليس المراد من تكليف المعدوم تمييزاً لتكليف في حال العدم بان يطلب منه الفعل في حال العدم بان يكون الفهم او الفعل في حال العدم ١٢.

العقل لا التجزى لنا والا لم يكن التكليف اذلياً لتوقفه على التعلق

اي التكليف ١٢

اي في حال عدم ١٢ اي للاشارة ١٢

وهو اذلي لان كلامه اذلي لامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى و

دعوى ١٢

اي التكليف ١٢

فيه ما فيه قالوا يلزم امر ونهي من غير متعلق وذلك سفيه وعيب

اي تكليف المعدوم ١٢

اي الذين ان المعدوم ليس بمكلف ١٢

له قوله وهو اذلي الخ يعني ان التكليف عبارة عن كلامه الذي هو الامر والنهي والكلام اذلي فانه لو لم يكن اذلياً لكان حادثاً وهو صفة له تعالى فيكون قائماً بذاته تعالى فيلزم قيام الحوادث بذاته تعالى وهو مستحيل فلا بد ان يكون التكليف اذلياً فان لم يتعلق التكليف بالمعدوم لم يتعلق في الاذلي لكون المتعلق معدوماً فيه فكان المتعلق حادثاً فكان التكليف ايضاً حادثاً لتوقفه على التعلق فلا يكون اذلياً وهو باطل ١٢.

له قوله فيه ما فيه قال في الحاشية اشارة الى ما قال المعتبر من ان كلامه حادث ليس بقاءم بذاته تعالى والى ما ذهب اليه الكرامية من ان كلامه تعالى مع حدوده قائم بذاته تعالى فيجوز بهم قيام الحوادث بذاته تعالى والتفصيل المذكور في الكلام انتهى قلت زعم المعتبر ان الله تعالى متكلم بكلام هو قائم بغيره تعالى وكلامه اصوات وحروف لكنها ليست قائمة بذاته تعالى بل يخلقها الله تعالى في غيره كالواجب المحفوظ لسان جبرائيل عليه السلام او النبي صلى الله عليه وسلم او شجرة موسى عليه السلام الى غير ما من الاجسام زعماً منهم ان الكلام النفسي باطل واللفظي حادث لا يقوم بذاته تعالى فقلنا ان الله تعالى متكلم بكلام ولا معنى لبثوث المشتق للشيء من غير ما هذا اشتقاق به وادور عليه المعتبر بانه يسمى خالقاً والمخلق هو المخلوق لقوله تعالى هذا خلق الله ولا شك ان المخلوق لا يقوم بذاته تعالى واجيب بان اللغز معين التأثير والمخلوق والاشتقاق بحسب الاول واعترضوا بان التأثير ممنوع لانه ان كان قد يلزم قدم العام وان كان حادثاً احتاج الى تاثير آخر فيقتلزل واجيب بانه نسبة والنسب امور عينية يعبر بها العقل ولا وجود لها في الخارج فلا يحتاج الى تاثير آخر واستدل الكرامية بان السمع والبصر والكلام لا تعقل بدون وجود مسوع وبصر ومخاطب وانه تعالى صار خالقاً للكلام بعد ما لم يكن والجواب انه لا يلزم من حدوث تعلق الصفة حدوث نفسها فالصفة اذلية والتعلق حادث وما قالوا يجوز قيام الحوادث بذاته تعالى فيه ان الحدث نقص فقيامه بذاته تعالى محال وان كان الحدث كمالاً فلم يخلو عنه قبل حدوثه محال وايضاً لو جاز ذلك لجاز وجود الحوادث

قلنا انما يلزم ذلك لو كان الطلب في الازل تمييزا واما لو كان  
في الجواب عن استدلالهم<sup>١١</sup>

ممن سيكون فلا كما مر الرسول في حقنا وبذلك اندفع ما قيل  
اي قد يلزم<sup>١٢</sup>

ان تحقق المعلق بدون المتعلق مستنع ضرورة ان الاضافة لا يتحقق

بدون المضاف عليه وذلك لان الامتناع في التعلق التمييزي واما  
اي الاندفاع<sup>١٢</sup> اي امتناع تحقق التعلق في الخامس<sup>١٣</sup>

العقل فيكفي له العلم فتدبر قيل السفة والعبث من صفات الافعال  
فلما قاج التحقيق المضاف اليه<sup>١٢</sup> بالمتعلق<sup>١٣</sup> في حاشية شرح المحرر مرزا جان<sup>١٤</sup>

في الازل لان القابلية من لوازم الذات والالزام انقلاب الامتناع الذاتي بالامكان الذاتي وهو محال وايضا ان الله تعالى لا يتأثر عن الغير ولو قام به الحادث لكان ذاته تعالى متاثرة عن الغير متغيرة وهو محال في حقه تعالى و  
ايضا يلزم الجبل في مرتبة الذات فتدبر<sup>١٢</sup> قوله قالوا لولا نحن لو كان المعدوم مكلفا لكان التكليف متحققا  
في حالة العدم والتكليف اما امر او نهي فيلزم وجود امر او نهي من غير متعلق موجود وهو باطل لانه سفة فان الطلب  
من المعدوم غير معقول فمن آثار السفاهة ولا يجوز ان ينسب الى الله تعالى ما هو سفة وعبث فالمعدوم ليس مكلفا  
له قوله تمييزا اه حاصل الجواب اما لان سلم لزوم السفة والعبث وانما يلزم ذلك لو كان الطلب للفعل  
من المعدوم في الازل في حالة العدم بالفعل واما لو كان ممن سيلوجد بان ياتي بالفعل على تقدير الوجود فلا  
يلزم ذلك كما مر الرسول صلى الله عليه وسلم في حق الذين ياتون الى يوم القيامة فانه معدومون في عصره  
الشريف مكلفون بعد وجودهم قال في الحاشية هذا اولي من قول صاحب المواقف لطلب التعلم من ابن سيلولاذ  
يرد عليه كما في شرحه الموجود وان الموجود هناك العزم على الطلب لا الطلب نفسه لان وجود الطلب بدون المطلب  
منه محال فافهم انتهى<sup>١٢</sup> قوله فتدبر قال في الحاشية لا يخفى عليك ان اللازم من هذا الكلام ان يكون  
الكلام انفسى الذي هو صفة له تعالى هو الذي يكون التعلق فيه بالمكلفين فعلا ويكون التكليف بعد وجودهم  
تميزا وعلى هذا لا يكون هذا الكلام اللفظي الذي فيه تمييز التكليف كلاما نفيا وقد صرحوا ان انفسى مدلول  
اللفظي قاطل انتهى وحاصل ان اللازم من ان الكلام انفسى لا يكون فيه تمييز التكليف في الكلام اللفظي وهو

والكلام النفسى من الصفات فلا يتصف بهما اقول الامر طلب والطلب

يتصف بهما اجماعاً اعلم ان عبد الله بن سعيد من الاشاعرة ذهب

مستخلصاً عن اللزوم الى ان كان كلامه تعالى ليس فى الازل

اي لزوم السفه والعبث على تقدير المكلف معدوماً ١٢

بين هذه الاقسام ١٣

امراً ونهيّاً او غيرهما بل القديم هو الامر المشترك والاقسام حاد

الامر ١٤ - النهي ١٥ - الامر والنهي ١٦

كالنذر والقسمة والتعجب ونحوه ١٧

خلاف تصريحهم بان النفس لدلول اللفظي ١٢ قيل السفه الخ يعنى انا لانسلم لزوم السفه والعبث على

تقدير كون المعلوم مكلفاً لانها من صفات الافعال والكلام النفسى عند الاشاعرة من قبيل الصفات الذاتية

فكيف يتصف بهما ود عليه المصنف بان الامر طلب الفعل من المامور والطلب يتصف بالسفه والعبث

عند المعتزلة ايضاً فكيف يصح قوله الكلام النفسى لا يتصف بالسفه والعبث ١٢

له قوله اعلم انه تقريره ان الحكم هو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين فالحكم قول متعلق بفعل

العبث لا صفة له ولا يلزم من تعلق القول ان يكون صفة الاترى انا اذ قلت شريك البارى معدوم كان القول

متعلقاً بشريك البارى وهو وجودى فلو كان صفة لزوم وجود الموصوف اذ وجود الصفة فرع وجود الموصوف

مع ان وجود شريك البارى محال فالمتعلق غير داخل فى ذات الحكم وهو حادث والحكم قديم لا يتصف

بالحدوث مع قطع النظر عن التعلق اذ اعرفت هذا فاعلم ان عبد الله بن سعيد استخلص عن لزوم السفه

والعبث بان كلامه تعالى ليس فى الازل امراً او نهياً او غيرهما وانما تصير هذا الاقسام فيما لا يزال

بعد حدوث التعلقات وهذا الاقسام حادثة لتوقفها على التعلقات الحادثة والامر المشترك بينها قديم و

واذا لم يتحقق الامر فى الازل فلا طلب فلا يتصف بالسفه والعبث ولما اورد عليه ان هذه الاقسام

انواع للكلام والكلام جنس لها وجود الجنس بدون نوع من الانواع محال فكيف يتصور قدم المشترك مع حدوث

الاقسام اجاب عنه عبد الله بن سعيد رحمه الله باننا لانسلم ان هذه الاقسام انواع الكلام بل عوارض يجب

التعلق بالحادث وليس الكلام جنساً لها بل هو معروف لها بحسب التعلق ويجوز خلوة الكلام عن التعلق لحديثه

فكان فى الازل غير متعلق فلا يكون فيه امر او نهياً واعتراض عليه المصنف بوجه آخر بان هذه الاقسام وانما يمكن





يلزم قدم عدم التناهي فان المتعلق بزيد غير المتعلق بعمر و

أي قالت المعتزلة لو كان الخطاب اذلياً ١٢

والجواب ان التعدد بحسب تعدد المتعلقات تعدد اعتباري فانه

لان الاضافة تشترط تباين المضاف اليه ١٢

صفة واحدة اذلية كالعلم والقدرة وانقسامه الى الانواع

أي الخطاب ١٢

والافراد بحسب المتعلقات لا باختلاف الذاتيات هذا مسئلة

كما امر المتعلق بزيد ولا امر المتعلق بعمر و ١٢ حتى يحسن التقدير فيها بالذات ١٢

الفعل الممكن الذي تمت شرائط وجوبه اذا علم الامر انتفاء

وقوعه عن المكلف ١٢

شرط وقوعه عند وقته هل يصح التكليف به قال الجمهور يصح

أي وقوعه فذلك الفعل من المكلف بل انتفاء شرط وجوبه ١٢ أي بذلك الفعل ام لا ١٢

له قوله ان التعدد آه تقريره ان الكلام لا تعد فيه بالذات وانما التعدد فيه باعتبار تعدد المتعلقات وهو تعدد اعتباري فان كلامه تعالى صفة واحدة كالعلم والقدرة فان كل واحد منها صفة واحدة لا تتعدد بالاعتلاقات وانقسامه الى الامر والنهي وغيرهما والافراد بحسب المتعلقات وهي اعتبارية فالتعدد بحسبها ايضا اعتباري وعدم التناهي فيها غير مستحيل فانه ينقطع بانقطاع الاعتبار قال في الحاشية اقول يمكن الجواب ايضا بانه يجوز ان يكون المتعلق في ضمن قضايا كليتة والاحكام الكليتة الشرعية قنانية وان كان التفصيل غير قنانه فتدبر انتهى وفي تشبيه بالقدرة اياد الى جواب ما قالوا لو كان الكلام قديماً لاستوى نسبتة الى جميع المتعلقات كالعلم ولما كان الحسن والقبح بالشرع صح في كل فعل ان يوجب به وينهى عنه فيلزم تعلق امره ونهيه لكل فعل معاً والجواب ان الشئ الصالح للامور المتعددة قد يتعلق ببعض دون بعض بالقدرة التقديرية كذا في المواقف ١٢ له قوله شرائط وجوبه آه يعني ان النزاع في شرط الوقوع الذي لم يكن شرطاً لوجوب الفعل اذ عند انتفاء شرط الوجوب او علم الامر بانتفاء شرط الوجوب لم يتحقق التكليف بدون الوجوب وذلك ظاهر كذا في الحاشية ١٢ - له قوله قال الجمهور يصح آه قال في الحاشية والاطم المأزى استبعد بهذا الخلاف من الامام الحرمين وقال السبكي ما علم انتفاء شرطه على قسمين الاول ما يتبادر للذهن الى فهمه حين

خلافاً للمعتزلة والامام وفي الجهل يصح اتفاقاً لا يقال قد تقدم  
 التكليف به ١٢ اي امام الحرمين ١٢ من الامر من انشاء شرط وقوله ١٢

ان الاجماع منقذ على صحة التكليف بما علم الله تعالى انه لا يقع  
 في منه انتفاء التكليف بالجماع ١٢ من المكلف ١٢  
 ومعلوم ان كلما لا يقع فيما انتفاء شرط من ارادة قديمة او حادثية  
 من المكلف ١٢ من شرط ١٢ ارادة الله تعالى ١٢ ارادة النبي ١٢

فحكاية الخلاف مناقضة لانا نقول ذلك الاجماع بالنظر الى  
 من الجمهور من المعتزلة ١٢ لانقوا هناك من الاتفاق ١٢

الطلاق التكليف كالحياة والتميز وهذا هو الذي خالف فيه الامام والثاني ما يتبادر اليه كتحقيق علم الله بان شيئاً  
 لا يؤمن فان انتفاء هذا يتعلق بشرط في وجود ايمانه لكن السامع يقضي بامكان ايمان زيد غير ناظر الى هذا الشرط  
 وهذا لا يخالف فيه الامام ولا غيره وهو ما سبق نقل الاجماع عليه لهذا استلزم ١٢ قوله وفي الجهل  
 اي جمل الامر بانتفاء شرط وقوع الفعل مع جمل المأمور يصح التكليف اتفاقاً فبعد تمام شرط اربع صور  
 بالنسبة الى انتفاء وقوع المكلف به الاثنان منها قد يتحققان في تكليف الله تعالى الاول علم الامر مع  
 جمل المأمور وهذا التكليف يقع عند الجمهور لغاية الاستبلاء وفيجب الاختلاف الى الامام والمعتزلة و  
 الثانية علم الامر بالانتفاء مع علم المأمور بهذا التكليف لا يصح اتفاقاً والثالثة جمل الامر مع جمل المأمور  
 لهذا التكليف يصح اتفاقاً لغاية الاثنتان كذا قيل ١٢ قوله ارادة الخريعتين لا تعني في ان الفعل  
 المكلف به مشروط بالارادة وان وقع الخلاف في انه ارادة الله تعالى عند الاشارة فانه الالف  
 عند مستندة الى ارادة الله تعالى القديمة او ارادة العبد على رأي المعتزلة فان الافعال عند  
 مستندة الى ارادة العبد المحادثة حيث زعموا ان وقوع الطاعات من العاصي مراد الله تعالى مع  
 اختلاف وقوع المعاصي مراد الله تعالى مع تحقق ١٢ قوله مناقضة فان الاجماع لما انعقد على  
 صحة التكليف بما علم الله تعالى انه لا يقع من المكلف وعدم الوقوع انما هو بانتفاء الارادة التي هي  
 شرط وقوعه وهو في علم الله تعالى فانعقد الاجماع على صحة التكليف بما علم الله انتفاء شرط وقوعه فحكاية  
 الخلاف يناقض هذا الاجماع قال في الحاشية هذا الاعتراض المذكور في التفسير والجواب من المصنف رحمه الله  
 انتهى وتقريرا للجواب ان صحة التكليف باعتبار الامكان الذاتي لا يناقض عدم الوقوع في الخارج فان يكلف

الامكان الذاتي كما يدل عليه كلام بعض المحققين عند نقل  
والصحة دون الوقوع ١١ اي التكليف المذكور ١٢

الاجماع حيث قال وان ظن قوم انه ممتنع لغيره فالخلاف  
في شرح المحقق والاجماع منقذ عن صحة التكليف بما علم الله انه لا يقع ١١ اي فيما علم الخ  
هنا في الوقوع بعد الاتفاق على الصحة صحة ذاتية لنا ولم

يصح لم يعلم احداً انه مكلف قبل وقت الفعل لجواز ان لا

يوجد شرط وقد انكر قوم العلم بالتكليف قبله وذلك باطل  
اي قبل كون المكلف قادراً على الفعل ١٢ اي انه لا يلزم

للاجماع على تحقق الوجوب قبل التمكن بدليل وجوب الشرع

اي وجوب الفعل على المكلف ١٢ في الحاجب المرسخ وقته ١٢

فيما علم انتفاء شرط وقوعه عند وقته يصح باعتبار الامكان الذاتي اتفاقاً انما الخلاف في وقوعه بعد الاتفاق  
على امکان التكليف به امكاناً ذاتياً فلا مناقضة والدليل عليه ما قال بعض المحققين ان الاجماع منعقد  
على صحة التكليف بما علم الله تعالى انه لا يقع وان ظن قوم انه ممتنع لغيره فانه يدل على ان الاجماع  
على امکان الذاتي دون الوقوع لجواز ان يكون ممكناً في نفسه وممتنعاً بالغير كالعقل الاول فانه ممكن  
في نفسه مع انه ممتنع بالغير ١٢ - له قوله وقت الفعل اهـ استدلال الجمهور على انه يصح التكليف بالفعل

الذي علم الامر انتفاء شرط من شروط وقوعه عند وقته واللام يعلم احد قبل وقت الفعل انه مكلف به اذ يجوز ان  
لا يوجد شرط من شروط وقوع ذلك الفعل في وقت الفعل في نفس الامر فيمكن ان يعلم الامر فيكون التكليف على  
تقدير عدم صحة غير معلوم وهو باطل فانا نعلم بالضرورة انه مكلف به قبل وقت الفعل المذكور له قوله قبله اهـ  
اي قبل وقت الفعل يعني لا يعلم المأمور كونه مأموراً في اول الوقت فوجب الخطاب اليه متى مضى عليه بان الامكان  
للفعل وهو مختار الا ما ذكره السبكي في شرح المنهاج ١٢ له قوله قبل التمكن اي قبل كون المكلف قادراً  
على الفعل والاجماع على تحقق الوجوب اجماع على تحقق علم المكلف اذ لا فائدة في التحقق بدون العلم به بدليل  
قال في الحاشية اذ لا يمنع الاجماع فانه ذهب جماعة الى صحة فرض الصوم مطلق النية بل نية مبثثة يعني الى الاجماع

بنية اداء الواجب اجماعاً وهو فرع تحقق الوجوب قالوا اولاً ما

عدم شرطه غير ممكن لا الامكان شرط قلنا الشرط الامكان العادي

وهو لا ينافي الامتناع لغيره وايضاً منقوض بجهل الأمر لعدم الشرط

اي قلنا ايضاً ١٢

اي الامكان العادي ١٣

على وجوب الشرع بنية اداء الواجب في غير المنع فان ابا خيطة واصحابه جردوا شرع الصوم الفرض بنية واجب آخر) واما القول بان لا اعتداد بالخاصة في ذلك كما في الشرح الشرح فلا اعتداد لان الخاصية بنية متقدمة فلا اجماع الا اتفاقهم اشارة الى ضعف هذا القول لان الاجماع لو كان قبل ابي خيطة واصحابه يعرفوه فلم كانوا جهة مضامين والاجماع غش شبهة تكليف بخي عديم ولو كان في زمانهم او بعدهم فلا اجماع الا بدوهم فاجم من اجل الكل والعقد من المتقدمين المأخوذ من فاصحاب ما افاد بعضهم ان ذلك الاجماع في الواجب الموجب والواجب الموجب لان الواجب مطلقاً ولا ريب في تحققة في الواجب الموجب والعمرى هذا الشرع بنية) وثانياً من فرع تحقق الشرع بل يعني الظن المبني على ظن السلامة ويعني لانتم دلالة اعتقاد الاجماع على وجوب العلم اليقيني فان الاحكام الشرعية تدور على الظن فيجب الشرع بنية الواجب المبني على ظن السلامة بان يظن المكلف سلامته الى زمان ايقاع الفعل) الا ترى انه يصح بنية فرض الظن مع احتمال عدم البقاء بصحة التكليف في الركعة الثانية (لجواز عرض الموت) وثالثاً منع الاستلزام لان اللازم احصل بالوجوب وهو احد شرطي التكليف بالظن فلا يلزم منه العلم بالتكليف وان ظن وادى الجرم به لجواز عرض الموت وقت وقوع الفعل فكيف بمقتضى وان ظن بالتكليف لاحتمال بقاء التكليف الى زمان وقوع الفعل ويستحق التكليف بمقتضاه واذا لم يلزم من التكليف الشيء العلم بالتكليف قبله فلا حاجة في ان لا يعلم احداً من مكلف قبل وقت الفعل لعدم استلزام العلم وفيه ما فيه انتهى وجدان العلم بالوجوب اذا كان شرطاً للتكليف بالعرض وهذا العلم بدون معرفته انه مكلف ففرض اذا المراد بالوجوب اللزوم في الزمة وهو لا ينصرون بدون العلم لطلب الفعل عناء لزاماً للمعنى بالتكليف لا زكناً قال الخيز آبادي ١٢ له لا الامكان آه قال المعتزلة القائلون بعدم صحة التكليف بما علم الامر انتفاء شرط وقوعه بالامكان شرط التكليف ما عدم شرطه فهو غير ممكن لا وجود الشروط بدون الشرط محال فالتكليف المذكور محال لعدم شرطه ١٣

وهو لا ينافي آه تقريراً لجواب ان الامكان الذي هو شرط للتكليف هو الامكان العادي بان الباقية

في الواقع اذ لا دخل للعلم في الامكان والامتناع فانه تابع للمعلوم و  
 التكليف بالفعل ١٢ التكليف ١٢  
 اي العلم المذكور ١٢ اي بالتفصيل ١٢

ثانياً لو صح مع علم الامر لصح مع علم المأمور لان عدم الحصول مشترك  
 بالتفاد شرط ١٢ ان قالوا ١٢

واللازم باطل اتفاقاً قلنا بل لا انتفاء الفائدة مسئلة اسلام الصبي العاقل  
 في الجواب ١٢ اي فائدة التكليف ١٢

صحيحه بدليل صحة اسلام علي رضي الله عنه قال فخر الاسلام بثبوت اصل  
 اي الصبي ١١

جارية على تحصيل الفعل عند حضور وقت واجتماع شرائط وهو غير الامكان الذي هو شرط وقوعه هو اجتماع شرائطه بالفعل  
 وهو ليس شرطاً للتكليف فاعدم شرط غير ممكن بسبب عدم مشروط لكن ينافي الامكان العادي فهو موجود وهو لا ينافي  
 الامتناع لغيره كما يمان الي جمل لعنة الله عليه فانه ممكن بالامكان الذي قلنا وان امتناع لغيره وايضاً قلنا في الجواب  
 انه منقوص بجمل الامر لعدم الشرط بان يكون شرط وقوع الفعل معدوماً في الواقع والامر جامل عنه لان ما عدم شرط  
 معدوم في الواقع وعدمه مجهول عند الامر غير ممكن في الواقع ففقدت شرط التكليف اذ لا دخل للعلم في الامكان لا انتفاء  
 فانه تابع للمعلوم ان كان المعلوم ممكنًا يتعلق العلم بالمكان ان كان متعلقاً بامتناعه فيلزم ان لا يصح التكليف بالفعل المذكور  
 مع انه يصح اتفاقاً قال في الحاشية اقول لك ان نقل العلم وان لم يكن له حظية في امكان الشيء انتفاء لكن قد دخل في علم  
 وعدمه فانه اذا علم وقوعه يصح الطلب واذا علم عدم وقوعه منع بخلاف المجلس فانه لما احتمل الامر ان عند الامر لما احتمل هتبع  
 الطلب بل ميتاك صحته في الجملة فتدبر  
 له لو صح اه تقريره انه لو صح التكليف بالفعل مع علم الاخر بانتفاء شرطه لصح مع علم المأمور بانتفاء شرطه ايضاً  
 لان المانع من عدم صحة التكليف بالفعل المذكور هو عدم حصول الفعل في الواقع وهو مشترك بين الامر وعلم المأمور  
 ولما لم يكن هو مانعاً عن التكليف بالفعل الذي علم الامر بانتفاء شرطه فلا يكون مانعاً فيما اذا علم المأمور ايضاً ١٢  
 له قوله لا انتفاء الفائدة يعني قلنا في جواب استدلوا به انه ليس المانع من التكليف بالفعل المذكور هو عدم الحصول  
 بان المانع هو انتفاء فائدة التكليف وهي الامتناع او الابدال بخلاف ما اذا علم الامر لانه يتحقق فيه الفائدة اذ  
 يعتقد المأمور وجود الشرط فيمكنه الفعل فيصور الامتناع او الابدال ١٢ له قوله بدليل صحة الحق قال في الحاشية  
 روى ان علياً رضي الله عنه اسم وهو ابن سبع او ثمان او عشرين على اختلاف الروايات قالوا وصح النبي صلى الله عليه وسلم  
 وبارك وسلم اسلامه فانه كان يصلي معه وقد يقال ان تصحيحه في احكام الاخرة فقط كما ذهب اليه الشافعي وزفر مسلم

[illegible]

وجوب الايمان علمه لا وجوب الادعاء فاذا سلم وقوع فرض الكسوف

ای و نفسی ۱۲

المسافر فلا يجب تجديده بالغاً ونفاة شمس الأئمة لعدم حكمه وهو

ای وجہ سے اٹکا رہا ہے

وَجُوبُ الْإِدَاءِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِنَفْسِهِ إِنَّ حُكْمَهُ ذَاكَ بَلْ ذَاكَ حُكْمٌ

ای فی قول شمس المامة ۱۲

الخطاب وإنما حكمه صحة الاداء عن الواجب مسئلة العقل شرط

ای حکم نفس الوجوب ۱۱ المتعلق بالمكلف ۱۲ ای حکم نفس الوجوب ۱۲ بحیث یمنع توجبه الخطاب اذا اداء ۱۲

والسلام في تعميمه في احكام الدنيا والاخره حتى لا يرث اقارب الكفار ونحو ذلك ولم ينقل انه صلى الله عليه وآله  
وبارك وسلم سمح في حق هذه الاحكام وانما نقل في العبادات فقط ويمكن ان يقال يصح اسلامه في حق الصلوة دلالة  
على تصحيح سائر الاحكام ومن ثم يحكم باسلام كافر صلي الى قبلتنا في جاعتنا حتى يجري عليه سائر الاحكام المتعلقة بالسلام  
فقد برر انتهى ١٢ له قوله فلا يجب عليه آه ذهب فخر الاسلام الى ان العصبى لو كان ذا عقل يجب عليه نفس الايمان  
وان لم يجب عليه اداؤه لان نفس الوجوب ثبتت باسبابه على طريق الجزاء لم يخل من فاعله وحدث العالم و  
هو السبب منقتر في حقه وامام الخطاب فانما هو لوجوب الاداء وهو ليس باهل له فلو ادى الايمان بالاقرار مع التصديق  
وقع فرضا لان الايمان لا يحتمل النقل اصلا ولهذا لا يلزمه تجديد الايمان بعد البلوغ فان العصبى يصلح عنده في سقوط  
وجوب الاداء لانه مما يحتمل السقوط بعد البلوغ بعذر النرم والاعفاء بخلاف نفس الوجوب فانه لا يحتمل السقوط بحال  
والعصبى ولا ينافيه بنفى نفس الوجوب ولهذا لو اسلمت امروءة العصبى العاقل وهو ياباه بعد ما عرضته تقاضى عليه  
يفرق بينهما كذا في شرح الشرح ١٢ له قوله نفاه آه ذهب شمس الائمة الى انه لا وجوب عليه ما لم يبلغ وان  
عقل فان الوجوب لا يثبت بدون حكمه وهو الاداء لكن اذا ادى يكون الايمان المؤدى فرضا لان عدم الوجوب  
انما كان بسبب عدم الحكم فقط والا فالسبب والمحل قائم فاذا وجد وجد كالمسافر اذا صلى الجمعة يقع فرضا كذا في شرح  
الشرح ١٢ له قوله فيه نظر آه يعني لا نسلم ان حكم نفس الوجوب وجوب الاداء فانه حكم الخطاب المتعلق بالخطب  
فلا يلزم من انتفاء وجوب الاداء ان ينتفى نفس الوجوب فان النائم يجب عليه القضاء اذا استيقظ وهو يتفرع عن نفس الوجوب  
فيثبت عليه نفس الوجوب لاجل الوقت ولا يثبت عليه وجوب الاداء لعدم الخطاب في حقه فان تاثير الخطاب لا يمنع نفس الوجوب  
له قوله انما حكمه آه يعني ان حكم نفس الوجوب ليس وجوب الاداء وانما حكمه صحة الاداء فلا يتوجب عليه الخطاب اذا اداه كالمسافر اذا صام

في رمضان وقع الصوم منه فرضاً ١٢ هـ قوله العقل شرطاً هـ اعلم ان العقل نور في بدن الادي يضيئ بغيره بمن حيث ينشئ

التكليف اذ به الفهم وذاك متفاوت ولا ينافى بكل قدر فأنيط  
 اى العقل ١٢

بالبلوغ عاقلا فالتكليف دائر عليه قال البيهقي الاحكام انما تعلقت  
 اذ غنمهم التجارب بتكامل القوى الجماعية التي هي مراكب القوى العقلية وسعة لها اذن الله ١٢

بالبلوغ بعد الهجرة وقبلها الى عام الخندق كانت تتعلق بالتمييز  
 اى قبل الهجرة ١٢ وهو بعد الهجرة ١٢

انتهى فلا يجب اداء شيء على الصبي خلافا لابي منصور والمعتزلة في  
 تفريح على انماطة التكليف بالبلوغ ١٢ ولو كان عاظا ١٢ اى بترك الايمان ١٢

وجوب الايمان فانهم ذهبوا الى عقابه بتركه وللقاضي ابي زيد  
 اى عقاب الصبي العاقل ١٢

اليه ولك الحواس فليقتدى المطلوب للقلب بتأمل متوفيق الله تعالى ومعنى ذلك انها قوة للنفس بها ينتقل  
 من الضروريات الى النظريات وله مراتب اربع وذاك ان النفس في مبداء الفطرة خالية عن العلوم مستعدة  
 لها وليست بح عقلا هيولا يات تشبها لها بالهيولى الاولى الخالية في نفسها عن جميع الصور القابلة لها وذاك بمنزلة  
 استعداد الطفل للكتابة ثم اذا دركت الضروريات واستعدت لحصول النظريات سميت عقلا بالملكة لحصول  
 ملكة الانتقال كالاستعداد الاى تعلم الكتابة واذا ادركت النظريات وحصل لها القدرة على استحضار ما متى  
 شاءت من غير تحشم كسب جديد سميت عقلا بالفعل لشدة قربها من الفعل وذاك بمنزلة استعداد القادر  
 على الكتابة الذي لا يكتب وذاك بمنزلة الشخص من ما يكتب بالفعل والمرتبة الثانية هي مناط التكليف  
 وشرطه اذ لا يفهم الخطاب بدون فاعقل شرط الفهم والفهم شرط التكليف وذاك متفاوت في افراد الناس  
 بحسب الفطرة لزيادة قابلية بعض النفوس الاستقامة بشدة صفائها ولطافتها في مبداء الفطرة ونقصان قابلية  
 بعضها لكدرتها وكثافتها في اصل الخلقة فالأكثر عقلا الانبياء والاولياء ثم العلماء والحكام ثم العوام ثم الولا  
 ثم الرسايتن والنساء وفي كل نوع منهم درجات متفاوتة ولما تفاوتت العقول في الاشخاص فقد اختلف العلم  
 بان عقل كل شخص بل بلغ المرتبة التي هي مناط التكليف فقد اختلفت تلك المرتبة بوقت البلوغ اقامته  
 بسبب الظاهر مقام حكمه كما في السفر والمشقة فانيط الرخصة على السفر لانه منطنة المشقة سواء وجدت  
 المشقة او لا ١٢



حيث قال بوجوب جميع حقوق الله تعالى عليه ألا وإن الأداء سقط  
 لقصور البدن ١٢ من الايمان وغيره ١٢ اي الصبي العاقل ١٢

بعد الصبي لنا أولاً قوله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم رفع القلم

عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن  
 رواه ابو داود والنسائي وصححه هذا في التقرير ١٢ منه اي يبلغ ١٢

المجنون حتى يعقل وعرض الاسلام عليه بعد اسلام زوجته لصحته  
 اي الصبي ١٢

له قوله خلافاً لابي منصوره آه يعني اذا ثبت تعليق الاحكام بالبلوغ فلا يجب اداء شيء على الصبي ولو  
 كان قاتلاً لان العقل وحده غير كاف فيما يحتاج اليه الانسان الى معرفة وهو الصحيح وذهب كثير من المشايخ  
 حتى الشيخ ابو منصور الى ان الصبي العاقل يجب عليه معرفة الله تعالى لانها بكمال العقل والبالغ والصبي سواء  
 في ذلك وانما عذرني عمل الجوارح تضعف البنية بخلاف عمل القلب بخلاف المتعزلة فان العقل عندهم  
 موجب بذاته كما ان العبد موجد لا فعال كذا في الكفاية ١٢ له قوله فانهم ذهبوا آه فان العقل عندهم هلته  
 موجبة لما استحسنه ومحركة لما استقبحه على القطع والثبت فوق العمل الشرعية فالصبي العاقل مكلف بالايام  
 لاجل عقله وان لم ير عليه السمع واما في الاحكام الشرعية فمعذور حتى تقوم عليه الحجة لصعفت البنية وبذا هو  
 عن ابي حنيفة وعن الشيخ ابي منصور ايضا والفرق ان العقل موجب عندهم وعندنا الموجب هو الشرع والعقل  
 معرف للاحكام الشرعية ١٢ له قوله رفع القلم آه الحديث محمول على الاحكام الشرعية والصبي العاقل  
 مخفوض منه في حق وجوب الايمان عند مشايخ العراق من الحنفية وقال القاضي ابو زيد ان رفع القلم لا يدل  
 على نفي اصل الوجوب الا ترى ان النائم ثبت عليه الوجوب وان سقط عنه الاداء بعد الزنوم فلودل رفع القلم  
 على نفي نفس الوجوب لدل على النائم ايضا وهو كما ترى ١٢ له قوله وعرض الاسلام آه اي فان قيل انكم  
 قائلون بعدم وجوب الايمان على الصبي فلو كان كذلك فلم يعرض الاسلام عليه بعد اسلام زوجته ولم يضرب على  
 ترك الصلوة قلنا عرض الاسلام ليس لانه يجب عليه بل لانه يصح عنه واما ضربه على ترك الصلوة اذا بلغ عشر  
 سنين فلان يتادب ويخلق باخلاق حسنة ولان يتادب ويخلق باخلاق حسنة ولان يعتاد الصلوة فضره على ترك الصلوة  
 كضرب الدابة على النفاذ قلنا بئنا صلى الله عليه وسلم تضرب الدابة على النفاذ ولا تضرب على الغار رواه ابن عمر في الحديث

لا لوجوبه وضره بعشر على الصلوة ديبا للاعتياد لا تكليفاً وثانياً  
 اى لوجوب الاسلام ١٢ اى الصبي اى تبرك الصلوة ١٢ فى الزمان الاق ١٢ اى لانه مكلف ١٢

عدم الفساح نكاح المراهقة لعدم وصفه بخلاف البالغة اقول  
 اى الدليل ١٢ اى التى تاربت البلوغ ولم تبلغ ١٢ اى الاسلام ١٢ ينقض نكاحها لعدم وصلها اذا استوفت ١٢  
 اى وجوب الايمان ١٢  
 وفيه انه لا يدل على نفى اصل الوجوب عن العاقلة ولنا على القاضى  
 اى فى هذا الدليل ١٢ اى اصل وجوب الاداء بل يحتمل ان يكون الاداء سقط بعذر السبي ١٢

انه لو كان وجباً عليه ثم سقط الوجوب دفعا للحرج لكان الاق مؤدياً  
 اى جميع الحقوق اى السبي ١٢  
 اى لا يتوجب عليه الخطاب بالاداء بعلة العباء بجميع الحقوق ١٢  
 لسقوط الركنين فى الرابعة  
 للواجب كالمسافر اذا صام واللازم باطل اتفاقاً وليس رخصة اسقاط  
 وهو كون الصبي مؤدياً للواجب فيما سوى الايمان ١٢ اى سقوط وجوب الحقوق  
 من السبي ١٢

قال سلك العلماء فان قيل لما كان الصبي غير مكلف لا يتبادر له الخطاب بحرمته النكاح مع الكفرة فمن اين فساد النكاح  
 حتى يحتاج الى العرض بل لا بد له من دليل قد بينا ان بيئته الايمان لا تقطع الولاية عن الكافر منصوصه فى نفوس  
 متوافرة وهو يقتضى فساد النكاح وعدم ثبوت التورث وغير ذلك انتهى ١٢  
 له قوله لعدم وصفه الخ تقريرا للاستدلال ان المراهقة العاقلة التى لم تبلغ وهى تحت مسلم بين ابوين  
 مسلمين اذا استلوصفت بالايمان فلم تقدر على وصفه لا ينقض نكاحها فلو كانت مكلفة بالايمان لبانت من  
 من زوجها كما ان لو بلغت تبين من زوجها اذا لم تقدر على وصف الايمان ١٢ له قوله وفيه آه معنى ان عدم  
 انفساخ نكاح المراهقة لعدم وصفه لا يدل على نفى اصل وجوب الاداء بل يحتمل ان ثبت اصل وجوب الايمان  
 عليها ويسقط اداء الايمان عنها بعذر الصبي لعدم انفساخ نكاح المراهقة المذكورة لعدم الاداء لعدم اصل الوجوب  
 عليها كذا فى الحاشية ١٢ له قوله واللازم باطل آه تقريره انه لو كان جميع الحقوق واجبا على الصبي العاقل  
 ثم سقط بعذر الصبي لفسخ الحرج كما هو رأى القاضى الى زيد لكان الصبي الاق بالصلوة والصوم من  
 العبادات مؤدياً للواجب كالمسافر اذا صام فى رمضان فان الصوم واجب عليه وان سقط الاداء بعذر  
 السفر مع انه لو صام فى سفره لكان مؤدياً فيلزم ان يكون الصبي ايضا مؤدياً وهو باطل بالاتفاق على انه لم يقع  
 المؤدى عن الواجب فان قيل يمكن ان يكون الصوم والصلوة من العبادات ساقطة عن الصبي كسقوط الركنين  
 فى الرابعة من المسافر فكما ان المسافر اذا أدى الركنين الاخرين فى الرابعة لا يكون هو اداء للواجب فكذلك الصبي

**لعدم الاتقان تدبر مسألة الإلهية كاملة بكمال العقل**  
 لمص في آيات الحقوق ١١ بعد فيه إشارة إلى اتقان في فهم الحاشية ١٠

**والبدن فيلزم الاداء وقاصرة بقصور احد صيا كالصبي العاقل**

**والمعتوه البالغ والثابت معها صحة الاداء والتفصيل في الصبي**  
 وادى مع الاطية القاصرة ١٢

وهو بالغ يحتفظ في كلامه فقط قاصر وان كان بدنه كاملاً والوجوب ١٢

اجاب عنه المصنف بان سقوط جميع حقوق الله تعالى عن الصبي ليس كخصته استقاط لها فانه اذا  
 صلب اربعا ياتم بخلاف الصبي فانه اذا اتى بجميع حقوق الله تعالى لا يكون اثماً فلا تماثلته بينهما وفيه ان ادأ  
 المسافر كعتين اخوين ليس باثم بل اسادة ١٢ له قوله الاطية الخ اعلم ان البنية الانسان الشئ عبارة  
 عن صلاحية لصدور ذلك الشئ منه وهي نوعان البنية الوجوب والبنية الاداء فالبنية الوجوب هي صلاحية  
 لوجوب الحقوق الشرعية له وعليه وهي بالضرورة فان الاداء يولد له ذمته صالحة للوجوب له وعليه والبنية الاداء وهي  
 صلاحية لصدور الفعل منه على وجه يقتضيه شرعاً نوعان احدهما كاملة تبتني على قدرة الكاملة بكمال العقل  
 والبدن الكامل وتبتني عليها وجوب الاداء وتوجب الخطاب ثانياً قاصرة تبتني على القدرة القاصرة من العقل القاصر  
 والبدن القاصر كليهما كالصبي الغير العاقل او احد جانس العاقل والبدن كالصبي العاقل فان بدنه قاصر من احتلال  
 الافعال الشاقة وان كان عقله يحتل الكمال وكالمعتوه البالغ فان عقله قاصر وان كان بدنه كاملاً وتبتني عليها  
 صحة الاداء بحيث لو ادى يكون صحيحاً وان لم يجب عليه ١٢ له قوله والتفصيل آه ان يكون مع الاطية  
 سنة لانه اما حق الله تعالى وهو ثلاثة حسن محض لا يحتل حسنة الشئ ولا يستطع حسنة بحال وقبح محض لا يحتل  
 قبحه الحسن ولا يستطع قبحه بحال ما دلت به ودائر بين الامرين بان يكون حسناً في زمان وقبيحاً في زمان واما حق العبد  
 وهو ايضا ثلاثة نافع محض لا ضرر فيه قط وضرر محض الذي لا يشوبه نفع ونيادى ودائر بينهما والاول كالامان  
 فهو حسن محض لكونه مشاط سعادة الدارين من الدنيا والاخرة فانه يصير معصوم الدم في الدنيا ومغفورا في الاخرة  
 فيصح من الصبي بل لزوم الاداء ولم يوجد المنع من هذا الشرع على عدم اعتبار ايمانه فان الجهر منه مناف لحسنه الحسن  
 ولا يطبق بالشائع اليك الجهر عنه فان قيل برحمتك الضرر في احكام الدنيا كحوان الميراث عن مودته الكافر والفرقة  
 بينه وبين زوجة المشتركة فالجواب اننا لا نعلم انهما مضانان الى اسلام الصبي بل الى كفر المودث وزوجته ولو سلم فيها  
 من ثلثات اسلامه واحكامه اللازمة منه ظمناً لا من احكامه الاصلية الموضوعية هو لها نظمها ان الايمان انما يتبع

ان ما يكون مع القاصرة اما حق الله تعالى وهو ثلاثة حسن محض  
 اى الابلية القاصرة ١٢ اى حق الله تعالى ١٢

وقيه محض وبين بين واما حق العبد وهو ايضا ثلاثة نافع  
 بين النفع والضرر ١٢ اى بين المحسن بحال ١٢ اى بين المحسن المحض والقيح المحض ١٢  
 لا يتحمل المحسن بحال ١٢ لا ضريبة قط ١٢

محض وضار محض وذات بينهما والاول كالايان لا يسقط حسنه و  
 لا نفع فيه ١٢ اى من العبي ١٢

فيه نفع محض لان معناه سعادة الدارين فيصم منه والمجرى من الشرع  
 للعبد ١٢ اى لا يدرى الدنيا والآخرة ١٢

لم ولا يليق به وضرر حرمان الميراث وفرقة النكاح لكفر القريب  
 والزوجة ولو سلم فهو بالتبع وكمن شئ يثبت تبعاً لا قصداً كقبول  
 لزوم ذلك بالايان ١٢ ولا يحد الضرر بالتبع ١٢

هبة القريب من الصبي مع ترتب العتق والثاني كالكفر والقياس  
 اى يتبع المحض ١٢ فانه ضرر محض ١٢

ان لا يصم لانه ضرر محض وعليه الشافعي والابو يوسف وجهما الله  
 اى الكفر ١٢ والصبي على المرتبة ١٢

لسعادة الدارين وصحة الشئ انما تعرف من حكمه الاصل الذي وضع هو له لا مما يلزمه من حيث انه من ثرائه ولهذا  
 كما ان الصبي لو ورث قريبه او ووب منه قريبه فقبله يعق عليه مع انه ضرر محض لان الحكم الاصل للارث والجهة هو  
 الملك بلا عوض لا العتق الذي يترتب عليهما في هذه الصورة وكمن شئ يثبت تبعاً لا قصداً ولا بيعه والضرر  
 المتبقي كما عرفت والثاني كالكفر فيعتبر من الصبي ايضا كما يعتبر الايان ولا يعفى عنه لان العفو عن الكفر و  
 دخول الجنة مع الشرك مما لم يرد به شرع ولا حكم به عقل فيصم ارتداد الصبي في احكام الآخرة اتفاقاً والقياس  
 ان لا يصم الكفر منه لانه ضرر محض لا يشوبه نفع وذلك لا يصح من بعض كطلاق امرؤته كما عليه الامام الشافعي ابو  
 يوسف رضي الله عنهما وهو رواية عن الامام الاعظم ابي حنيفة رضي الله عنه كمن يصح استحساناً عندنا في احكام الدنيا  
 والآخرة لان الكفر محظور مطلقاً لا يحتمل المشروعية بحال وبشخص فيستوى فيه البالغ والصبي ١٢

لكن يصح استحصاناً عندنا وفي احكام الاخرة يصح اتفاقاً وجهه  
 الكفر من الصبي العاقل في احكام الدنيا والاطرة ١٢  
 الكفر من الصبي العاقل ١٢

الاستحصان ان الكفر محظور مطلقاً فلا يستقط بعد رخص مسموح

فتبين امرأته ويحرم الميراث بالردة اثماً لم يقتل بل قتل لانه ليس بمجرد  
 اي الصبي المسم ١٢ من مودة المسم ١٢ بالردة ١٢ اي القتل ١٢

له قوله اتفاقاً فان الكل متفقون على ان العبادات التي ياتي بها الصبي العاقل نافلة كذا في التلويح قال العلامة  
 اما الكفر فيعتبر من الصبي ايها كما يعتبر الايمان اذ لو حلف عن الكفر وجعل مؤثماً لصادر الجمل باله تعالى عليه لان الكفر  
 جعل بالله تعالى وصفاته واحكامه على ما هي عليه والجمل لا يبعث على حق العباد فكيف في حق رب الارباب فيصح ان يرد  
 الصبي في حق احكام الاخرة اتفاقاً لان الفهم من الكفر ودخول الجنة مع الشرك محال لم يرد به شرع ولا حكم به عقل  
 مع قوله وعليه اثنتي وابو يوسف فاشافى رحمه الله تعالى استمر على اهله وهو ان الصبي لا يمتنع العقوبات  
 فلا يصح منه الكفر ولا الايمان في الاحكام الدنياوية لانه فيه عقوبة كالحوان عن الارث وتفرق الزوجة وقيل  
 ابو يوسف ان الكفر ضار محض فلا يصح واما الايمان فهو غير محض والممايزمة الضرر بالبيع والحاصل ان ابابوسف  
 في تصحيح الايمان موافق للامام الا اعظم ابى حنيفة رضي الله عنه وفي عدم تصحيح الكفر من الصبي موافق لشافعي وكذا قيل  
 عنه على طوالت الصبي الكافر لا يصح عليه اتفاقاً قال بعض الاكابر والشهور في تفسير الاحكام اعلمية الفتنة  
 في الاخرة وهذا شئ محاب فاني مررت في التعذيب مدة لاستنباي وهم بتوزيع الفرقة ادحو الميراث ولا طرة غير من الاثام  
 وايضا كتب القوم شئونه بالاختلاف في تهذيب صفار الكفرة قيسون الى الامام الشوقف والى الاثمة العظمى قوله  
 تعالى واما من مذهب حتى مجتبع رسول وهذا في الاتفاق قاله بهر المعلوم ١٢ عنه قوله وضرر حرمان آه جواب اشكال  
 وهو ان لزوم اداء الاسلام لما كان موضوعاً عن الصبي لكونه ضرراً يلزم ان لا يثبت باسلام حرمان الميراث حتى يورث  
 الكافر ولا الفرقة بينه وبين زوجة الوثنية لان كلامنا ضرر ١٢ عنه قوله فتبين آه لانه في الردة بمنزلة الباطل  
 لان الكفر محظور لا يمتنع المشروعية بحال ولا يسقط بعذر ١٢ عنه قوله انما لم يقتل آه لان وجوب القتل  
 ليس بمجرد الازدابل للمحاربة وهو ليس من اهلها كالمردة فاندفع ما قيل انه يلزم على الامام ابى حنيفة ومحمد  
 رحمهما الله تعالى انهما قالوا بجهنم ارتداد الصبي في حق حرمان الميراث ووقوع الفرقة فيبغي ان يحكم ببعثه الازدابل  
 في وجوب قتله وايضاً فان قيل فيبغي ان يقتل اذا بلغ مرتداً لعدم عذر الصبا وتحقيق المحاربة بعد بلوغه فاجاب عنه

الاتدأ دبل بالخرابة وهو ليس من اهلها ولا بعد البلوغ لان في صحته  
 لا بل الاسلام ١٢ الصبي ١٢ اي اهل الخرابه ١٢ اي ولا يقتل ايها ١٢ ويحيطه الاسلام ١٢

اسلامه خلافا بين العلماء فاودت الشبهة والثالث كالصلوة واخواتها  
 الصبي ١٢ كما مر ١٢ الخلاف ١٢ في اتدأ ١٢ ما هو متروك من الحسن والتعجب ١٢

من العبادات البدنية فانها مشروعة في وقت دون وقت ليصح مباشرته  
 كالصوم والحج ١٢ تبديل تكونها متروكا من الحسن والتعجب ١٢ اي الاوقات المذكورة ١٢ الصبي ١٢

للتواب والاعتقاد بلا عهدة فلا يلزم بالشروع ولا بالافساد ولا جزاء محظور  
 به لزوم عليه ١٢ على الصبي ١٢ فيها ١٢ ولا يلزم على الصبي ١٢ اي لا يلزم على الصبي ١٢

احرامه بخلاف ما كان ماليا كالزكاة لا يصح منه لان فيه ضررا  
 من العبادات ١٢ فانه ١٢ اي في ادائه ١٢

انما لا يقتل بعد البلوغ لان اختلاف العلماء في صحة اسلامه حال الصبا شبهة في اسقاط القتل والحدود  
 تندرء بالشبهات الا انه لو قتل احد قبل البلوغ او بعد لغيرم وهدر دمه لصحة ردة كالمراء اذا ارتدت لا تقتل  
 بهدومها ولو قتلها انسان لا يلزمه شيء فحكم المرتدة في الجنس والقيود وعدم القتل وهدر الدم ١٢ له قوله  
 الثالث آه الثالث من الاقسام الستة ما هو اثر بين الحسن المحض والصحيح المحض كالصلوة واخواتها  
 من العبادات البدنية فانها مشروعة وحسنه في الاوقات المعينة لها من الشرع وقيعته في اوقات اخرى  
 كوقت الطلوع والغروب والاستواء فيصح مباشرته بها لمصلحة ثوابها في الآخرة وفائدة الاعتناء في الدنيا لئلا  
 يشق عليه ادائه بعد البلوغ ولا يلزم الاتيان بها فان اللزوم تكليف وهو ليس ابدا له فلا يلزم عليه بالشروع فيها  
 لا يلزم القضاء بالافساد بها كما يلزم على البالغ فانه يلزمه القضاء بالافساد بعد الشروع فيها لا يلزم عليه جزاء  
 احرامه اذا ارتكب محظورا احراما كما ان البالغ اذا احرم للحج واتي لما هو ممنوع في احرامه يلزمه جزاء الجنابة لانه لا  
 ضرر في الزام الجنابة على البالغ للاهلية الكاملة بخلاف الصبي فانه لامرئته له في الزامه عليه بخلاف ما كان ماليا من  
 العبادات كالزكاة فانه لا يصح منه ادائه لان فيه ضررا مع عدم الوجوب فلا ينبغي على الاهلية القاصرة لوجوب  
 الرحمة على الصبي والتواب في الشرعيات المالية في الآخرة منظور فيه غير متيقن وفي اداء الزكاة اضاعة المال  
 متيقن فلا يصح منه لان فيه اثبات الضرر اليقيني بتوقع النفع الوهمي وهو كما ترى فان قيل قد يجري النيابة في الاهلية كما اذا كفر  
 باداء الزكاة فينبغي ان يجب على الصبي يؤدي عنه وليه اوجب بان فعله اناس في النيابة الاختيارية فينتقل الى المتوب عنه ليصح عبادة بخلاف  
 النيابة الجبرية كنيابة الولي ١٢

**والرابع كقبول الهبة يصح مباشرته منه بلا اذن وليه لانه نفع**

بالصبي ١٢ ما هو حق العبد ويؤتى نفع محض ١٣ من الصبي ١٤

**محض ولذلك يجب اجرة الصبي المحجور مع بطلان العقد اذا كان**

ما هو حق مباشرة ما فيه نفع محض ١٥ اي المنوع من التصرف ١٦

**حرًا أمّا فيجب له الاجرة بشرط السلامة فلو هلك فالقيمة لا الاجر**

**استحق الرضخ مع عدم جواز شهود القتل بدون الاذن بالاجماع والخامس**

هو ما دون السهم من الغنيمة ١٧

له قوله الرابع كقبول الهبة الخ الرابع من الاقسام الستة ما هو نفع محض كقبول الهبة والصدقة نفع مباشر من غير رضا الولي واذنه لانه نفع محض في حق الصبي وانه الهبة فاصرة كافية في صحة الاداء ولا ضرر في قبول الهبة والصدقة فلا حاجة الى اذن الولي لانها فيما يحتمل المضرة ولذلك اذا آجر الصبي المحجور نفسه وعمل نجب اجرته مع بطلان عقد الاجارة لانه عقد معاوضة واثر بين الضرر والنفع فلا يملك الصبي المحجور عليه بدون اذن الولي فاذا عمل بقى الاجر نفعًا محضًا وهو غير محجور فيه ١٨ له قوله اذا كان حرًا آه يعني اذا آجر الصبي نفسه فعلى وفرغ من العمل وجب له الاجر في الاستحسان اذا كان حرًا او لا يتقرر بعد العمل بالهلاك او لا يتقرر لانه لا يتحقق انقص في حق الحر حتى يجب قيمته بالهلاك او النقصان فانه لا قيمة له لان هذا العقد منقطع بمحض العمل موجب للاجر المسمى للحرمة والشفقة ودون اجر المثل لانه ليس له علاقة مع العقد وفي القياس لا يجب للاجرة بطلان العقد فان عبارة الصبي لا اعتبار له بغير اذن الولي وجوب الاجرة باعتبار العتق فاذا فسد لم يجب الاجر بخلافه اذا كان الصبي المحجور عبدًا فانه يجب له الاجرة بشرط سلامة من العمل فلو ملك فيه تجب على المستاجر قيمته العبد من يوم انقص فان المستاجر يصير غاصبًا يستخذه من غير اذن السيد فيملكه بالعتق فاذا ملك وجب عليه القيمة لا الاجر فانها لا تخضعان معًا ١٩ له قوله واستحق الرضخ آه يعني اذا قاتل الصبي بغير اذن وليه يستحق الرضخ وهو ما دون السهم من الغنيمة مع انه لا يجوز حضوره للقتال بدون اذن وليه بالاجماع لانه بعد الجهاد وكبت اعداء الله حال نفع محض فلا معنى للمنع من استحقاق الرضخ فحكم بالاستحقاق حقيقة وان كان في القياس غير مستحق لشئ اصلاً لانه ليس من اهل القتال ٢٠ له قوله والخامس اي ما هو حق للعبد وهو ضرر محض كالطلاق والعقاق ونحوهما فانه لا يملكه ولو اذنه الولي حتى لو طلق امرأته باذن وليه لا يقع طلاقه كما لا يملك

كالطلاق ونحوه لا يملكه ولو باذن وليه كما لا يملكه عليه غيره

أي على الصبي ١٢

قال شمس الأئمة زعم بعض مشائخنا أن هذا الحكم غير مشروع أصلاً

في حق الصبي ١٢

الشرعي ١٢

حتى أن امرأة لا تكون محلاً للطلاق وهذا وهم فإن الطلاق يملك

فمن لوازمه ١٢

أي زعم بعض المشايخ ١٢

الصبي ١٢

بملك النكاح ولا ضر فيه وإنما هو في الإيقاع فلو تحققت الحاجة

فلا يملك النكاح عن ملك الطلاق ١٢ أي في ملك الطلاق ١٢ أي الضرر أي إيقاع الطلاق ١٢

إليه لدفع الضرر كان صحيحاً وإنما يجوز اقراض القاضي ماله من المثل

أي الفتي ١٢

الطلاق ١٢ من الصبي ١٢ دفع دخل مقدراً ١٢

الإيقاع ١٢

عليه غيره كالتقاضي لأن ولاية الغير عليه نظرية ولا نظر في اثبات الولاية فيما هو ضرر حصري على غيره فلا يصح طلاق امرأته منه وقال شمس الأئمة الحق أنه لا ضرر في اثبات أصل الملك حتى يملك الإيقاع الطلاق عند الحاجة فلو سلمت الزوجة وبالي الزوج فرق بينهما وكذا إذا ارتد الزوج وحده انتهى ١٢ له قوله إنما هو الخ يعني لا ضرر للصبي في اثبات أصل ملك الطلاق فإنه من لوازم النكاح فيملك بملك النكاح وإنما الضرر في إيقاعه فإنه يزول به ملك النكاح فلا يصح الإيقاع لكن ربما ينشأ من الزوجة مضرات عظيمة وجنح لا ضرر في الإيقاع قال في الحاشية بهذا تبين فادّول من قال لو انتمت له ملك الطلاق كان مخالفاً عن حكمه وهو ولاية الإيقاع والسبب المخالف عن حكمه غير معتبر شرافاً لجميع الحر والطلاق المبهمة وذلك لأننا لا نسلم خلوه عن حكمه إذا الحكم ثابت في وقت عند الحاجة حتى إذا سلمت امرأته وعرض عليه السلام فإنه فرق بينهما وكان ذلك طلاقاً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وإذا ارتد وقع البعونة وكان طلاقاً في قول محمد رحمه الله وإذا وجدته مجبوراً فحكمته في ذلك فرق بينهما وكان طلاقاً عنه بعض المشايخ كذا في التقرير ١٢ له قوله إنما يجوز آه جواب سؤال مقدم تقريره أن الاقراض قطع للملك عن العين ببدل في ذمة من هو غير ملئ في الغالب فهو ضرر محض في حق الصبي ولما لا يملك عليه غيره فكيف يملك عليه القاضي مع أن القاضي يجوز له اقراض مال الصبي وحاصل الجواب أن القاضي أقدر على استيفاء القرض إذا علم حجة وقدرته على التحصيل ظاهرة ففيه حفظ ماله وهو نفع محض بخلاف الأب فإنه لا يتمكن من تحصيل المال من المستقرض بنفسه فكان بمنزلة الوصي فلا يملكه إلا في رواية فإنه يملك التصرف في المال والنفس فكان بمنزلة القاضي فيملكه وإن قيل أنه يظهر



لأنه حفظ مع قدرة الاقتضاء بعلمه بخلاف الأب الابن رواية  
من غير حاجة الى دليل وبنيته ١٢  
كانه يملك القرض بالاجارة الصغير ١٢  
كانه فيها يملكه ١٢

والسادس كالبيع والاجارة وغيرهما من المعاوضات فيها نفع مشوب  
اي ما كان مترددا بين النفع والعرض ١٢  
كالشراء والبيع والشركة ١٢  
اي المطاوعة ١٢

باحتمال ضرر بانضمام رأي الولي يندفع الاحتمال فيملك معه ثمة عند  
اي احتمال الضرر ١٢  
اي مع الولي ١٢

ابن حنيفة لما انجبر القصد بالاذن كان كالبايع فيملك بغبن فاحش  
اي باذن الولي ١٢  
اي يفسد ثمة معها ١٢  
واما لا يفسد ثمة فيموت المورث ١٢

مع الاجانب والولي في رواية وعندهما لا يجوز قولهما اظهر  
بأنفق المذات ثمة ١٢  
كسر المثرة والايان ١٢  
اي لا يفسد ثمة فيموت المورث ١٢

مسئلة سفر المصيبة لا يمنع الرخصة عندنا خلافا للامة الثالثة  
كان سفر المصيبة عندنا يمنع الرخصة فان المصيبة في مال بها ١٢  
في سفر المصيبة في الرخصة في الرخصة في الرخصة ١٢  
اي الثاني والثالث ١٢

رحمهم الله لنا الاطلاق قال الله تعالى فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ  
اي المريض لما ١٢  
اي الاطلاق خصوص الرخصة من الكتاب والسنة ١٢

على سفر فعدت ثمة ايام اخر وفي التخصيم لمسلم عن ابن عباس  
كاسفر فعدت ثمة ايام اخر وفي التخصيم لمسلم عن ابن عباس ١٢

من الدليل ادلوية اقراض القاضي ولا يفيد عدم جوازه للولي اجيب ان الادلى قد يطلق على ما لا يجوز مقابله وقد  
تقرر انه لا يجوز في حق المصبي الا ما هو نظر ادلى ١٢ له قوله السادس كالبيع آه ما هو متردد بين النفع والعرض  
لا يصح يحتل الزوج والمخسران وكذا الشراء والاجارة والبيع والشركة وبالنضمام رأي الولي يندفع احتمال الضرر فيصير  
كالبايع فيملك باذن الولي ولا يملك وحده حتى يصح بغبن فاحش من الاجانب عند ابن حنيفة  
رضي الله عنه وفي رواية عنه يصح مع الولي ايضا بخلاف رواية اخرى عنه لان الولي متمم في الاذن  
لجواز ان يكون اذنه خادما لا خذ ماله ولا كذا لك في الاجنبى وعند ابن يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ان الولي  
يعبر برأيه كما شرته فلا يصح بالغبن الفاحش وقولها انظر لان الاذن للاس من الضرر والعقد مع الغبن  
الفاحش خلاف مقتضى الاذن فلا يملكه ١٢

رضي الله عنهما فرض الله تعالى الصلوة على لسان نبيكم في الحضرة رابعاً

في السفر ركعتين قالوا الرخصة نعمة فلا ينال بالمعصية كالسكر قلنا

وهو مطلق ١٢ اي الامة الثلاثة ١٣ هذا النعمة ١٢ لانها لا تكون سبباً للمعصية ١٣

له قوله ركعتين فابوضيفة رضي الله عنه قال ان اطلاق تلك النصوص بشمل المطيع والعاصي بلا تخصيص  
فجوز الرخصة للمسافر مطلقاً مطيعاً كان او عاصياً واستدل الامة الثلاثة على ان سفر المعصية يمنع عن الرخصة  
لانها نعمة فلا ينال بالمعصية كما ان السكر من الحرام لا يكون سبباً للنعمة فان شرب الحرام لكونه معصية لا يوجب التخصيص  
بالافتقار حتى يغتبط لاقه وعقابه مع زوال عقله وليس موجبه الا المعصية فالسفر اذا كان معصية كيف يوجب  
النعمة التي هي الرخصة قلنا في الجواب ان المعصية ليست عين السفر بل خارجة عنه مجاورة له والسبب للرخصة  
هو السفر ومجاورة المعصية له لا تمنع اعتباره شرعاً وعليه ترتيب الرخصة دون المعصية المجاورة فصار سفر المعصية  
كالصلوة في الارض المغصوبة فان نفس الصلوة خير محض وطاعة بحتة وشغل ملكا لا يغير بدون اذنه مجاور له وهو معصية  
وليس سبباً للرخصة وانما سبب الرخصة هو السفر نفسه وهو ليس بمعصية بخلاف سبب المعصية كالسكر بشرب  
المسكر المحرم لان سبب الرخصة لا بد ان يكون مباحاً والسبب المحرم يجعله معدوماً في حق الرخص المتعلقة بزوال  
العقل لكونه معصية فلا نشاط به الرخصة ١٤ قالوا الرخصة آه قال المصنف في الحاشية قد اجتمعا  
ايضاً بقوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه فانه جعل رخصة اكل الميتة منوطاً بالا اضطرار حال كون المضطر  
غير باغ اي خارج عن الامام ولا عاد اي ظالم على المسلمين بقطع الطريق فيقتضي في غير هذه الحالة على اصل الحرمة ويكون  
الحكم كذلك في سائر الرخص بالقياس قلنا اول مغناه غير باغ اي غير متجاوز في الاكل قدر الحاجة لتلذذ ولا عاد  
على آخر بالاستثناء عليه وثانياً منقوض بالمقيم المضطر العاصي فانه يباح له الاكل اجماعاً واثباتاً بالقياس نيابة  
الاطلاق ولا يحل تخصيص ابتداء به عندنا كما سياتي اتمى تفصيل المقام ان الشافعي واصحابه رحمهم الله استدلوا  
على ان سفر المعصية يمنع الرخصاً بوجهين احدهما ان الرخصة نعمة فلا تنال بالمعصية ويجعل السفر معدوماً  
في حقها كالسكر يجعل معدوماً في حق الرخص المتعلقة بزوال العقل لكونه معصية وثانيهما وقوله تبارك وتعالى  
فمن اضطر غير باغ ولا عاد فانه جعل رخصة اكل الميتة منوطاً بالا اضطرار كون المضطر غير باغ اي خارج عن  
الامام ولا عاد اي ظالم على المسلمين بقطع الطريق فيقتضي في غير هذه الحالة على الحرمة الاصلية ويكون الحكم كذلك  
في سائر الرخص بالقياس او بدلالة النص او بالاجماع على عدم الفصل فاجيب عن الاول بان المعصية هو البغى والتمرد

ليست إياها بل مجاورة فصار كالصلوة في الأرض الموصوبة بطلان  
في الجواب عن استدلالم أنا قلنا ان المنع لا ينافي بالمعصية لكن ليست ١٢ سفر المعصية ١٢ فانها في نفسها لم يكن معصية امتعت  
الواجب ١٢

السبب المعصية كالسكر بشرب السكر المحرم مسألة المواخذة

بالخطأ جائزة عقلاً بخلاف المعتزلة لنا ربنا لا نقول احذنا ان ليسنا  
اي لا يال العقل من تجريد المواخذة على انتساب السبب عقلاً ١٢

أو أخطأنا والسؤال بما يستحيل باطل قالوا المواخذة بالجناية  
وويصح المواخذة عقلاً لما مر مما بهما سؤال لا يرد سؤال بما يستحيل ١٢ المعتزلة ١٢ (ما يجوز) ١٢

وهي بالقصد قلنا لعدم التثبت والاحتياط الواجب الا ان فيه شبهة  
اي الجانية ١٢ وقد قصدنا الخطأ فلا جناية فلا مواخذة ١٢ (ما عقلاً) ١٢

ووالا باق مثلاً النفس السفر بل المعصية منفصلة عن السفر هل كل وجه اذا قد يوجد بدونه كالباقي اذا لا يقيم  
وقد يكون السفر مندوباً فيقطع المعصية كما اذا خرج غازياً فاستقبله الغير فقطع عيتم الطريق والمنهى لمعنى منقطع  
عنه منه كل وجه لا ينافي مشروعية كالصلوة في الأرض الموصوبة مع ان المشروع اصل فكان لا ينافي سببته  
للحكم مع ان السبب وسببته اليه اولى بخلاف السكر فانه حديث من شرب السكر فهو حرام وعن الثاني بان الالتم  
وعدمه لا يتعلق بنفس الاضطراب بل بالاكل فلا بد في الآية من تقدير الفعل اي لمن اضطر فاكل ويكون ذلك الفعل  
مما لم يخل في الحال اي فاكل حال كونه غير باغ ولا عادي فيجب ان يعتبر البعض والعصا في الاكل الذي سمعت الآية لبيان  
حرمة وحله اي غير متبادر في الاكل قدراً الحاجة على ان عادي كونه لا ينافي في طلب اللحم وهو سبيح غيره ولا يجاوز قدر  
اليسار الرقيق ويدفع الهلاك او طير فلتة ولا تسترد او خير باغ على مضطر آخر ولا يجاوز سد الجوع كذا في التكميل  
على قوله المواخذة الخ قال الامام الامامي الصواب ما اصاب به المقصود وشرفاً والخطأ دونه وقيل ما صدر  
بسبب ترك التثبت عنده مباشرة امر مقصود في الكشف وقد يراو به العدول من الصواب لقوله تعالى ان تقسم  
كان خطاً كبيراً ويروى به ليس بعد نحو من قتل مؤمناً خطأ ورفع عن المتى الخطأ وهو المعنى هنا كذا قال السيد القام  
رحمته وقال والخطأ ان يعيد الى الفعل لا الى القول كن رمي الى انسان على ظن ان صيده ويجوز المواخذة  
بالخطأ عقلاً لقوله تعالى ربنا لا نقول احذنا ان ليسنا او اخطأنا فانه لو لم يجوز لم يكن للعصاة فائدة ولم تجز المواخذة  
على الخطأ عند المعتزلة لان الخاطي غير قاصد ولا جانية بدون القصد والجواب ان ترك التثبت والاحتياط الواجب منه

العدم فلا يؤخذ بحد ولا قصاص دون ضمان المتلفات خطأ  
 اى عدم الجناية ١٢ اى الناحية ١١

من الاموال ويقع طلاقه عندنا خلافاً للشافعي لان اعتبار الكلا  
 اى طلاق الناحية ١٢

بالقصد ولم يوجد كما في النائم قلنا الغفلة عن معنى اللفظ امر  
 لان النوم مانع عن استعمال العقل ١٢ كما هي في صورة المخادوم القصد ١٢

خفي فاقم تمييز البلوغ مقامه بخلاف النوم مسألة الاكراه  
 فان فعل البالغ يكون بالقصد فالباطل ١٢ اى مقام القصد ١٢ فان عدم القصد ظاهر فيه ١٢

جناية وقصد وبهذا الاعتبار جعل الخطأ من العوارض المكتسبة ١٢ له قوله الا ان فيه آه اى شبهة عدم الجناية  
 وهي دارية في العقوبات وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز عن امي الخطاء والنيان وما كسر هو عليه  
 فلا يؤخذ بحد اذا وطئ اجنبية على ظن انها زوجة ولا يقتضى القاتل اذا قتل انسانا على ظن انه صبي غير ان ذلك  
 مالى الغير خطأ يؤخذ به ولا يعد اتكافه كالعدم لانه جزاء المحل وهو المحال فيجب مثله عليه عند اتكافه فان الخطأ و  
 ان كان عنداً ولكن لا ينافي عصمة المحل ١٢ له قوله يقع طلاقه عندنا آه اى يقع طلاق المحل كما اذا اراد  
 ان يقول انت حابس فقال انت طالق وقال الشافعي لا يقع لان الاعتبار بالكلام انما هو بالقصد الصحيح و  
 هو لا يوجد في المحل كما انما اذ طلق امرة في حالة النوم لا يقع طلاقه بالاتفاق والجواب عنه ان اعتبار الاعمال  
 بالقصد والسهو والعقلة مركوزان في الانسان فينبغي ان يكون عندها لكن هذا امر لا يوقف عليه الا بالمرح فلا  
 يعلم وجود القصد حقيقة وله سبب ظاهر وهو العقل والبلوغ فاقمنا البلوغ مقام المقصد من غير سهو وغفلة انما  
 للدليل مقام الملول فان الاصل ان الامور الخفية التي يتعذر الوقوف عليها نقيم ما هو دليل عليها مقامها كالسفر مقام  
 المشقة بخلاف النوم فان عدم القصد والبيئة استعمال العقل في النائم معلوم بلا حرج في ذلك فلا اعتبار بالكلام النائم  
 فلا يقع طلاقه ١٢ له قوله الاكراه الخ الاكراه وهو حمل الغير على ان يفعل ما لا يرضاه ولا يختار مباشرة للمحل و  
 نفسه وهو نوعان احدهما حمل بان يضطر الفاعل الى مباشرة الفعل خوفاً من فوات النفس او ما هو في معناه كالعضو و  
 ثانياً ما غير الملجى بان يتمكن الفاعل من الصبر من غير فوات النفس او العضو كالاكراه على الفعل بتخفيف المجلس لا بغير  
 وهو سواء كان ملجياً او غير ملجى لا يمنع التكليف بالفعل المكروه عليه لبقاء الذمة والعقل والبلوغ الذي عليه الخطأ  
 والتكليف والبعض ثلث القسمة بانه اما يعدم الرضا ويفسد الاختيار وهو الملجى او يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار

ما لم وهو بما يهوت النفس أو العضو وغيره كالحبس والضرب  
 وهو يعدم الرضا ويغيب الاختيار ١٢  
 أي غير الملبى ١٢ أي غيره لا كراهه بما يهوت النفس والضرب

وهو لا يمنع التكليف بالفعل المكرة عليه ونقيضه مطلقا وقال  
 وهو مذهب الحنفية ١٢  
 أي سواء كان الكراهه جليا أو طريحا ١٢

جماعة يمنعون في الملبى دون غيره وقالت المعتزلة يمنعون في غيره  
 من الأصوليين ١٢ التكليف بالفعل المكرة عليه ١٢ أي لا يمنع التكليف في غير الملبى ١٢

في عين المكرة دون نقيضه لنا أن الفعل ممكن والفاعل ممكن كيف  
 دليل الحنفية ١٢ في نفسه ١٢ على إيقاعه وعدم إيقاعه ١٢

وهو الأكره بالقيود والضرب أو لا يعدم الرضا ولا يغيب الاختيار وهو أن يتم بحسب إبيده أو ابنه  
 أو زوجته أو غيره انتهى فهو أكره في الاستحسان لأنه ملحق به من الجوارح وأنهم جميعهم ملبى بحسب  
 نفسه أو أكثر فكما أن التهديد في عقده بذلك يعدم تمام الرضا فكذا التهديد بحسب أحدهم  
 وإن لم يكن في القياس أكره لأنه يلحقه ضرر بذلك ١٢

له قوله يمنع أي يعني أن الأكره الملبى يمنع التكليف بالفعل المكرة عليه ونقيضه مطلقا  
 وغير الملبى لا يمنع التكليف وهو المضموم من كلام صاحب الشناخ وذكر صدر الشريعة  
 أن الأكره بالقتل والحبس عند الشافعي سواد في الضرب لأن في الحبس ضررا كالقتل والعصية تقتضي دفع  
 الضرر قال الأمام على السنة الأكره أن يخوفه بعقوبة تشال من بدنه لا طاعة له بها وكان الخوف ممن  
 يمكنه تحقيق لما يخوف بها فيدخل فيه القتل والضرب المبرح وقطع العضو وتخلد السجس لا الأب الجاه  
 وألغات المال ونحو ذلك وقالت المعتزلة أن الأكره يمنع التكليف في الملبى بعين المكرة عليه ونقيضه  
 وينعنه في غير الملبى في عين المكرة عليه دون نقيضه فإن أكره على ترك الصلاة بالحسب لا ترك غير مكلف به بالقتل  
 مكلف بها ١٢ له قوله بالفعل ممكن أي استدلال الحنفية أن الفعل المكرة عليه سواء كان  
 الأكره جليا أو غيره ممكن والفعل على إيقاعه وعدم إيقاعه وإيقاعه كان أخف منها هو قادر عليه  
 قال ردوى الفعل المكرة عليه أخف من المكرة به يختاره وإن ردوى الفعل المكرة به أخف من  
 المكرة عليه يختاره فالقادر على قادر فيصح التكليف ١٢

لا هو يختار اخذ المكروهين ولذا قد يفترض ما اكراه عليه كالاكراه  
من المكروه ١٢ اي لاجل ان الفاعل يتمكن على البقاعه وعدم ١٢

بالقتل على شرب الخمر فبما تركه ويجرم كعلي قتل مسلم ظلماً  
اي كالاكراه على قتله مسلم ظلماً لا على حال ١٢

فيوجر على الترك كعلي اجراء كلمة الكفر قال المفضلون المكروه عليه  
اي كالاكراه على اجراء كلمة الكفر ١٢

واجب الوقوع وضده ممتنع والتكليف بهما محال قلنا الايجاب  
من المكروه ١٢ اي ممتنع الوقوع اي بالواجب والمنع ١٢ في جواب استدلال المفضلين ١٢

والامتناع بالشرع او بالعقل لا ينافي الاختيار بل هو مرجح لامر  
فانه وقع فان النفس حاكم بعدم الهلك نفسه واضاعة اعضائه بل هو يختار برضاة ١٢ اي كل واحد من الايجاب والامتناع  
المكروهين ١٢

فتأمل وقالت المعتزلة اذا اكراه على عين المأمور به فالأيتان  
اي كالاكراه على عين المأمور به ١٢ كالمسألة ١٢

به لداعي الاكراه لا لداعي الشرع فلا يثاب عليه فلا يصح التكليف  
التكليف في غيره المكروه لمصلحة دين تقضية ١٢

له قوله ولذا الخ يعني لاجل ان الفاعل يتمكن على البقاعه وعدم البقاعه قد يفرض على المكروه ما اكراه عليه كالاكراه  
بالقتل على شرب الخمر فانه يكون شرب الخمر واجبا على المكروه عليه لقوله تعالى الا ما اضطررتم اليه والاقدام على الباح عند  
الاكراه فرض فبما تركه وقد يجرم كالاكراه على قتل المسلم بغير حق فيوجر على ترك قتله كما يوجر على اجراء كلمة الكفر على لسانه  
بالترك والفرق بين الصورتين ان في صورة الاكراه على قتل المسلم قتله حرام وفي صورة الاكراه على اجراء كلمة الكفر يكون  
الاجراء مباحاً له قوله قلنا آه لانفس ان المكروه عليه واجب بالذات وضده ممتنع بالذات حتى يكون غير مقبورين  
فان الفعل في نفسه ممكن والفاعل قادر عليه ووجوب المكروه عليه وامتناع بالشرع او بالعقل لا ينافي الاختيار للفاعل  
بل كل واحد منهما مرجح بجانب الفعل او تركه لا موجب لاحدهما والمرجح لا ينافي الاختيار حتى يمتنع التكليف فتدبر  
له قوله فالأيتان آه فان الانسان يميل أولاً وبالذات الى دفع المضرة الجسدية فالاكراه هو الباعث الى  
ارادة الفعل دفعا للمضرة وبالنظر اليه يفعل الفعل المكروه ولا ياتي به لداعي الشرع والى هذا معنى للاكراه فلا  
يشاب على ايتانه لعدم الانتشار بحكم الشرع فلا يصح التكليف به لخلوه عن الثواب بخلاف ما اذا اتى بتقبيض  
المكروه عليه بان اكراه على ترك الصلوة فاتي بالصلوة فانه بايتان التقبيض استحباب مقتضى داعي الشرع فهو المبلغ

به بخلاف ما اذا اتى بنقيض المكرة عليه فانه ابلغ في اجابة داعي  
 او شبهه اي قوله في التفسير المستقيم او شبهه

الشرع قلنا صحة التكليف بالضد يقتضي المقدورية والقدرة على  
 في الجواب

الشيء قدرة على ضده مسألة لا يخرج عقلا او شرعا وهو مشكك  
 في الشرع ١٢ عنق ١٢ اي المخرج ١٢ كاشف

فلهذا الموجب شيء على الصلح لعاقل ولا على المعتوه البالغ خلافا لابي زيد فلم يجب  
 في الاحكام ١٢ لظن بغيره عدم كافي فكله ١٢ اي لا يجب ١٢

في اجابة داعي الشرع فيصح التكليف ترتيب الشراب عليه ١٢ له قوله صحة التكليف آه تقر في الجواب ان  
 المقرر عند المستوفى ان القدرة على الشيء قدرة على ضده فالك الشيء لانها جارية عن جهة الفعل وقدره فلما  
 كان المكرة عليه وطلبه ضدين فيما بينهما فالقدرة على ضده المكرة عليه قدرة على ضده وهر من المكرة عليه فعاد الكو  
 فنية مقدورة او كل مقدور يصح التكليف به فيصح التكليف بالفعل المكرة عليه فلا يصح قولهم الاكراه ينافي التكليف  
 وفيه نظر فان حارس التكليف حارس في المكرة عليه هو عدم ترتيب الشراب على اتيانه وليس حارسه انشاء القدرة  
 عليه كما هو ظاهر من تفسيره فبهم فله ان ينهوا كية قولنا كل مقدور يصح التكليف به فله نتيجة عليهم باتنا  
 فالجواب باقيل ان الاتي بالفعل مع الاكراه كمن اكره على اداء الزكاة مثلا ان اتى به لداعي الشرع فهو صحيح او  
 لداعي الاكراه فلا كذا قيل ١٢

قوله لا حصر عقال آه اما عقلا منه ان العقل بعد معرفة الصانع وخصاته فكما  
 يحكم بان كل هذا الحكيم المستبح لصقات الكمال التي من جملة الرحمة الواسعة لا يوجب عبادة في المحسوس  
 بان يكلفهم بما ليس في رعبهم واما شرعا فلقوله تعالى لا يكلف الله نفعا الا وسعها ويظهر منه ان التكليف  
 بالمتبع منتقب والمخرج كل مشكك لان بعض افراده اقوى فيه من البعض الاخر اذا عاجز من كل وجه اشد  
 حرجا من العاجز ببعض الوجوه والتحقيق في الشريعة بقدر المخرج فلماذا لم يجب شيء من الاحكام على  
 الصبي العاقل لكون بدنه ضعيفا وعقله غير كامل ولا يجب على المعتوه البالغ لقصور العقل وفي التكليف  
 عليها مخرج وهو مدفع ١٢ له قوله لم يجب قضاء الصلوة الخ قال في الحاشية يعني انها لا يسقطان  
 بطيئة الوجوب والاداء ان الشارع جعل الطهارة عنهما شرطا لاداء الصلوة على وفق القياس والصوم على خلافه لقادته

قضاء الصلوة في الحيض والنفاس دون الصوم وشرعت العبادات  
فانه يجب قضاء عدم المخرج فيه ١٢

في المرض قاعدا او مضطجعا وانتفى الاثم في الخطاء مجتهدا و  
للمريض ١٢ اذا عجز عن القيام ١٣ اذا عجز عن القيام والعقود ١٢ اذا اخطأ القبلة بعد اجتهاد جازت صلوة ولا ياتم ١٢

في النسيان وسقط اكل الصائم وخفف في السفر فشرعت الرباعية  
اي انتفى الاثم ١٢ في حال سومة ناسيا ١٢ لانه مظنة مشقة ١٢ من المكتوبات ١٢

ركعتين ومصحح الخف الى ثلاثة ايام وثبت الرخصة بالشروع قبل  
للسفر ١٢ ولياليها ١٢ اي رخصة السفر ١٢

تحقيقه ولو اقام قبل المدة صح ولزمت احكام الإقامة ولو في المفاز  
ولو كانت الاقامة ١٢

مع المحدث الاصغر والكبير عند الأئمة الاربعة ثم انتفاء وجوب قضاء الصلوة عليهما للمخرج لدخولها في حد الكثرة بخلاف  
الصوم فلا حرج في وجوب قضاء عليهما لان الحيض لا يستوجب الشتر والنفاس يندرفيه ثم اختلف في انزل وجوب  
اداء الصوم عليهما في حالتي الحيض والنفاس ام لا ونقل السبكي عن اكثر انفقها ثم تحقق الابلية والسبب  
وهو شهود الشتر فلان القضاء استدراك لما فات وقيل لا يجب واختاره ابن العماد لان قضاء الشتر والسبب  
ليس موجبا مطلقا والقضاء يترتب على سبيل الوجوب كما في النائم ولان الاداء حرام منهني عنه فلا يكون  
واجبا ١٢ له قوله قبل تحقيقه آه يعني ان شرع في سفر ولم يتجأوز ثلاثة منازل فالقياس لا يثبت  
القصر الا لبعض مضى مدة السفر لان حكم العلة لا يثبت قبلها لكن ترك القياس بالسنة المشهورة ما روى  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم انهم ترخصوا برخص المسافرين مجبا وزتم العمل  
وروى ابن ابي شيبة في مصنفه ان عليا خرج من البصرة فصلى الظهر اربع ثم قال انا لوجاوزنا  
هذا الخضم لصلينا ركعتين وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يقصر الصلوة حين يخرج من شعب المدينة  
له قوله ولو اقام آه يعني اذا نوى الاقامة قبل الثلاثة يصح وان كان في غير موضع الاقامته  
كالغاية وان نوى بعد الثلاثة لا يصح نية الاقامة الا فيما هو موضع الاقامة لان نية الاقامة قبل  
ثلاثة ايام منع للسفر وصار كان السفر لم يكن فلم يشترط محل الاقامة بخلاف ما اذا نوى بعد الشرع فيه فان  
نية الاقامة بعد ثلاثة ايام رفع للسفر فلا تصح في غير محله لاستحالة ايجاب الشيء في غير محله والمفاضة ليس



لأنه رفع لها وبعد ما لا إلا فيما يعص فيه لأنه رفع بعد تحققه  
 أي بعد مدة السفر لا تصح إلا فيما هو موضع الإقامة ١٢

مسألة العبد أهل للتصرف ومالك اليد عندنا خلافًا للشافعي  
 أي السفر ١٢ في المال ١٢ نقد موسى بابل المقر بنهم ١٢

لنا انهما باهلية للحكم والذمة والاولى بالعقل وهو لا يختل بالرق

ولذا كانت روايته ملزمة للعبد للخلق والثانية باهلية الإيثار  
 أي لعدم انتقال العقل بالرق ١٢ العبد ١٢ أي باهلية الذمة ١٢ أي العبد ١٢

عليه والاستيجاب له ولتحققهما عوطف بحقوقه تعالى ويصم اقراره  
 في رقبة ١٢ كالمصطرة والصوم وغيرها

بملا اثبات الإقامة ابتداء فلا تصح نيته الإقامة فيها ١٢ قوله العبد أهل للتصرف إلخ اعلم العبد  
 ليس له اهلية ملك الرقبة بالاتفاق وإنما الخلاف في انه أهل للتصرف في المال ذلك ايضاً فخذنا  
 نعم فان اهليتهما إنما يكون باهلية قول الاستيجاب والاقراء وغيرهما وباهلية الذمة بان يكون ماله في ذلك  
 يخاطب بالأحكام وكلاهما يوجبان في العبد فانه أهل للحكم والذمة كما فصلت المصنف ١٢  
 قوله ولذا كانت آه فلو كانت في محله اختل كيف تكون روايته ملزمة للعبد للعقل  
 وكيف تقبل اخباره فيها هو من سمات الدين كطهارة الماء ونجاسته وشهادته في المال ومضان وغير  
 المعامل لا يتقاضي عن الكذب ويشد عليه لفعليه وعدم المبالاة بالصدوق والخفاء ١٢ قوله عوطف  
 به آه أي تحقيق اهليته الاستيجاب عليه والاستيجاب له عوطف بالإيمان والصلوة والصوم وغيرهما والكتمان  
 الحرامات نحو من لم يمارى عنه صلى الله عليه وآله وبارك وسلم أي بعد حج ثم حلق فليحج مرة أخرى و  
 بخلاف الجناح فليس القتل إلا باذن مولاه كما في الحاشية ١٢ قوله يصح اقتداره آه لأن الحق والظاهر  
 حقه لا يحتاجه اليما في البقاء ولذا لا يملك المولى أن يملكها وأما الاقرار بالسرقة القائمة الموجبة للقطع ورد  
 المال فيصم ان كان العبد ما ذونا فيقطع فان الدم ملكه ويرد المال لوجود الاذن وان كان مجزأ فعنده ان ينفق  
 يصم في حق القطع ورد المال جميعاً وعند محمد لا يصح في شيء منهما وعند أبي يوسف يصح في حق القطع دون المال  
 وتفصيل في التلخيص ١٢

بالحدود والقصاص وإنما المحر لحق المولى فأذنه فك الجبر ورفع المانع  
والسرقة المستهلكة ١٢ أى المانع عن التصرف ١١ أى اذن المولى للعبد ١٢  
عن التعريف

لا اثبات الاهلية قالوا لو كان أهلاً للتصرف لكان أهلاً للملك لأن  
أهلية التصرف ١٢ أى الشافية ١٢ العبد ١٢ فى المال ١٢

التصرف سبب له ومسبب عنه واللازم باطل اجماعاً واذ الميكن  
أى للملك ١٢  
أى عن الملك ١٢ وهو أهلية العبد للملك ١٢

أهلاً للتصرف لم يكن أهلاً لليد لأن اليد إنما يستفاد بملك الرقة  
أى أو استحقاق الملكية ١٢  
أى جواز استلامه ١٢

له قوله إنما المحر آه يعنى ان العبد اهل للتصرف فى العقود وملك اليد لأن أهليتهما ثابتة بأهليته للتكلم  
والذمة وكلاهما يوجدان فى العبد كما فصله المصنف رحمه الله فان قيل لما كان العبد أهلاً للتصرف  
وطك اليد فلم يمنع عن التصرف بدون اذن السيد اجاب المصنف عنه بان المحر لحق المولى فأذنه يجوز  
للمتصرف من غير اذنه صارت الرقبة ملكته فى الدين اذا وجب فى ذمة فلا يفقد المولى على الاستخدام  
فيتضرر المولى به فليس المانع الا حق المولى فأذنه رفع المانع لا اثبات الاهلية ١٢

له قوله قالوا آه استدلل الشافعى رحمه الله على ان العبد ليس أهلاً للتصرف بل تصرفه بطريق الاستفاد  
من المولى كالوكيل ويده فى الاكتاب يد نيابة كالمودع بانه لو كان أهلاً للتصرف لكان أهلاً للملك لأن  
التصرف وسيلة الى الملك وسبب له والسبب لم يشرع الا للحكم واللازم باطل اجماعاً فكذا الملزوم و  
اذ لم يكن أهلاً للتصرف لم يكن أهلاً لاستحقاق اليد اذ اليد إنما يستفاد بملك الرقة اذ التصرف وتحقيق  
ذلك ان التصرف تملك وتمليك ومعنى التملك الصيرورة ملكاً ومعنى التمليك الاخراج عن ملكه الى  
ملك الغير ولا ملك الا للمولى كذا فى التلويح ١٢

له قوله واللازم وهو كونه أهلاً للملك باطل اجماعاً فان الكل متفقون على ان العبد لا ملك له فى المال  
اصلاً وكل ما فى يده فهو ملك سيده فكذا الملزوم فثبت ان العبد ليس أهلاً للتصرف ١٢ له قوله قلنا وحاصل الجواب  
ان المقصود الاصلى من التصرفات ملك اليد وهو حاصل للعبد وملك الرقة وسيلة اليه وعدم اهليته للوسيلة لا يوجب  
عدم اهليته للمقصود انما يلزم ذلك لو لم يكن الى المقصود طريق الا بملك الوسيلة وهو ممنوع لوجود وسيلة اخرى  
وهى التكلم والذمة كذا فى التلويح وغيره ٢

التخلف لما نفع لا لعدم المقتضى ويجوز تعدد الاسباب لاهلية  
 في جواز استدلالهم ١٢ اي عن اهلينة التصرف ١٢ وهو اهلينة التصرف ١٢

التصرف فرع لواذن له المولى في نوع كان له التصرف مطلقاً  
 العبد ١٢ من التجارة ١٢ العبد ١٢

فثبت يده على كسبه كالمكانت وانما يملك حجرة دون المكاتب  
 العبد ما دون ١٢ اي ما حصل منه ١٢ فانه يملك مكانه ١٢ زاد وجه الفرق بينهما ١٢

لان فك حجرة بلا عوض فيكون كالهبة بخلاف الكتابة فهو  
 العبد ما دون ١٢ فيكون لازماً فك حجرة ١٢ يصح الرجوع عنه ١٢ فانها لا عوض تكون لازمة ١٢ اي الكتابة ١٢

له قوله لعدم المقتضى قال في الحاشية حاصله ان اللزوم انما هو عند ارتفاع المانع واما عند وجوده فهو قوله  
 يجوز تعدد الاسباب اي لاسلم ان ملك التصرف لا يستفاد الا من ملك الرقبة لجواز تعدد الاسباب انتهى ويظهر منه ان  
 قوله ويجوز تعدد الاسباب لاهلية التصرف منع الملازمة في طرفي الشرطية التي هي ذكرها في الشافعية اذ لم يكن اهلًا للتصرف  
 لم يكن اهلًا للبيد واستدلوا عليه بان اليد انما يستفادها بملك الرقبة او التصرف وقد استغنيا وتقرير المنع الى استفادة  
 اليد بملك الرقبة او التصرف غير مسلم لجواز تعدد الاسباب لاهلية التصرف ولكن لا بد لصحة تقدير المضاد اي لاهلية  
 ملك التصرف ١٢ قوله في نوع آه قال في الحاشية هذا عند علمائنا الثلاثة لوجود فك الحجر المانع من التصرفات  
 باهلية فينبغي التقييد بنوع وقال زفر والشافعي يفتي بما اذن فيه لان تصرفه لما كان بطريق النيابة عنه بما كويل  
 صار مقتضراً على ما اذن فيه وفيه ما فيه انتهى وجهه لاسلم كون تصرفه بطريق النيابة لكونه اهلًا للتصرف بنفسه قال  
 صاحب الهداية ان الاذن استغاط الحق وفك الحجر وعند ذاك يظهر اهلية العبد فلا يختص بنوع دون نوع بخلاف  
 الوكيل لانه يتصرف في مال غيره فثبت له الولاية من جهة وجعله وجوده ليس بشيء وانما تعلق الخلق به لانه عدم  
 طاهر انتهى وفيه بحث وهو انه قد ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يوفى بالموت يوم القيامة في صورة كيش الحديث  
 فيذبح فلو كان الموت عدم الحيوة لزم مما ذكر في الحديث وجود المال لان المعنى العدمي صورة محال فالموت  
 صفة وجودية خلقت ضد الحيوة ولهذا قيل تفسير الموت بزوال الحيوة تفسير بلازمه لاستلزام وجوده زوال الحياة  
 بقاء على عدم جمع الضدين في محل واحد ١٢ قوله بخلاف الكتابة آه يعني ان المانع من الكسب في العبد  
 الماذون انما كان لحق المولى وقد زال بالاذن كما ان المانع في المكاتب قبل الكتابة كان حق المولى وقد زال بالكتابة  
 فكان كسبه لا للمولى والسرقة ان المولى يملك حجر العبد الماذون بعد استغاط لان مدار الحجر والاذن على الملك فما دام ثبوته

كالبيع مسئلة الموت هادم لاساس التكليف فلا يبقى على ذمة

الميت اما كان متعلقاً بعين كالوداع والغصوب او بمال شره

كالمديون والوصايا والتجهيز ويقدم بالاجماع <sup>اي ذمة الميت</sup> فلا يصح الكفالة بما  
<sup>اي ذمة الكفيل</sup> ثم ينفذ وصاياه من ثمنه <sup>اي ذمة الاصيل</sup> ١٢

عليه بعد الموت عند ابي حنيفة لانها ضم الذمة الى الذمة

<sup>اي الكفالة</sup> ١٢ <sup>اي ذمة الكفيل</sup> ١٢ <sup>اي ذمة الاصيل</sup> ١٢

في المطالبة ولا مطالبة فلا ضم وعندهما يصح وبه قالت الائمة

بما على الاصيل ١٢ لا تتحالة مطالبة الميت الذي هو الاصيل بالدين ١٢

كان حق المولى ثابتاً فيكون كالبينة ويملك الواجب فيها الرد بخلاف الكتابة فان نكح المكاتب بالعرض  
 فيكون كالبيع ولا يصح الرجوع عنه ١٢ له قوله الموت الخ وهو آخر العوارض السماوية وبه يختم الاحكام  
 وهو هادم لاساس التكليف فلا يبقى على ذمة الميت شئ من التكليف الا في حق الاثم وما شرع عليه لحاجة  
 غيره ان كان منقلاً بالعين يبقى بقاها كالوديعة والغصب لانها هي المقصودة وان كان ديناً لا يبقى بحجرو الذمة الا  
 ان يضم اليها مال او كفيل فلا يجوز الكفالة عن الميت الا عند وجود احد هاتين اثار الدين في توجها المطالبة ويستحق  
 مطالبة الميت فاذا انضم اليها مال او كفيل يقوى الذمة لان المال محل للاستيفاء الذي هو المقصود من الوجوب  
 وذمة الكفيل مقومة لذمة الاصيل ومنهية لتوجه المطالبة كذا في التلويح وغيره قال في الحاشية الموت عدم الجبوه  
 عما اتصف بها ١٢ له قوله ويقدم بالاجماع اه يعني ان التجهيز يقدم على الديون والوصايا بالاجماع كقول الحاشية  
 البية اقوى منها كتقديم اللباس في حال حيواته على حق الغراء فلا يمكن لهم ان يمنوه ثم يقدم الديون على الوصايا لان  
 الحاجة الى قضاء الدين اشد من الحاجة الى الوصايا لان الوصية غير واجبة وهي مستحبة بخلاف الدين  
 فانه واجب ثم يقدم الوصايا ثم يجرى الوراثة على ما فصل في موضعه ١٢

له قوله نصح اه يعني اذا لم يكن للميت مال ولا كفيل لم يصح الكفالة عنه عند ابي حنيفة رضي الله  
 عن الكفالة التزام المطالبة ولا مطالبة فلا التزام وعندها تصح لان الموت لا يبري الذمة عن الحق  
 ولهذا يطالب بها في الآخرة اجمالاً وفي الدنيا ايضاً اذا ظهر له مال وثبت حق الاستيفاء او تبرع احد عن

الثلاثة رحمه الله تعالى الحديث جابر رضى الله عنه هما على  
فصل عليه ولان الموت لا يبرأ ولذا يطالب به في الآخرة اجماعاً  
ويصح التبوع بالاداء والجواب انه يحتمل العدة وان يكون اقراً  
بكفالة سابقة وفيه ما فيه والمطالبة الاخروية باعتبار

الميت وليه ماله جابر رضى الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي على رجل مات  
وعليه دين فاني سميت فقال عليه دين قالوا نعم وبنار ان قال صر على صاحبكم فقال ابو قتادة الانصاري  
رضي الله عنه هما على يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه ابو داود والنسائي والجواب ان المطلة  
الدينية ساقطة ههنا لضعف المحل والحديث يحتمل العدة احتمالاً ظاهراً اذا لا يصح الكفالة للغائب المجهول  
على انه لا دلالة فيه عليه انه لم يكن للميت مال ومعنى المطالبة في الآخرة راجع الى الاثم فلا يفتقر الى بقاء  
الذمة فضلاً عن قوتها واذا ظهر مال له فالذمة يتقوى به كونه محل الاستيفاء والتبرع المباح من جهته ان  
الدين باقي في حق من له حق وان كان ساقطاً في حق من عليه دون من له ويحتمل ان يكون الوعد اقراً بكفالة سابقة  
كانت في وقت حيرة ذالك الميت ١٢

له قوله فيه ما فيه قال في الحاشية فيه اشارة الى ما في رواية صحيح ابن حبان فقال ابو قتادة رضي الله  
انا اكفل به قال بالوفاء فصل عليه صلى الله عليه وآله وسلم وكان عليه ثمانية عشرة درهماً او سبعة عشرة وفي  
كونه منافياً للوعد كما في التقريرين لظهور الجواز المبالغة في وفاء الوعد كما هو المتعارف انتهى اعلم ان الاحكام في  
حق الموت اما دينية او اخروية والدينية اما تكليفات وحكمها المنقولة الا في حق الاثم او غير ما هو اما ان  
يكون مشروطاً بالحاجة غيره وهو على نوعين الاول ما يكون متعلقاً بعين من الاعيان والثاني ما يكون متعلقاً بذمته  
او لا يكون مشروطاً بالحاجة غيره والاول ان كان حقاً متعلقاً بالعين يبقى بقاء العين او بالذمة لان فعل العبد  
في ذالك العين غير مقصود وانما المقصود سلامة العين لصاحبه ولهذا لو نظر عليه له ان يأخذه بنفسه وان كان  
وبينا لم يبق بحجور الذمة حتى ينضم اليه مال او ما يؤكده به الذمم وهو ذمة الكفيل ولهذا قال ابو حنيفة رضي الله عنه

# الاثم لا يفتقر الى بقاء الذمة وصحة التبع لبقاء الدين

اي المطالبة ١٢

اذا تبرع ١٢

## من جهة من له فان السقوط بالموت بضرورة فوت المحل فيظهر

وهو الدائن ١٢

اي سقوط الدين وهو المدينون ١٢

وهو المدينون ١٢

## في حق من عليه دون من له

اي السقوط ١٢

اي الدين وهو المدينون ١٢

اي في حق من له الدين وهو الدائن ١٢

ان الكفالة بالدين عن الميت المفلس لا تنفع اذا لم يخلف مالا او كفيلًا كان الدين عنه ساقط وان كان الحكم الذي شرع لحاجة غيره وجوبه بطريق الصلة بطل الا ان يرصى به فيصح من الثلث لجواز تصرفه في اوله بطريق الصلة وحكمه البقاء بشرط انضمام المال او الكفيل الى الذمة والثاني اما ان يصح لحاجة نفسه وحكمه ان يبقى ما يقضى بوجبه ولذلك قدم جهازه على الدين لحاجة الاله الكفيل وحاجة الى اللباس متقدمة في الحيوة على الدين فكذلك بعد الموت اوله يصلح لحاجة نفسه وحكمه ثبت للورثة بطريق الخلافه عند نظر الاله ولذا بقيت الكتبة بعد موت المولى بلا خلاف وبعد موت المكاتب عن وفاء عندنا والاخرية حكمها البقاء سواء يجب له على الغير او للغير عليه من الحقوق المالية والمظالم وما يجب عليه من الحقوق والمظالم وما يلحقه من ثواب بواسطة الطاعات وما يلحقه من عقاب بواسطة المعاصي والتقصير في العبادات بالجملة لميت فيما حكم الاحياء لان القبر للميت كالمهد للطفل فما يجب له على الغير او يجب للغير عليه من الحقوق المالية والمظالم او يستحق من ثواب الآخرة بواسطة الطاعات او عقاب بواسطة المعاصي يحبه الميت في القبر ويدركه كالحق فالثواب والثواب ان كان الميت من اهل السعادة او حفرة من النار ان كان من اهل الشقاوة ونرجوا الله تعالى ان يصير لنا روضة من رياض الجنة بعيم كرمه وعظيم فضله فانه غفور رحيم فالحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين نبينا وشفيقنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه واهل بيته وازواجه وذرياته وبارك وسلم بعد خلقه ورضاه نفسه وزينته عرشه وما دكلماته وصلوات جميع خلقه الى يوم القيمة وبعده الى ابرالآباد . وقد فرغنا من هذا التعليقات ثمان مئتين وخمسة الف وثلاث مائة وخمسة وثمانين من جملة حبيب رب العالمين صلى الله عليه وآله وبارك وسلم في مدة كان عمرى خمسة واربعين سنة وثمانية اشهر فارحمنا الله الكريم ببركة سميت الزوف الرحيم ان يجعله خالصا لوجه الكريم وينفع به سائر الطالبين . ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم وتب علينا انك انت التواب الرحيم فالله خير حافظا وهو ارحم الراحمين .

# فهرس

## مسلم الثبوت

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٤	اقام الدليل	٣	خطبه والحمد لله
٢١	مسئله التسمية لغوا افادة النظر الم	٤	خطبه والصلوة والسلام
٢٢	مسئله قال الاشعري ان الاقادة	٥	السبب لحصول السعادت
٢٣	بالعادة واشبه بالحق قال الامام الرازي	٦	ترتيب المباحث
٢٥	المقالة الثانية في الاحكام	٨	مقدمة اصول الفقه مضافاً واصطلاحاً
٢٥	لتفصيل من الفعل وتغييره مذاهب	١٠	مقدمة الفقه
٢٤	امراة اخره سمي لا يتنقل العقل بذكره	١٣	الفرق بين المجتهد والمقلد
٢٨	اعتقادات المعتزلة فيما بينهم في الحسن	١٥	مقدمة اصول الفقه لقبا
	والقبح	١٦	الاختلاف في اسماء العلوم
٣٠	مسئله البالغ في شاطئ الجبل	١٨	موضوع علم اصول الفقه
٣٢	استدلال الخفية في حقيعية الحسن والقبح	٢٠	الاختلاف في موضوعية الاحكام
٣٢	الحسن لغوي لا ينال القبح لذاته	٢١	المقالة الاولى
٣٥	الشتر داخل في القدر بالعرض		تقريب النظر
٣٦	عند الجهمية لا قيدة للعباد اصلاً	٢٣	اثبات اتعال الجسم
	عند المعتزلة لا قدرة مؤثرة في افعاله	٢٣	اقسام التعريف
	وهم	٢٥	تعريف الدليل

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٨٣	تجميع الوقت لادائه	٣٤	محوس هذه الامة
٨٨	مسئلة البعب في الجزء الاول عيناً	٥٢	استدلال المعتزلة على عقلية الحسن والقبح
	مسئلة لا ينفصل الوجوب عن وجوب		والجواب عنه
٩٠	الاداء في البدن عند الشافية		مسئلة شكر المنعم ليس بواجب عقلاً خلافاً
	مسئلة الاداء فعل الواجب في وقته	٥٥	للمعتزلة والجواب
٩٥	المقدرة شرعاً	٥٤	مسئلة لاختلاف في ان الحكم في كل فعل قديم
	مسئلة تاخير الفعل مع نطق الموت	٥٨	اصل الافعال الاباحية
٩٤	معصية	٥٩	المعتزلة تسموا الافعال الاختيارية
٩٩	مسئلة اختلفت في وجوب القضاء	٦٢	الباب الثاني في الحكم
	مسئلة مقدمة الواجب المطلق واجب	٦٥	المباحث في تعريف الحكم
١٠٢	مطلقاً	٦٤	تسمية الكلام في الازل خطاباً
١٠٦	مسئلة وجوب الشيء يتضمن حرمة ضده	٦٩	عند الخفية المكروه الى الحرام اقرب
١١٠	مسئلة اذا نسخ الوجوب بقي الجواز		الايجاب من مقوله الفعل والوجوب من
	مسئلة يجوز في الواحد بالجنس اجتماع الوجوب	٤٠	مقولة الانفعال
١١٢	والحرمة	٤٢	خطاب الوضع اصناف
١١٨	مسئلة يجوز تحريم احد الاشياء	٤٣	الخلف في الوعيد جائز دون الوعد
١٢٠	مسئلة ان المندوب هل هو ما مودبه	٤٣	تحقيق مسئلة امكان الكذب
١٢١	مسئلة المندوب ليس بتكليف		مسئلة الواجب على الكفاية واجب على الكل
١٢٢	مسئلة المكروه كالمندوب	٤٣	او البعض
١٢٣	مسئلة الاباحية حكم شرعي		مسئلة ايجاب وامر من امور معلومة
١٢٣	مسئلة المباح ليس بجنس للواجب	٤٤	صحيح وهو الواجب المختار
١٢٣	مسئلة المباح ليس بواجب	٨١	تقسيم الوقت في الموقت
١٢٤	مسئلة المباح قد يصير واجباً		مسئلة اذا كان الواجب موسعاً



صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٤٩	مسئلة المعذور مكلف	١٣٢	مسئلة الحكم بالصحة في العبادات عقل
	مسئلة الفعل الممكن الذي تمت شرائط	١٣٥	الباب الثالث في المحكوم فيه
	وجوبه اذا علم الامر اقتفاء شرط	١٣٥	مسئلة لا يجوز التكليف بالمتنع مطلقاً
١٤٣	وقوعه عند وقته صلى الله عليه التكليف به	١٣٢	الاشعري ذهب الى ان القدره مع الفعل
١٤٨	مسئلة اسلام العبي العاقل صحيح		مسئلة الكافر مكلف بالغرض عند اشافيه
	مسئلة العقل شرط التكليف	١٣٩	خلاقاً للمنفية
١٨٠	مسئلة الابلية كالملة بكمال العقل والبدن	١٣٩	مسئلة لا تكليف الا بالفعل
١٥٣	مسئلة سفر المعصية لا يمنع الرخصة عندنا		مسئلة نسب الى الاشعري ان لا تكليف
١٨٩	مسئلة المواخذة بالخطاء جائزة فضلاً	١٥٣	قبل الفعل
١٩١	مسئلة الاكراه ملج	١٥٦	مسئلة الفدية شرط التكليف اتفاقاً
١٩٢	مسئلة لا حرج عقلاً او شرعاً وهو مشكك	١٥٩	مسئلة قيم الحنفية القدره المشروطة الى
١٩٥	مسئلة العبد اهل للتصرف وملك اليه عندنا		ممكنة ويمترة
١٩٤	مسئلة الموت لا دم لا اساس التكليف	١٤٣	مسئلة لا يشترط القدره للمكنة لاقتناء عندنا
٢٠٠		١٤٣	مسئلة فهم المكلف الخطاب شرط التكليف عندنا

# تفہیم البخاری شرح صحیح البخاری

— تالیف —

شیخ الحدیث علامہ غلام رسول ضوی

اردو میں

احادیث نبویہ صلی اللہ تعالیٰ علی صاحبہا کی  
مکمل تشریح ہے

ناشر: صاحبزادہ محمد حبیب الرحمن جامعہ سراجیہ سولیہ رضویہ فیصل آباد  
اعظم آباد

# تفسیرِ رضویہ

● شیخ التفسیر علامہ عِسلام رسول رضوی

اُردو میں

سورتوں کے اُتساق آیات کے موارد اور نزول کے  
اسباب اور واقعات کی مکمل تفصیل ہے



== ناشر ==

صاحبزادہ محمد حبیب الرحمن جامعہ سراجیہ رضویہ  
اعظم آباد فیصل آباد

# تنویر الازہار

فی مناقب آل بیت النبی المختار صلی اللہ علیہ وسلم

مترجم

شیخ الحدیث علامہ غلام رسول رضوی

حبیب اعظم صلی اللہ علیہ وسلم

تصنیف لطیف : شیخ الحدیث علامہ غلام رسول رضوی

سرور کائنات صلی اللہ علیہ وسلم کی مختصر سوانح میں متبرک عجلالہ ہے



اعظم آباد  
ناشر: صاحبزادہ محمد حبیب الرحمن جامعہ سراجیہ رضویہ فیصل آباد